

مؤلفات الأستاذ الدكتور
تَمَامَ حَسَّان



مَقَالَاتٌ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ

الجزء الأول

مقالات في اللغة والأدب

الأستاذ الدكتور
تمام حسان

الجزء الأول

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الحفيظ لروث - القاهرة ١١٠١٠١٠١

عالم الكتب

نشر . توزيع . طباعة

❖ الإدارة :

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون : 3924626

فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :

38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 3926401 .. 3959534

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى لعالم الكتب

1427 هـ - 2006 م

❖ رقم الإيداع 22133 / 2005

❖ الترفيم الدولى I.S.B.N

6- 494-232-977

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : Info@alamalkotob.com

مَقَالَاتُ
فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ

مقدمة

ليسرا سواء . . فأن تنشئ عملاً ذا وحدة عضوية لدورانه حول موضوع بعينه في زمن بعينه شيء ، وأن تنشئ عملاً متنوع الموضوعات موحّد زمن البحث والانتاج شيء آخر ، وأن تنشر عملاً متنوع الموضوعات ولكنه متباين أزمنة الإنتاج شيء ثالث . ذلك بأنك في هذه الحال الأخيرة تنظر إلى نفسك في مرآة حياتك العقلية ، فترى وجهك فيها واضحاً لا زيف فيه ، فترضى عن بعض ملاحظه أحياناً وتحمّد الله إن هيا لك القدرة على الوصول إلى الصواب . أو مالا تزال ترى أنه الصواب ، وقد تنكر بعضاً آخر من ملاحظه ، فتقول : إنه كان أولى بهذه الفكرة أن تكون كذا ، أو كان أولى بهذه العبارة أن تكون على نحو آخر . وفي كلتا الحالتين تجد في الرجوع إلى ماضيك المائل أمامك بين السطور راحة وشوقاً . أما الراحة فلما يبدو لك من أنك لم تضع وقتك الماضي سدى ، وأما الشوق فإلى تلك اللحظات الفنية التي خلفتها وراءك ولم تعد تجد منها إلا كقبضك على الريح ، وإن كانت قد أسلمت إلى لحظات أخرى لها ما يناسبها من لذة وعطاء . وهذا العمل الذي بين أيدينا من النوع الأخير ، متنوع الموضوعات متباين أزمنة الإنتاج .

أما من حيث الموضوعات فقد إمتد إهتمام هذه البحوث والمقالات على مدى تعليم اللغة والنقد اللغوي وتقويم التراث اللغوي ، فهي بحوث تدور في فلك اللغة وإن إختلفت منازلها وأبراجها ، وأما من حيث أزمنة الإنتاج فقد إمتدت في فلك هذه البحوث منذ عينت عضواً بهيئة التدريس في كلية دار العلوم عام ١٩٥٢ إلى يومنا هذا من عام ١٩٨٥ م .

ليست هذه البحوث إختياراً مما كتبت في هذه الحقبة من الزمن ، وليست هي كل البحوث التي كتبت . كيف ذلك ؟ إنني لو أردت احصاء البحوث التي كتبتها على مدى ذلك الزمن ما إستطعت ؛ فهي والحمد لله كثيرة كثرة أظنها عظيمة ، تشهد على ذلك المجلات العلمية المختلفة في وطننا العربي من مشرقه إلى مغربه ، ولكني امرؤ لا يحسن تسجيل ماضيه ولاهم لهذا التسجيل ولربما خططت المقال في نسخة وحيدة ثم دفعت بها

إلى النشر دون أن أحفظ لنفسى بنسخة أخرى ثم يظهر المقال منشوراً فلا أعنى بإقتائه مطبوعاً ، فإذا مرت السنين لم أذكر المقال ولا المجلة التى نشرته ، ويتكرر منى هذا فليضع على جزء من انتاجى فأنساه ولربما انكرته إن ذكرنى بعض الناس به . هذا هو الذى قصدته حين قلت ان هذه البحوث ليست مختارات مما كتبت . فأنا لم انتقها إنتقاء لانها هى كل ما وجدته بين يدى حين نويت ان أقدم بعض بحوثى الماضية للنشر .

وعدة البحوث التى إشتعل عليها هذا الكتاب ستة عشر بحثاً يانها كما يلى :

أولاً : أربعة بحوث في تعليم اللغة ، وهى :

- ١ — جدوى استعمال التقابل في تعليم اللغة العربية لغير ابنائها (١٩٨١)
- ٢ — من مشكلات تعليم النحو العربى (١٩٨٢)
- ٣ — تعليم النحو بين النظرية والتطبيق (؟)
- ٤ — من مسائل النحو (؟)

ثانياً : سبعة بحوث في علم اللغة ، يانها كما يلى :

- ٥ — ضوابط التوارد (١٩٨٥)
- ٦ — ظاهرة الربط في التركيب والاسلوب العربى (١٩٨٢)
- ٧ — النحو العربى ومناهج التحليل (١٩٧٨)
- ٨ — وحدة البنية وتعدد النماذج (١٩٨٣)
- ٩ — من خصائص العربية (١٩٨٤)
- ١٠ — الخليفة والسليفة (١٩٥٩)
- ١١ — تشقيق المعنى (١٩٥٩)

ثالثاً : أربعة بحوث في النقد اللغوى :

- ١٢ — اللغة والنقد الادبى (١٩٨٣)
- ١٣ — موقف الأديب من اللغة (١٩٥٩)
- ١٤ — صرنية الأدب (١٩٥٩)
- ١٥ — المذهب الرمزي في الأدب (١٩٥٤)

رابعاً : مقال واحد في تقويم التراث اللغوى العربى .

١٦ — التراث اللغوى العربى — نظرة نقدية (١٩٨١)

فالمقالات التى تحمل ارقام ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ كتبت قبل عام ١٩٦٠ . تلك فترة اسمها مرحلة ما قبل التأطير اذ لم أكن حتى ذلك العام قد وصلت الى الاطار الفكرى الذى اودعته كتاب اللغة العربية — معناها ومبناها . بل إن هذه الفترة قد امتدت الى ما بعد ذلك ، لألى انتدبت في عام ١٩٦١ مستشارا ثقافيا في سفارة الجمهورية العربية المتحدة بللاجوس عاصمة نيجيريا فظلت في هذا المنصب منقطع الصلة تقريبا بالتفكير الأكاديمى حتى مطلع عام ١٩٦٥ وهكذا تعرف فترة ما قبل التأطير فلا تنهى الا بعدوى الى كلية دار العلوم في العام المذكور إذ بدأت فترة جديدة كانت ارهاصا للهيكل البنىوى الذى اشتمل عليه الكتاب . وتمثل الارهاص فى صورة بحثين كان عنوان اولهما «منهج النحاة العرب» وكان الثانى «أمن اللبس ووسائل الوصول اليه» .

وظلت أفكار البحثين تغربنى بفضل نظر فيها حتى عملت استاذا ورئيسا لقسم الدراسات اللغوية في كلية الآداب جامعة الخرطوم ، وكلفت بإيجاد موضوع يدرسه الطلاب فوقع إختيارى على مضمون هذين البحثين ومازلت أقلب الفكر فيهما حتى وصلت في النهاية الى محتويات كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، وهى في رأى (ولا أذكرى نفسى) إطار وبنية متكاملة لم يقع مثلها في بابها من قبل .

أما ما عدا ذلك من المقالات (وهى التى كتبت بعد ظهور الكتاب المذكور) فتقع في طائفتين : الأولى تتمثل في الثلاث الأول والفضل في التفكير في موضوعاتها يعود الى عمل بمعهد اللغة العربية في أم القرى في الفترة من ١٩٨٠ الى اليوم . ذلك بأن اهتمامى لم يتصل قبل هذه الفترة بالجانب التطبيقى (التعليمى) من علم اللغة ، وانما انصبَّ في جملته وتفصيله على النظر والتظير وأما الطائفة الثانية فهى مقالات تحمل تفسيراً أو اجتهداً أو أمراً آخر يتصل بما ذكرته من نظر أو تظير . بعض هذه المقالات كان مشاركة في ندوات وبعضها في مؤتمرات وهناك بعض ثالث حديث لم يسلك طريقاً الى النشر ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على المقال الخامس « ضوابط التوارد » اذ كتب منذ البداية ليحتل مكانه في هذا الكتاب الذى بين ايدينا وليشتمل هذا الكتاب على احداث افكار صاحبه ، بل ليشتمل بما حواه هذا المقال على مناقشة فكرة لصاحبه سابقة

وردت في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، وهي كفاية المعنى الوظيفي للاعراب دون حاجة إلى غيره من أنواع المعاني ومن ثم على اقتراح تعديل عبارة النحاة إلى «الاعراب فرج المعنى الوظيفي» فجاء هذا المقال ليكون دفاعا عن ضرورة الاعتماد على المعنى المعجمي في كثير من صور الاعراب . بل ان المعنى السياقي ايضا يصبح في بعض الاموال فيصلا في معرفة الباب النحوي الذي تعبر عنه احدى الكلمات في السياق .

لقد تساءلت عند العزم على جمع هذه المقالات في كتاب هل يحق لي أن أعود بالقراءة الى هذه المقالات التي مضى عليها وقت طويل لأعرض افكارها على آرائي الحاضرة مما يتصل بمراضيعها فأعمل عند الحاجة على تعديل بعض هذه الأفكار ، فوجدت أن هذا نوع من التزوير لا يليق بالأمانة العلمية ولأنني لو فعلت ذلك لكنت كمن يبدى للقارئ رأيين متعارضين في شخصي .

الأول : « لقد كنت في بداية عمل ناضج التفكير بدرجة نضجي في الوقت الحاضر » .

الثاني : « إن تفكيري لم يتقدم خطوة منذ الخمسينيات إلى اليوم » .

وكلا القولين غير صحيح وان كان احدهما يطرى شباهي والآخر يثلب حياتي الفكرية اللاحقة للمقالات ويتهنى بالركود وعدم القدرة على الابتكار . وهكذا قررت ان أترك المقالات القديمة على حالها وان اضع نفسي في العراء أمام القارئ وأن اتحمل تبعه ذلك واتقبل رأيه فيما يقرأ .

أما ما ذكرته من تعديل رأيي في قول النحاة « الاعراب فرع المعنى » فإن القياس مع الفارق لان التعديل لم يأت في كتاب اللغة العربية وإنما جاء في هذا الكتاب تعقيا على ذاك بعد أن نشر كتاب اللغة العربية وذاع أمره وتقبله القراء . أما المقالات المذكورة فلم يلح امرها بين الناس حتى ما نشر منها ، لأننا درجنا في حياتنا العلمية على أن نعطي الكتاب من الاحرام اضعاف ما نعطيه للمجلة وإن كانت علمية . وليس ذلك انتقاما من قيمة هذه المقالات القديمة لأن كل واحدة من هذه المقالات تتناول موضوعات غير مطروقة مثل توزيع مسائل باب الاستثناء على أبواب نحوية اخرى ، والكلام في طبيعة السليقة اللغوية والقول بانها مران ، وابتكار مصطلح الخليقة ليقابل السليقة ويدل على الطبع ، والكلام في تشويق المعنى إلى أنواع مختلفة ، ثم الكلام في مدى حرية الأديب في الابتكار في اللغة ، ثم الكلام في الطابع الصوتي للأدب العربي . وهكذا يرى القارئ الكريم أن لدى كل واحد من هذه البحوث رسالة يريد أن يلغها الى القارئ في موضوع

لم يألف الناس القول فيه . فهذه المقالات القديمة من حيث موضوعاتها على الأقل لا يمكن أن يقترن نشرها بالاعتذار عنها ، فلو كان الامر كذلك ما استحققت أن تعرض للنشر .

وبعد فهأنذا أتقدم للقارئ الكريم بموضوعات تختلف طابعا وزمنا فمثلا في كل من الأمرين مثل الوان الطيف فأما في الطابع فقد اختلفت من حيث النظر والتطبيق واختلفت من حيث اللغة والنحو وتقوم التراث والنقد اللغوي وأما زمنا فقد رأينا انها امتدت على مدى حيات العملية منذ ١٩٥٢ الى وقتنا هذا . وإننى لأرجو مخلصا أن تضيف هذه المقالات شيئا ذا بال الى ما تعودته الناس في حقل موضوعاتها .

هذا الكتاب جهد أتقدم به للنشر ضمن خطة وحدة البحوث في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى . فلقد درجت هذه الهيئة الموقرة على نشر النافع من الأعمال في حقل اللغة العربية علما وتعلما ولي حقل طرق تدريس اللغة وصياغة مناهجها وأتمت في نطاق خطتها أعمالا تحتل مكانا رفيعا لدى المشتغلين بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها أذكر منها الكتاب الأساسي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها (٤ أجزاء) وكتبا أخرى يمكن قراءة عناوينها على غلاف هذا الكتاب الذى تصدره الوحدة كذلك و

وتبذل الوحدة في سبيل الوصول الى هذه النتائج الطيبة الكثير من الجهد والمال وتجنبد لها الأكفاء من منسوى معهد اللغة العربية ومن غيرهم أحيانا . غير أن التقدير الذى تحظى به جهود المعهد من قبل المؤسسات والأفراد في قارات مختلفة في هذا العالم يجعل بذل الكثير من الجهد والمال أمرا هينا فمما يثلج الصدر ويجلب السعادة حقا أن تقرأ العديد من الرسائل يطلب أصحابها تزويدهم بمطبوعات المعهد التى والتى مما يقدون عليها من كرم الصفات .

نسأل الله تعالى أن يبارك هذه الجهود المخلصة في سبيل خدمة لغة كتابه العزيز .

والله ولى التوفيق

تمام حسان

مكة المكرمة

جدوى استعمال النقابل في تعليم اللغة العربية لغير أبنائها

(*) بحث مقدم إلى ندوة تعليم اللغة العربية بالدوحة
١-٣ رجب ١٤٠١ هـ - ٥-٧ مايو ١٩٨١ م

1

c

جدوى استعمال الثقبائل في تعليم اللغة العربية لغير أبنائها

حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها احس الناس في كل مكان ولا سيما الغرب بما خلفته من دمار ، ونشأ لدى الناس اتجاه عقلي وعاطفي الى اشاعة التفاهم بين الشعوب واتخاذ هذا التفاهم وسيلة لمنع الحروب أو الاقلال من دوافعها في المستقبل ، وقد عرف للناس في الغرب ان تعدد اللغات عندهم يمثل عقبة في سبيل التفاهم لأن كل لغة ترمز الى قومية معينة وكل قومية ترمز الى اختلاف في المصالح وفي الثقافة بينها وبين جاراتها وكل اختلاف في ذلك يدعو الى اختلاف في الولاء والعصية ولقد رؤى ان تعليم اللغات لغير اهلها ربما أعان على اشاعة التفاهم ، فكان لابد على ضوء هذه الملاحظات من القاء نظرة فاحصة على طرق تعليم اللغة التي كانت سائدة في ذلك الوقت وتلمس جوانب النقص فيها ومحاولة علاج هذه الجوانب ليكون التعليم ايسر تناولا وأبلغ اثرا وأرسخ في تربة الاصلاح جذورا . وكان لابد لهذا العلاج ان يقوم على اساس من ربط طريقة التعليم بالدراسات اللغوية الحديثة وبالدراسات التربوية والدراسات النفسية . فأما الدراسات النفسية (والمقصود هنا المذهب السلوكي) فقد رأت اكتساب اللغة من قبيل العادات وبنت تصورها في هذا المجال على أن الانسان يستطيع بالتعود ان يتعلم لغة غير لغته . يقول أحد ممثلي هذه النظره^(١) : «لقد لاحظنا ان عملية الاتصال بواسطة اللغة كما نعرفها انما

صارت ممكنة بسبب وجود نظام من العادات التى تؤثر فىنا الى حد كبير دون وعى منا . وهذه العادات عميقة الجذور فى الجهاز العصبى للفرد وفى سلوكه العضوى والعقلى والعاطفى . ان تغيير أى جزء من نظام العادات هذا هو عمل شاق . وان انشاء نظام مواز فى تعليم اللغة الأجنبية هو عمل مساو لذلك فى المشقة » .

واما من الناحية التربوية فقد كان من المنطقى ان يبنى علماء التربية على تصور العادة مبدأ التكرار وان يتجاوزوا طريقة الترجمة فى تعليم اللغة الى ابداع طريقة اخرى اطلقوا عليها الطريقة المباشرة . لقد كانت اتجاهات الطريقة المباشرة أن تدخل علم الأصوات فى تعليم اللغة وتؤكد على الاهتمام باللغات الأجنبية وتعليم الكلام والاعتماد من الناحية النفسية على مبدأ التداعى association والادراك البصرى Visualization والتعليم بواسطة الحواس من خلال الوسائل التعليمية ثم التعليم بواسطة اللعب والنشاط^(١) .

وأما الدراسات اللغوية الحديثة فقد أعطت تعليم اللغة أئمن ما يعتر به فى الوقت الحاضى من تغلغل النظرة فى المادة وشمول النظرة والكشف عن البنية ووضوح الأقسام ودقة المصطلحات وقد تبدى كل ذلك لأول وهلة فى الدراسات الصوتية التى لم يكن لتعليم اللغة عهد بها ثم توالى النتائج الباهرة فى نروع الدراسات اللغوية الأخرى . لقد حملت الدراسات الصوتية فى جعبتها هدية قيمة لتعليم اللغة هى فكرة التقابل . لقد عرفت الدراسات اللغوية فى منشئها فى القرن التاسع عشر فكرة التقابل ولكن ذلك كان فى اطار تاريخى يرتبط باللغات البائدة لا باللغات الحية وقد عرف ذلك التقابل المطرد باسم قانون جريم 'S Grimm

Lau ، اذ تمكن جريم من الكشف عن اطراد التحول الصوتي في تاريخ اللغات الهندية الأوربية اطراداً يمكن الدارس من التنبؤ بمقابلات صوتية بين هذه اللغات في فترات تاريخية صحيحة .

ولو اقتصر الأمر على هذه النظرة التقابلية الأولى لحالت فكرة « الانقراض » اللاصقة بهذه اللغات البائدة دون الإحياء بالطريقة المباشرة التي تدعو الى تعليم اللغة الحية بنظمها الصوتية القائمة وكلامها المسموع ، غير ان فكرة الفونيم في صورها المختلفة (صورتها البراغية الوظيفية المرتبطة بالمعنى ، وصورتها الأمريكية التوزيعية المرتبطة بالموقع ، وصورتها الفرنسية النفسية المرتبطة بالاحساس) فتحت الطريق امام التحليل التقابلي في داخل نظام لغة واحدة بعينها ، وسمى هذا التحليل التقابلي عند البراغيين باسم « الاستبدال » وعند التوزيعيين باسم « قيمة الموقع » ولدى الفرنسيين باسم « الفرق بين أحاسيس المتكلم » .

ولما كانت فكرة التقابل في صورتها البراغية والامريكية أكثر قابلية للضبط منها في صورتها الفرنسية (لعدم قابلية احساس المتكلم للقياس) كان اصحاب الطريقة المباشرة أكثر احتفاء بالمعايير الوظيفية والتوزيعية ، فبنوا طريقهم عليها .

واذا نظرنا الى الأصوات اللغوية من الوجهتين العضوية والسمعية المجردتين اللتين تتجاوزان لغة بعينها وتنطبقان على الأداء الانساني في عمومهما وجدنا هذه الأصوات تخضع للاعتبارات النوعية ، لأن اي مخرج في عمومهما يعتبر نوعاً من النطق والشدة نوع يوجد في كل اللغات وكذلك الرخاوة والجهر والهمس الخ . . ومن ثم نجد الاحتمالات النظرية لتجمع هذه الأمور النوعية في حزمة من الخواص النطقية المميزة او غير

المميزة تنتج أنواعا من النطق ايضا فتتنمى الأصوات اللغوية الى أنواع وهذا ما تعبر عنه الرموز الكتابية المثبتة في جدول الكتابة الصوتية العالمية فكل رمز من رموزها يدل على نوع من النطق وليس على نطق في لغة خاصة ، وإنما يخصصه التطبيق ، فهناك نوع للباء تشترك فيه اللغات على وجه العموم وتختلف فيه كل لغة عن الأخرى من حيث تفاصيل النطق والسمع . وهناك نوع يشبه ذلك للسین ، والراء ، والميم ، والنون وغيرها من الأصوات . وهذا الأساس النوعي typological هو الذى نبى عليه احكامنا في تفسير أصوات نسمعها من لغات لانعرفها فنفهم صوتا معينا من هذه اللغة بانه باء ، أو سین أو راء أو ميم أو نون الخ ونرد كل ذلك الى خبرتنا بأصوات لغاتنا التى اكتسبناها في الطفولة ، ونتفع به في تعلمنا للغة الثانية . « ان نعلم اللغة يبدأ في العادة بعد أن يكون المتعلم قد عرف من لغته الاصلية قواعد التركيب أو النظام ، وقد عرف في معظم الحالات القراءة والكتابة بلغة الاولى . وهذا يكون قد عرف ضمناً (أو صراحة في بعض الحالات) طبيعة اللغة الانسانية »^(١) . وهكذا نفسر أصوات المتكلم الأجنبي في ضوء هذه الخبرات ولكننا في الأعم الأغلب من الحالات نصيب في معرفة النوع ونخطيء في معرفة التفاصيل فنمد هذا النوع او ذاك بتفاصيل مما تشتمل عليه عاداتنا النطقية في نطق اللغة الأولى .

ويأتى تقديمنا لهذا المدد بحسب ما يسمى في علم اللغة النفسى :
« مبدأ التعاون » أو Co operative principle الذى تم في ضوءه عمایة الفهم^(٢) .

1 - Spit cccer, Introducing Applied Linguistics, p. 224.

والأفلاس من وضع المترجم

2 - Herbert Clark & Eve Clark, Psychology and Language, p,72,

وهكذا نتكلم اللغة الثانية في ظل عاداتنا النطقية السابقة فنخطيء ونعتقد اننا على صواب وقد ندرك اننا على خطأ ولكن تعوزنا معرفة مطالب النطق الصحيح عضوياً وسمعياً . من هنا تدخل الدراسات التقابلية الى مسرح تعليم اللغة لتكشف عن العادات المعوقة للتعلم . وليس التقابل هنا ذلك الذى تسميه الدراسات اللغوية النظرية : « الاستبدال » أو « قيمة الموقع » مما يكون بين وحدة صوتية وأخرى في نظام لغة واحدة ، بل هو مقابلة الفونيم من اللغة المنبع بالفونيم من لغة المصب للكشف عن نقل العادات transfer أو تداخلها interference وهما أمران معروفان في تراثنا العربى معرفة تامة^(١) .

« فإذا تصدينا لتحليل النطق حدّدنا من الوحدات الصوتية في بنية اللغة الأولى مالا يرد مثله في اللغة الثانية وما يوجد فيهما معاً مما يختلف فيه النطق بينهما — يصدق هذا على الصوائت كما يصدق على الصوامت »^(٢) .

فالتحليل التقابلي اذاً يضع بنية في مقابل بنية ليرى القسط النوعى Typological المشترك بينهما وغير المشترك . فإذا كانت البنيتان بنيتى أصوات اختلف النظر الى الوحدات الصوتية (الفونيمات) عنه الى متغيرات الأصوات ، أى أن نظرنا تتجه الى النون العربية في مقابل n الانجليزية ، ولاهتم بالنظر في فرع من كل منهما في موقع قبل الكاف مثلاً كما في « من كان » و man Kind حيث تدغم في النطق العربى

(١) اقرأ لابن جنى في الخصائص فصلين : أحدهما عنوانه : « فصل في العربى يتقل لسانه » ،

والثانى : « فصل في تداخل اللغات » .

2 - william Francis Mackey, Language Teaching Analysis p. 80.

وتظهر في النطق الانجليزي . ذلك بأن « اللغة نظام » وبعد دور
التقابل دورا مركزيا في هذا النظام . ليس هناك نظام كلى معروف صادقا
على كل اللغات . بل ليس هناك لغتان ذواتا بنية متشابهة . فأبواب
الصياغة في احدى اللغتين ربما احتملت بعض التوازي من الناحية
الجدولية Paradigmatically (أى رأسيا) مع ما في اللغة الأخرى ،
ولكن التطبيق النحوى لهذه الأبواب في اللغتين سيختلف ، وهكذا
يختلف معه نظام التقابل مع كل لغة أخرى^(١) ولقد رأينا منذ قليل أن
تقابل الوحدات في داخل البنية الواحدة يهتم الدراسات النظرية
لا التطبيقية . أما علم اللغة التطبيقي فالمهم عنده تقابل بنية احدى
اللغتين وبنية الأخرى . « ويرى بعض اللغويين أنه لا حاجة بنا الى تعليم
العناصر المتشابهة بين اللغات ، اذ يكفي أن نعرضها في مواقف تكشف
عن قيمتها ، ويتطلب الأمر عناية في التعليم من نوع آخر حين تكون
الخلفيات اللغوية مختلفة^(٢) . ونستطيع بالمقارنة أن نحدد ما نأخذ
وما ندع^(٣) .

فإذا وضعنا البنيتين في وضع التقابل وجدنا من أصوات احدهما
ماله مقابل في الأخرى ، كما نجد من اصواتها مالا مقابل له في البنية
الصوتية للغة الأخرى . فمثلا إذا قابلنا البنية الصوتية للغة العربية
الفصحى ببنيتها في اللغة الانجليزية ، وجدنا من أصوات اللغة العربية
مالا مثل له في الانجليزية كالحاء والحاء والصاد والضاد والطاء والنظاء

1 - W.A. Bennett, Aspects of Language and Language Teaching, P.35

(٢) يقصد حين يكون الخطأ في عناصر لا تخضع للتحليل التقابلي .

3 - D.A. Wilkins, Linguistics in Language Teaching, p.198.

وأبواب

R. Lado, Linguistics Across Across Cultures, p.6.

والعين والغين والقاف ، ووجدنا في الانجليزية مالا مثيل له في العربية مثل P و V . فهذه الأصوات التى لا مقابل لها لا تدخل في نطاق التقابل ، ومن ثم تمثل صعوبة للطالب والمعلم على حد سواء ، ويفتقر علاجها الى طرق أخرى غير التحليل التقابلى ، كطريقة تحليل الأخطاء . وأما القسط المشترك بين البنيتين فهو موضوع التحليل التقابلى . فما المجال الذى يكون فيه هذا القسط المشترك ؟ .

ان التحليل التقابلى لم يعد مقصورا على النظم الصوتية كما كان في بادىء الأمر ، فلقد أصبح يجرى الآن مقابلة النظام المقطعى بالنظام المقطعى ، ومقابلة النبر بالنبر ، والتنغيم بالتنغيم ، والبنية الصرفية بمثلها ، ونمط التركيب النحوى بمثله . والمعنى الوظيفى بالمعنى الوظيفى ، والمعجمى بالمعجمى ، والموقف الثقافى بالموقف الثقافى ، فنسعى بكل ذلك الى أن نضع الطالب أمام عادتين استعماليتين متعارضتين اكتسب احدهما من قبل ، ومن ثم يحول تمكنها منه دون ان يكتسب العادات النطقية الأخرى في اللغة الثانية .

فاذا قابلنا النظام المقطعى العربى بمثيله في الانجليزية تبين لنا أن هناك فروقا بنوية بينهما تبدو على النحو التالى :

- ١ — لا يبدأ المقطع العربى بأكثر من صامت واحد ولكنه يبدأ بذلك في الانجليزية نحو Street فلو اراد العربى أن ينطق هذه الكلمة لأدخل على بدايتها همزة وصل للتوصل الى النطق بالساكن ، ولجاء بحركة بعد التاء الأولى للتخلص من التقاء الساكنين حسب العادات النطقية العربية ولكانت النتيجة (istireet) وهى بالطبع خطأ يمكن اصلاحه بالتحليل التقابلى .
- ٢ — لا يكون مركز المقطع في العربية الا حركة أو مدا بعكس ما نجده

في النظام المقطعي الانجليزي من صوامت توصف بأنها Syllabic اى أنها تقع مركزاً للمقطع وذلك مثل I في bottle و M في bottom و N في button .

٣ — لايتهى المقطع العربى وسط الكلام بصامتين غير متحركين ويحدث ذلك في الوقف . أما في الانجليزية فذلك مباح في الوسط والآخر كما في distrust فلو نطق العربى هذه الكلمة لدعته العادة الى تحريك t الأولى .

وعلى هذا النحو نستطيع رصد الفوارق بين البنيتين المقطعيتين . واذا قابلنا نظام النبر في العربية بمثله في الانجليزية ، أدركنا أن نظام النبر العربى يخضع لقواعد مطردة تتلاءم مع البنية المقطعية للكلمات المفردة من جهة ، ويلحقه بعض التعديل في السياق فيخضع لايقاع الكلام المتصل من جهة أخرى . أما في الانجليزية فان نظام النبر لا يخضع للقواعد لأن الكلمات الانجليزية الأصلية يغلب فيها أن تكون على مقطع واحد ، وقليل منها ما يأتى على مقطعين ، وأما الكلمات المتعددة المقاطع في الانجليزية فهى مستعارة من لغات أخرى في أغلبها ، فاذا افترضت الانجليزية لفظاً من لغة أخرى أبقت على كل خصائصه التى كانت له في لغته الأصلية من صورة هجائية الى بنية مقطعية الى نبر الخ ، ونكتفى لبيان ما نلمحه من فروق في التنعيم عند مقابلة النظامين أن نستمع الى انجليزي يقول : good heavens ثم تحاول أن تقلد تنعيم كلامه وأنت تقول : « يالله » وستدرك الفرق بين اللغتين في ربط الاطار التنعيمى بالمعنى . واذا قابلنا طريقة البنية الصرفية بمثلها عرفنا مثلاً :

١ — أن أقسام الكلم غير متماثلة في اللغتين فليس في اللغة العربية adverb مثلاً .

٢ — أن الاشتقاق يختلف في هذه اللغة عنه في تلك ، فاشتقاق العربية يعطيها صفة اللغة التصريفية ويخضع لقواعد محددة ويمكن أن يحسب حسابا رياضيا فيعرف منه المهجور كما يعرف المستعمل . أما الاشتقاق في الانجليزية فهو صلة جدولية paradigmatic لاحقة لوجود الكلمات لا سابقة عليها كما في العربية وما دام الأمر كذلك فلا يمكن في الانجليزية أن نقول إن الصيغة الفلانية من مادة كذا مهجورة .

٣ — تعتمد اللغة العربية على التصريف حيث تعتمد الانجليزية على اللصق ، فإذا كانت اللغة العربية تدل على من يقتل بلفظ « قاتل » الذى صيغ بزيادة الف في داخله فان الانجليزية تأتى بكلمة مكونة من عنصرين التصق أحدهما بالآخر وهى « Kill - er » فاذا جمعت العربية لفظ «قاتل» على «قتلة» فغيرت البنية الداخلية للكلمة قصد الدلالة على الجمع فان الانجليزية تلصق بالكلمة صوت « s » فتصير الكلمة الانجليزية « Kill - er - s » .

وعلى هذا النحو يمكننا ان نقابل من الناحية الصرفية بين اللغتين .
واذا قابلنا النظام النحوى لاحدى اللغتين بالأخرى عرفنا أن ما نسميه في العربية التفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية لا نظير له في اللغة الانجليزية ، فاذا تصدرت الجملة الانجليزية « is » أو « do » أو « have » أو نحوها فليس ذلك للتفريق بين جملة اسمية واخرى فعلية وانما هو للفرق بين الخبر والاستفهام ، وقد يستعمل ماضى الأخيرتين في الشرط الامتناعى subjunctive الذى تعبر عنه العربية بحرف « لو » فاذا عدنا الى لفظ « قتلة » وجعلناه في تركيب اضافى نحو « قتلة النساء »

وجئنا بمقابل ذلك في الانجليزية the Killers of أو women's Killers women أدركنا ان ما تعبر عنه العربية بمنع التنوين في المضاف ومعه الجر في المضاف اليه تعبر الانجليزية عنه بكلمة وظيفية مستقلة هي « of » أو لاصقة هي « s » مع اختلاف في الرتبة التي بين المتضايين ، وإذا قابلنا المعاني الوظيفية هنا بمثلتها هناك وجدنا أن ما تسميه الانجليزية subject يقابله في العربية « المتبدأ » و « الفاعل » و « نائب الفاعل » وإذا قابلنا المعاني المعجمية هنا وهنا وجدنا ان ما تعبر عنه الانجليزية بلفظ « uncle » يقابله في العربية « العم » و « الخال » وما تسميه العربية من الألوان « أحمر » يقابله في الانجليزية « red » و « crimzon » و « scarlet » وحتى « pink » فإذا اردنا ان نترجم ذلك عن الانجليزية فابلنا « red » بالكلمة العربية الأصلية التي على وزن أفعل وترجمنا الكلمات الأخرى بألفاظ النسبة وهي ألفاظ طارئة على حنل أسماء الألوان في العربية فقلنا « قرمزي » و « أرجواني » و « بمبي » وهكذا . وفي مقابل الكلمة الانجليزية « camel » نجد في العربية حشدا من الأسماء كابن اللبون والفصيل والجذع والبازل والراحلة والقلوص وغير ذلك . وإذا اردنا أن نقابل موقفا ثقافيا بآخر فلربما عز علينا أن نجد في الانجليزية ما يقابل الظعينة والهامة وأهل الخطوة وحلقة الذكر ونحوها ولربما وجدنا المفاهيم المشتركة بين الثقافتين تخضع لبعض الاختلاف ، كمفهوم الأسرة والقرابة والعلاقة الزوجية والخطبة وعلاقات العمل والدولة وهلم جرا ، مما ينبغي لكل منه أن يوضح التوضيح الكافي عند تعليم العربية لغير العرب .

حين يطرد التقابل بين العناصر المشتركة في البيتين وتوضع فكرة « العادة » في الاعتبار يمكن التنبؤ بأخطاء المتعلم في أدائه للمغة

« المصّب » أو اللغة الثانية ولقد سبق عند الكلام عن النظام المقطعى أن وردت النبوءة القائلة : « فلو أراد العربى أن يبدأ كلامه بكلمة مثل stay لدعته العادة الى ان يبدأ النطق بهمزة وصل وكذلك : « فلو نطق العربى هذه الكلمة (أى distrust) لدعته عادته النطقية الى تحريك (t) . وهذا هو التنبؤ السابق على أداء الطالب ، وهو تنبؤ مبنى على الجانب اللغوى النظرى الذى يضع فى اعتباره ماكان من العناصر عرضة للمقابلة فى النظامين اللغويين ، وبصرف النظر عن العناصر التى ينفرد بها كل نظام منهما . فلا يمكن بواسطة التحليل التقابلى مثلاً ان نتنبأ بأن الطالب الأجنبى سيكسر عين المضارع ، أو يجعل مصدر « استقام » على صورة « استقوم » أو حتى « استقام » بكسر التاء ، أو ان يرفع المستثنى بعد الا ، أو يعدل عن ادغام النون فى « من يكون » لأن كل هذه الأمور مما ينفرد به نظام اللغة الفصحى ولانعلم له نظيراً فى لغة أخرى ، من هنا يقصر التحليل التقابلى عن التنبؤ بهذه الأمور من جهة ، وعن وصف العلاج لها قبل وقوعها فى الأداء من جهة أخرى . « ان اتيان الأخطاء بسبب الخلافات التقابلية حيناً وبسبب بنية اللغة الثانية حيناً آخر يجعل من المستحيل علينا ان نبنى محتوى تعليم اللغة كله على نتائج التحليل التقابلى »^(١)

ان التحليل التقابلى اذا امكنا من التنبؤ فى حقل الأصوات والنحو بمعناه الواسع الذى يشمل (الصرف) فان من المشكوك فيه أن يكون له جدوى فى الحقول الأخرى كالمعجم والثقافة . مَنْ ذا الذى يستطيع ان يتنبأ بان الطالب الانجليزى بعد أن يتعلم معنى كلمة « رجل » بالعربية سيطلقها ذات يوم على سفينة حربية فيسميها « رجل

1 - D.A. Wilkins, Linguistics in Language Teaching, p.204.

الحرب « وهل يتحتم عليه أن ينقل الى العربية مفهوم اللفظ الانجليزي « man o' war » ومن ذا الذى يتنبأ بجمعية اطلاقه « عربية الشارع » على « الترام » بسبب وجود لفظ « street car » في الانجليزية . هذا من الناحية المعجمية . أما من الناحية الثقافية فهل يتحتم على الطالب الانجليزي الذى يتعلم العربية حين يكتب موضوعا في التعبير أن يهنيء زملاءه بعيد الفصح أو عيد القيامة أو أن يصف رحلة على الشاطئ . كان فيها مع صديقه أو يصف شعوره حين كان يحضر حفلا راقصا أو اثناء شرب البيرة في الحانة ؟ لا يمكن بالطبع أن يتنبأ بأى أداء لغوى يدور حول هذه الممارسات الثقافية التى توجد في البيئة الانجليزية دون البيئة العربية . فاذ كان الأمر كذلك عرفنا ان التحليل التقابلي وما يصحبه من تنبؤ لا ينطلى الا جانبا من جوانب الأخطاء التى يقع فيها المتعلم في الأداء اللغوى .

هناك إذا نوع من الأخطاء لا يمكن التنبؤ به لأنه لا يمكن اخضاعه للتحليل التقابلي بسبب اختصاصه بلغة المصعب دون لغة المنبع . فلا يمكن لنا أن نتنبأ بأداء الطالب الانجليزي لحروف الحلق العربية لعدم وجودها في الانجليزية ، لأن الطالب قد ينطق الحاء هاء وقد يحولها الى جهد حلقى غامض يدنو من الصوت الاسكتلندى الذى تنتهى به كلمة « loch » وقد يهتدى الى نطقها العربى ولكنه يبذل فيها من جهد المبالغة ما يجعلها غريبة على السمع نائية عن يئتها من الكلام ، واقفة بسبب المبالغة في الجهد انطقى في منتصف الطريق بين الافراد والنشديد . ولا يمكن أن نتنبأ بموقف الطالب الانجليزي من همزة الوصل فى الاداء العربى ولا بموقفه من التخلص من التقاء الساكنين ولا من القلقلة ولا جموع التكسير وصيغ المرة والهيئة والزمان والمكان والمصدر الميمى وما

أشبه ذلك كما لا يمكن ان نتبأ بموقفه من ضمير الفصل او الحاق الفاء
بجواب الشرط او من المطابقة او الربط بالضمير او الحرف او الرتبة بين
الكلمات او التضام بينها . ولانستطيع التنبؤ بقدرة الطالب او عدمها
على التفريق بين المعنى اللغوي والمجازى ولاعلى التفريق بين ابن اللبون والجمل
او بين المهر والحصان أو بين عريشة تتخذ للصلاة وبين المسجد الجامع
اذ قد يسمى كل منهما جامعا كما أنه لايمكن التنبؤ بانه سيرد التحية على
من مر به بقوله : «عليكم السلام» أو « السلام عليكم » ايضا . كل
ذلك خطأ لا يمكن التنبؤ به وقد تكفى نظرة عابرة الى التفريق بين أنواع
منه : فمنه ما يعد كسرا للنظام وبنية اللغة ومنه ما يعد سوء استعمال
لها . فمن الأول ما يتصل بالعناصر المفردة ومنه ما يتصل بالتركيب
والسياق ومن الثانى ما يتصل بسوء المناسبة بين اللفظ واللفظ أو بين
اللفظ والمعنى ومنه ما يتصل بعدم مراعاة المقام .

فمما يتصل بالعناصر المفردة ان تجمع الكتاب على كئائب أو
حتى « كتابون » أو ان تسمى ابن عرس فأرا أو الحدأة صقرا أو تنسب
الى العرب بلفظ «عرباوى» أو تصوغ « أفعل » من الألوان فتقول :
« هذا أبيض من ذاك » . أو ان تؤنث احمر على « أحمرة » أو تلحق
تاء التأنيث بحائض وطالق وناشر . أو أن تذكر «حيلي » فتقول
« احيل » أو تكسر تاء المضارع أو تبدل همزة « زبناء » تاء مربوطة
فتقول « رنة » وهلم جرا .

وأما ما يتصل بالتركيب فمنه ان تتحدى مطالب التركيب فتقول
« صاحبها في الدار » بدل ان تقول : « في الدار صاحبها » أو أن
تحدف الفاء من جواب الشرط في نحو : « من عمل صالحا فلنفسه »
فيتحول الجار والمجرور من جواب شرط الى صفة للنكرة التى قبله ويظل

الجواب معلقا . أو أذ، تقول : « التقيته » وأنت تقصد « التقيت به »
أو «لقيته » أو تقول : « صالحا أكان أخوك » وأنت تقصد « أكان
أخوك صالحا » ؟ أو أن تقيس على العطف بعد «بين» في نحو «اجلس
بين زيد وعمرو» فتقول « اجلس بيني وعمرو » ، دون أن تكرر
« بين » .

وأما سوء المناسبة فقد يتخذ واحدا من اتجاهين : لفظي
أو معنوي : فأما اللفظي فمنه التعقيد الذي يأتي من إرباك الترتيب بين
الكلمات والفصل بين العناصر المتلازمة في السياق نحو قول الشاعر :
فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلما
وهو يريد : « فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خط
رسومها » .

أو قوله :

الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره
أى الى ملك، ما أم ابيه من محارب . وأما المعنوي فنحو فخر
عليهم السقف من تحتهم .

ونحو قول المجنون بن جندب :

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا
ترنو الى متن شراك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفنا
لأنه على الرغم من أن كل كلمة مفردة في البيتين ذات معنى نجد
الكلام في جملة لا معنى له لخلوه من التناسب بين الكلمات فليس بين
أحداها والآخرى، علاقة توارد أو كما يسمونها collocation ومثل ذلك أن

تقول « حطمت هواء الزكاة » اذ لا صلة تواردية بين التحطيم وبين الهواء وهو في موضع المفعولية ولا يمكن انشاء علاقة اضافة بين الهواء والزكاة . هذا هو المقصود بعدم التناسب بين الكلمات من حيث المعنى وقد حال عدم التناسب هنا دون قبول تراكيب مستوفية شروط النحو حتى انه يمكن اعرابها دون اشكال .

وأما عدم مراعاة المقام (وهو خطأ في الجانب الثقافى) فمنه أن يوجه التلميذ كلامه الى أستاذه قائلا : « ما معنى هذه الكلمة يا ولد ؟ » أو « قال المتنبي كرم الله وجهه » أو أن يقول القادم « وداعاً » أو يقال للمعزى « العاقبة عندكم » أو ان يقف التلميذ في درس المطالعة فيتمم بالموضوع الذى امامه في سره . أو أن ينطق جملة التأكيد بتنغيم الاستفهام وهلم جرا .

لا مجال للتحليل التقابلى في هذه الأنواع المذكورة أخيرا من الأخطاء ومن ثم لا مجال للتنبؤ ومن هنا كان على علم اللغة التطبيقى ان يرصد لهذا النوع علاجا من نوع آخر يسمى تحليل الأخطاء . وقد كشف تحليل الأخطاء عن الأسس التى يقوم عليها الخطأ النابع من داخل اللغة (وهو يقابل الخطأ النابع من نقل احدى البنيتين الى الأخرى أو تداخلهما معها) فوجد أن الأساس يمكن ان يكون واحدا من ثلاثة : توسيع مجال القاعدة أو تضيقه أو الجهل به . فمن توسيع مجال القاعدة صياغة افعال التفضيل مما الوصف منه على وزن افعال كأحمر وأبرص وأشدق دون مراعاة لقيود القاعدة . ومنه تطبيق قاعدة قلب الواو ألفا على الفعل « استحوذ » ليصير « استحاذ » على الرغم من أن الفعل سمع هكذا . ومنه تجاهل لزوم بعض الأفعال واستعمالها متعدية كأن يقول اجتمعتم والتقيتم ومنه احياء صيغة مهجورة لاتصلح للإحياء لأسباب

من المعنى كاستعمال المطاوع من « قرأ » على صورة « انقرأ » أو من « ضرب » على صورة « انضرب » ومن هذا القبيل ما نسمعه عن مصطلح « الانقرائية » الذى قصد به أن يكون ترجمة كلمة Readability ومن ذلك قلقلة مالا يقلقل من الحروف ونحو ذلك . ومن تصحيح مجال القاعدة عدم مراعاة تطبيق قاعدة الاستقلال التى تقول ان الضمة تحذف مع الياء للثقل ولهذا تتحول كلمة « مديون » و « معيوب » الى « مدين » و « معيب » فيصرف التلميذ خطأ عن النطق الأخير الى النطق الأول . ومنه تجاهل قاعدة قلب الواو الفا وقاعدة التوسيط وقد اجتمعتا في كلمة مثل « استعاضة » فيستعمل التلميذ بدلاً من ذلك « استعواض » واما جهل مجال القاعدة فمثاله الا يعرف التلميذ أن قبل السين من كلمة « الاستقلال » همزة وصل اغترارا بقولهم ان همزة الوصل تأتي عند بدء النطق بالساکن فيقطع الهمزة . ومنه عدم تصير الألف في قولك « مندوبا الشركة » جهلا بقاعدة التخلص من التقاء الساكنين ، ومنه نطق الدال مقلقلة في « قد تم » جهلا بقاعدة ادغام المثلين . وهكذا .

ولقد حددت الدراسات اللغوية التطبيقية لتحليل الخطأ ثلاث مراحل : أولاها تبين الخطأ والثانية وصفه والثالثة تفسيره . فأما تبين الخطأ فأساسه معرفة الاستعمال الصحيح ولا يشترط له معرفة القاعدة ولقد كان الناس قبل نشأة النحو العربى يتبينون الخطأ عند وقوعه وقد أثر عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ارشدوا اخاكم فقد ضل وعن عمر قوله للرماة : والله - انطوكم في الكلام أشد وقعا على من خطئكم في الرمي » وأما الوصف فيتطلب معرفة موطن الخطأ وكنهه اولا ثم معرفة الوجه الصحيح للاستعمال وربما تطلب الماما بالقاعدة التى جرت مخالفتها

في هذا الموضع بعينه . ومن هنا يحمل الوصف بعض الشبه بالتحليل التقابلي اذ يضع صواب مراعاة القاعدة في مقابل خطأ مخالفتها ولكن هذا الشبه غير تام لأننا لا نقابل بنية بينية وانما نقابل صواباً بخطأ أو بعبارة أخرى نقابل ايجاب بنية واحدة بسلبها . وأما التفسير فأشد هذه الخطوات صعوبة وأكثرها طلباً للثروة وامعان النظر . ذلك أن التفسير في الكثير من صوره يصدر عن أصول منهجية بعينها فاذا اختلفت المدرستان اختلف التفسيران ونستطيع ان نضرب مثلاً لذلك . لنفرض أن الطالب جاء بفعل الأمر من قال على صورة « قول » بالقاف المضمومة وواو المد واللام الساكنة . عندئذ سنجد في هذه الصورة نوعين من الخطأ مدارهما على اثبات الواو :

- (أ) مخالفة قاعدة تصريف الفعل .
(ب) مخالفة قاعدة الحذف لالتقاء الساكنين .

عند هذا الحد تعرفنا على الخطأ وذلك بكلامنا عن اثبات الواو ووصفناه باشارتنا الى مخالفة القاعدتين . فكيف نفسره ؟ الجواب على ذلك ان تفسيره في ضوء منهج النحو العربي لابد ان يختلف عن تفسيره في ضوء المنهج البنيوي الوصفى . فالنحو العربي يفسره بالرد إلى الأصل أو كما يسمونه « اصل الوضع » والمنهج البنيوي يفسره بالرد الى الجدول و كما يسمونه paradigm . فيقول النحو العربي في تفسير ذلك ان الأصل « أقول » بهمزة وصل في البداية فقفاف ساكنة فواو مضمومة فلام ساكنة .

هناك قاعدة تقضى بنقل حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها ، عندئذ تصبح القاف متحركة فلا يعود هنا ما يتطلب وجود همزة الوصل التي لا تكون الا للتوصل الى النطق بالساكن ومعنى نقل الحركة

عن الواو اسكان الواو فلما سكنت الواو وكانت اللام ساكنة بقاعدة بناء الأمر على السكون التقى ساكنان فحذفت الواو وصارت الكلمة : «قل» بضم فسكون . فالتحو العرى يرد الصيغ المستعملة الى أصول بنية عقلانية مفارقة للاستعمال وعلى الطالب ان يعرف كيفية العدول عن الأصل وكيفية الرد الى الأصل . اما التفسير الوصفى فيضع الجدول امام الطالب ويجعل ذلك تفسيراً للخطأ اذ يقول : انما عددت هذا خطأ لمخالفته للتوزيع في الجدول ، وينظر الى « قل » تحت مبدأ « أى هكذا خلقت » .

ولكن ثمة حالات اخرى من التفسير لا يظهر معها هذا التعارض بين المنهجين فمثلاً عند تفسير الخطأ في عبارة : «من عمل صالحاً لنفسه » يمكن أن نقول : انما كان هذا خطأ لان عدم ذكر الفاء تحول جواب الشرط الى صفة لما قبله وجعل الجواب معلقاً ولو ان مضيع التنفزة قال : «أيها المتفرجون » « بدل » « أيها النظارة » فسرنا الخطأ بأن الناس لا يجلسون امام التلفزيون لمجرد التفرج وانما للاستفادة . واذا قال قائل : « اذا كانت الشمس طالعة فقد أكلت عسلاً » فسرنا الخطأ بفقدان المناسبة بين الشرط والجواب على رغم الصحة النحوية . وحين يقول التلميذ لأستاذه « ما معنى هذه الكلمة يا ولد » يكون تفسير الخطأ بأنه مخالفة لعرف التخاطب وللمقام الاجتماعي . ولا نجد في واحدة من هذه تسريفاً بين مدرسة وأخرى ولا بين منهج وآخر .

كل ذلك يدل على أن التحليل التقابلي ليس حاكماً مطلقاً في اقليم تعليم اللغة لغير اهلها وعلى أنه حيث يعجز التحليل التقابلي عن مواجهة المواقف يخف تحليل الأخطاء الى نجدة المعلم وربما تضافر النوعان من أنواع التحليل على علاج موقف بعينه . فاذا قرأ طالب افريقى « سار » في

مكان « صار » أمكن للمعلم الذى يعرف لغة الطالب أن يشير الى
خلو إحدى البنيتين من الصاد واشتغال الأخرى عليها وهذا من الاستعانة
بالتقابل ثم امكنه بعد ذلك ان يشير الى الفروق العضوية والسمعية بين
نطق السين والصاد في اللغة العربية وهذا من تحليل الأخطاء وان حمل
جرثومة التقابل في داخل بنية اللغة العربية على غرار ما يجرى في التفرق
بين وحدة صوتية (فونيم) وأخرى .

أقف عند هذا الحد على مشارف القول في مشكلة اخرت الكلام
فيها لأنها ليست من صلب الموضوع وان كانت وثيقة الصلة به . تلك
هى مشكلة علاقة التلميذ العربى المعاصر باللغة العربية الفصحى . أمهى
لغته الأصلية فينبغى لنا في تعليمه اياها ان نستعمل طرق تعليم اللغة
الأولى أم هى لغة اخرى غير لغته التى نشأ عليها ومن ثم يحسن ان نعلمها
بطرق تعليم اللغة الثانية ونستعين بالتحليل التقابلى في هذا التعليم .
للإجابة على هذا السؤال يمكن أن نستفتى علم اللغة الاجتماعى فنعرض
عليه النشاط اللغوى اليومى للمواطن العربى الذى نطلق عليه لقب
المواطن العادى لنحكم على الصلة بينه وبين اللغة الفصحى . واذا كان
للفرد الواحد أدوار اجتماعية متعددة فهو أب وزوج وصاحب مهنة
أو تلميذ وهو شار أو بائع وهو مصل وقد يكون معلما أو خطيبا
أو مديراً لمشروع معين وقد يتصل بالآخرين اتصالا شفويا أو كتابيا وقد
يكون قارئاً أو مؤلفاً وهلم جرا . ويبدو ان بعض هذه الأدوار لا يؤدى
الا بالاستعمال العامى ولو جنح به المتكلم ناحية الاستعمال الفصيح
لجر على نفسه من الاستهجان والسخرية الشيء الكثير وقدما كان
للجاحظ توجهات قيمة في هذا المجال اذ كان لايرتضى الاعراب في رواية
النكتة والمفاكهة ولايطبق اللحن في رواية الفصيح . ولكن يبدو من جهة

اخرى ان بعضاً آخر من هذه الأدوار لايسمح فيه بالاستعمال العامى خالصا او مشوباً وذلك كالصلاة ، كما يسمح في بعضها الآخر بالتوسط بين العامى والفصيح ككتابة الرسائل الى الأهل والاخوان ، ويتعارض في بعضها ما ينبئى وما يكون كلفة التدريس . وهكذا نجد انفسنا امام موقف معقد لم ندر معه أظهرنا للعربية الفصحى (ولا ينبغي لنا ان ندير) فنجعلها لغة احنبيه ولم نفسح لها المجال لتكون أداة للتواصل في القسط الأكبر من أدوار حياتنا الاجتماعية . وبذلك نجعلها لغة أولى لنا .

وحين يذهب الطفل المصرى مثلا الى كتاب تحفيظ القرآن لأول مرة يصادف مجموعة من الصعاب والمشكلات اللغوية التى ترجع الى ما تعود من الاستعمال العامى . فالشيخ الذى يشرف على تحفيظه القرآن ينصحه بأن يعطش جيم « الجنة والناس » وان يخرج لسانه في نطق ذال « أعوذ » وثاء « النفاثات في العقد » وظاء « أنقض ظهرك » وان يحقق نطق القاف في « الفائق » و « العقد » و « اقرأ بأسم ربك الذى خلق » فاذا ذهب الى المدرسة وحضر دروس التعبير تعلم ضرورة ابدال السين من الحاء في قوله : « حيرجع » وابدال الفتحة من كسرة الياء في هذه الكلمة وأن عليه ان يقول : « سيرجع » وسيتعلم في هذه المرحلة ايضا ضرورة اطراح لفظ « الى » في مثل قوله : « الناس الى فوق » وفي مثل قوله : « الحمد لله الى عتريت فيك » ووضع « الذى » في موضع ذلك اللفظ من المثال الأول ، ووضع « أن » في موضعه من المثال الثانى ، والا يفعل ما فعلته احدى المجلات الفكاهية التى تعودت في فترة طفولتها ان تضحك القراء بالشعر فجاء في احد اعدادها :

الحمد لله الذى ولدت حمارتنا العشار
جاءت لنا بحمارة يا ليتها كانت حمار

بقدمها فرح الصغى ر بيتنا وكذا الكبار

فجاء « الشاعر » بلفظ « الذى » فى مكان يستحق « ان » وهو يريد « الى » فوقف بالعبارة وهو لا يدرى على شفا العيب فى الذات الالهية لأن العبارة هنا اشتملت على موصول يتحتم معه تقدير ضمير فى الصلة يعود عليه .

وسيتعلم هذا التلميذ أن عبارة : « رجلى تعبوا من المشى » تتنافى مع طرق المطابقة والاعراب فى الفصحى اذ يلزم فيها أن يقال : « رجلأى تعبنا من المشى » وسيتعلم أن عبارة « الناس دول » تتنافى مع الرتبة النحوية الفصيحة ومع بنية الاشارة أيضا وأن عليه أن يقول : « هؤلاء الناس » وعليه أن يراعى أن قوله بالعامية : « دانت راجل مهم » ! يختلف عن التمث التركيبى الفصح الذى يؤدى الى هذا المعنى نفسه وذلك هو : « أنت رجل مهم حقا » فما عبرت عنه العامية بكلمة تركيبية وظيفية هى « دا » عبرت عنه العربية الفصحى بكلمة معجمية هى « حقا » .

وسيرى التلميذ فى دروس القراءة أن النص العربى قد يأتيه بأسماء لمسميات لا عهد له بها كالصبا والدبور والعرار والظعينة والخس ، وأن بيئته تضع أمامه مسميات لا يجد أسماء لها فى العربية الفصحى كالنوة والشبورة والجعضيض والزار والنوبة . وهكذا يجد التلميذ ان بعض عاداته النطقية والتركيبية وبعض تصوراته الثقافية والبيئية تختلف عما يقابلها فى الاستعمال الفصحى ، وان هذا الاختلاف قد يطرد فتسهل الاشارة اليه والتنبيه بالخطأ فيه وتحديد العلاج له كالمطالبة بتعطيش الجيم أو اخراج اللسان فى نطق الذال الخ وقد لا يطرد فلا يمكن فيه التحليل التقابلى كما رأينا من أمر الزار والشبورة الخ . ويزداد الأمر تعقيدا حين يتحد نطق

الكلمة في الفصحى والعامية مع اختلاف مدلولها هنا عن مدلولها هناك ،
انظر مثلا كلمات مثل : السيارة — الأنسة — الوزير — البيت —
السرية — اعلق —. الحول — الأدب — ونحو ذلك مما لا تضبطه
الضوابط .

نعود بعد كل ذلك الى تحديد المشكلة تحديدا موجزا . ما الطريقة
التربوية التي نعلم بها أبناءنا اللغة العربية الفصحى بعد كل هذا التحليل
التقابلي ؟ أهم من أهلها فنعلمهم على طريقة تعليم اللغة الأولى أم من غير
أهلها فنتبع معهم طريقة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ؟

حسبي أننى شخصت الداء وضربت الأمثلة فلن أستطيع أن
أجيب الآن على هذا السؤال-الذى يتطلب ندوة خاصة جل المشاركين
فيها من رجال التربية .

من مشكلات تعاليم النحو العربي

(*) بحث مقدم إلى ندوة اللسانيات العربية
المنعقدة بالجامعة المستنصرية ببغداد
في المدة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٨٢م

من مشكلات تعليم النحو العربي

كان التقدم العلمي في مجال اللسانيات التطبيقية خيرا وبركة في حقل تعلم اللغات سواء في ذلك تعليمها للناطقين بها الذين يرونها لغاتهم الأولى وغير الناطقين بها الذين يرونها غير ذلك . اللغة بالنسبة للأولین ثمرة ملكاتهم وافراز سلاتقهم ومن ثم يتعلمونها للكشف عن بنيتها المستكنة في نحائزهم ويجعلون هذا الكشف سندا للاستعمال ومنطلقا للتوسع في الدراسات النظرية في مختلف الحقول ، واللغة بالنسبة للآخرين بنية غريبة على عاداتهم التي تعودوها باستعمالهم لغتهم الأولى وهم يقدمون على تعلمها لواحد من اغراض مختلفة يسعى الناس بها الى تعلم لغة غير لغتهم كالسياحة والترجمة وطلب العلم والاقامة في الاقليم الذي تسود فيه اللغة المطلوبة .. وهلم جرا . ولقد كان من أثر التقدم في مجال اللسانيات التطبيقية مانعرفه من تيسير تدريس اللغات . ولعل أشهر التيسير ماجاءت به المدرسة التوزيعية الأمريكية من منهج لتعليم اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها وللناطقين بها كذلك . ولقد اعتمد هذا التيسير على أمور أهمها^(١):

١ — احتفاء التوزيعيين بالمبنى والتغاضي عن المعنى فالأول في نظرهم

أمر صالح للدراك المباشر بالسمع أو بالبصر فالاعتراف بشكله على نحو من التغطية العرفية أمر متوقع من المتكلم والسامع أي أنهما يدركانه على نحو واحد لاجمال فيه للاختلاف بخلاف المعنى الذي هو عرضة للاختلاف بين فرد وفرد . فاذا قال قائل «بارك الله فيك» فلا خلاف في أن السامع سيدرك أن هناك فعلاً وفاعلاً ومجاراً ومجروراً أما ما وراء ذلك من قصد الخبر أو الدعاء فلا مكان له في منهج التوزيعين لأن الوصول اليه يتوقف على حقائق من خارج أبنية الجملة تتعلق بالمقام الاجتماعي أو غيره .

٢ — تجاوز الاعتماد على الكلمات المفردة في تحليل الجملة الى الاعتماد على المكونات المباشرة immediate constituents التي لا بد لفهمها من الاعتراف بعلاقات خاصة بين بعض الكلمات في الجملة هي اقوى من العلاقة التي بين هذا البعض وبين ما ليس منه في داخل هذه الجملة بعينها . ويمكن تفسير المقصود بهذه العلاقة بالتأمل في العبارة النحوية العربية المشهورة القائلة : « المضاف والمضاف اليه كالثيء الواحد» . ولقد كان من جراء الاعتراف بالمكونات المباشرة تيسير ادراك بنية الجملة والعلاقات التي تربط بين أجزائها كما كان ذلك علاجاً الى حد ما لما أشرنا اليه منذ قليل لإلغناء التوزيعين عن الاهتمام بأمر المعنى ، وذلك لما في ادراك العلاقات الرابطة بين عناصر الجملة من تقريب للمعنى ولو بقدر .

ولقد سمحت بنية اللغة الانجليزية وطابعها الذي يكاد يكون لصقياً بأن يخوض التوزيعيون غمار هذه المغامرة المنهجية الناجحة . وحاول اللسانيون التطبيقيون الذين يتكلمون اللغات الأوربية الأخرى أن يطبقوا

صنيع التوزيعيين على لغاتهم فكان نجاحهم مرتبطا بمدى ماتسمح به لغاتهم من هذا التطبيق نلمح ذلك في تعليم لغات كالفرنسية والألمانية والأسبانية ونحوها من لغات أوروبا ومن لغات قليلة أخرى خارج أوروبا . وهنا يدور في الأذهان سؤال عن مدى ماتسمح به اللغة العربية من تيسير سواء أكان هذا التيسير مبنيا على المنهج التوزيعي او على غيره . أتمسح اللغة العربية لتيسير تعليمها أن يذهب الى مدى بعيد يبلغ ماوصل اليه التوزيعيون من تيسير تعليم الانجليزية أم تقوم مشكلات معينة حائلا دون القدر الكبير من التيسير فلا تسمح الا بمس الأوضاع القائمة مسا رقيقا ؟ ذلك مانود أن نجيب عليه في الصفحات التالية .

حين أنشأ النحاة العرب لأنفسهم منهجا للبحث في اللغة بنوا هذا المنهج على التفكير في الأصول والفروع فجعلوا للغة أصولا جردوها بأفكارهم وفروعا هي ماجرى عليه الاستعمال ومن هنا سمعناهم يتكلمون عن أصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل القاعدة ونحو ذلك (٢) . ثم انهم كانوا يطبقون فكرة أصل الوضع على الحرف وعلى الكلمة وعلى الجملة . فكلمة « ينبغي » تنطق « يبغي » ثم يقال ان الميم التي فيها أصلها النون أي هي نون بحكم أصل الوضع وكلمة « غزا » و « رمى » هما في أصل الوضع « غزو » و « رمي » وحين نقول : « بخير » في جواب « كيف حالك » نقول ان تقدير الكلام بحسب أصل الوضع : « حالي بخير » أو « أنا بخير » وهذا التقدير الثاني تحويل للياء في « حالي » من الوصل الى الفصل . واختلفوا في أصل الاشتقاق فكانوا ثلاث فرق :

- ١ — البصريون يرون المصدر أصل الاشتقاق .
- ٢ — الكوفيون يرون الفعل الماضي أصل الاشتقاق .
- ٣ — الخليل وافق البصريين عند كلامه في النحو واختط لنفسه خطة

خاصة عند الكلام في المعجم اذ جعل أصل الاشتقاق حروف
المادة الثلاثة يسماها «مادة الاشتقاق» .

أما «أصل القاعدة» فأطلقه النحاة على القواعد الكلية كرفع
المبتدأ وتعريفه وخلوه من العوامل اللفظية الخ والقواعد الفرعية ما يعد
استثناء من هذه القواعد كأن يستثنى من الرفع بالابتداء دخول الناسخ
على المبتدأ ، ومن التعريف جواز الابتداء بالنكرة عند الافادة ، ومن الخلو
من العوامل اللفظية دخول الحرف الزائد نحو «يحسبك درهم» وهكذا .

ومعنى بناء النحو على هذه الأصول أمران :

- ١ — أن بنية هذا النحو قالبية Stereotypical
- ٢ — أنها بنية ذهنية مفارقة للاستعمال فلا تتصل به الا بواسطة أحد
أمرين :

(أ) القول بالاستصحاب (عند مطابقة المستعمل للأصل
المجرد تجريدا ذهنيا) .

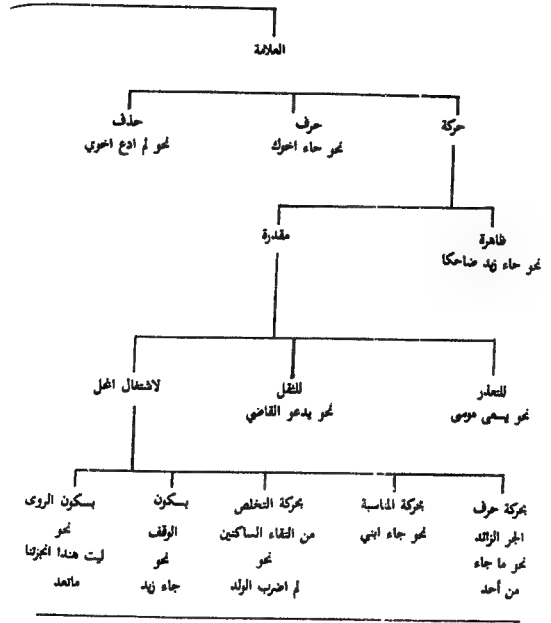
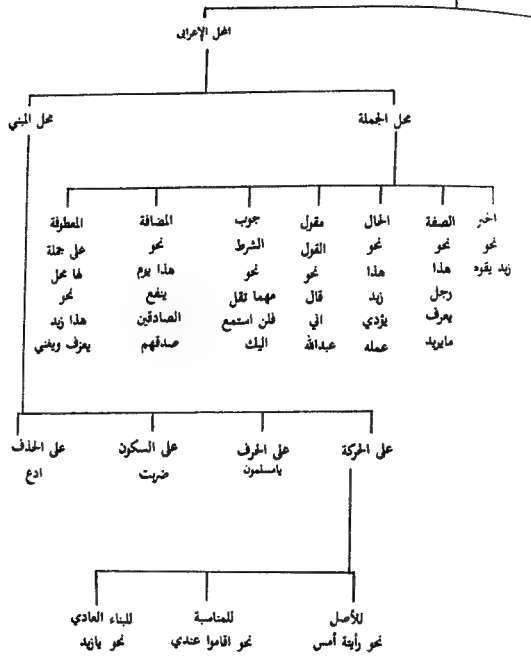
(ب) الرد الى الأصل (عند اختلاف المستعمل عن الأصل) .

فالنحو العربي بهذا الوصف يصبح بنية فكرية مسلطة على اللغة
من أعلى بعد أن تم استنباطه من اللغة ذاتها . ولعل هذا يعد المشكلة
الأولى من مشكلات تعليم العربية اذ يتحتم على الطالب أن يتعرف في
البداية على أصل الوضع وأصل الاشتقاق حتى قبل أن يكشف على
معنى الكلمة في المعجم فيعرف أن «غزا» تلتبس تحت (غ ز و) وأن
«رمى» تلتبس تحت « ر م ي » وأن الأولى تكتب بالألف في آخرها وأن
الثانية تكتب بالياء وأن الألف الأولى تسمى «الواوية» والثانية تسمى
«اليائية» . فإذا كان ذلك هو الخطب في الاملاء والكشف في المعاجم

فالأمر في تعليم اللغة وتعلمها أشد وأصعب .

حين نظر النحاة في النصوص العربية (التي أطلقوا عليها مصطلح «المسموع») ركزوا انتباههم على ما لاحظوه من تغير يطرأ على أواخر الكلمات ورأوا أن بعض الكلمات لايتغير آخره فسموا ذلك «مبنياً» وبعضها الآخر يخضع للتغير فسموه «معرباً» . ثم كاد ذلك يكون في نظرهم كل النحو حتى إن بعضهم عرف النحو بأنه «علم يبحث في تغير أواخر الكلم بحسب العوامل» . ولقد تشعب قول النحاة في الاعراب وما يسببه (في زعمهم) من العوامل حتى بدت خطة القول في ذلك على النحو التالي :

الاعراب



(*) انظر قام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، المزة العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٧٩

ثم قسموا العوامل الى لفظية ومعنوية وأصلوا لها الأصول حتى
بدت وكأنها نظرية متكاملة فكان من أصولهم في هذا الصدد :

- ١ — الأصل في العمل للأفعال .
- ٢ — انما يعمل الحرف اذا كان مختصا .
- ٣ — الأصل في الأسماء ألا تعمل .
- ٤ — الأصل في الظرف ألا يعمل .
- ٥ — الأصل في -حروف الجر ألا تعمل مع الحذف .
- ٦ — الأصل في حروف العطف ألا تعمل .
- ٧ — الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل .
- ٨ — لا يدخل العامل على العامل .
- ٩ — لا يجتمع عاملان على معمول واحد .
- ١٠ — العامل سبيله أن يقوم قبل الم معمول .
- ١١ — ما كان له الصدارة فلا يعمل ما بعده فيما قبله .

وأصول أخرى كثيرة نغني هذه العجالة من ذكرها (٣)

والى جانب اشتغال النحاة بالعلامة الاعرابية ومنحها أغلب
انتباههم تكلموا في أمور أخرى كلاما مجملا غير مفصل وفي بعض
الحالات مبهما أو ناقصا مبتورا . ففي مجال التضام تكلموا عن
الاختصاص وجعلوه من الأسس التي بنوا عليها تقسيم الكلم فالأسماء
تختص بالجر والتنوين والنداء وأداة التعريف والأفعال تختص بتأني الفاعل
والتأنيث وباء المخاطبة ونون التوكيد ويختص المضارع من بينها بدخول
الجوازم الخ .. ولكنهم لم يفصلوا القول في أمرين :

(أ) التنافي بين الكلمات وهو حقل هام اكتفوا منه بالكلام في أن

الجوازم لاتدخل على الأسماء وحروف الجر لا تدخل على الأفعال وملاحظات أخرى قليلة .

(ب) أهملوا في المناسبة المعجمية بين الكلمات إهمالاً يعتبر مدخلا الى الطعن في تعريفهم للجملة بقولهم : «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع» .

فهذه المناسبة من قبيل الاختصاص ومعناها أن كل كلمة في المعجم تنسجم مع كلمات أخرى وتتنافر مع غيرها فإذا أخذنا كلمة مثل «قرأ» فإن معناها الحقيقي يقتضي في فاعلها أن يكون عاقلاً قارئاً وفي مفعولها أن يكون مكتوباً أما إذا تحقق «الوضع» ولم تتحقق المناسبة المعجمية فقد انتفت الافادة كما في قول المجنون بن جندب :

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على من الصفا
ترنو الى متن شراك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفا

ذلك بأن المقصود بالوضع هو ان تتكون الجملة الفعلية من الفعل ومرفوعة وأن تتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر . فإذا قلت : «السماء تحت الكرسي» فقد تحقق الوضع دون الفائدة .

وتكلم النحاة في الرتبة فقسموها الى محفوظة وغير محفوظة ولكنهم لم يعنوا أنفسهم ببيان فائدتها للنحو الا عند خوف اللبس كما في «ضرب موسى عيسى» و«أخي صديقي» وفي مسائل أخرى من باب كان وأخواتها مثل «كان طعامك زيد آكلاً» . هذا على الرغم من أن خطر الرتبة في النحو لا يقل عن خطر الاعراب والتضام . أما بنية الكلمة فلم يقصر النحاة في أمر بيانها بل لقد اقتصوا هذه البنية بعلم خاص اطلقوا عليه «علم الصرف» استطاعوا به أن يكشفوا عن عبقرية اللغة العربية من

حيث اخضاعها الكلمات لقوالب وصيغ يمكن تصنيفها في طوائف بينها وبين الأصول الاشتقاقية علاقة التقاطع بمعنى أن الكلمة العربية تنشأ من تقاطع محوري الاشتقاق والصيغة الصرفية . ولكن النحاة بعد كل هذه الجهود العظيمة لم يستقصوا القول في «البنية» باعتبارها قرينة نحوية تقف موقف التكامل مع الاعراب والتضام والترتبة والقرائن الأخرى . وأما قرينة «الربط» فقد تناوضا النحاة العرب بشقيها (الإحالة والمطابقة) تناولا مفصلا وأقصد بالاحالة عود الضمير وما يقوم مقامه من اشارة أو أداة تعريف أو اعادة لفظ أو معنى وأقصد بالمطابقة اتفاق الكلمتين من حيث افادة التكلم أو الخطاب أو الغيبة والافراد أو التثنية أو الجمع والتذكير أو التأنيث، والتعريف أو التنكير . وقد أهمل النحاة في مجال الاحالة الربط بالوصف، وهو مما يشيع في القرآن ولم يلاحظه أحد منهم ولا من المتأخرين فيما أعلم حتى انكشف لي أخيرا . ومن شواهد قوله تعالى :

١ — ﴿الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان﴾ أي قاتلوهم فوضع «أولياء الشيطان» موضع الضمير .

٢ — ﴿وبوم نحشيمهم ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون﴾

أي ثم نقول لهم فوضع «الذين أشركوا» موضع الضمير .

٣ — ﴿وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر﴾ . . أي فقاتلوهم .

هذا هو النحو العربي الذي ينكشف أمامنا بالخصائص التالية :

١ — يعتمد في تحليل النص على تقطيع الجملة الى كلمات مفردة بل

الى أجزاء كلمات وأحيانا الى مواقع لا تحتلها الكلمات (وهو ما يسمى تقدير المستر أو المحذوف) .

٢ — يلقي بثقله على المعنى من حيث :

(أ) يرى الاعراب (وهو التحليل النحوي) فرعا للمعنى .

(ب) يجعل المعنى عاملا اعرايا حين يقسم العوامل الى لفظية ومعنوية .

(جـ) يجعل المعنى (أو الافادة) محورا من محاور تعريف الجملة بقوله في تعريفها : «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع» .

٣ — يسلط على المستعمل من اللغة قوالب مجردة يجعلها أصولا (كأصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل القاعدة) ويجعل المستعمل فروعا لهذه الأصول .

. يعترف بعدد من القرائن اللفظية ولكنه يعترف الى جانبها بقرائن معنوية .

٥ — لم يقسم النحويون اهتمامهم تقسيما عادلا بين القرائن اللفظية اذا اختصوا الاعراب من بينها بالنصيب الأوفى وأقاموا له العوامل وفصلوا فيه القول حتى أصبح النحو هو الاعراب . ولا يخفى أن الاعراب يعجز عن تفسير المقصور والمبني والجملة ذات المحل وبعض حالات المنقوص ومن ثم يتحول الاعراب من قرينة تعين على فهم المعنى الى عبء من خلال ضرورة التقدير .

وخلاصة القول أن النحو العربي يعتمد على التجريد (للأصل والمعنى والتقدير والمحل الاعرابي الخ) وهو في هذه الحالة يعتبر نشاطا فكريا مفارقا للمستعمل من اللغة . وهنا يكمن الداء الحقيقي للنحو العربي باعتباره أداة تعليمية وان اعتبر ذلك ميزة له

باعتباره نتاجا علميا . ان هذا الطابع التجريدي للنحو العربي ينصف التأمل الفلسفي من الجهد التربوي ، وهذا ما يعنيه قول القدماء في وصف كتاب سيبويه : «هل ركبت البحر» ، ولكن المبتدئين اليوم يرون أمواج البحر للأسباب المتقدمة حتى في قصار المتون .

أشرنا عند البدء في هذه العجالة الى صنيع التوزيعين الأمريكيين في عرضهم لحقائق بنية اللغة الانجليزية . وهما الآن أن نشير الى ان منهجهم قد جاء في «ملته من قبيل ما اطلقنا عليه «القرائن اللفظية» . ولقد اتضح لنا من مجرى الكلام ان القرائن اللفظية هي :

- ١ — الاعراب . ٤ — الربط (الاحالة والمطابقة)
- ٢ — البنية . ٥ — التضام (الاختصاص — التلازم —
- ٣ — الرتبة . التنافي — المناسبة) .

فأما الاعراب فلا وجود له في اللغة الانجليزية ومن هنا فلا مكان له في منهج التوزيعين ولا في خطتهم لتعليم اللغة الانجليزية . ولا يعتبر عدم وجود الاعراب عيبا لبيئة اللغة الانجليزية ولا نقصا في نحوها لأن كل لغة تصطنعي من القرائن ما لايقوم اختياره على أساس غير أساس العرف والاتفاق والأمر الوحيد الذي ينبغي أن يتوافر لأي لغة أن يكون عدد القرائن فيها كافيا لأمن اللبس . وهذه هي الحال بالنسبة للغة الانجليزية ولغيرها من لغات الأرض .

وأما البنية فان التوزيعين يعترفون بما يطلقون عليه اسم «المورفييمات» أو المباني ويقسمونها الى منفصل Free form ومتصل Round form وهم فوق ذلك ربما صنفوا المباني بحسب مظهرها فتكلموا عن wh questions أو عن "Ing" form أو عن ما يسمونه "s"

form أو ending «s» ومن ثم يعزفون عن تسمية هذه المباني بحسب معانيها كما نفعل نحن في العربية فنقول : «تاء التأنيث» ولانهم بالتفريق بين التائين في (قامت فاطمة) من حيث السكون والحركة او نقول : «الفعل الماضي» حتي حين يدل على الاستقبال كما في : «اذا جاء نصر الله والفتح» ومما يوضح صنيعهم في عدم التأسيس على المعنى ان علامة الجمع لاتسمى بهذا الاسم ولاينظر اليها نظرة واحدة وانما يفرقون بين صورها اللفظية في الكلمات الآتية ونحوها بحسب ماتنتهي به الكلمة المفردة : cats - dogs - cases .

وأما الرتبة فهي من كبريات القرائن في اللغة الانجليزية حتى يمكن تقسيم بعض الجمل بحسبها . انظر مثلا اثر الرتبة في I do و Do I وكذلك he is و is he .

وقليل من الرتب ما يمكن ان يكون غير محفوظ في الانجليزية مثل :

I always go there

I go there always

ومن المعقول أن لغة تقترب من الطابع اللصقي كالانجليزية لابد ان تعتمد الى حد بعيد على قرينة الرتبة . ولقد نرى حتى في اللغة العربية ان الرتبة تراعى مع المبنيات من الأدوات والضمائر والأفعال ولكنها ليست كذلك مع المعربات فكل أداة رتبها التقديم على مادخلت عليه كحرف الجر يتقدم على المجرور وحرف العطف على المعطوف وحرف الاستثناء على المستثنى بل ان الأدوات الداخلة على الجمل تحتفظ لأنفسها برتبة الصدارة كأدوات الشرط والاستفهام وكافة النواصب والجوازم الخ .. فاذا تقدم على الأداة مايوهم أنه معمول لما بعدها امتنع ذلك في منهج النحاة لأن الأداة ذات الصدارة لايعمل مابعدا فيما قبلها . فلأن كل كلمات

الانجليزية من طائفة المبنيات غير المعربات (ان صح هذا التعبير) لزمت
الرتبة بين كلمات الجملة وعلى ذلك جرى منهج التوزيعين .

والربط في الانجليزية يتم بعود الضمير ومطابقته كما في الأمثلة

الآتية :

I saw John and talked to him ,

I saw mary and talked to her ,

I saw the boys talked to them

فالمطابقة هنا في الشخص والعدد والنوع

ويقابل ذلك في العربية بالطبع :

رأيت زيدا فكلمته .

رأيت هذا فكلمتها

ورأيت الزيدتين فكلمتهما

ورأيت لقوم فكلمتهم .

ورأيت النسوة فكلمتهن .

وهناك فارق بين اللغتين في مجال ذكر الرابط وعدم ذكره في نحو :

هذا هو الكتاب الذي أريده :

This is the book I want

إذ لا تشتمل الجملة الانجليزية على ضمير كالهاء التي في

« اريده » بل يتمتع فيها ذلك . وكما تكون الإحالة في العربية بغير الضمير

كالإشارة ولإعادة الذكر . . الخ . تكون في الانجليزية بأمور غير

الضمائر نحو :

If all you can give me is a nice talk,

I am not going to take it

take this أو

take such أو

take same أو

وأما في مجال التضام فقد كان أكبر انجاز للتوزيعين هو الكشف عن فائدة الاعتماد على المكونات المباشرة . والمكون المباشر (اذا أردنا تعريفه بمصطلحات النحو العرى) كل تركيب في نطاق الجملة يمكن ان يحل محل المفرد كالمصدر المؤول والجمل ذوات المحل والجمل التي تتقدمها أن وأن وكذلك الجمل التي ان لم يصح حلوها محل المفرد فهي مما يتضح به المفرد كجملة الصلة والجملة المفسرة ونحوهما . ففى جملة مثل :

جاء الذى رأته يقرأ ماشيا على ضفة النهر بالأمس .

يمكن لكلمة مفردة أن تحل بعد جاء فتغنى عن الموصول وصلته اذ نقول : « جاء محمد » ومن ثم ننظر الى الموصول وصلته معا بوصفهما مكونا مباشرا من مكونات الجملة .

وللتوزيعين فوق ذلك عناية بمواقع العناصر اللغوية لأن جملة مواقع العنصر اللغوى هى توزيعه وقد حددوا للمواقع علاقات منها التكامل كالعلاقة التى بين مواقع الإسماء والأفعال والأدوات فى الكلام ومنها التساوى كالعلاقة التى بين السين وسوف ومنها الاشتمال كالعلاقة التى بين الهمزة وهل وبين بقية أدوات الاستفهام لأن بقية الأدوات يمكن أن تقع فى غير الاستفهام كأن تقع فى الشرط أو الظرفية مثلا ومنها علاقة التقاطع كالتى بين الأسم والوصف اذ يشارك الوصف الأسماء بعض

خصائصها ويشارك الأفعال بعض الخصائص أيضا ومنها مجرد الاختلاف كأن ترقى اللام أو تفخمها في كلمة « قلب » أو « صلاة » وكاختيارك أن تنطق كلمة « القبلة » بالقاف الفصيحة أو العامية . ومنها علاقة الاستبدال وهي التي يسميها النحاة العرب « المعاقبة » فالسين تعاقب سوف قبل المضارع و « إذا » تعاقب الفاء في جواب الشرط واللام تعاقب النون في « ناح » فتصير الكلمة « لاح » وهلم جرا . وهذا شبيه بما يسمى في منهج فيرث وتلاميذه Prosodies .

وعنى التوزيعيون بمفاهيم أخرى هامة كالتقطيع segmentation والاعتماد على مادة تم اعدادها corpus ورفض النظر الخيطى الى الكلمات على السطر لكونه يؤدي الى اللبس والاصرار على فكرة المناسبة المعجمية بين كلمات الجملة بوصفها مطلبا نحويا . وبذلك نعلم أن التوزيعيين وصفيون يصرون على النظرة الميكانيكية الى اللغة دون ارتباط بأمور لا تخضع للنظر الميكانيكى كالمعنى مثلا وبذلك تمكنوا من مخاطبة حواس المتعلم فجعلوه يستوعب مادة التعليم بطريقة براجماتية سهلة بخلاف ما لا حظناه في النحو العربى من مواجهة المتعلم منذ البداية بالمجردات الذهنية التى لا يوقى على ادراكها بعض المشتغلين بتعليم النحو فما بالك بالمتعلمين !

ما الحل اذا ؟

الحل أن تتأفر هيئة من اللسانيين العرب على تحرير النحو العربى من رقة التجريد والخروج بنحو عربى يخاطب حواس المتعلمين باعتماده على القرائن اللفظية واستناده الى المنهج الوصفى والطرق التربوية الحديثة .

1- Bloomfield; Lanaguge .

Harris; Mehtods in Structural Linguistics

(٢) انظر تمام حسان : الأصول دار الثقافة بالدار البيضاء ١٩٨٩ وهو تحت الطبع أيضا بالمهبة العامة للكتاب بالقاهرة .

(٣) تمام حسان : الأصول .

تعليم النحو

بين النظرية والتطبيق

تعليم النحو

بين النظرية والتطبيق

١ - النظرية :

استعمل الإنسان اللغة أحقاباً طويلة قبل أن يسלט فكره عليها ، فلما فكر فيها انصرف همه إلى الجوانب التطبيقية منها قبل أن يتناول النواحي النظرية . وكان اختراع الكتابة أول ممارسة عملية يقوم بها الإنسان في حقل اللغة : فلما تمت الكتابة اكتسب الكلام بها عنصر الاستمرار الزمني بعد أن كان موجات صوتية آنية متلاشية ، وعرفت شوارد الكلمات قيوداً من الخط تربطها إلى سطح ترقم عليه الكتابة . واستطاع الإنسان بإخضاع اللغة لاعتبارات الدوام في الزمان والمكان أن يجعلها لأول مرة في تاريخه ظاهرة صالحة للدراسة .

وهكذا بدأ الانسان يطرح المشكل اللغوي للتفكير ، ويعطي عمله التطبيقي مذاق النظر والتأمل . والذي أرمي إليه بهذه الملاحظة أن التطبيق كان دائماً سابقاً على النظر لا في حقل اللغة وحسب ، وإنما في جميع مظاهر النشاط الإنساني . وهذه الحقيقة نفسها تتضح في دعوى السبق للفن على العلم ، وفي سبق الأدب على النقد ، وفي سبق تعليم اللغة على درس اللغة . فلقد كان الناس يكتسبون اللغة دون ان يعرفوا لها نَحْواً ولا صرفاً ، ومازال الطفل يكتسب لغة أمه بهذه الطريقة إلى يومنا هذا . ومغزى هذه الحقيقة أن التعلم شرط في التعليم ، وأنا لا نستطيع أن نعلم إلا من يريد أن يتعلم . وسنعود إلى هذه الفكرة من بعد .

وكان لابد للإنسان عند التفكير النظري في ظاهرة اللغة أن يخضع هذا التفكير لعناصر فهمه للعالم المحيط به ومن هنا رأينا يفسر هذه

الظاهرة في ضوء السحر والشعوذة حيناً ، ثم في ضوء الدين حيناً آخر ، وفي ضوء الفلسفة والمنطق حيناً ثالثاً ، ولم يتم له إلا في العصور الأخيرة أن يبنى لنفسه منهجاً مستقلاً يفكر به في ظاهرة اللغة ، وينشئ به نظرية لغوية تستحق هذا الاسم ، حدث ذلك أولاً في دراسة اللغة السنسكريتية على يد بانيني وأصحابه ثم اليونانية على يد أرسطو والفلاسفة ، ثم العربية على يد النحاة العرب ، ثم اللاتينية واللغات الحديثة . واختلف القرب والبعد من الصورة المثالية — للمنهج باختلاف هذه البيئات والعصور .

والغاية التي يرمي إليها التعلم والتعليم كلاهما هي استضمار السليقة بالنسبة للغة المقصودة . وهذه السليقة لا ينبغي لها أن تفهم بمصطلحات الجبرية ، فلا يصح في الأذهان ما كان يراه الأقدمون كما يعبر عنهم ابن جنى من أن صاحب السليقة لا يمكن أن ينحرف لسانه عن لغته وأن قصد ذلك ، إذ لو صح هذا لما جاز لابن جنى نفسه أن يعقد في كتابه فصلاً للعربي ينتقل لسانه ، ولما كان من الممكن لامرئ أن يتعلم لغة أجنبية في صغره أو كبره ، مادام قد اكتسب سليقة في شكل من أشكال اللغة ، وإن كان هذا الشكل لهجته الدارجة التي تعلمها في حجر أمه ، ولو صح هذا لما كان هناك من داع لعقد مثل هذه الندوة التي تبحث كيف نعلم الفصحى للناشئة الذين اكتسبوا سليقة في الدارجة . هذه السليقة هي القدرة على استعمال اللغة دون التفكير في طريقة تركيب الجملة ، وهي القدرة على كشف اللبس في التعبير الملبس ، وهي القدرة على كشف الخطأ في الاستعمال في ظل الحدس بنظام لغوي ما ، ولو لم يكن هذا النظام نفسه واقعاً في نطاق الوعي وهي القدرة على ادراك علاقات الجمل بعضها ببعض ، وهي القدرة على التعرف على وحدة المعنى إذا أدته جمل مختلفة التركيب . وبترتب على هذه

النقطة الأخيرة أن صاحب السليقة قادر على أن يصوغ من الجمل ما لم يسمعه من قبل ، أو بعبارة أخرى أن يكون قادراً على توليد الجمل واختراعها في ضوء نظام اللغة . ذلك ما يصل إليه الطفل بالنسبة للغة النشأة ، وذلك ما ينبغي أن نحصر عليه فنجعله غاية التعليم .

وهذه السليقة واردة في اتجاهين لا يغني أحدهما عن الآخر : الأول اتجاه الصحة ، فلا سليقة لمن لم يستطع أن ينطق لغة صحيحة . وليس المقصود بالصحة هنا مطابقة معايير النحاة ، وإنما المقصود بها مطابقة طرق الاستعمال التي تتفق في معظمها مع ما قاله النحاة ، ولكنها قد تختلف في أمور لم يفتنوا إلى تحديدها والتفصيل لها . والثاني اتجاه الملاءمة أو المناسبة للمقام ، وهذا الجانب ، وإن بدا للوهلة الأولى ألصق بتقييم الأدب ، يشكّل جانباً هاماً من النحو هو ما تعرفه بأمن اللبس . إذ قد تكون العبارة صحيحة من حيث التركيب ، لكنها غير ملائمة بسبب اللبس ، كالذي نراه في عبارة «ضرب الصديق مؤلم» ، «وظلم ذوي القربى أشد» إذ الإضافة محتملة أو عبارة «رأيت المطر غزيراً» ، إذ ترداد في فهم العبارة بين الرأي والرؤية ، ثم لانعثر في جميع الحالات على المقام الذي يحدد أحد المعنيين . وهذا اللبس غير وارد مثلاً في قوله : «رأيت الله أكبر كل شيء» ، لأنه لا يمكن صرف المعنى إلى الرؤية .

فإذا نحينا عملية اكتساب اللغة في زمن الرضاع جانباً لأنها ليست موضوع هذه الندوة ، فلنا أن نفكر في النحو الذي يوصل إلى هذه السليقة ، كيف ينبغي له أن يكون . وأول ما يفرض علينا نفسه من صفات هذا النحو أن يكون موصلاً إلى القدرات التي أشرنا إليها منذ قليل ، وهي :

(أ) استعمال اللغة بطلاقة دون التفكير في كيفية التركيب .

(ب) كشف اللبس في التعبير اللبس .

(ج) كشف الخطأ في ظل حدس بالنظام اللغوي .

(د) ادراك علاقات الجمل .

(هـ) ادراك وحدة المعنى حين تؤديه جمل مختلفة التركيب أو الأسلوب .

ومن الطبيعي أن يسعى النحو في مختلف العصور إلى الكشف عن أنظمة اللغة يهدف وصفها وتحديد معالمها ، تمهيداً لتعليمها تعليمياً موصلاً إلى هذه السليقة . وكانت اللغة أمام الناظرين نصوصاً متصلة فلا يمكن وصفها إلا بعد تحليلها إلى عناصرها الصغرى . ورأى هؤلاء أن الجزء الأصغر غير القابل للانقسام في اللغة هو الصوت الوحيد من أصوات الكلمة ، ولما كان هذا الصوت غير صالح للإفراد والعزل ومن ثم بناء قواعد النحو عليه ، فقد اعتبر تحليله إلى خصائصه النطقية خطوة تمهيدية ، تؤدي إلى خطوات أخرى في سبيل الوصول إلى العناصر الصالحة للإفراد . وكذلك صنعوا بالمقاطع التي تتكون منها الكلمات فدرسوها ولكن لم يبنوا النحو عليها . حتى إذا وصلوا إلى الكلمات وجدوها تصلح للإفراد وتدل مع الأفراد على معنى مستقل ، فجعلوها منها العناصر المكونة للتحليل السياقي أو بنوا تقسيمات النحو على أساس منها ، وجرى عرفهم على ذلك في مختلف اللغات والعصور .

وراحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياق : فرأوا للكلمة بنية ، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة ، ورأوا في علاقتها مع رصيفاتها في الجملة ربطاً ، ومطابقة ، ولحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين أحدهما وبقيّة عناصر الجملة ، ولحوا في بعض اللغات تغيراً يطرأ على أواخر الكلم بحسب المعنى ، ولحوا أن بعض الكلمات ثابت البنية جامدها وبعضها الآخر

يتربط بعلاقات اشتقاقية من أصل واحد - فجعلوا هذه الأمور جميعا مسارب لتفكيرهم النحوي ، وكان عليهم أن يفرقوا في هذا النطاق بين الثوابت والعوارض ، فجعلوا الثوابت مسرح القواعد ، وتركوا العوارض لتكون موضع التفكير الذي لا يخضع للقواعد .

ولنضرب مثلاً لما نفصده بالثوابت والعوارض يوضح المقصود بهما . وخير مثل على ذلك أن نصوغ جملة هراء لأمعنى ، فـ ، ثم ننظر فيما احتفظت به هذه الجملة من عناصر اللغة العربية فنعتبره من قبيل الثوابت ، وما لم تحتفظ به : فصارت الجملة هراء بسبب اهماله ، ونعتبر من قبيل العوارض وهاءكم الجملة التي لأمعنى لها :

«حنكف احنكف بسقاحته في الكمظ ، فحزب الخسيل حزبا قليضا» .

من الطبيعي عند الخروج المتعمد على شروط اللغة أن يسعى المرء قدر طوقه أن ينفرد من كلامه كل صلة بين الهراء وبين عناصر اللغة . فهل يفلح المرء في ذلك فلاحا مطلقا؟! الجواب لا . بدليل أن ثوابت اللغة ماتزال تلح عليه حتى يلتزم بها ، ولا يخضع للعبث الا العوارض . والثوابت في هذه الجملة السابقة هي :

- ١ — أن السياق ينقسم الى كلمات .
- ٢ — أن للجملة نمطاً تركيبياً يراعى .
- ٣ — أن الكلمات تقع في قوالب وصيغ ، فمثلا حنكف بوزن فعلل والمحنكف بوزن المفعّل ، وسقاحة بوزن فعالة وهلم جرا .
- ٤ — أن الأصوات العربية ثابتة وكذلك قواعد تقلبها في السياق ، كالانغام ، والاختفاء وهلم جرا .

- ٥ — أن الضمائر لا يمكن التخلص منها بدليل الاضافة في «سقاحته» الى ضمير الغائب .
- ٦ — أن أداة التعريف وتاء التأنيث وغيرهما من الثوابت ومن ثم لم يمكن الاستغناء عنها في الهراء .
- ٧ — أن حروف الربط كالباء وفي والفاء أيضا من الثوابت .
- ٨ — أن العلاقات السياقية كالاسناد والتعدية والاضافة وبيان النوع والتبعية من الثوابت .
- ٩ — أن العلاقات الاشتقاقية من الثوابت كعلاقة الفعل «حنكف» باسم الفاعل «الحنكف» و«علاقة الفعل» «حزب» بالمصدر «حزبا» .
- ١٠ — علامات الاعراب والربط بالضمير العائد ومثلها بقية القرائن اللفظية من الثوابت كذلك .

ومادامت هذه الجملة الهراء قد اشتملت على كل هذه الثوابت التي هي عناصر من اللغة . فليس من الصعب علينا أن نعرّبها اعراباً سليماً . لأن هذه العناصر ذاتها هي موضع اهتمام النحاة ، أما ما بعدها من العوارض فهو من مجال المعجم وفقه اللغة ، اذ — نستطيع أن نضع في مكان حنكف، «دحرج» وفي مكان «السقاحة» «الهراوة» ومنهم جراً ، أي أنه لم يتغير من الجملة الا عناصرها المعجمية . فأما العناصر النحوية الصالحة للتعبير فهي هنالك ماتزال ، ولو أن الجملة هراء لامنى له . وهذا هو السبب في ان اللغة لا تستعير الثوابت من لغة اخرى وانما يكون الاقتراض في حقل العوارض وهي مفردات المعجم ، وهو السبب ايضا في أن كل تخطيط لغوي كعمل المجامع مثلاً يتناول العوارض دون الثوابت . فليس من عمل المجمع ان يبتدع ضمائر جديدة ولا علامات

اعراب ولا وسائل ربط ولاغير ذلك مما يشبه الأمور المذكورة السابقة ، وانما يقع في صميم عمله أن يتدع في حقل ألفاظ المصطلحات وألفاظ الحضارة ونحوها من العوارض ، فيكون عمله أكثر اتصالا بالمعجم مما هو متصل بالنحو . وفي هذا الحقل يخضع عمل المجمع لنوع آخر من الثوابت في حقل المعجم يختلف عن طبيعة الثوابت النحوية ، ذلك هو ما يسمى بالعلاقات المعجمية ، وسيرد ذكرها بعد ذلك .

كان على النحاة اذن أن يحدوا عملهم في نطاق هذه الثوابت الصالحة للتقعيد وأن يدعوا العوارض المعجمية التي لايمكن تقعيدها وضبطها . واختلف منهجهم في علاج هذه الثوابت بين ظاهرة وأخرى ، وبين لغة وأخرى ، ثم أخيرا بين مذهب منهجي وآخر ومن ثم رأينا علاج النحو يتخذ الاتجاهات الآتية :

(أ) الاتجاه السياقي الرصني Linear الذي يرى الجملة سلسلة من المواقع المتتابعة التي يمكن لكل منها أن تحمل فيه كلمة ذات شروط خاصة (أو بعبارة أخرى : ذات ثوابت خاصة) . فالموقع الأول من الجملة الاسمية ثوابته : الاسمية ورتبة التقديم والضممة الاعرابية والعلاقة الاسنادية بما بعده وعلى العوارض التي تقع هذا الموقع أن تتحقق بها هذه الثوابت ، والموقع الثاني من الجملة الفعلية ثوابته : الاسمية ورتبة التأخير والضممة الاعرابية وبناء ما قبله للفاعل (العلاقة الاسنادية الخاصة وعلى العوارض التي تقع به أن تتحقق لها هذه الشروط . وقد بدا هذا الاتجاه في كل نحو قديم ، وانضح كذلك في النحو العربي الذي عني أكبر العناية بالسياق في ضوء العلاقة الاعرابية حتى جعل الجملة سلسلة من المحلات الاعرابية تتحقق العلامة في بعضها ويكتفي في البعض الآخر بالإشارة إلى المحل

الاعرابي حيث تكون الكلمة أو الجملة الفرعية في محل نصب أو رفع أو جر أو جزم .

(ب) الاتجاه البنيوي الذي يرى اللغة بنية منظمة متكاملة فيعني بتصرف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الاسنادية والالصاقية من حيث الفصل والوصل . مع ابراز الطابع العضوي لأنماط اللغة Distribution وما يترتب على ذلك من الاعتماد على فكرة المعاقبة Substitution في الموقع المعين ، ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام . وبطل هذه الحلقة العالم السويسري De saussure في العصر الحديث . ولكن النحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك وبخاصة في الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقاتها وتصريفاتها والمتصل والمنفصل من الضمائر ونسبة المعاني (الوظيفية) إلى الصيغ المجردة حتى قبل أن تصاغ الكلمات على نمطها . أما في مجال النحو فقد احتلت المعاقبة عندهم مكاناً هاماً حين تكلموا عما يدخل على الأسماء وما يدخل على الأفعال ، وحددوا لكل باب شروطه الخاصة فلا تتعاقب عوارض الكلمات في الباب إلا إذا توافرت لها هذه الشروط . فالواو تعاقبها الفاء وثم ولكن لا تعاقبها بل ولا لكن ، وحروف الجر لا تدخل على الأفعال كما لا تدخل حروف الجزم على الأسماء . وهلم جرا بما لا يتسع المقام لتذكره .

(ج) ثم قضت ظروف تاريخية أن عنى الأمريكيون في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بتعليم اللغة الانجليزية وتعلم اللغات الأجنبية ، فرأوا الصعوبة التي يصادفها المتعلمون في كثرة الأبواب التي ينقسم إليها النحو . ورأوا أن هذه الكثرة المؤدية الى التعقيد والصعوبة إنما

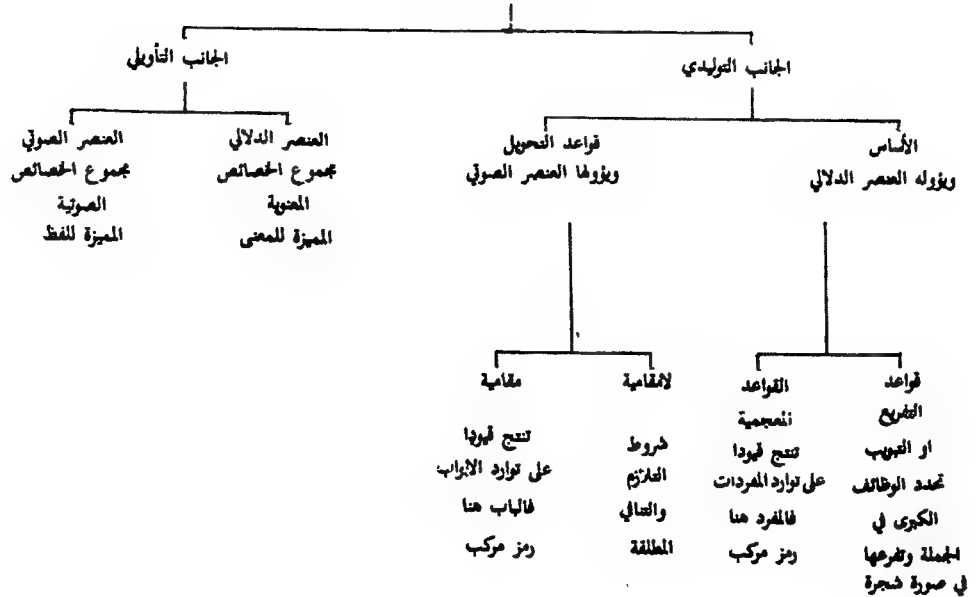
جاءت بسبب بناء التحليل النحوي على الكلمات ، ورأوا أنهم لو بنوا دراسة النحو على عناصر في الجملة أكبر من الكلمات لأصبحت القواعد أقل ، ولأصبح تعليمها أيسر على الطالب . ومن هنا بحثوا عن هذه المكونات الكبرى للجملة فعثروا عليها من خلال الاعتماد على علاقات خاصة بين كلمة وأخرى في داخل الجملة هي أقوى من علاقة هذه الكلمة ببقية عناصر الجملة لمحو ذلك في العلاقة بين المتضايين ، والعلاقة بين الموصول وصلته ، وبين التابع ومتبوعه ، وبين مكونات الشرط ، وبين مكونات الجواب ، وهلم جرا . وهذه العناصر المترابطة تسمى Phrases نحو اللغة الانجليزية (دعنا مؤقتاً نسميها ضمائم) ، فأنشأوا نحواً مبنياً عليها لا على الكلمات المفردة وسموه Phrac Structure Analysis أو تحليل تركيب الضمائم ، وأشهر من مارس هذا النوع من التحليل Friez ولكن هذا المنهج عملى الرغم من تيسيره للقواعد اكتفى من اللغة بتركيبها ، وأهمل وظائفها ، وكان هذا أمراً محتماً مادامت اللغة تربط بين الوظائف والكلمات أكثر مما تربط بينها وبين الضمائم . ولقد قام هذا التحليل على أساس تخطيط الجملة في شجرة ذات فروع أساسية وهي في الغالب فرعان (يسمى أحدهما ضميمة اسمية والآخر ضميمة فعلية) ثم تتفرع الفروع الى أغصان ، وربما تفرعت الأغصان الى أعذاق حتى تنتهي الى أطراف هي ألقاب لأقسام الكلم وعند تحديد هذه الأقسام ، تأتي أمثلتها التي يمكن وصفها في صورة الجملة المقصودة بالتحليل . ولعلنا قد لاحظنا أن فكرة التضام بين كلمة وأخرى ليست غريبة على

النحو العربي وأن النحاة العرب عرفوها وقرروها ، وبنوا عليها بعض تحليلاتهم للجملة ، ولكن تحليلات النحاة حددت نوع العلاقة بين كلمات الضميمة ، فسمت هذه العلاقة إضافة أو وصلاً أو تبعية أو جواباً ولم يفعل ذلك الأمير كيون .

(د) ثم جاء تشومسكي Chomsky وأصحاب النحو التحويلي فبنوا على هذه الطريقة منهجاً جديداً قوامه القول بوجود بنيتين للجملة أحدهما داخلية وعميقة والأخرى خارجية وسطحية ، وقال إن البنية العميقة Deep structure فرع السليقة Competence وإن البنية السطحية Surface structure فرع على الاستعمال Performance والبنية العميقة عقلانية منطقية لا يمكن التعبد لها ، ولكن يمكن تحويلها بطائفة من قواعد التحويل Transformation rules إلى بنية سطحية ، وإن البنية السطحية كما تأتي عن قواعد التحويل وهي نحوية ، تأتي كذلك عن طريق التأويل Interpretation بواسطة العناصر الدلالية السيماتنية التي تؤول الأساس والعناصر الصوتية التي تؤول التحويل في اللغة : وأساس التحليل عنده ما يسمى بالعنصر النحوي . ولهذا العنصر جانبان أحدهما توليدي يمكن بواسطته أن نولد العدد العظيم من البنيات السطحية التي تشارك في بنية عميقة واحدة ، والثاني تأويلي يربط بواسطة التأويل بين هذا العنصر النحوي المجرد وبين أصوات اللغة ودلالاتها . والجانب التوليدي كله من القواعد النحوية ، وهذه القواعد تنقسم إلى قسمين : أولهما يسميه الأساس Base ، والثاني يسميه قواعد التحويل فأما الأساس فهو ذو شقين : أحدهما قواعد التبويب

Gategerial rules والثاني قواعد التفريغ branching rules ، وهو الذي ينتج شجرة من الأبواب تخطط البنية العميقة للجملية الذي ذكرناه سابقا في (ج) ، والشق الثاني العلاقات المعجمية (ولأول مرة تدخل هذه العلاقات في قواعد النحو) وبعد تحديد البنية العميقة بواسطة الشجرة يؤولها العنصر الدلالي وأما قواعد التحويل فأساسها تضام الأبواب ما الذي يتلازم منها (كالموصول وصلته) ، وما الذي يتنافى (كالضمير والنعت) وهي تحول البنية العميقة في الشجرة إلى بنية سطحية صالحة للتأويل بواسطة العنصر الصوتي وهذه بدورها تنقسم إلى قسمين : قسم لامقامي Centext free كقواعد التلازم والتنافي التي تصدق في كل مقام ولا يرد عليها التقييد ، وقسم مقامي centext sonsitive وهي القواعد التي ترتبط بأمن اللبس (كعدم الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت ، أي إلا إذا أمن اللبس وليس هناك من علاقة مباشرة بين العنصر الدلالي والعنصر الصوتي إلا علاقة العرف الاعتباطي (وهي علاقة الرمز اللغوي بمعناه) . ويبدو هذا التفريع للقواعد على النحو التالي :

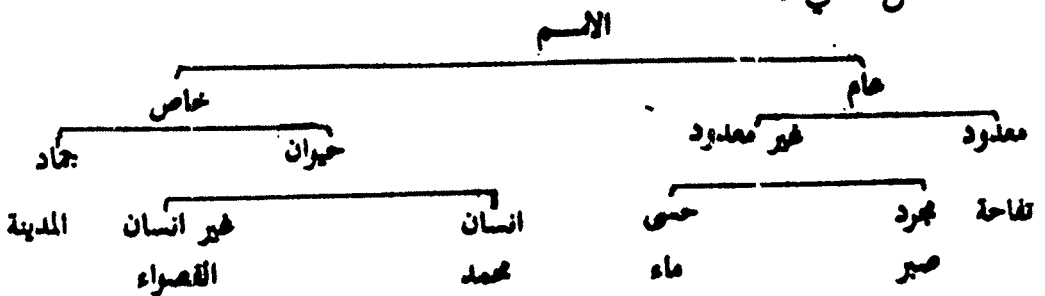
تحليل العنصر النحوي



ويرى تشومسكي أن المنهج الوصفي لتراكيب اللغة غير كافٍ بمفرده لإيضاح السليقة فالنحو الوصفي يصف الاستعمال بناء على تعميم استقرائي ، فيحدد الأنماط ولا يوضح السليقة . أما المنهج التحويلي الذي ابتكره هو فإنه يعطي حكماً قيمياً بالنسبة لما يمكن استنباطه من القواعد بعد استقراء نصوص اللغة ، ويفاضل بين طرق التقعيد المختلفة التي يمكن أن يعبر بها عن سلوك النمط الواحد ، مفاضلة «مبنية على الدلالة» لا على مجرد الاستقراء . فإذا وصل المنهج الوصفي إلى تحديد أنماط تراكيب اللغة بواسطة «التعميم المبني على الاستقراء» ، فقد وصل إلى الكفاية الوصفية ، أما المنهج التحويلي فإنه يضيف إلى صنيع المنهج الوصفي خطوة هامة أخرى لم يلتفت إليها الوصفيون ، وتلك هي الانتقاء من بين الطرق الممكنة للتقعيد بالنسبة للنمط الواحد كان يفصل في تقييم النحو الكوفي والبصري في العربية بصفة عامة أو في مسألة بعينها من المسائل وينبغي هذا الانتقاء والتقييم على «تقييم مبني على الدلالة» مرتبط بالبنية العميقة ، ليصل إلى ما يسميه «الكفاية التوضيحية» ، فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّىْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ .. قرأ عيسى بن عمر : «وَالطَّيْرُ» بالنصب معطوفاً على محل المنادى على رغم اتصال التابع بأداة التعريف ، فأنشأ بذلك قاعدة معينة ، أما غيره من النحاة فرأوا أن النصب للعطف على «فضلاً» ، وليس على المنادى ، وأنه على الرغم من جواز النصب بالعطف على المنادى فالرفع أولى وتعضده قراءة رفع الطير ، فهذه قاعدة ثانية ، ولكل من القراءتين تأويل ، حتى لتختلف بنية الجملة بين التأويلين . والذي يفعله تشومسكي في مثل هذا الموضع أن يجعل اختياره لإحدى القاعدتين مبنياً على دلالة البنية العميقة المقبولة ، وهو أمر لا يهتم به المنهج الوصفي ، لأنه يراه واقعاً خارج مجال النحو ، ويعتبر الخوض فيه من

قبيل تحليل الأسلوب . هكذا يصل تشومسكي إلى الكفاية التوضيحية وهذه الكفاية هي التي تفرق بين نحو اللغة الطبيعية ، ووصف أنظمة الاتصال غير اللغوي كرموز الأضواء والبرقيات والإشارات كما تجعل الباحث أقدر على توضيح الطريقة التي تستضمر بها السليقة (ومن هنا فهي «توضيحية») ، وتفسر قدرة الطفل على صياغة وفهم جمل لم يسمعها من قبل ، لأن الطفل نفسه يقوم بهذا النوع من «التعميم المبني على الدلالة» أي ما يسميه تشومسكي Significant generalization .

قواعد التفريع (وتسمى أيضا قواعد التبويب) هي العنصر الأول من الأساس . وهي تحدد الوظائف الكبرى في الجملة ببيان أجزائها الرئيسية (أي الضمام) . فتحدد طرفي الجملة ، وتعين الجمل «الفرعية» الداخلة في نطاق الجملة الكبرى حتى يمكن لتحليل هذه الجملة أن يتم في صورة الشجرة ذات الفروع التي أشرنا إليها من قبل . أما الجزء الثاني من الأساس فهو العلاقات المعجمية التي تشكل طائفة من القيود على توارد المفردات باعتبار كل مفرد منها رمزاً مركباً Complex symbol من طائفة من الخصائص التي تنسجم كل مجموعة منها مع طائفة من الأحداث وائنسب الخ فقد يكون مدلول الاسم عاماً أو خاصاً فإن كان عاماً فإما أن يكون معدوداً أو غير معدود ، وإن كان غير معدود «فأما أن يكون مجرداً أو حسياً أما إذا كان خاصاً فقد يكون حيواناً أو جماداً ، فإن كان حيواناً فإما أن يكون إنساناً أو غير إنسان ، وذلك كما يبدو في الشكل التالي :



وكل واحد من هذه الحقول ينسب الى نوع من الأحداث والصفات ، فما يصح أن ينساب الى الإنسان من ذلك فلا يصح أن ينسب إلى المجرد . ومعنى هذا أنه لا يقال : أعجب الصبر بالمنظر الجميل . ولاصاحت التفاحة بأعلى صوتها ، والاعتراف بهذه الحقيقة اعتراف بوجود قيود على ورود بعض مفردات المعجم مع بعضها الآخر ، أي يبرز الاعتراف «بقيود التوارد» بالنسبة للمفردات . ولقد كان ذلك كافياً في رأي تشومسكي لاعتبار علاقات المعجم جزءاً من أساس العنصر النحوي في التحليل لأن هذه العلاقات تتسم بنوع من الإطراد يمكن ضبطه كما تضبط القواعد . أما ما دعا تشومسكي إلى أن يسمى المفرد المعجمي رمزاً مركباً فيرجع إلى أن كل قسم من أقسام الشكل السابق يتصف بعدد من الخصائص . فالصبر مثلاً عام وغير محدود ومجرد ، وكل واحدة من هذه الخصائص ذات مطلب معين في التوارد ، فإذا اجتمعت في مفرد كان كل منها قيداً في إتجاه معين على توارد المفرد مع غيره من المفردات ، وكان ذلك في النهاية جزءاً من أساس العنصر النحوي للجملة .

وإذا كانت قواعد التفريع تفرع الجملة الى عناصر كبرى (هي الضميمة الاسمية والضميمة الفعلية باعتبارهما طرفي الجملة) . فإن قواعد التحويل هي التي تحدد شروط تركيب هذه الفروع وتضامها بواسطة ثوابت اللغة التي سبق ذكرها . وهي تنقسم الى قسمين : الأول قواعد «لامقامية» Context free فهي تطرد اطراداً عاماً ، بمعنى أن صدقها لايتوقف على شرط معين ، ولايرتبط بمقام بعينه ، والقسم الثاني مقامي Context sensitvie فانطباقه متوقف على شرط ، ومرتبطة بأمن اللبس ، وهذا هو معنى ارتباطه بالمقام . النوع الأول مطرد recursive اطراداً

مطلقاً ، ومن قبيله القواعد العربية المرتبطة بالمتلازمين والمتنافيين كقولهم في المتلازمين إن الموصول مفتقر إلى صلة ، وحرف العطف إلى معطوف ، وأحرف الجر إلى مجرور ، والعلاقة بين المتضايدين تجعلهما كالكلمة الواحدة ، والمبهم مفتقر إلى التمييز أو الإضافة أو الوصف ، وهلم جراً من كل ما يقرر علاقة خاصة بين كلمتين من كلمات الجملة . ومن قبيله أيضاً الشروط السارية في الأبواب الخاصة ، كنسبة الجمود للتمييز والاشتقاق للخير واحال والنعت ، والمصدرية للمفعول المطلق والمفعول لأجله الى آخرها هنالك ، وأما التنافي فمن قواعده ألا يوصف الضمير ولا يضاف ، وألا يدخل حرف الجر على الأفعال ، ولا تدخل الجوازم على الأسماء ، ولا يوصف بالجملة الإنشائية . وهلم جراً . وكل هذه القواعد مطرد طرداً مطلقاً ، بمعنى أننا لا نصادف حرف العطف في مقام ما بلا معطوف ، ولا نصادف حرف الجر في أي مقام داخلاً على الأفعال .

والقسم الثاني هو القواعد المقامية ، وهي القواعد التي تحتل أن يستثنى منها ، فتصدق في مقام دون مقام فمن ذلك مثلاً أنه لا يبدأ بالنكرة إلا إذا أفادت ، ولا يخبر بالزمان عن الجثة إلا إذا أفاد ، ولا يجوز بحتى إلا إذا كان ما بعدها آخرأ أو متصلاً بالآخر ، ولا تضاف «أي» إلى المعرفة إلا عند التكرار أو نية الأجزاء ، ولا تلزم الفاء في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطاً ، ولا حذف إلا بدليل ، ولا تلزم الرتبة الحرة إلا عند خرف اللبس ، وهلم جراً . فحرف الاستثناء هنا وارد على كل قاعدة ، مما يجعل القاعدة لاتصدق إلا في مقام خاص . وفي هذا القسم المقامي يعود تشومسكي مرة أخرى إلى «قيود التوارد» وإلى «الرمز المركب» ، ولكن التوارد هنا توارد الأبواب لا المفردات (لأن

المفردات لايقعد لها) والرمز المركب هنا باب وليس من مفردات المعجم (وإن كان القول بتركيب الرمز يقتضي في فهم الباب ألا نهمل الاعتبارات المعجمية) . ولنضرب مثلاً بالابتداء النكرة : فالابتداء «باب» نحوي والنكرة «باب» أيضاً ، ولو وقفنا عند فكرة «الباب» دون أن نفكر في المفرد الذي يعبر عن هذا الباب ، للزم أن نكتفي من القاعدة بما قبل إلا ، فنقول : لايتبدأ بالنكرة ، ونقف عند هذا الحد ، ولكن القاعدة أطول من ذلك ، فهي تتخطى الباب الى مفرد موصوف بما بعد «إلا» ، أي موصوف بالافادة ، ومن هنا يصبح الرمز مشتملاً على اعتبارات «الباب» واعتبارات «المفرد» المعبر عن هذا الباب . وهنا يجهد النحاة أنفسهم في حصر الحالات التي تفيد فيها النكرة وهيئات لهم أن يحصروها لأن المقامات لاتخضع للحصر ، كل ما هنالك أن تنوع الأمثلة يعين على فهم القاعدة ، وسنرى أن منع الابتداء بالنكرة في كل الحالات مرتبط بأمن اللبس ، وأن الابتداء بها في الحالات الأخرى مرتبط بزوال اللبس . وهكذا نجد أن «كل» في قوله تعالى : ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾ مما يبتدأ به على رغم كونها نكرة ، لأنها رمز مركب من التنكير وقصد العموم والافتقار الى الاضافة والتنوين المعوض عن المضاف اليه ، واذا قصد العموم فالنكرة خير ما يعبر عنه ، واذا روعي المضاف اليه المحذوف المعوض عنه بالتنوين فالنكرة تحمل بعض معنى التخصيص . وهذا هو معنى الرمز المركب . ويمكن أن تطبق فكرة الرمز المركب على كل القواعد التي جرى التمثيل بها على الارتباط بالمقام ، كعدم الاخبار — بالزمان عن الجثة الا اذا أفاد ، وعدم الجر بجثى إلا أن يكون المجرور آخر أو متصلاً بالآخر ، وهلم جراً .

وظيفة قواعد التحويل بنوعها أن تفسر ما يحدث في البنية

السطحية من ظواهر لا يمكن أن ننسبها الى البنية العميقة : كالحذف،
والإضافة والاستبدال وتشويش الرتبة الخ .. وإذا كان لي أن أفسر هذه
الظاهرة في ضوء مصطلحات كتابي : «اللغة العربية معناها ومبناها» ،
فإنني أرى تشومسكي ينظر الى كل مبني مفرد باعتباره عصبه من القرائن
(يسمىها distinctvie features) المتضافرة ليتكون منها كل Matrix
integer ذو قالب Matrix ، وبعضها متأصل inherent مثل قرينة
البنية ، وبعضها من أعراض السياق كالمطابقة . والقاعدة عنده تتمثل في
أمرين :

(أ) أن القرينة العارضة أكثر عرضة للترخص بحذفها من القرينة
المتأصلة .

(ب) أن الحذف لا يكون الا للقرينة الفائضة redundant

وتعتبر القرينة فائضة اذا لم تكن مميزة ، أو بعبارة أخرى : اذا تحقّق
المعنى الذي يكون معها بدونها بعد حذفها ، فتكون مفهومة بعد الحذف
لأن الموقف يقتضيها ولو لم توجد ، ولأحذف الا لما صلح تقديره بسبب
وجود دليل الحذف فهو recoverable

وأما المعاقبة فلا يعاقب المبني مبني آخر من مباني السياق الا اذا انتميا
الى باب category واحد ، فاذا استبدل به من غير بابه خرجت الجملة
عن اطار الصواب ، grammaticality وتختلف درجة الخروج عن هذا
الاطار باختلاف نسبة البعد بين البابين بالنسبة للمتعاقيين ، فاذا رجع
الخلاف بينهما الى اختلاف أقسام الكلم أو الى القواعد اللامقامية
المذكورة سابقا كان الخطأ أشنع ما يكون ، واذا اشترك المتعاقيان في الباب
واختلفا بالنسبة لقيود التوارد على الأبواب ، فالخطأ مايزال قائما ولكنه أقل
شناعة ، أما اذا كان الخروج عن الصواب راجعا إلى قيود التوارد على

المفردات المعجمية فالخطأ عرضة للتأويل بالهجاز ، ولا يعد خطأ إلا على الحقيقة . ولايضاح ماتقدم يمكن لنا أن نضرب مثلاً بجملة مثل «ضرب زيد عمراً» لنرى كيف تدرج الشناعة في الخطأ على النحو السابق :

- (أ) ضرب زيد عمراً هذا أساس المناقشة .
(ب) قد زيد عمراً الخطأ شنيع لاختلاف المتعاقبين
«ضرب» و«قد» من حيث انتماء كل منهما الى قسم من أقسام الكلم لايتنمي اليه الآخر .
(جـ) جلس زيد عمراً الخطأ أقل شناعة ولكنه قائم والعبارة غير مقبولة فقد اتفق المتعاقبان في الفعلية واختلفا في فرع عليها وهو التعدي واللزوم .
(د) أكل زيد عمراً هذه صغرى المخالفات فالمتعاقبان متفقان في الفعلية والتعدي ولكنهما يختلفان من حيث العلاقات المعجمية ، لأن الانسان لا يأكل الانسان على الحقيقة ولكن يمكن للمجاز أن ينقذ العبارة من وصمة الخطأ بدعوى الاستعارة التبعية في «أكل» .

وأما الرتبة فهي في نظر تشومسكي من خصائص البنية السطحية ولكنها غير واردة بالنسبة للعميقة . ومادامت البنية العميقة يمكن أن يعبر عنها بمحشد من البنيات السطحية التي لا تتفق الرتبة فيها بالضرورة ، فإن

التحليل على أساس ارتبة لايشكل في نظره ضرورة لافكاك منها . أضف الى ذلك أن مايكون مفعولا في البنية السطحية (ومن يستحق رتبة التأخير) قد يكون فاعلاً منطقياً فلا رتبة له . فاذا كان لدينا جملة مثل «استعظمت فلانا» فإن فلاناً على رغم كونه مفعولا في اللفظ فهو فاعل في المعنى ، لأن المعنى العميق : جعلني فلان أحس عظمته . وتتشابه البنية السطحية في الجملتين «زيد شغوف أن يفرح» و «زيد عسير أن يفرح» . ولكن زيدا فاعل في الأولى ومفعول منطقي في الثانية . وإذا كان لدينا جملة مثل : أعطيت زيدا هدية ، فزيد فاعل الأخذ في المعنى العميق على رغم مفعوليته السطحية . ويمكن التعبير عن هذه الجملة العميقة السابقة بجمل سطحية كثيرة منها :

أعطيت زيدا هدية	—	أخذ زيد هدية مني
انا اعطيت زيدا هدية	—	زيد أخذ هدية مني
اعطى زيد هدية مني	—	زيد معطي هدية مني
الهدية اعطيتها لزيد	—	الهدية اخذها زيد مني
الهدية معطاة مني لزيد	—	الهدية أُعطيها زيد مني

وغير ذلك من الجمل السطحية التي تشترك كلها في بنية عميقة واحدة اساسها علاقة ثلاثية بين المعطي وزيد والهدية ، أي ان البنية العميقة في أساسها علاقة منطقية لا يقعد لها . ويمكن أيضاً ان نتأمل الفارق بين البنيتين في قولنا : زيد اكبر من أن يفعل كذا : اذ ليس المقصود في الحقيقة أن نفاضل بين زيد وأن يفعل .

وتكون الأمثلة اللغوية لقواعد التفريع في ضوء العنصر الدلالي semantic componenet الذي يؤول العلاقات المنطقية الى علاقات لغوية تفسرها دون ان يكون له أثر مباشر في التحويل (كالتحويل الذي تم

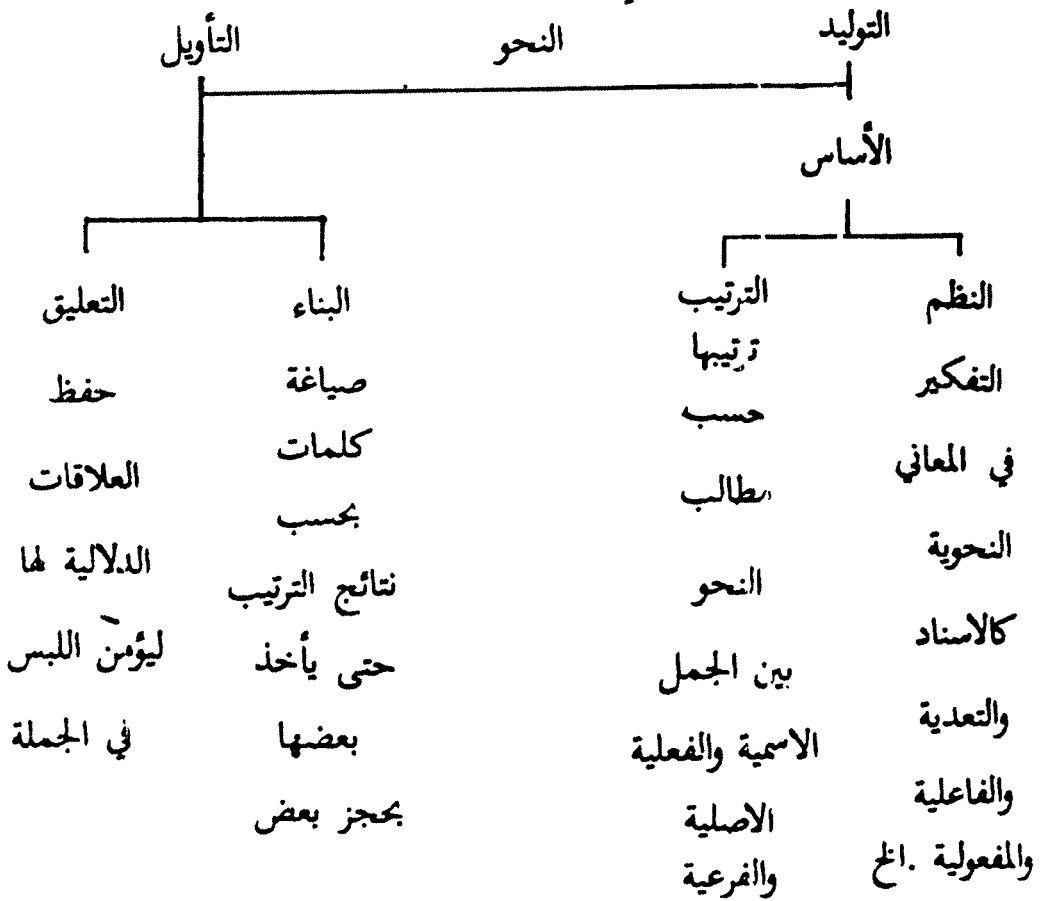
من العلاقة الثلاثية المنطقية السابقة فأنج العدد الكبير من الجمل المذكورة). فالوظيفة الأساسية لهذا العنصر الدلالي بيان الوظائف والعلاقات اللغوية وإعطاء صورة لغوية ما للبنية العميقة بالتمثيل لها ، ثم الكشف عن العلاقات التأويلية بين الجمل (من حيث إن احداها تشرح الأخرى وإن اختلفت عنها في الرصف) والعلاقات التحويلية بينها (من حيث الاحتفاظ بالعلاقات في داخل الجمل مع اختلاف صورتها ، ومن حيث إن — احدى الجملتين تعتبر صورة أخرى لأختها) ، ويبدو الفرق بين العلاقات التأويلية والتحويلية فيما يلي :

(أ) اشترى زيد من عمرو كتابا — باع عمرو لزيد كتابا
(ب) اخاف زيد عمرا — خاف عمرو من زيد

فالجملتان الأوليان تعبران عن معنى واحد ، وكذلك تعبر الاخريان عن معنى واحد ، واذا اتحد المعنى في الجملتين قامت بينهما علاقة تأويلية paraphrastic أو interpretive لأن كلاً منهما تصلح لتأويل الأخرى وشرحها وتفسيرها ، ولكن العلاقة التحويلية لا تتحقق الا بين الآخرين فقط . ففي الوقت الذي لانجد فيه قاعدة نحوية تحول «اشترى» الى باع* نستطيع بواسطة القواعد النحوية ان نحول «اخاف» الى «خاف» ، أي بواسطة قاعدة حذف همزة التعدية ، وقاعدة تشويش الرتبة بحسب الفاعلية والمفعولية ، وقاعدة التضام بين اللازم «خاف» وبين حرف الجر «من» الذي لم يكن موجودا في الجملة الأولى ، وكل ذلك من القواعد التحويلية التي سبق ذكرها .

ومن الواضح ان النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأفكار ايضا ، بدليل أن كل تطبيق على مذهب النحو التحويلي انما تم في هذا العرض بالاستناد الى القواعد النحوية العربية ، بل ان علما شائخا من

أعلام تراثنا هو عبدالقاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي الى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين الاعمق وغير الاعمق من عناصر الجملة حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق فجعل النظم للمعاني في النفس وهو تماما البنية العميقة عند تشومسكي ، وذكرونا كلامه في الترتيب والبناء والتعليق بقواعد التحويل اما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات ، كما ان التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق . ولإيضاح هذه المشابهة بين المنهجين يمكن ان نضع مصطلحات عبدالقاهر في جدول شبيه بما قدمناه لتشومسكي على النحو التالي :



ولقد ظهر لي كتاب «اللغة العربية — معناها ومبناها» في عام ١٩٧٣ ، ولم يكن اسم تشومسكي قد طرق سمعي حتى ذلك الوقت ، ولم أقرأ له إلا اثناء اقامتي بالمغرب ، ووفقت في هذا الكتاب الذي أراه جهدا متواضعا الى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي ، ولكنه لا يلتزم به التزاما مطلقا ، فلم اعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلمته من الدراسات الحديثة وقد اهتمت في هذا الكتاب الى أفكار نافعة في فهم النحو العربي وتيسيره وتفسير ما أحب النحاة وأوضعوا في الخلاف حوله ومن هذه الأفكار :

- ١ — تقسيم سباعي للكلمات العربية .
- ٢ — امكان نقل لفظ من قسم من أقسام الكلم إلى استعمال القسم الآخر .
- ٣ — المعنى اما وظيفي أو معجمي أو دلالي .
- ٤ — اللغة في غمطيتها مكونة من طائفة من المباني المجردة عبر النحاة عن بعضها بالصيغ .
- ٥ — قد يتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، كما يتعدد المعنى المعجمي للفظ الواحد .
- — تنقسم الجملة الى إسمية وفعلية ووصفية كما تنقسم من حيث المعنى الى تقسيم آخر : خبرية وشرطية وطلبية وافصاحية .
- ٦ — أصول الاشتقاق هي حروف المادة .
- ٧ — اذا تحقق المعنى الوظيفي أمكن التحليل (انظر الثوابت السابقة) وان لم يتحقق المعجمي ولا الدلالي .

- ٨ — النحو نظام من القرائن التي تعبر عنها مبان مأخوذة من الصرف والأصوات .
- ٩ — القرائن اما معنوية واما لفظية (وأحصيت القرائن) .
- ١٠ — القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية .
- ١١ — القرائن لاتعمل الا متضافرة فلا يمكن لواحدة منها أن تستقل بأداء المعنى .
- ١٢ — التضام احدى القرائن اللفظية وهو ينقسم الى (التلازم والتنافي والتوارد) .
- ١٣ — قد يتضح معنى بدون احدى القرائن فيمكن الترخص فيها بحذفها .
- ١٤ — القول بتضافر القرائن يغني عن القول بالعامل .
- ١٥ — القول بالترخص في القرينة يفسر الشاذ والقليل والنادر والقراءات الشاذة ويضج كل ذلك في اطار القاعدة .
- ١٦ — هناك فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي ، فالنحوي هو الزمن في السياق والصرفي هو الزمن في الافراد .
- ١٧ — لايمكن فهم الزمن النحوي بدون اعتبار فكرة الجهة ، التي تعتبر نوعا من تخصيص الدلالة في الفعل ونحوه .
- ١٨ — الجهات المخصصة لمعنى الحدث في الفعل هي المنصوبات ، والمخصصة لمعنى الزمن فيه النواسخ والأدوات والظروف .
- ١٩ — علم البيان مقدمة نظرية لعلم المعجم .
- ٢٠ — المعنى المعجمي متعدد ومحمتمل .
- ٢١ — كيف ينبغي أن تكون صورة المعجم ؟
- ٢٢ — علم المعاني قمة النحو العربي .
- ٢٣ — لايمكن الاكتفاء بمعنى المقال عن المقام .

- ٢٤ — المقام أوسع مما قصده به علماء البلاغة .
٢٥ — ثقافة كل أمة يمكن تلخيصها في نماذج من أدوار الأداء وغاياته ،
وينعكس ذلك حتى في النحو .

تلك هي الأفكار الأساسية في الكتاب ، وأدلتها نظرية صالحة
لبناء متون في النحو عليها ، وأنها أصلح من غيرها مما سبق : سواء النحو
العربي التقليدي ، والأفكار الغربية المستوردة ، لأنها :

- ١ — مبنية على استقرار اللغة العربية وهي بهذا تفضل الأفكار الغربية .
- ٢ — خلصت النحو من شوائبه ومصادر الشكوى منه ، وهي بذلك
اصلاح للنحو العربي .

أقول ذلك وأنا أعلم ما ينبغي لمثلي من التواضع فما أنا بمطاول
هؤلاء ولا أولئك ، ولكنها الثقة في عمل قمت به والرغبة في خدمة لغتي
وابناء أمتي من الدارسين .

ذلك هو الموقف النظري في النحو . وسنرى فيما بعد ما يناسب
تعليم النحو من الوجهة النظرية وفي أي مجالات هذا التعليم يكون الاهتمام
بنظريات النحو .

٢ — التطبيق :

قلنا إن ظروفًا خاصة قضت في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها
أن يعنى الأمريكيون بتيسير تعلّم اللغة وتعلّمها ، وقد أدى هذا الاتجاه الى
نشأة ما يسمى بعلم اللغة التطبيقي ، وهو يعني بالنظر الى استعمال
اللغة باعتبارها نشاطا اجتماعيا ، أو مهارة تقبل التحسين في الرسائل
والتجويد في النتائج . والواقع أن صلة اللغة بالمجتمع صلة عضوية ومن هنا
عنيت الدراسات الاجتماعية باللغة ، وعنيت الدراسات اللغوية بالمجتمع ،

فأنشأت الدراسات الاجتماعية فرعاً لها يسمى علم الاجتماع اللغوي Linguistic sociology يعني بتتبع اللهجات الجغرافية Dialects واللهجات الاجتماعية Sociolects وما يدور حولها من الدراسات ، كما عيّنت الدراسات اللغوية بإنشاء فرع لها يسمى علم اللغة الاجتماعي Social Linguistics يعني بدراسة أدوار الفرد في أدائه اللغوي ، وأثر الوسط على اللغة ، وأسلوب الاستعمال اللغوي ، والفرعان من قبل ومن بعد يقتربان حيناً حتى لا يمتاز أحدهما عن الآخر ، ويتعدان حيناً آخر حتى يظهر لكل منهما طابعه الخاص . ولابن جنى في خصائصه كثير من الملاحظات والمصطلحات التي تعتبر من قبيل هذا الفرع أو ذاك ، فحين يدور كلامه في العلاقة بين المعنى وعملية الاتصال ينتمي الى علم اللغة الاجتماعي ، وحين يدور في العلاقة بين المعنى واللفظ ينتمي الى علم اللغة ، وحين يدور على اختلاف لهجات القبائل ينتمي الى علم الاجتماع اللغوي .^(٥)

(٥) ولعلم اللغة التطبيقي أوجه متعددة تسعين بعلم اللغة أساساً وبفروع أخرى على المعرفة فمن أوجه نشاط

علم اللغة التطبيقي ما يأتي :

- ١ - التخطيط اللغوي ، (ومنه عمل المجمع اللغوي وتخطيط السياسة التعليمية)
- ٢ - هندسة الاتصال ، (ومنه الاتصال الاذاعي والهاتفي الخ) .
- ٣ - لغة الاعلام (موضوع دراسة معاهد الاعلام) .
- ٤ - الاعلان التجاري وكيفية التأثير باللغة .
- ٥ - كتابة المعاجم .
- ٦ - تصميم النظم الكتابية .
- ٧ - محاربة الأمية .
- ٨ - النقا، ودراسة لغذوق .
- ٩ - التحليل النفسي .
- ١٠ - علاج العيوب النطقية .
- ١١ - جغرافيا اللهجات .
- ١٢ - برامج الحاسب الالكتروني .
- ١٣ - الترجمة الآلية .
- ١٤ - تعلم اللغة .

ولكن (علم اللغة) أهم هذه الفروع على الإطلاق ، واغلب الظن أنه سيزل كذلك دائماً .

ولعملية التعليم أركان ثلاثة : هي المتعلم والمعلم ثم التعليم بجانبه المادة والطريقة فأما المتعلم فقضاياها في جملتها إما أن ترتبط بالدراسات النفسية وإما الاجتماعية . فأما من حيث الدراسات النفسية فلا بد من الأخذ في الاعتبار كيفية خلق الحوافز المرغبة في التعليم ومراعاة التشويق في التعليم ، والاستعداد الفطري لدى المتعلم ، و طاقة الطفل على الاستيعاب وعلى العمل وما تلقاه خارج المدرسة من تعليم ، وإيجاد العاطفة الصحية بينه وبين معلمه ، وتحييه في جو المدرسة ، وادخال عنصر اللعب في التعليم . وأما من الناحية الاجتماعية فالمطلوب توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة من أجل دقة الضبط والتوجيه ، ثم مراعاة السن في تكوين الفصول ، والنشاط الاجتماعي والرياضي والثقافي في المدرسة ، وكلها أمور تساعد على إعطاء التربية طابعها الاجتماعي . وسنرى كيف يمكن تطبيق ذلك في تعليم النحو .

وأما المعلم فقضاياها أوسع مجالاً من ذلك ، فهناك إعداد المعلم في ضوء تخطيط السياسة التعليمية للدولة ، وهناك إعداد المعلم من وجهة نظر المادة والطريقة ، وهناك ظروفه الخاصة النفسية والأسرية ، وهناك موقفه من المهنة نفسها اعتزازاً بها أو نفوراً منها ، وهناك صحته العضوية والعصبية ، ونظرة المجتمع إليه . وكل أولئك لا يمكن تجاهله في تعليم النحو ، بل إننا نرى أن نظرة المجتمع الى معلم اللغة العربية في بلادنا تؤثر أسوأ الثمرات .

وأما مادة التعليم فإن اختيارها ينبغي أن يتم مع مراعاة الدور الاجتماعي والمهني الذي سيقوم به المتعلم في المستقبل . فالمادة التي تقدمها لطالب يعد ليكون معلماً للعربية غير المادة التي تقدمها لطالب سيحترف الطب مثلاً . وكذلك يتم اختيار المادة بحسب وظيفة ما من

وظائف الاستعمال اللغوي فما يقدم منها لمحمي المستقبل غير ما يقدم منها لمحقق النصوص، أو الناقد الأدبي . وكذلك يتم اختيارها بحسب نوع المهارة المراد كسبها فمن: أريد له أن يكون ماهراً في تحليل اللغة ، غير من يراد له أن يكون ماهراً في الإبداع الأدبي . وفوق كل ذلك ينبغي عند اختيار المادة أن نتساءل عن وجهة نظر المتعلم الى اللغة أهى معرفة علمية أم عادة تكتسب أم سلوك اجتماعي تراعى فيه الملائمة الى جانب الصحة ، أم موضوع دراسة يتعلمه لأغراض نفعية ، أم مهارة . وإذا كانت مهارة فمن أي نوع هي ، أهى مهارة في الكتابة أم القراءة أم الترجمة أم الكلام . وهلم جرا .

وأما الطريقة فتشمل للتخطيط والتحضير والتوصيل . ويمكن للتخطيط أن يكون في احدى صورتين : فهناك تخطيط السياسة التعليمية من قبل الدولة ، وهناك تخطيط برامج التعليم من قبل المتخصصين ، والتحضير يشمل تحضير الكتاب المدرسي بحسب البرامج ، وتحضير الدرس بحسب الطرق التربوية .

أما التوصيل فيشمل ثلاثة عناصر ، هي الشرح ، والاختبار ، ووسائل الايضاح . وكل نقطة مما سبق تستحق ما لأمزيد عليه من العناية .

من الثابت أننا لانستطيع أن نعلم إلا من يريد أن يتعلم وقد سبقت الإشارة الى ذلك ومن هنا يصبح إيجاد الحافز على التعلم لدى التلميذ هاماً الى أقصى حد . فما وسائل ذلك ؟ . إن أول شيء في حقل الحوافز أن يحس التلميذ أن اللغة العربية تستحق أن يبذل الجهد في تعلمها ، إما لأنها حقل من الحقول التي تكتسب فيها المهارة التي تؤيد الاحساس بالتفوق ، وإما لأنها وسيلة إلى تحسين الفرص في الحياة

العملية المقبلة . ولست أتكلم هنا عن التلميذ الطفل الذي يخطو خطواته الأولى إلى تعلم الكتابة والقراءة ، وإنما أقصد التلميذ بعد العاشرة من عمره ، لأن هذه السن هي التي يبدأ عندها التلميذ في مواجهة النحو باعتباره وسيلة إلى سليفة ينبغي استضمّارها . ومن الوسائل المؤدية إلى إحساس التلميذ بأن اللغة مجال من مجالات التفوق خلق روح المنافسة بين التلاميذ في الفصل الدراسي وفي النشاط المدرسي ، ورصد الجوائز المادية أو المعنوية لهذا الغرض ، إما في صورة أنواط رخيضة الثمن ولكنها ستكون عظيمة القيمة ، أو اهداء التلميذ صورة لمدير المدرسة وعليها كلمة تشجيع منه وتوقيع ، أو ذكر اسم المتفوق في لوحة الشرف أو التنويه بالمتفوق عند تحية العلم في الصباح على مسمع من جميع تلاميذ المدرسة ، أو غير ذلك من الوسائل التي من شأنها أن تشجّع روح المنافسة في سبيل إجادة الأداء اللغوي . ومن هذا القبيل أيضا أن ترسل المدرسة رسالة إلى ولي أمر التلميذ تخبره فيها بتقديرها لتفوقه ، ولاشك إن هذه الرسالة سيكون لها أثر السحر عندما يفاجأ التلميذ بأمرها ويجد نظرة الفرح بها في عين ولي أمره . وكل ذلك لا يكلف المدرسة كثيراً من الجهد ولا من المال . وكذلك يستطيع المعلم أن يوضح للتلاميذ أنه عند تساوي الحظوظ من الذكاء والجهد فخير الرجلين أقدرهما على استعمال اللغة مهما كانت مهنتهما في المستقبل ، وأن اللغة سلاح الانسان في معركة الاتصال الاجتماعي ، والنصر في كل معركة لصاحب السلاح الأفضل . ولن يعوز المعلم أن يضرب الأمثلة على ذلك من الماضي والحاضر ، فكتب الأدب زاخرة بها ، والحاضر حافل .

أما مراعاة الاستعداد النفسي والعضوي لدى التلميذ فمجال التفكير فيه هو مرحلة وضع البرامج لهذا التلميذ من جهة ومرحلة الشرح

والاختبار ووسائل الإيضاح من جهة أخرى فتعليم اللغة بحكم طبيعته يمكن أن يتحول الى عمل نظري عنيف لا يسيغه عقل التلميذ الصغير وذلك عندما تسيطر العناية بالقاعدة على الدرس ، عندئذ يكره التلميذ درس اللغة ، ثم يتدرج الى كراهية اللغة ، ويؤول به كل ذلك الى الفشل والإخفاق . ويمكن لدرس اللغة أن يتحول إلى نوع من أنواع اللعب حين يصاغ هذا الدرس في صورة تمرينات على الاستعمال يختار لها موضوع بعينه يقرأ ويناقش بالأسئلة والأجوبة ، مع استعمال حيل الطرق التربوية الحديثة ، فلا تدخله القاعدة إلا أن تكون تعبيراً عما قام منها بحديث التلميذ فعلاً ، عندئذ تقع القاعدة من نفسه موقعها الحسن ولا يتطلب تذكرها بعد ذلك الكثير من الجهد والاستدكار . كلنا يستطيع أن يتعلم الشطرنج بمشاركة اللاعبين وهم يلعبون . ولو سئل أحدنا عن قوانين اللعبة بعد تعلمها بهذه الطريقة ما استطاع أن يحددها تحديداً دقيقاً ، ولما عرف تاريخها ولا فلسفتها ولكنه مع ذلك يعرفها بالحدس النفسي ، فإذا جاء من يفصل له قواعد الشطرنج فسيجد في سماع هذه القواعد شيئاً ساراً كالذي يجده قارئ الأدب حين يعبر الأديب عن أمر في نفس هذا القارئ لم يكن القارئ يستطيع التعبير عنه . ومغزى هذا أن إكتساب «سليقة الشطرنج» (إن صح هذا التعبير) لا تكون باستظهار القواعد ، وإنما تكون بالمشاركة في اللعب . هذا تماماً هو شأن اللغة ، ويستطيع كل الأطفال الصغار أن يتعلموا بالمشاركة بدليل أنهم جميعاً يتعلمون — لغة أمهاتهم ، ولكنهم لا يستطيعون هضم الرطانة النظرية وحشود المصطلحات الدالة على أمور مجردة . فالتجريد أمر لا يستطيعه الأطفال ولا يهضمونه وليس التدريب الذي أعنيه هو التدريب على الإعراب ، فذلك مبني على معرفة القواعد أولاً . ولكنني أقصد بالتدريب . التدريب على الاستعمال . كل ذلك ينبغي أن يراعى في استعداد التلميذ كما ينبغي

أن يراعى فيه اختصار أوقات الدرس ، لأن التعب يسرع إلى الصغار .
ورحم الله بشر بن المعتمر لنصائحه القيمة في هذا المجال ، فهي تبديه في موقف تحسده عليه التربية الحديثة . فإذا كبر الطفل تدرج في معرفة النحو مع سنه ، وأخذ من ذلك ما يتناسب مع الغاية من إعداده وتعليمه .

وكذلك ينبغي أن تتجه العناية إلى إبداع الوسائل ذات الأثر النفسي في إيجاد الشوق لدى المتعلم إلى درس اللغة العربية ، وربما كانت الوسيلة الناجعة إلى هذه الغاية هي تأديب درس اللغة ، والمقصود استغلال المتعة التي يوجدها الأدب بما فيه من أقاصيص عن الأدباء أو عن التاريخ تشتمل على نصوص ، وما فيه من أمثال سنائرة ، وأبيات شعرية رائعة قريبة المتناول بالنسبة لفهم التلميذ ، على أن تشتمل هذه الفقرات القصيرة على الأنماط اللغوية المراد إيصالها للتلميذ في إطار الدرس . ومن الوسائل الحديثة في التشويق لإدخال الدرس في إطار معامل الاستماع اللغوي ، والأشرطة المصورة برسوم متحركة تمثل الصور فيها مواقف حوار ، والأشرطة المصورة للرحلات تعرض ثم تقيد الملاحظات ويجري حولها النقاش والمكتبة المشتملة على كتب تحليلها صور ملونة وقصص مشوقة والأفلام الوثائقية التي تعطي بعض المعلومات العامة من جهة وتصلح موضوعات للتعليق والمناقشة من جهة أخرى . ومن الممكن أن يكون لدى وزارة التربية عدد من كل نوع من هذه الأنواع من الأشرطة توزع على المناطق التعليمية ، ثم تتولى كل منطقة الاشراف على اعارة هذه الأشرطة لمدارسها بالتناوب ، بحيث لا تخلو مدرسة في فترة معينة من أحد هذه الأشرطة ، فإذا تركته لمدرسة أخرى حل محله شريط آخر هذا إلى ما يستطيع المعلم أن يخترع لنفسه من وسائل أخرى

للتشويق كأن يختار حواراً من كتب الأدب أو التاريخ الإسلامي فبهذه
ليكون تمثيلية قصيرة يثملها التلاميذ ، ثم تجرى مناقشة حول موضوعها ،
أو يأخذ التلاميذ في رحلة قصيرة في بيئة المدرسة ويكلف كلّ منهم أن
يعد وصفاً لمشاهداته في هذه الرحلة ، وهلم جرا . مثل هذه الوسائل
كفيلة بترطيب الجفاف الذي يحسه التلاميذ في تعليم اللغة ، وتضيف
بالحركة العضوية والصورة المتحركة عنصراً من عناصر الترفيه واللعب الى
الدرس . وترى المعلم نفسه من أن يكون هو العنصر النشط الوحيد في
قاعة الدراسة ، اذ أن استقلاله بالنشاط يتعبه ويزهده في المهنة من
جهة ، ويقتل فاعلية تلاميذه وروح الاستقلال فيهم من جهة أخرى .

والطفل الصغير مصداق لما يزعم المراسيون Empriricists من
الفلاسفة من أن الحواس طريق المعرفة فأول ما يعرفه الطفل من هذا العالم
ثدي أمه ، وهو في معرفته به لا يعرف أنه ثدي . فحسبه أن يجد فيه
الشبع والري ليطلبه كما يطلب الحيوان مورد الماء ، أو كما يطلب ويند
الحيوان ثدي أمه . ثم يتعرف بعد ذلك على أعضاء جسمه ، وعلى
صوت أمه ووجهها ، ثم على الأقربين منه ، وكل أولئك حقائق مفردة لا
تعين على خلق مدركات كلية في الذهن ثم يتدرج بعد ذلك بحسب
قدرته على الحركة ، ومن ثم اتساع بيئته بهذه الحركة ، إلى أن يرى من
المفردات ما يمكن أن يجرد منه صوراً كلية . فمن النساء اللواتي راهن يجرد
إدراكاً كلياً للمرأة ، ومن الرجال للرجل ، ومن الأشجار للشجرة ،
بحيث إذا رأى عنزداً جديداً عليه أمكن أن يخضعه للتصنيف . وتنمو
قدرته على التصنيف واستيعابه بنموه التدريجي . ويصادف الطفل سن
دخول المدرسة وهو دون مستوى استيعاب التفكير المجرد الخالص الذي
يتمثل في النحو وتوبيه ، وإعرابه وتحليله . فتكليفه أمر فهم النحو منذ

البداية تكليف له بما ينفره — من درس اللغة لأنه ينوء به ولا يستطيعه .
زد على ذلك أن النحو في ذاته ليس مطلباً فلو استطاعت المدرسة أن
تقلد منهج الأمهات لأمكن للتلميذ أن يكتسب العربية الفصحى دون أن
يرد النحو في البرنامج إطلاقاً . فالنحو وسيلة إلى غاية . وإذا استطعنا
الوصول إلى الغاية بوسيلة أخرى كما تستطيع الأمهات لصح أن نستغني
عن النحو . والوسيلة التي لاغناء عنها هي التدريب . والتدريب ممكن
حتى في الطفولة المبكرة لأن الطفل يستوعبه . فالطفل قابل لكسب
المهارات وبهذا المعنى يصبح تعليم النحو نافعاً لأنه يصف السليقة ،
ولكنه إذا صح أن نصل إلى السليقة بدونه فهو ليس ضرورة ، ولا يصبح
ضرورة إلا حين يكون التلميذ مرشحاً لأن يصبح في المستقبل معلماً للغة
العربية .

ويحسن أن نضع في الاعتبار ما حصل التلميذ عليه من معرفة
باللغة من قبل ، يصدق ذلك على ضرورة أن يبنى برنامج التعليم خطته
على أساس المفردات التي سبق للتلميذ أن تعلمها في البيت وفي البيئة ،
فيبدأ البرنامج من منطلق هذه المفردات لينبني عليها غيرها . ويصدق
كذلك على ما قد يسايط على التلاميذ من وسائل الإعلام فتستطيع
المدرسة أن تعمل على فرض معرفة التلاميذ بما يتردد في هذه الوسائل من
مفردات ، وعلى دروس التقوية التي قد تعدها المدرسة نفسها للتلاميذ ،
بل على الدروس الخاصة في بعض الحالات . بل يصدق ذلك أحياناً على
الثقافة الشعبية السائدة في البيئة ، وعلى النظام الذي يتعلم التلميذ النحو
في ظله ففي المعاهد الدينية التي يفترض فيمن يتقدم لها أن يكون أكبر
سناً من مثله في التعليم العام وأن يحفظ القرآن أو بعضه لا بد أن تختلف
المفردات والأمثلة والتركيز على المادة النحوية عنها في المدارس العامة التي
نجد التلاميذ فيها أصغر سناً وأقل من الدراية حظاً .

كلنا يذكر أنه أعجب بأحد أساتذته وأحبه كما يحب أباه ، وأن هذا الحب قد انعكس على المادة التي يدرسها هذا الأستاذ . فالعلاقة بين التلميذ وأستاذه أنبل مايقوم من علاقة بين اثنين ، لأنها مبرأة من الإلزام والمنفعة ، ولا تملأها دوافع الطبيعة ، وإنما يوجد لها الاختيار الحر ، والمقاييس العملية للقنوة الحسنة . من هنا تأتي أهمية شخصية المعلم ، وضرورة التدقيق في اختيار المرشحين لهذه المهنة الشريفة النبيلة ولقد دعت ضرورات عملية منشؤها التوسع في التعليم وقلة المقبلين على المهنة أن تفتحت الأبواب لغير أصحاب المؤهلات وللهارين من التعطل للدخول في عداد معلمي العربية ، فكان لكثرة أعدادهم في التعليم آثار مدمرة ، لأن التعليم بالنسبة اليهم لم يكن تلك المهنة العظيمة التي نعرفها ، وإنما كان قضاء وقدرًا ، أو إخفاقاً في حياتهم يرجع إلى سوء الحظ أكثر مما يعود إلى حرية الاختيار ، وكثرت الشكوى في صفوف هؤلاء من متاعب المهنة ، وانعكس ذلك على موقفهم من التلاميذ ضيقاً وتبرماً ، وموقف التلاميذ منهم عبثاً بهم أثناء الدرس وسخرية واستهجاناً . وهناك تركة ثقيلة خلفها الماضي من سوء الوضع الاجتماعي لمعلم اللغة العربية ، لقلة مرتبه وضيق ذات يده . ويرجع ذلك إلى أيام الاستعمار حين رأى المستعمر هذا المعلم يقوم على تعليم أخطر أدوات من أدوات الروح القومية : اللغة والدين ، فدفع المستعمر أعواناً له للحط من قيمة معلم اللغة العربية والدين ، وأن يكون الحط من قيمته إضعافاً لشأه . التمسك باللغة والدين . وظهر أثر هذا التوجيه حتى في الفنون التعبيرية كالمرح والسينما ، فأصبح لهذا المعلم وللغفقه صورة هزلية نموذجية في الأفلام والمسرحيات ، ومازلنا نسمع الأغاني التي تسخر من هذا المعلم مثل أغنية « أبجد هوز حطي كلمن » . بل إن بعض الأدباء انزلقوا في هذا المنحدر تفكهاً كحافظ ابراهيم الذي أنصف اللغة بقصيدته

«رجعت لنفسي» ، ولكنه سخر من محجوب ثابت رحمه الله ، لأنه كان في نظره يرغى ويزيد « بالقافات » . هذه التركة الثقيلة لأبد من علاجها إذا أردنا لتعليم اللغة العربية أن يجد احترامه الواجب في نفوس التلاميذ ، أو أردنا أن تقوم علاقة الاقتداء بين التلميذ والمعلم ، أو أردنا أن ننفي قالة السوء التي تغرس في النفوس إعتقاد صعوبة اللغة العربية والجهود التي تبذل في تعليمها .

والكثير ما يمكن أن يقال عن علاقة التلميذ بالمدرسة . ينشأ الصغير في بيته ولا أثر للتخطيط في نشاطه اليومي ، فحياة ما قبل المدرسة بالنسبة إليه لعب حر متواصل ، وهذا حقه الذي لاينازع فيه في السنين الأولى من حياته . ثم يؤخذ إلى المدرسة ليرى لأول مرة في حياته أن هناك قيوداً على هذه الحرية ، وأن هذا التقييد ربما صاحبه عقوبات بدنية تقع عليه من أناس لاعهد له بهم . ولايدري الصغير لم جيء به إلى هذا المجتمع الغريب ، ويكره كل ما يتصل بهذه الحياة الجديدة . هنا يأتي دور الوعي الذي يمكن أن تتحلى به المدرسة لقد كان التلميذ قبل أن يأتي إلى المدرسة فردي التكوين ، فهو في نظر نفسه على الأقل مركز هذا العالم ، وما وجد كل من حوله إلا من أجله ولتحقيق رغباته التي لا ترد فإذا صادف أمماً تدلله وأباً يحنو عليه زاده ذلك إحساساً بفرديته . وما وجدت المدرسة إلا لتحذ من هذه النزعة الفردية في الطفل ، وتحول مسار حياته إلى الطابع الاجتماعي . فتقدم له أول ما تقدم فرصة الحياة في مجتمع أوسع من مجتمع البيت ، وتوقفه في الصباح ليحيي علماً يمثل المجتمع لا الأسرة ، وتعلمه في حجرة الدراسة نشيداً يحبه في بلاد يملكها مجتمعه ، وتاريخاً يقص عليه ماضي هذا المجتمع ، وجغرافية وطن هذا المجتمع ، وتربية وطنية يعرف منها سياسة المجتمع ، وأخيراً تعلمه اللغة

السائدة في هذا المجتمع . لكل هذا تصبح المدرسة إحدى وكالات المجتمع ، وليست سجنًا للصغار . وإذا لم ترد المدرسة أن تكون سجنًا فعليًا أن تصطنع من وسائل حبها ما يربط الصغار بها ويحول بينهم وبين الهروب منها بالتمارض ، أو الهروب بتسلق الأسوار . هناك الألعاب الرياضية ومبارياتها وهناك الموسيقى والأنشيد ، وهناك الدروس خارج أسوار المدرسة للملاحظة البيئية ، وهناك الرحلات ، وهناك قبل ذلك كله وبعده ما يمكن للتلميذ أن يحسه من عواطف القائمين على أمر تعليمه ، وحسن معاملتهم له . ورب ابتسامة تشجيع تؤتى من الثمرات ما لا يؤتیه كل أنواع القسر والعقاب .

إن كمية الجهد الواحدة التي يبذلها الإنسان في أداء نشاط ما تؤدي إلى التعب إذا نظر المرء إلى النشاط باعتباره عملاً ، ولا تؤدي إلى التعب إذا نظر إلى النشاط نفسه باعتباره لعباً . تلك طبيعة النفس الإنسانية التي أدركها علم النفس الحديث . ولقد تلح الفتاة على أمها أن تعلمها الطبخ وأعمال المنزل ، فلو تركت لها الفرصة لممارسة هذه الأمور لنشطت اليوم كله لاتعب ، حتى إذا تعلمت ذلك فكلفتها أمها ببعض هذه الأمور أسرع إليها التعب بعد وقت قصير فتهربت من عمل البيت . والدرس نشاط ككل نشاط . فإذا اكتسى طابع العمل أمل وأسأم ، أما إذا أشرب معنى اللعب أقبل عليه التلاميذ بحواسهم ونفوسهم ، وأفادوا منه أيما فائدة . وليست هناك طريقة قياسية لطابع اللعب في الدرس . فمن المعلمين من يعتمد إلى إضحاك التلاميذ كلما أحس في نفوسهم الملل ، ومنهم من يعتمد إلى صياغة الدرس نفسه بحيث يشارك فيه التلاميذ ، فتدفعهم لذة المشاركة إلى نسيان الجو التقليدي للدرس ، ومنهم من يتكرر من الطرق ما يجعل عنصر التشويق في الدرس يجذب

التلاميذ إليه حتى يأسفوا عند انتهائه ولكل وجهة هو مولها . ولكن الذي لا يجادل فيه إثنان ، أن عنصر اللعب في الدرس من أنجح الوسائل المؤدية الى نجاح الدرس نفسه . وإلى افادة التلميذ من هذا الدرس . ولقد سبق عند الكلام عن عنصر التشويق أن قدما لمعلم اللغة العربية بعض الاقتراحات في هذا المجال .

ان تأثير البيت على الطفل قد لا يتجه الى الغاية التي يرمى اليها تأثير المدرسة عليه بالضرورة فلقد سبق أن أشرنا الى أن جو الحياة البيتية ينمي الفردية في نفس الطفل ، وأن الغاية التي تسعى إليها المدرسة هي نحو هذه الفردية نفسها والاستبدال بها روحاً اجتماعية توأمت بين سلوك الفرد وصالح المجتمع . ولعل ميل الدولة الحديثة لفرض سيطرتها على التعليم تخطيطاً وتنفيذاً وتمويلاً إنما كان لضمان توجيه هذه الأداة الخطيرة بحيث تكون في خدمة المجتمع ، ولا سيما بعد تقدم العلم تقدماً خطيراً ، وتنوع الأيديولوجيات تنوعاً أخطر . وإذا لم يتم التنسيق بين المدرسة والبيت في تربية الطفل صدق على هذا التنافر قول الشاعر :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فليس هذا التنسيق في مبدئه طلباً للتعاون بمقدار ما هو طلب لعدم التعارض . وفي حالة تعليم اللغة العربية يبدو التعارض في صورة المناقسة بين اللهجة الدارجة التي يستعملها الطفل في البيت ، واللغة الفصحى التي يتعلمها في المدرسة ، لأن كلا منهما يشكل نظاماً رمزياً مختلفاً عن الآخر مهما كثرت جهات الشركة بينهما ، ويستند كل منهما الى عرف يؤيده ويحميه ، وتمتاز الدارجة على الفصحى بأن التلميذ أكثر تعرضاً للخضوع لعرفها منه للخضوع لعرف الفصحى ، وذلك بسبب الإلف ويسر الاستعمال لسبق استعمار السليقة والمعيشة اليومية ثم

الارتباط بالمصالح الفورية المباشرة . ولا شك في أن تعلم اللغة الفصحى ربما أدى بالصغير الى أن «ينتقل لسانه» إليها على حد تعبير ابن جني ، ولكن العكس صحيح أيضاً بحيث تصبح الدارجة نفسها على لسان الصغير معوقاً له عن التعليم ، أو مؤثراً يغير من صورة الفصحى على لسانه . وآية ذلك ما نعرفه من حتمية التطور اللغوي الذي جعل الفصحى في عصرنا هذا شديدة الاختلاف عنها في العصر الجاهلي . والذي يمكن للبيت أن يقدمه في خدمة الغاية من تعليم الطفل ألا يشبط الطفل بالضحك حين يسمع منه عبارة فصيحة في الكلام العادي ، بل على البيت أن يشجع الصغير على ذلك ، وإذا كان الطفل بحاجة إلى معونة فعلي ولي أمره أن يخف إلى معونته ، فإن لم يستطع فلا ينبغي أن يرضن عليه بالإففاق على درس خاص يعطى له . وعلى البيت فرق ذلك أن يهيئ للصغير الظروف المغرية بالقراءة ، وأن يفرس حبها في نفسه بالتشجيع عليها .

ومادامت القدرة على الاستيعاب والتجريد تختلف باختلاف السن ، فإن واجب المدرسة ألا تجمع الأعمار المختلفة في القاعة الواحدة . فمن الثابت أن الصغار يحسون الغربة وهم في صحبة من هم أكبر منهم ، ومن ثم تصبح المداومة على صحبة الكبار ضارة بالتكيف الاجتماعي للصغير ومن الثابت أيضاً أن للصغار عالمهم الذي يألفونه ويأمنون إليه ، فتجد فيه قدراتهم الفطرية وسطها الطبيعي للنمو والتطور وذلك ما لم يلتق فيه الصغار في جماعة متجانسة تبدو الرؤى — والأحلام فيها حقائق للمجتمع الطفولي ، ووسائل لتربية الصغير . فإذا جمعت المدرسة بين الأعمار المختلفة في قاعة واحدة تعارضت الرؤى وسفهت قسوة الكبار منهم أحلام الصغار ، فعاد ذلك عليهم بأسوأ النتائج . فوق

ذلك ليعرف المعلم لمن يوجه مخاطبته وبأي العبارات يصوغها ،
أبالعبارات المناسبة لهؤلاء ، أم بالعبارات المناسبة لأولئك ، إذ لاشك أن
الكبار ربما ناسبهم أن تكون مناقشة الدرس مشربة بمذاق القواعد ، وهو
ما يتعارض مع الصغار .

وللنشاط المدرسي دور هام في تعليم اللغة العربية إذ يمثل هذا
النشاط بدوره مدخلاً إلى طبع التعليم بطابع اللعب . فكما يستطيع
المعلم أن يستغل حب التمثيل والرحلة في نفوس تلاميذه في الدرس بتحويله
من مجرد التلقين الى طابع الحوار ، وبالخروج به من بين جدران القاعة الى
مجال البيئة ، يمكن للنشاط المدرسي أن يشتمل على استغلال مشابه لهذا
الحب فيجعل من مجالاته التمثيل والمناظرة والرحلة والأناشيد مع الموسيقى
أو بدونها . وهذا النشاط — نفسه مجال خصص للتكيف الاجتماعي
بالنسبة للصغير واليافع على حد سواء لأنه نشاط من التلميذ في وسط
مناسب نفسياً واجتماعياً لتربية ملكاته تربية سليمة ، ففي نفس التلميذ
جانب لا يستطيع المعلم ولا الأب أن يغني فيه عن قرين سنه . ذلك بأن
المعلم والأب كليهما يمثلان في نظره جيلاً سابقاً ، إذا استعملنا
مصطلحات صراع الأجيال .

وهكذا يصبح قراء السن عاملاً هاماً في التربية قوامه التأثير والتأثر ،
ولضمان أن يكون هذا التأثير نافعاً يأتي نشاط المدرسة بضبطه وتخطيطه
ليمنع الآثار السيئة التي قد تترتب على الاختلاط الحر بقراء السوء .

وهكذا ننهي من القول في الركن الأول من أركان عملية التعليم
(وهو المتعلم) لنلقي نظرة على الركن الثاني من أركانها وهو المعلم . لقد
كان للأولين رأي في المعلم يضعه في صف أصحاب الرسائل النبيلة .
وأعان الأولين على اعتقاد هذا الرأي أن التعليم كان أمراً اختيارياً ومن ثم

كان عدد التلاميذ قليلاً ، وكان الانتقاء الطبيعي لطلاب العلم مبنياً على الصلاحية العقلية ، كما أن التعليم في نظر الأولين لم يكن سلباً إلى الرزق ولا إلى المهنة ، لأن العلم في أيامهم لم يكن كالعلم في أيامنا شديد الارتباط بالتكنولوجيا ، ولأن المهنة كانت تتطلب نوعاً من التدريب غير وثيق الصلة بالعلم . ثم تطورت النظرة إلى التعليم مع الزمن ، فأصبح التعليم من وظائف الدولة ومن مجالات تطبيق فكرة السيادة ، كما أصبح من حقوق المواطن الثابتة كحقه في المشاركة في الماء والهواء ، وارتبط العلم بالتكنولوجيا فأصبح طريقاً لكسب الرزق . وتزاحم الطلاب على التعليم حتى أصبحت كثرة الطلاب مشكلة من مشاكل التعليم . وأضاف إلى حدة هذه المشكلة حدة ما يعرفه عالمنا العربي من نقص في أعداد المعلمين الصالحين للتعليم . وهكذا نشأت أزمة المعلم في بلادنا ، أو قل نشأت أزمة إعداد المعلم .

كيف نعد المعلم ، ولأي شيء نعهده ؟ . نحن نعرف أن المعلم ليس عالماً بالضرورة ، وإنما هو رجل يعرف من مادة التعليم ما يستطيع أن ينقله إلى تلاميذ هم في حاجة إليه ، وأن له طريقة خاصة ينبغي أن يعرفها هي أفضل الطرق لنقل مالمديه إلى هؤلاء التلاميذ . هذا ما ينبغي أن يكون في أذهان من يعدون المعلم حسب خطة . وتشتمل خطة إعداد المعلم على اعتبارات خارج قاعة الدرس . ترتبط في جملتها بسياسة الدولة في التعليم . فالدولة تعرف أو ينبغي لها أن تعرف عدد المدارس وعدد التلاميذ وأنواع التعليم والتخصصات المطلوبة في الحاضر وفي الخطة التي تضعها للمستقبل ، ومن هنا تصبح قادرة على التخطيط للمعلم كما وكيفاً في إطار سياسة تعليمية معينة . فإذا وضعنا تعليم اللغة القومية في الاعتبار وجدنا أغراض البلاد العربية تتفاوت من حيث التخطيط ،

فبعضها يخطط لإحلال اللغة العربية مكان لغة أخرى أجنبية احتلت
المقام الأول في مناهج التعليم في ظل سياسة استعمارية سابقة ، وبعضها
الآخر يخطط لتعليم العربية في اطار جهد تعليمي مستحدث أو في
حكمه إذ لم يكن ثمة تعليم قبل الاستقلال وبعض ثالث مارس تعليم اللغة
العربية من قبل ولكنه يخطط لتعميم التعليم بعد أن كان هذا التعليم ميزة
للأقلية الحسنة الحظ . ومع أن كل موقف من هذه المواقف يتطلب
تخطيطاً خاصاً مناسباً في فلسفته واتجاهاته للظروف التي تمليه ، لانكاد
نجد بلداً عربياً واحداً يقيم تخطيط التعليم على فلسفة مدروسة من قبل
بأبعادها وإحصاءاتها ومطالبها ، وإنما يعتمد التخطيط في عالمنا العربي
على مبدأ الممارسة والصواب والخطأ ، مع محاكاة النظم الأجنبية في التعليم
في الغرب أو في الشرق بحسب الظروف .

وبالنسبة للغة العربية تجار الأصوات بالشكوى من ضعف مستوى
المتعلمين والمعلمين على حد سواء . ويحاول الغيورون من الملاحظين تحديد
الأعراض وذكر الأسباب دون وصف طرق العلاج . قالوا إن ضعف
المستوى يعود إلى ضعف المعلم ، وقال آخرون بل يعود إلى ضعف
مستوى الكتاب ، ووعزاه بعضهم إلى كثرة العدد ، وبعضهم إلى زحمة
المواد وقلة الساعات المخصصة لدرس اللغة ، وبعضهم إلى سوء إعداد
البرامج التعليمية وتسمع في بعض البلاد عن عدم الجدوية وقلة الساعات
المخصصة لدرس اللغة ، ولست بصدد أن أحدد الأسباب ، فكل ما مر
صالح بالإفراد أو الجمع ان يحبط أي جهد في سبيل تعليم العربية . وكل
همي هنا أن أتكلم عن المعلم .

لا يصطح المعلم لتعليم النحو إذا كان بضاعته النحو فقط ،
فالذي ينبغي أن نعهده هو معلم اللغة لا معلم النحو . بل إن هذا المعلم

لا يحتاج في السنوات الأولى للتعليم ان يدرس النحو ، ومع ذلك فلا بد له أن يكون على علم بقواعده إذ لو لم يكن على معرفة بها لما كان قادراً على ارشاد تلاميذه الى النطق الصحيح ، وما أحوج التلاميذ في هذه المرحلة قبل غيرها الى سماع النطق الصحيح للغة . وعندما يصبح التلميذ في المراحل اللاحقة قادراً على فهم التبويب والتجريد النحوي ، تصبح معرفة المعلم بمجمل النظرية النحوية أمراً لا غني عنه ، ومع هذا الفهم جنباً إلى جنب قدرة على الاستعمال الصحيح والملائم للغة : الصحيح من الناحية النحوية ، والملائم من وجهة نظر المقام . ولا يصل المرشح لمهنة المعلم الى هذه القدرة بواسطة الاستماع الى المحاضرات النظرية المتخصصة في الجامعة أو المعاهد العليا . فالتعليم مهنة والمهنة لا تؤخذ سماعاً ، وإنما تأتى عن طريق التدريب والممارسة . والتدريب ينبغي أن يكون في اتجاهين : تدريب في المادة ، وتدريب في الطريقة . اما تدريب الطلاب المرشحين لمهنة التعليم فلا ينبغي أن يكون مقصوراً على التحليل والإعراب ، إذ الأهم أن يمر الطالب المرشح بتدريب جاد على استعمال اللغة استعمالاً صحيحاً وملائماً . وأما من حيث الطريقة فينبغي على الطالب المرشح أن يتدرب على التدريس قبل التخرج تحت إشراف أساتذة متخصصين . وليس أي من هذين التدربيين ممكناً في ظل النظام الجامعي القائم على المحاضرات النظرية . ويتبع ذلك بالطبع أن خريج الجامعة غير صالح لمهنة التدريس ، أو بعبارة أخرى أنه معلم غير مؤهل للمهنة والحل في نظري أن نتوسع في معاهد المعلمين ، وأن يكون القبول بها من خلال شعبة في التعليم الثانوى تسمى شعبة اللغات ، تحتل العربية فيها مكان الصدارة ، ويتخذ التعليم فيها طابع التدريب أكثر مما يتخذ طابع النظر . إن هذا الحل في نظري سيخفف الضغط على الجامعات من جهة فيختصر بمجموع الطلاب المقبولين بها فتخف المؤونة عليها ، ويوفر لتعليم اللغة من جهة

أخرى أعداداً كبيرة من المعلمين الصالحين لهذه المهنة . وعلى الدولة أن توفر الحوافز التي تحفز الطلاب على تفضيل هذه المعاهد على الجامعات ، وأن تختار منهم أحسنهم سمعة وصحة وأبينهم لساناً وأكثرهم حماسة .

وأكبر هذه الحوافز أن ترفع الدولة أجور المعلمين ، فتمنحهم الحياة الكريمة التي تنسبهم متاعب المهنة وما أكثرها . ولكن الدولة تستطيع أيضاً أن ترتب للطلاب في هذه المعاهد مكافأة شهرية منتظمة بالإضافة إلى مجانية التعليم . وأن تجعل الدراسة في هذه المعاهد أقصر أمداً من مثيلتها في الجامعة بحيث يتخرج الطالب بعد ثلاث سنين مثلاً ، وأن يكون للناهين من الطلاب فرصة متابعة الدراسة المتخصصة في حقل التربية والتعليم وإعداد الرسائل في مشاكل تعليم اللغة ، ليكون أصحاب هذه الرسائل فيما بعد أولى بوظائف الإشراف على هذا التعليم من سواهم .

ولاشك أن الحوافز من هذا النوع ترفع من قيمة هذه المعاهد في نظر الطلاب ، وترفع من قيمة المعلم في نظر المجتمع ، ولا تجعل طريق التعليم طريقاً مسدوداً يعزف عنه الطموح ، وتوفر للإشراف على تعليم اللغة في المستقبل عناصر متخصصة في هذا الفرع بالذات . ثم إن هذه الحوافز نفسها تحسن الظروف النفسية والاجتماعية والمالية للمهنة في عمومها ، وتؤدي أحسن الثمرات بالنسبة لقضية اللغة القومية .

وينبغي أن تكون صيحة المعركة في هذه المعاهد هي التدريب أولاً والتدريب أخيراً ، لأن انعدام التدريب في نظري هو بيت الداء في ضعف مستوى المعلم والمتعلم . لقد أنفت كليات الآداب — ومن حقها أن تأنف — عن أن تشتمل برامجها على دروس في الخط فساء خط المعلم ،

وفي المطالعة فكثير لحن المعلم ، وفي الإنشاء فنيا قلم المعلم ، وفي الإملاء فأخطأ فيه المعلم ، وانتقل كل ذلك من المعلم الى المتعلم ، فأصبحت الحال على ما نرى . وإذا لم يكن من طبيعة الجامعة أن تلقن هذه الأمور فلا ينبغي أن يرتبط تعليم اللغة بخريج الجامعة . ولخريج الجامعة بعد ذلك مجالات نظرية أخرى غير التدريس هي مسرح علمه ونفقه ، وعلى الجامعة أن تقبل من الطلاب عدداً لا يزيد على مطالب هذه المجالات ، وهذا خير لها من الحشود التي نراها تثقلها قبل التخرج ، وتمثل للدولة مشكلة تشغيل بعد التخرج . فصرف هذه الحشود عن الجامعة يعود بالنفع على الجامعة وعلى مهنة التعليم وعلى الدولة والمجتمع في نهاية الأمر .

هنا نصل إلى الركن-الثالث من أركان عملية التعليم وهو طريقة التعليم ، وتشمل هذه الطريقة التخطيط والتحضير . ولنا أن نسأل ؟ ما اللغة التي نعلمها ؟ أهى معرفة ومن ثم نقدم للتلميذ نظرياتها المختلفة وفلسفاتها . ونبدأ لهذا السبب بتعليم النحو والصرف وفقه اللغة وأقوال العلماء وخلافاتهم وهلم جرا ؟ ..

أم هى سلوك فعلناها بالقدوة وضرب المثل الطيب من خلال معلم يحسن استعمالها فيقلده التلاميذ أم هى عادة نربها بالتكرار حتى يكتسب التلميذ آلة حركية لصحة الأداء اللغوي ؟ أم هى مهارة يوصل إليها بالممارسة العملية وتصحيح الأخطاء كالذي يحدث لمن يتعلم السباحة أو الألعاب البهلوانية ؟ وإذا كانت مهارة أفهى مهارة فى الكلام الصحيح الملائم ، أم فى القراءة النافعة ، أم فى الترجمة الدقيقة أم فى كل أولئك بالضرورة ؟ هذه أسئلة ترد على خاطر عند التفكير فى المادة التى ينبغى أن يشتمل عليها البرنامج . فىمكن نظرياً لدرس اللغة أن يكفى بطريقة خاصة تؤدي إلى إجادة الكلام ، وطريقة أخرى لإجادة الكتابة ،

وثالثة لإجادة القراءة والفهم والانتفاع بما نقرأ ، ورابعة تؤدي بالتلميذ إلى إجادة الترجمة .

ثم من التلميذ الذي نعلمه ولأي الغايات نعلمه ؟ أهو الذي ينقطع عن التعليم بعد محو الأمية ليحترف الزراعة أو مهنة يدوية أخرى ؟ أم هو الذي يبقى في التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية ، ثم يضطر إلى البحث عن عمل كتابي في إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة . أم هو الذي يحضر للتعليم في ثانوية فنية زراعية و صناعية أو تجارية ، أم هو الطالب الذي يصل إلى التعليم الجامعي ؟ فإذا كان هذا فما نوع التعليم الذي نعده له ، وفي أي كلية ؟ أو بعبارة أخرى : لأي مهنة نعده ؟ هذه أيضاً أسئلة تفرض نفسها على التفكير عندما نتصدى لاختيار تفاصيل مادة الدراسة .

ولكننا ما دمنا لا نتنبأ بمستقبل كل تلميذ على حدة ، وليس من ههنا أن نتنبأ بذلك على أي حال ، فليس أمامنا إلا أن نجرد من آلاف التلاميذ تلميذاً نموذجياً ونخطط له . وهذا التخطيط يقع في اتجاهين :

تخطيط الدولة لسياسة التعليم ، وهذا جزء مما يستعان فيه بعلم الاجتماع اللغوي الذي سبق ذكره . فالدولة هي التي تعين لغة التعليم إذا تعددت اللغات في البلد الواحد ، وهي التي تخطط سياسة التعليم بالنسبة لحاجاتها المقبلة من التخصصات وإعداد المتخصصين ، وليس هذا مجال كلامنا هنا فلكل دولة خبراءها من غير اللغويين يرسمون لها سياسة التعليم ، ومنه تسليم اللادة . أما الذي يعنينا هنا فهو تخطيط البرامج للطلاب وليسوا سواء إذ نرى أن هذا التخطيط في تعليم اللغة يمكن أن يتبع اتجاهين : اتجاه أول يهتم بتعليم المعلمين لغة العربية في المستقبل ، وهذا الاتجاه انخرم ، ولا ترد هذه المشكلة على أي حال إلا

في أخريات المرحلة الثانوية . والفرق بين التخطيطين فرق في كمية المعلومات النظرية التي يفرضها البرنامج على الطالب ، ولابد أن تكون هذه المعلومات بالنسبة للمرشحين للتدريس أكثر منها بالنسبة إلى غيرهم .

ولقد يختار البرنامج أن يكون نسقي الطابع تابعية فيعطى التلميذ قسماً من المادة في الشهر الأول من العام يتلوه قسط آخر في الشهر الثاني وهلم جرا . حتى ينتهي المقرر ، وقد يختار أن يكون حلزوني الطابع دائرياً فيذكر الطالب وهو في مرحلة (ب) بما مر به في مرحلة (أ) ، وفي (ج) بما مر به في (أ ، ب) .

ومن الواضح أن النوع الثاني من البرامج أفضل لسببين : أولهما أن الذكرى تنفع المؤمنين والثاني أنه إذا كان تعليم اللغة من خلال استعمالها (وقد سبق أن أصررنا على فكرة التدريب) فإن التدريب يتم على النصوص الحية لا على الأمثلة المنعزلة ، وإذا تقدم النصوص إلى التلاميذ لاتشتمل على باب نحوي واحد ، وإنما يتكون السياق من تشابك العلاقات بين أبواب مختلفة يكون الكلام عن بعضها قد مر في دروس سابقة . وحينئذ ينبغي أن يضع البرنامج في اعتباره العودة إلى ما مضى بتكرار التطبيق عليه حسب خطة موضوعة .

وينبغي لتخطيط البرنامج أن يوضع في سياقه الصحيح — فليس يكفي أن يجلس واضعو البرنامج معاً ، ثم يقولوا : فليأت كل بما يعن له من أفكار واجتهادات ، ثم يتضح في النهاية أن هذه الأفكار لم تكن مبنية على منهج ، ومن ثم يأتي البرنامج ارتجالياً تلفيقي الطابع . ذلك بأن اختيار عناصر البرنامج وترتيبها إنما يأتي نتيجة لمقدمات موضوعية ، وبناء على منهج محدد في إطار الدراسات اللغوية التطبيقية — ويمكن تركيب هذه المقدمات على النحو التالي :

١ — إن تعليم اللغة لا يتم إلا في ضوء نظرية لغوية . ولقد سبق أن عرضنا طائفة من النظريات في بداية هذا البحث ، فأشرنا إلى المنهج السياقي والبنوي وتحليل الضمائم والمنهج التحويلي ، وأشرنا إلى طبيعة النظر في كل واحد منها ، وأن كل واحد منها يبدى مشابه من نوع ما بمنهج النحاة العرب القدماء . فالسياقي يشبه فكري الإعراب والربط ، والبنوي يشبه علاج الصرف العربي ، وتحليل الضمائم يذكرنا بفكري التلازم والرتبة ، والتحويلي يذكرنا بالجمل الفرعية بتحويل الإسمية إلى منسوخة ، وتحويل التمييز عن الفاعل أو المفعول ، وتحديد أول مفعولي أعطى بأنه الآخذ في المعنى وإن تأخر في الرتبة كما في قوله تعالى : ﴿ يُوْنِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ غير أن المنهج التحويلي النظري يقول من بنية عميقة إلى سطحية ، ولكن تعليم اللغة في الوقت الحاضر يتبع طريقة النحاة العرب ، فيحول من سطحية الى سطحية أخرى . وأيا ما كانت النظرية التي ينطلق منها البرنامج فلا بأس في ذلك ، على أن تتسم هذه النظرية بالبساطة والوضوح . والواقع أن النحو العربي برهن على صلاحيته اثني عشر قرناً أمكن له فيها أن يخرج فطاحل العلماء والأدباء ، ومن ثم لامطس فيه من حيث هو نظرية متكاملة ذات أصول منهجية . غير أن اعتماد النظرية النحوية على مبررات ، من أمثال التعليل والتأويل والحذف والتقدير يشبه اعتماد التحريطين على بنية عميقة ويجعله صالحاً للكبار لا للأطفال ، ومن هنا جاءت محاولات التيسير في عصرنا الحديث . وليست المحاولة التي نسبتها لنفسه في هذا البحث تنافي النحو فيمكن أن أقدمها للتدريس ، ولكنها نظرية متكاملة ذات فلسفة متميزة تنمي عن النحو العربي أكثر ما ضج الناس

بالشكوى منا وتخرج في النظر بين المنهج البنيوي فأصول النحو العربي صيغت بحسب طبيعة اللغة الفصحى ومن ثم تصلح لأن يبنى عليها البرنامج، على شرط أن تكتب على أساسها متون للتدريس للصغار والكبار على سواء . ومن شاء أن يرى أبعاد هذه النظرية فليقرأ كتاب : «اللغة العربية — معناها ومبناها»

٢ — يوصل إلى النظرية عادة بعد استقراء البيانات data اللغوية المستخرجة من الاتصال وعند تمام النظرية تصبح وصفا للسليقة اللغوية . ولقد قامت نظرية النحاة العرب على جميع البيانات بالرحلة والوفادة من كلام طائفة من القبائل اطلقوا عليها اسم «قبائل وسط الجزيرة» ، وهي قيس وتميم وأسد وهذيل ثم بعض كنانة وبعض الطائيين . ولكن هذه القبائل إن اتحدت في الفصاحة فقد اختلفت بينها اللهجات . وهذه النقطة الأخيرة مثار كثير من النقد على المستوى النظري لأن لكل لهجة نحراً مستقلاً ، فإذا قامت نظرية نحوية لعدد من اللهجات فالنظرية تلفيقية تتسع للكثير من الشاذ والنادر والقليل والمسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه . وبالنسبة لنظرتي المذكورة لم يتح لي من البيانات الا كلام العرب المأثور في التراث ، وقد أقمت نظرتي عليه ، ومع الاعتراف بالطابع التلفيقي الذي لامر منه لهذه البيانات ، أمكن لهذه النظرية أن تعالج ظاهرة الشذوذ والندرة الخ ، فأنشأت صورة موحدة للسليقة العربية ، في ضوء مبدئين هامين هما : تضافر القرائن على أداء المعنى ، وإمكان الترخص في القرينة عند أمن اللبس .

٣ — وإذا كانت النظرية وصفاً للسليقة ، وتحديداً لشروط الاستعمال ومبادئه ، فلا بد أن يبنى البرنامج الدراسي على أساس الوصول

بالطالب إلى استتضار هذه السليقة بحدسه من خلال الاستعمال ، قبل معرفتها بوعيه من خلال الشرح . وهذه النقطة هامة جداً في أسبقية التدريب في الزمن على إعطاء دروس في النحو . ومعنى هذا أن تكون المرحلة الابتدائية مرحلة التدريب الجاد على الإستعمال ، وألا يتوقف التدريب في أية مرحلة من مراحل التعليم . ذلك ما ينبغي أن يأخذه البرنامج في اعتباره .

٤ — هناك منهج تطبيقي خاص لانشاء البرامج ينبنى على استعمال المقارنة والانتقاء بين الأبواب النحوية لنرى أي هذه الأبواب تختار ، وأي حقائق الباب المختار ، وكيف ترتب الأبواب في البرامج ، وما الذي يكون منها للسنة الأولى ، وما الذي يكون للثانية ، وما الذي تؤخره الى مستوى أعلى لأنه فوق قدرة سن معينة على الاستيعاب ، وهلم جرا . وهذا نفسه هو المقصود بالمقارنة والانتقاء . فاذا طبقنا ذلك وصلنا الى العناصر المادية لتكوين البرنامج .

٥ — فإذا وصلنا الى هذه العناصر كان علينا أن نصوغها في صورة برنامج . وقبل أن نصوغها لابد أن نكون على وعي من أمرين : أولهما أسلوب تكوين البرنامج ، كأن يكون مجملاً يترك الحرية في صياغة التفاصيل للمنفذين ، أو مفصلاً يحدد كل خطوة ويلزم المنفذين بطريقة معينة للتنفيذ . والأمر الثاني طريقة العرض التي تشاهد بها العناصر المادية للبرنامج ، أي هل يتسم البرنامج بالطابع النسقي التابعي ، أو بالطابع الحزوني الدائري اللذين أشرنا إليهما من قبل .

٦ — فإذا تم لنا ذلك وصلنا الى تكوين برنامج ذي أسلوب محدد ،
وطريقة عرض معينة ، ووصلنا من خلال كل ذلك الى مايعرف
باسم : «أبواب المقرر» .

العنصر الثاني من عناصر الطريقة هو التحضير ، وهو يشمل
تحضير الكتاب المدرسي ، وتحضير العمل التعليمي ، سواء في ذلك
العمل متعلق بالشرح أو طريقة الايضاح أو الاختبار أو تحليل الأخطاء
والكتاب المدرسي وليد البرنامج ، فهو يكتب بحسبه . والذي جرى عليه
العمل في التربية الاسلامية في عصورها الغابرة أن يفصل المعلم بين كل
من النحو وكتاب الأدب ، فيقدم النحو مادة جافة تستحق ماكان يطلق
عليها من صفة «الصناعة» . وكان كتاب النحو يشتمل على شواهد من
الشعر العربي القديم لتعزيز القاعدة ، كما لو كان التلميذ يطالب بتوثيق
هذه القاعدة . فالفرق بين الشاهد والمثال أن يساق الشاهد للمتخصص
الذي يتطلب الدليل على صحة القاعدة ، أما المثال (وهو من صياغة
واضع الكتاب) فهو احد وسائل الايضاح لا أكثر . وكان على المعلم فوق
ذلك أن يعنى التلميذ باعراب الشاهد وان كان الشاهد يساق للشاذ أو
النادر ، وهكذا يجد التلميذ نفسه أمام حشد من مستويات الصحة قبل
أن يتعرف على النظام المقبول للغة ، أو بعبارة أخرى قبل أن يعرف
القواعد القياسية ، ومن شأن مثل هذا الوضع أن يؤدي في النهاية الى
تكوين شخص قادر على التخرج لا على الاستعمال ، فيستطيع أن
يعرب ولا يستطيع أن يؤدي اللغة باستعمالها الصحيح ، لأنه السليقة
وصفت له ولم يتدرب عليها . فمثله مثل المتفرج على كرة القدم ، يعرف
قواعدها ولا يجيد اللعب . ومازال هذا شأن الكثيرين ممن تلقوا هذا النوع
من التعليم في معاهدنا الدينية التقليدية ، وإن كانوا خيراً ممن سواهم عنى
أي حال .

وفصل التعليم في أيامنا هذه بين كتاب النحو وكتاب القراءة اتباعاً لهذه السنة القديمة من جهة ، وتمشياً مع ما كان سائداً في تعليم اللغات الأجنبية في بلادنا من الفصل بين مجالات ثلاثة هي النحو والقراءة والمفردات واجبة الحفظ . ولئو أن كتاب القراءة العربية الذي نقدمه للتلاميذ اشتمل على نصوص أدبية عالية القيمة كما كانت الحال في التربية الإسلامية لكان هناك مبرر للفصل بين المجالين ، ولكن النصوص سواء في كتاب النحو وكتاب القراءة تبدو فيها الصنعة والإسفاف . فنصوص كتاب النحو تصاغ تحت سيطرة رغبة جامحة في رص حشد من الأمثلة للدرس ، ثم تتصل هذه الأمثلة لتكوين النص على صورة تظهر فيها الصنعة التي تفسد على التلميذ فرصته في اكتساب الملاءمة ، وفرصته في تقليد الأسلوب الجيد ، ولا توفر له إلا جانب الصحة فقط . أما كتاب القراءة فليس أسن حظاً من مساحبه إلا من حيث إن النص لا تبدو فيه الصنعة ، أما ماوراء ذلك من اختيار الموضوع وتوافر الذوق الجمالي والأسلوب الجيد ، فذلك متروك الى مجرد الصدفة . والذي أحب أن أقوله هنا يمكن تلخيصه فيما يلي :

- ١ — خير للتلاميذ في المرحلة الأولى أن تكتب لهم كتب في القراءة دون النحو ، وأن يشتمل الكتاب على مناقشات لكل فقرة بعد الفراغ منها بحيث يشتمل الموضوع الراحده على عدة مناقشات ، وأن تتجه العناية في هذه المرحلة الى الفهم والتعبير ، ويحسن في الكتاب أن يراعى حصيلة التلاميذ من المفردات ويبنى عليها .
- ٢ — فإذا تقدمنا الى المرحلة الثانية أضفنا الى كتاب القراءة معلومات نحوية تتبع كل باب من ابواب الكتاب ، وتشتمل على الأنواع الأساسية للجمل ، أولاً ، ثم على الأبواب الاسنادية : كالفاعل والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر وأن يكون تقديم هذه

المعلومات بالتلطف ، دون الالحاح ، على أن نركز أكبر العناية على الفهم وصحة التعبير وملاءمته .

- ٣ — فإذا تخطى التلميذ هذه المرحلة فصلنا كتاب النحو عن كتاب القراءة ، وأبرزنا النحو في صورته الكاملة مع تقسيم الأبواب على مابعد ذلك من سنوات الدراسة . وينبغي لكتاب النحو أن يبنى القاعدة على النص ، وأن يتعب المؤلف نفسه في اختيار النصوص المناسبة ذات القيمة العالية (ليقلد التلميذ أسلوبها وطريقة تفكيرها) مع مراعاة أن تشتمل هذه النصوص الجيدة على أمثلة يمكن أن تستخلص منها القاعدة ، وأمثلة أخرى يمكن أن تذكر التلميذ بما سمر من أبواب النحو . وينبغي للقواعد أن توضع باختصار غير مخل بحيث يسهل تذكرها عند الضرورة ، وأن تخلو القاعدة من أي إشارة الى تعدد الأوجه ، فمن المعروف عند تعدد الأوجه أن أحدهما أفضلها ، والقرآن مثلاً يفضل ما الحجازية على ما التيمية (ما هذا بشراً ، ما هن أمهاتهم الخ) .
- ٤ — أما إذا تعلق الأمر بشعبة تسمى «شعبة اللغات» في نهاية التعليم الثانوي ، فإن العناية بالجانب النظري هنا واجبة ، ولا تزال العناية بالجانب التدريسي أكثر أهمية ، وستظل كذلك حتى في المعاهد العليا للمعلمين .

نصل بعد ذلك الى التعليم في حجرة الدراسة ، وطريقة عرض المادة النحوية على الدارسين ؛ أتكون هذه الطريقة قياسية معيارية تقدم القاعدة وتطالب التلاميذ بمطابقتها باعتبارها معياراً للصواب ، أم تكون وصفية استقرائية تلفت نظر التلاميذ الى الأمثلة أولاً ثم يحاول المعلم بمشاركتهم أن يستنبط القاعدة من النص ؟ لكل من هذين الاتجاهين

أنصار ، ولكن الذي أحب أن أكرره هنا أن النحو ليس غاية في ذاته ، وإنما هو وسيلة الى استتضمار السليقة بصوابها وملاءمتها . ولا ينبغي للمعلم أن يقف من طريقة التدريس موقف الباحث من منهج البحث . فالباحث يلتزم بخطوات منهجه المحدد ، ويحتم على نفسه دائماً أن يتتقل من الخاص الى العام بواسطة الاستقراء الناقص والفرض والتجربة أو المقارنة حتى يصل الى القاعدة . وهو يرى هذا الترتيب للخطوات عصمة لفكره أن يزيغ . أما الأمر بالنسبة الى المعلم فيختلف عن ذلك . فليس من همه أن يصحح النتائج العلمية (وهي القواعد) ، فهي حاضرة في يده ، وقد كفاه الباحث (أي النحوي القديم) جهد تصحيحها ، وكل ما ينبغي للمعلم هو أن يوصل هذه النتائج الى التلاميذ .

ولقد ثار نقاش بين أنصار الطريقة القياسية في التعليم ، وأنصار الطريقة الاستقرائية . قال أصحاب الاستقراء إن عملية التعلم في كل صورها ، سواء داخل المدرسة وخارجها ، لانتم في الحقيقة الا بواسطة الاستقراء . وإن الذهن الانساني بحكم تكوينه مهياً للاتجاه من الخاص الى العام ، وليس العكس . ويحاول المرء منذ طفولته المبكرة أن يصنف مدركاته أصنافاً لكل صنف منها عنوان عام ، فيجرد من أفراد الرجال صنف الرجل ، ومن أفراد النساء صنف المرأة ، وهكذا تصبح حياته نسقاً من الملاحظة والتصنيف . وما ينبغي لطريقة التعليم ألا تخالف طبائع الأشياء وأن تعتمد أساساً على الاستقراء .

وقال أصحاب القياس : إننا لو فرضنا على الطفل أن يحصل على حقائق المادة التي يتعلمها (على كثرة المواد) بنفس الطريقة التي يصل بها الباحث الى هذه الحقائق ، لكلفناه من أمره عسراً ، وحملنا عليه من مشقة التعلم ما لا قبل له به . فإذا كان الطفل يعتمد في كسب مدركاته

الأولى على الاستقراء (وهذا حقيقي) ، فإن الأمر يختلف بالنسبة الى الدراسة والتعلّم ، لأن المجال غير المجال . فالبيئة التي كانت في طفولته من الضيق بحيث يمكن فهمها بسهولة تصبح في الدراسة المنظمة من الاتساع بحيث تشمل كل ما يصلح للتعلّم في برنامج الدراسة ، سواء في ذلك المحسوسات والمجردات . ولو وضعنا الطفل حيال مواد الدراسة في ظروف الاستقراء العادية ، لما وصل الى نتيجة ما ، حتى لو أعانه المعلم في هذا الاستقراء ، لأن الأمر هنا أشبه بعمل الباحثة منه بعمل المعلم . ومن هنا يرى هؤلاء أن الطريقة المناسبة للتعليم هي الطريقة القياسية التي تشرح القاعدة أولاً ثم توضحها بالأمثلة ثم تدرب التلاميذ عليها ، وتطالبهم بمطابقتها في الاستعمال .

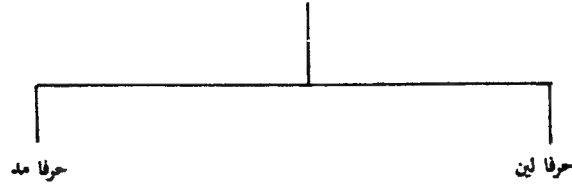
ويرد أنصار الاستقراء على ذلك بأن هناك فارقاً بين استقراء العالم واستقراء المعلم ، فالأول استقراء ناقص في خضم الحياة الطبيعية ينتهي الى وصف علمي ، أما الثاني فهو استقراء تام في مجال نص محدود ينتهي الى فرض معيار على الاستعمال . فلا ينبغي أن نخلط بين استقراء واستقراء ، ولا بين ظروف وظروف . فأفضل الطرق ، فيما يرى هؤلاء ، أن يقدم المعلم النحو من خلال النص يعرضه على التلاميذ ويشرحه ، ويضع أيديهم على البيانات data التي تعين على استخراج القاعدة ، ثم يصل بهم من بعد إلى القاعدة ذاتها . ثم ينتهي بعد ذلك بمطالبتهم بمطابقتها في الاستعمال .

وعلى الرغم من أن عمل المعلم ليس مصارعة حرة مع عقل التلميذ لا نخضع للقواعد والطرق التربوية ، ينبغي أن نشير الى أن علم اللغة التطبيقي يعطي حرية ملحوظة للمعلم في مجال المزج بين الطريقتين بحسب ظروفه وتقديره ، بل يرى المزج بين الطريقتين في التعليم أمراً لا مفر

منه . فلو فرضنا أننا استخدمنا النص في استنباط القاعدة ، فوصلنا الى هذه القاعدة من النص بالاستقراء فلن يتوقف بنا الأمر عند هذا الحد ، لأن التدريب ، وهو أهم وسائل استتضار السليقة ، لا يتم إلا بواسطة القياس على القاعدة ، سواء في الأمثلة التي يقدمها المعلم للتحليل ، أو في الجمل التي يصوغها التلاميذ أثناء التدريب .

وما يتصل بالطريقة أيضاً الشرح وهو وصف تعليمي كما سبقت الإشارة ، وكما أن الوصف التعليمي لا يتأني على المعيارية نراه حقيقاً بالقياس والتعليل والتأويل ليجعل كل ذلك وسيلة الى الضبط والتوجيه . وينبغي لهذا الوصف أن يجعل من غاياته القاء الضوء على الفروق بين أنماط التراكيب اللغوية ، وعلى الطابع التنظيمي للغة . فاللغة مكونة من أنظمة ثلاثة رئيسية هي نظام الأصوات ، ونظام الصرف ، ونظام النحو ، وكل نظام منها يشتمل على أنظمة فرعية . فالنظام الصوتي مثلاً مكون من فروع تنظيمية منها نظام الصراح والعلل ونظام المقاطع ونظام النبر ونظام التنعيم . فإذا نظرنا الى فرع كالصراح والعلل وجدناه يتفرع أيضاً الى الصراح من جهة والعلل من جهة أخرى ، ولكل وظائفه . فتكون الصراح دون العلل أصولاً للاشتقاق وبداية للمقاطع ، وتحمل الحركات وتوصف بالجر أو الهمس وتشدد فيكون من تشديدها إما بداية مقطع جديد أو وقف . وأما العلل (وأقصد الحركات والمدود) فهي مناط قوة الأسماع ومحور تقليب الصيغ من الأصول الثلاثة ومركز للمقطع وعلامات للإعراب لإشارتها في الدلالة على الإعراب من الصراح إلا النون في الأفعال الخمسة . ويتضح فارق الوظيفة بين الطائفتين بمكان الواو والياء في التراوح بينهما لنا ومدا على النحو التالي :

الواو والياء



جسور — قليل — كتيبة (جمعها كتاب بالهمزة)

ساكنان

متحركان

معلنان

صحيحان

معلنان

صحيحان

صورة — حيلة — معيشة (جمعها معاش بالياء) وحذ مصيبة

قول — بيع

قال — باع

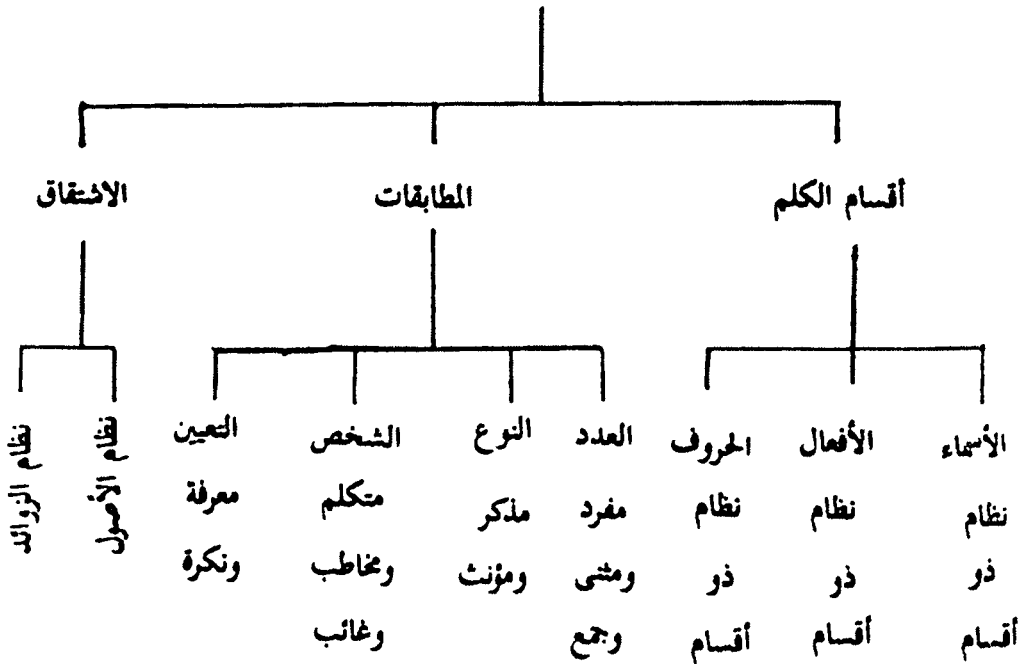
أقوال — بيان

ويقوم النظام داخل الصحاح على المخرج العشرة وطرق النطق الأربع على المزاجية بين الجهر والهمس ، ثم التفتيح والترقيق . ويقوم النظام داخل العلل على أساس الطول والقصر والتقدم والتأخر بالنسبة لأعلى نقطة في اللسان أثناء النطق وبحكم النظام المنطقي نمط توزيعي في الكلمة فبعض المقاطع يصلح في بداية الكلمة وبعضها لا يصلح وبعضها يختص بالوقف وبعضها لا يختص وهلم جرا . ومعنى ذلك أننا ازاء نظام هو فرع على نظام حتى نصل الى اللغة باعتبارها النظام الأكبر .

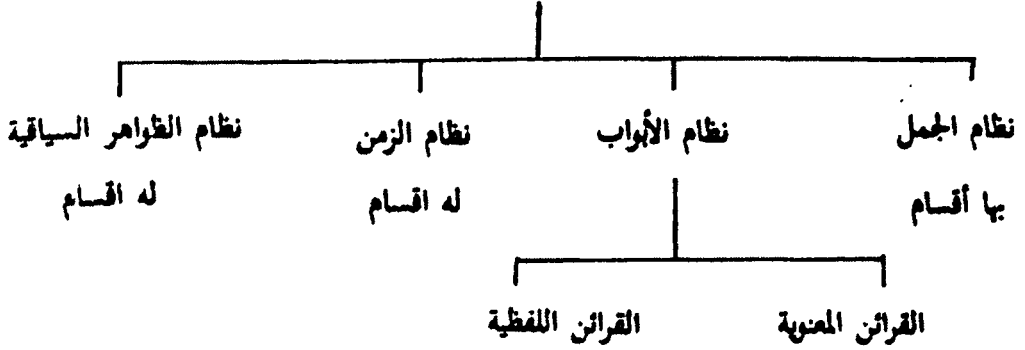
وكذلك يتسم النظام الصرفي بدرجة في أنظمته الفرعية تتمثل

فيما يلي :

نظام الصرف



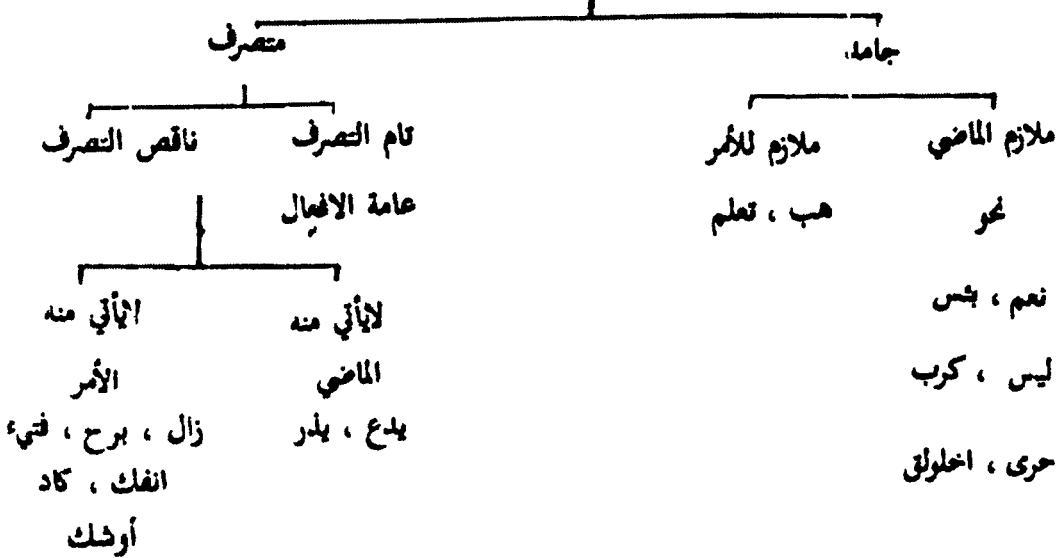
نظام النحر



تلك صورة شديدة التركيز والاختصار لتفرع الأنظمة اللغوية بعضها من بعض ، ومايزال هذا التفرع يتصاعد حتى تصبح المسألة الواحدة نظاماً أصغر مشتمل على أنماط في داخل الباب النحوي كما يبدو الأمر في الأمثلة التالية :

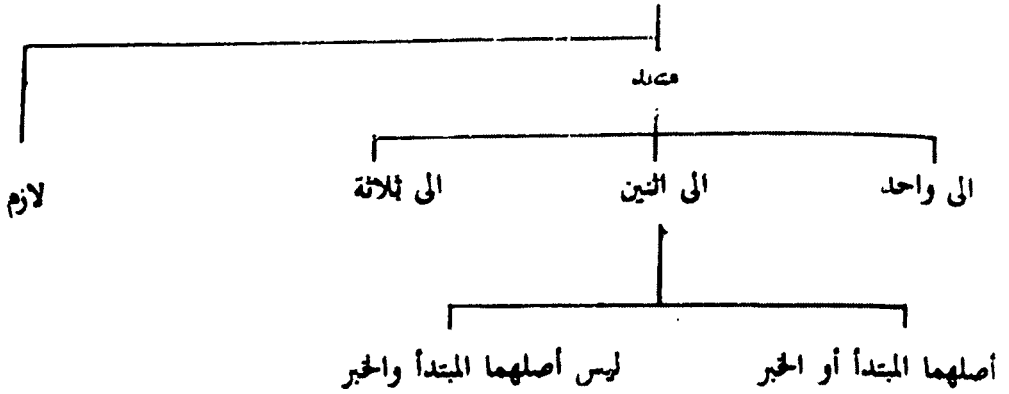
المثال الأول :

نظام الفعل من حيث التصرف والجمود



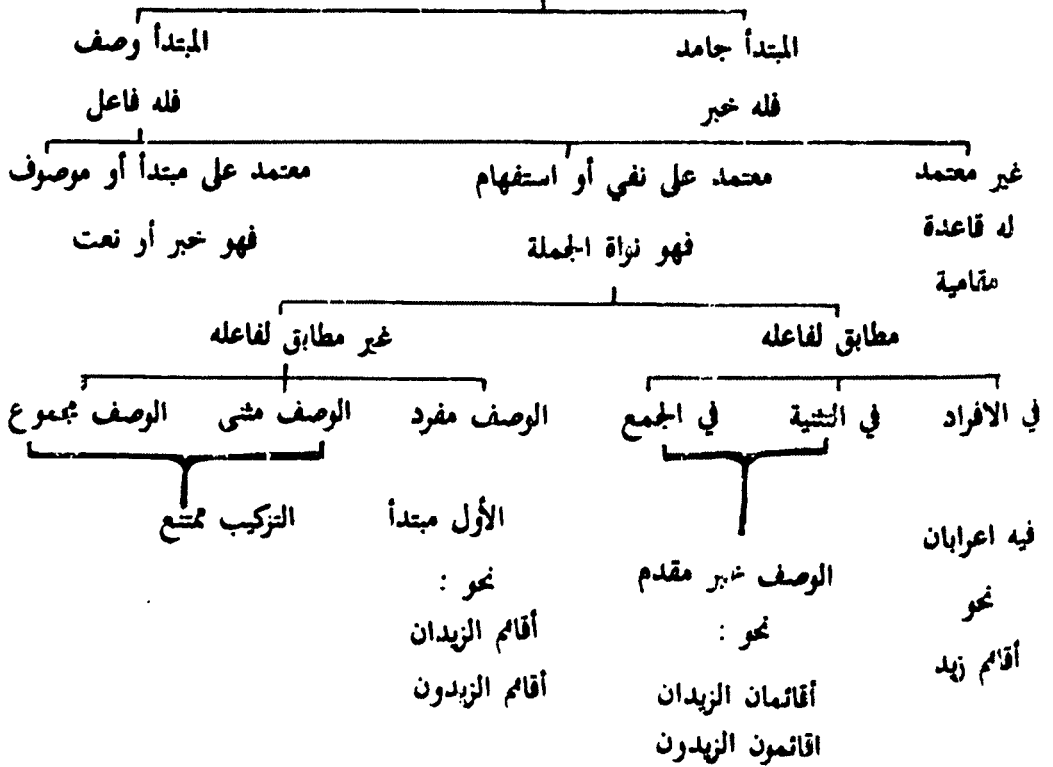
المثال الثاني :

نظام الفعل من حيث التعمدي واللزوم



المثال الثالث :

نظام الاخبار عن المبتدأ



هذا ما قصدت، إليه بدعوى درجة التنظيم اللغوي ، والذي يصنع النظام إنما هو التوزيع التمثلي للغة . وكلما كان المعلم على ذكر من هذا الطابع التمثلي للغة كان أقدر على إجادة الشرح . ويحسن في الشرح دائماً أن يكون بعبارات بسيطة مع الابتعاد قدر الطاقة عن الأفكار المجردة ، إلا حين الاضطرار إليها كحين يسأل التلميذ عن علة ، فإن سأل فليكن الجواب علة تعليمية لاجدلية كما أشار ابن مضاء ومن قبله ابن السراج .

سبقت الإشارة إلى أن الضبط والتوجيه من مطالب التعليم . وقد يكون الضبط والتوجيه في صورة العبارة المعيارية أو القاعدة القياسية ، كما يكونان في صورة استعمال الوسائل الإيضاحية السمعية والبصرية . وأقدم الوسائل التوضيحية وأشهرها الأمثلة التي توضح القاعدة ، ولايساويها في اليسر وخفة المثونة إلا ما أشرت إليه من الجداول الموضحة للأنظمة . فليس أدعى للإحاطة بالقاعدة من أن تراها ماثلة أمامك في صورة جدول تتضح به علاقات الأنماط ، إذ لا يثبت من الأمور في الذهن إلا ما اتضحت علاقته بغيره . وأما وسائل الإيضاح الأخرى فلعل أحفها بالعناية الأشد المصورة التي تشتمل على حوار باللغة الفصحى ، فتقدم للتلميذ الصواب والملاءمة في وقت معا ، وتخرج اللغة من محبسها في الكتاب إلى فسحة الحياة النابضة ، فيقف الطالب من اللغة الفصحى موقف المشارك في بيئة حية ، فيسهل عليه استتضار السليقة كما سهل عليه أن يكتسب لهجته الدارجة في الحياة الطبيعية التي تتضح فيها أبعاد مقام الاستعمال بوضوح ظروف الاتصال . ولكن هذه الوسيلة باهظة التكاليف إذا وضعنا في الاعتبار عدد المدارس والفصول والتلاميذ أما معامل الاستماع اللغوي فدون ذلك في التكاليف المالية وفي النفع على حد

سواء ، لأن مجرد الاستماع بغير الرؤية قد يؤدي إلى الصواب ، ولكنه لا يؤدي إلى الملاءمة . والعين كما يقولون أبلغ في التعليم من الأذن «وما راءكم سمعا» .

وينبغي أن يكون العمل الرئيسي للمعلم هو التدريب والتحرين ، لأن عرض القواعد بمفرده لا يؤدي إلى اكتساب السليقة ، حتى إن أدى إلى اكتساب القدرة على التحليل والإعراب وما دامت اللغة الفصحى ليست لغة البيت ، ولا لغة السوق ، فإن المجال الوحيد لاستعمالها هو اليوم المدرسي وما يشتمل عليه من ساعات التدريب وضروب النشاط المخطط . فهناك دروس المحادثة ، والإنشاء الكتابي ، والمطالعة الجهرية أمام التلاميذ ، ثم ما يشتمل عليه النشاط الثقافي في المدرسة من مناظرات ، وخطابة ، وعروض . كل ذلك من شأنه أن يعين على استتصار السليقة ، وأن يكسر حاجز الخوف من صعوبة العربية التي اهتمت بها ظلماً وعدواناً . وكل ما هناك أننا بحاجة إلى إعداد المعلم الواعي بدوره . الفخور بمهنته ، المتحمس لعمله ، لنصل إلى هذه الغاية .

وهناك الاختبار والامتحان . وينبغي أن نبتعد بهما عن طابع الحفظ والاستظهار ، إلى طابع شحذ فاعلية التلميذ ، والكشف عن مدى استتصاره للسليقة . فلا ينبغي للامتحان أن ينصب على القواعد والأحكام ، ولا أن تكون الإجابة عن السؤال بنعم أو لا ،.توقياً لحكم المصادفة في التقييم ، وإنما ينبغي أن يطالب التلميذ بتعيين التركيب الصحيح والخطأ من جملة تراكيب معروضة ، وأن يضبط نصاً بالشكل ، وأن يكون عبارة صحيحة من كلمات مبعثرة ، وأن يملأ المسافات البيضاء في السياق بكلمات مناسبة ، وأن يحول العبارة من

المفرد إلى غيره والعكس — ويصف التغيير الذي تم ، وغير ذلك من اختبارات السليقة دون الذكر .

ولتحليل الأخطاء دور هام في تعليم اللغة . ولقد ذكرنا من قبل ان السليقة تنسب الى متكلم مثالي في مجتمع متجانس . أما على مستوى الأفراد غير المثاليين فلكل منهم لهجته الخاصة التي تنبني على سليقة تختلف قريبا وبعداً من السليقة المثالية بحسب حظه من اللغة . فإذا كان الفرد تلميذاً في مدرسة كانت سليقته الفردية أكثر بعداً عن السليقة الفصحى ممن هم أعلى منه في مرتبة التعلم . والفرق بين سليقته والسليقة الفصحى رغم ان كلاً منهما نظام متكامل ، انهما قد يتطابقان في بعض النواحي فيكون بينهما قسط مشترك common core ، ولكن كلا منهما يختلف عن الآخر من جهات أخرى ، وترجع نواحي الاختلاف الى تداخل اللهجة الدارجة للتلميذ مع ماتعلمه من الفصحى بحيث لو كنا على معرفة بنظام الدارجة لأمكن أن نتنبأ بأخطاء التلميذ في الفصحى ، فالجهد التعليمي في جملته يقوم على محاولة رأب الصدع بين عادات التلميذ الآتية من الدارجة وبين قواعد الفصحى ، أي بين السليقة الفردية والسليقة المثالية . وسن هنا يحسن بالمعلم أن يتعرف على طرفي المعادلة ، وأكبر وسيلة من وسائل التعرف هي مراقبة اخطاء التلميذ وتحليلها ، لأن هذه الأخطاء الظاهرة هي اعراض لجهات الاختلاف غير الظاهرة بين السليقتين . وهذه الأخطاء على أنواع : فمنها الهفوات وفلتات اللسان ، وهذه غير مهمة ، لأن صاحبها يعرف انه أخطأ ، ويعود الى تصحيح خطئه . وتمثل هذه الهفوات في ظواهر الابدال والنقل والحذف والزيادة في الجملة ، وتحدث عند التعب أو التردد أو القلق أو الوقوع تحت ضغط عصبي ما ، فقد يقول المرء : «رسلت القراءة» وهو يعني

«قرأت الرسالة» ومن الأغلاط ما يؤدي اليه الجهل بنظام اللغة كالذي نلاحظه في كلام غير العرب بلغة العرب ، وفي محاولة الأمين ان يتفاحوا ، وهذا هو مجال التصحيح على لسان التلميذ . وقد تتعلق الأخطاء بالقواعد كما تتعلق باستعمال المفردات ، كما أن هذه الأخطاء جائزة على المتكلم حين يتكلم ، وعلى السامع حين يسمع ، ومن هنا تأتي ظاهرة سوء التفاهم ، ويستطيع المعلم أن ينتفع بتحليل هذه الأخطاء انتفاعاً هاماً في توجيه تلاميذه وتدريبهم على الصواب ، كما يستطيع واضع البرامج أن يضع اصبعه على نقط هامة في هذا المجال يعطيها عناية خاصة عند تصديده لعمله .

والله ولي التوفيق

من مسائل النحو

من مسائل النحو

يكثر الكلام في أيامنا هذه عن تبسيط النحو العربى وتخليصه مما يتسم به من إطالة في العرض لمسئلة وكثرة الحشو في حقائقه . ولعل هذا الكلام وليد احساس بما يلاقه طلاب النحو من عنت في سبيل فهم هذه المادة التى أصبحت في نظر العدد العديد منهم مصدر شكوى كما أصبح اتجاه نحائنا إلى تبسيطها منط رجا .

والحق أن الناظر في كتب النحو يجد أن موطن الداء في سوء عرض المسائل النحوية إنما هو عدم اتخاذ منهج معين في علاج هذه المسائل . وبيان ذلك أن النحاة بدل أن يستبينوا لأنفسهم منهجا نحويا واضح المعالم فيدرسوا مسائلهم في ضوئه يعمدون إلى فروع الدراسات الأخرى يتلمسون عندها حلا لمشاكلهم ويرتضونها حكما فيما يرض فم من صعوبات . وإن الذى ينظر في النحو العربى لينجد هذه الظاهرة سائدة في كل نواحيه سواء أكان ذلك من ناحية التبويب وضم المسائل في باب واحد لا ييسعها فيه سبب نحوى وإنما ترتبط برباط من خارج النحو أم كان ذلك من ناحية أية مسألة يعينها يعمد النحاة في تقريرها الى أفكار من خارج النحو كذلك .

وآية ذلك ما نلاحظه من هاتين الناحيتين معا في باب المستثنى . فأما من الناحية الأولى فستوضح أن الجمع بين إلا وبين بقية ما يسمونه

أدوات الاستثناء في باب واحد أمر لامبرر له من الناحية النحوية المنهجية وإنما تأتيه المبررات من النظرة إلى هذه الأدوات من وجهة نظر بلاغية أو هي أكثر ارتباطاً بالبلاغة منها بالنحو . وأما من الناحية الثانية فسنبين أن الإعرابات المختلفة لما بعد إلا لايهمنا منها إلا إعراب واحد وأن بقية هذه الإعرابات حقها أن تدرس في أبواب أخرى غير باب الاستثناء .

والأدوات التي عدوها في باب المستثنى إلى جانب إلا هي : غير وسوى وليس ولايكرن وعدا وحاشا وستكلم عنها على التوالي :

إذا نظرنا إلى تعريف الاستثناء وجدنا المقصود به هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل . ولعل كلمة الإخراج هذه توضح لنا الفكرة التي جعلت النحاة يربطون بين هذه الأدوات في باب واحد وإن اختلفت وظائفها النحوية من حيث العمل كما يشهد بذلك بعض الشواهد التي أوردها النحاة أنفسهم على ذلك وإن اختلفت هذه الأدوات كذلك من حيث الاسمية والفعلية والحرفية . ولكن فكرة الإخراج إن صحت أساساً للكلام في الاصطلاحات النحوية فلست أرى سبباً يمنع بعض الكلمات الأخرى التي تفيد هذا المعنى من أن تكون من بين أدوات الاستثناء . من ذلك كلمة « دون » في مثال نحو : « أحببت إخوتي دون علي » ومنه كلمة « استثنيت » في نحو « أحببت إخوتي واستثنيت عليا » وكلمات أخرى يمكن أن تقوم هذا المقام نحو « لا أعني » و « لا أقصد » و « دع » ... الخ .

ليس الإخراج إذاً هو العامل المهم في الاستثناء وإنما المهم هو الأداة وما يرتبط بها من إعراب فإذا نظرنا إلى ما يربط بين إلا وبين غير من إعراب لم نكد نجد ما يبرر رأى النحاة في وضع غير بين أدوات الاستثناء وبكفى في ذلك أن نورد قول صاحب التصريح فيما تفارق غير

فيه إلا حيث يقول إن غيرا تفارق إلا في خمس مسائل :

١ — أنْ إلّا تقع بعدها الجمل دون غير (ما قابلت صديقا
إلاحيته) .

٢ — يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع
إلا جيد .

٣ — يجوز أن يقال قام غير زيد ولايجوز قام إلا زيد .

٤ — يجوز ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو ولايجوز «إلّا»
مراعاة للمعنى .

٥ — يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معرفتك بالنصب ولا يجوز مع غير
إلا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معرفتك .

فإذا عرفنا ذلك الذى يورده التصريح أدركنا أن الجامع بين
إلّا وغير إنما هو فكرة الإخراج ليس غير وإن اختلف إعراب ما بعدها
بحسبهما واختلفا من حيث المعنى النحوى العام وهو اسمية غير وحرفية إلّا
كما اختلفا في جميع ما جاءت به عبارة التصريح .

سيقول قائل : أأست ترى جامعا يجمع بينهما في اطراد إعراب
غير بما يستحقه ما بعد إلّا من إعراب ؟ وجوابى على ذلك أن المفعول
والحال يشتركان في النصب ولكن النصب لا يجعل المفعول حالا بكونه
نصبا فحسب ولا يجعل الحال مفعولا وإنما يتميز كل منهما بوظيفة نحوية
معينة هى التى تعبر عنها الحركة الإعرابية . وإن هذه الوظيفة لتلتبس
فيما يحيط باستخدام كل منهما من ملاسبات نحوية ومن علاقات
متشابهة بين هذا المنصوب وبين بقية الكلمات في السياق . فمما يفرق
بين المنصوبين علاقتهما بالفاعل مثلا فنحن إذا أردنا اللعب بكلمات
الجملة أمكن أن نجعل من الفاعل والحال مبتدأ وخبرا ولم نستطع أن نقبل

ذلك مع الفاعل والمفعول . فاطراد إعراب غير بما يستحقه ما بعد إلا من إعراب لايتحتم معه أن يكون معنى الحركة التى على غير هو معنى الحركة التى على ما بعد إلا من الناحية النحوية .

بل إن ثمة ما يطعن في القول بأن هذه الحركة تعبر عن الاستثناء فالأشمنوى مثلا يرى أن أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو : «صالحنا غير الذى كنا نعمل» أو شبهها نحو : «غير المغضوب عليهم» ؛ فإن الذين جنس لأقوام بأعيانهم وأيضا فهم إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء . فالذى تأخذه من كلام الأشمنوى هنا شيان أولهما أن الحركة التى على غير ليست حركة الاستثناء وإنما هي حركة النعت . وثانيهما أن غير وهى التى تستعمل صفة في الأصل ليست من أدوات الاستثناء وإنما حملت على ألا جملا . ولقد قال الفارسي بنصب غير على الحال . وسواء أكانت غير صفة أم حالا فالصفة والحال معنيان نحويان مغايران لمعنى الاستثناء ولم يأت بغير إلى باب المستثنى إلا ما يلحظ فيها من معنى الإخراج .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن «سوى» من الظروف اللازمة ويرى الرماني والعكبري أنها ظرف غالبا وغير ظرف على قلة ويرى الأشمنوى أن سوى مثل غير لأمرين أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف مع أن الواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك .

ومعنى هذا أن ظرفية سوى معترف بها من شيوخ البصرة وجمهورها وأن الأشمنوى حين حاول دفع هذا المعنى عن سوى لم يدفعه

لأنه يخالف وظيفتها النحوية ولكنه عمد إلى أهل اللغة يجد عندهم معناها
النحوى وصرف النظر عن كلام أهل النحوى في هذا المعنى .

فاذا سلم لنا أن « سوى » ظرف كان لنا أن ندعى أنها منصوبة
بفتحة مقدرة على آخرها منع من ظهورها التعذر وضح في فتحها وفي
الفرق بينها وبين فتحة الاستثناء ما قيل من قبل في التفريق بين الفتحة
التي للنعى في غير والفتحة التي للاستثناء فيما بعد إلا . ومن هنا نجد
أن المبرر الوحيد للنحاة في عدّهم « سوى » من بين أدوات الاستثناء هو
ما يلحظ فيها كذلك من معنى الإخراج . وقد سبق لنا الكلام في عدم
صلاحية هذا المعنى لأن تنبنى عليه أحكام نحوية . فوجه القول في سوى
أن تتم دراستها في باب الظرف وأن توصف بأنها تعامل معاملة بقية
الظروف من حيث النصب والإضافة والتصرف وغيرها من الأحكام
النحوية .

وبما عدوه من أدوات الاستثناء فعلا من باب كان وأخواتها هما
ليس ولا يكون وبالرغم من الاعتراف بأن المنضوب بعدهما خبر لهما وأن
اسمهما ضمير مستتر وجوبا إلا أن فكرة الإخراج هنا طغت أيضا على
الوظيفة النحوية . ولعل فكرة الإخراج قد تسربت إلى هذين الفعلين من
خلال إرجاع الضمير المستتر بعدهما والذي يعرب اسما لهما . فالذى
يقوله النحاة إن هذا الضمير يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق
فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى بعضهم . فما دام قد توافر للنحاة
مُخرج منه ومُخرج فالظاهر أن ما بينهما صالح في نظرهم لأن يكون أداة
إخراج أيا كان باب النحوى وأيا كان تمديده الصرفى أى سواء أكان اسما
أم فعلا أم حرفا .

وعدّوا من أدوات الاستثناء كذلك عدا وحاشا وجعلوا انتصاب

الاسم بعدهما على المفعولية وفاعلهما ضميرا مستترا وجوبا وفي ذلك ما يدعوننا الى القول بوجوب الاكتفاء بهذا الاعراب لهما دون القول بأنهما أدوات استثناء لأن الكلمة لا تكون فعلا هو أساس جملة مهما كانت هذه الجملة فرعية ثم تكون في نفس الوقت أداة مع ما في معنى الأداة من ارتباط بوظيفة الحرف . وإن جرّ ما بعد هذين الفعلين لقليل حتى انه لا يمكن أن يقوم عقبة دون اعتبار هذا الفهم الذى نقرره فيهما عن النحاة أى كونهما فعلين أساسا لإعرابهما والخروج بهما عن باب المستثنى مع اعتبار جملةهما لا محل لها من الإعراب كالجملة التذييلية التى تأتى في نهاية الكلام نحو مثلى الأعلى محمد صلى الله عليه وسلم .

فالاستثناء اذاً له أداة واحدة هى إلاً . وهى أداة لأنها حرف . فأما بقية ما عدّوه من أدوات الاستثناء فأسماء وأفعال لكل منها إعرابه الخاص الذى لا يتصل بباب الاستثناء إلا من خلال الاعتراف بمعنى مشترك كالإخراج وذلك فى صلب دراسة من أخص خصائصها طرح كل شيء فيما عدا شكل الكلمة ووظيفتها . ولعل أولى الدراسات العربية بالاستثناء كما يصوره النحاة فى كتبهم هى علوم البلاغة لأنهم يجعلون الجامع بين صورتها المختلفة وحدة الفكرة لا وحدة الإعراب .

وهنا نصل إلى المرحلة الثانية من مرحلتى كلامنا فى الاستثناء حيث نحاول تبيان أننا لا نهتم الا بواحد من الإعرابات المختلفة التى نسبها النحاة لما بعد إلاً . وذلك الإعراب هو النصب ويمكن أن نبين الأقوال المختلفة فى إعراب ما بعد إلاً بالجدول الآتى :

فالمستثنى عند النحاة واجب النصب في الأحوال الآتية :

١ — في كل أحوال الإيجاب سواء أكان :

(أ) متقدما نحو قام إلا زيدا القوم .

(ب) متأخرا نحو قام القوم إلا زيدا .

(ج) مفردا كما تقدم .

(د) مكررا نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرا وقام إلا زيدا إلا

عمرا القوم .

(هـ) متصلا كما تقدم .

(و) منقطعا نحو قام إلا حمارا القوم وقام القوم إلا حمارا .

٢ — في حالة النفي والتام والتكرار سواء أكان .

(أ) متقدما نحو ماقام إلا زيدا إلا عمرا القوم .

(ب) متأخرا ففي هذه الحالة يعمل العامل في واحد منها

ويحسن ان يكون اولها والنصب واجب في البقية نحو ماقام

القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا .

ونصب المستثنى مختار على إتياعه عند النفي في حالتين :

١ — التقدم وعدم التكرار نحو ماقام إلا زيدا القوم .

٢ — التأخر والانقطاع سواء أكان مفردا أم مكررا نحو ما قام القوم إلا

حمارا والإتياع في هذه الحالة لغة تميم فقط .

ويجوز نصب المستثنى وإتياعه في الكلام التام المنفى مع الأفراد

والاتصال نحو جواز النصب والرفع في نحو ماقام القوم إلا زيدا .

ويكون ما بعد إلا بحسب ما قبلها من عوامل عند التفريع نحو

ماقام إلا زيد وما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد وما محمد إلا رسول .

دعنا أولاً نُخرج من باب المستثنى إخراجاً تاماً حالة التفريغ فإن إدخالها في باب الاستثناء لم يكن إلا وهماً ولده وجود إلا في الجملة . وواضح أن حالة التفريغ يمكن أن تدرس في عدد من الأبواب النحوية كالابتداء والخبر وكالفاعل ونائب الفاعل وكالمفعولات والحال وهلم جراً ولن يكون الاستثناء أحد هذه الأبواب لأن الاستثناء مرتبط بحركة معينة هي النصب على نحو ما سنشرحه بعد قليل فليس ثمة مجال لقبول إعراب بحسب العوامل في هذا الباب لأن الإعراب بحسب العوامل قد يكون بالرفع أو الجر وليست عامتان الحركتان من حركات الاستثناء . وأما جواز النصب والإتباع فالذي يبدو لي أن هذين الإعرابين لم يكونا يجتمعان على اللسان الواحد يختار أيهما شاء وإنما اختص فريق من العرب هو الأكثرية بالنصب واختص فريق آخر أقل منه بالإتباع والذي دعاني إلى دعوى الكثرة للطائفة الناصبة والقلة للطائفة المتبعة أن هذا المستثنى نفسه لو تقدم لكان نصبه مختاراً واتباعه قليلاً ولو تكرر متأخراً لوجب النصب فيما عدا واحداً من المستثنيات على نحو ما بيناه من قبل واختيار النصب على الإتباع حيناً ووجوبه حيناً آخر ثم جوازه حيناً ثالثاً يغرى بالقول بأن هذا النصب هو الأشيع عند العرب في هذه الحالة التي سماها النحاة جواز الوجهين . فإذا صدق هذا القول ضمننا هذه الحالة إلى ما يسمونه حالة اختيار النصب وإنما جاء اختياره بسبب كثرة وقلة الإتباع . ولقد نصصنا على الحالتين اللتين يختار فيهما النصب وذكرنا أيضاً أنهما من الحالات التي يكون فيها الكلام تاماً منفياً كهذه الحالة . ومعنى رجحان النصب لو سلم لنا في هذه الحالات الثلاث أن

جمهرة العرب كانت تنصب المستثنى وأن قلة من العرب كانت تتبعه .
وسيكون معنى ذلك على الفور أن الاستثناء في هذه الحالات كان
حكمه النصب عند جمهرة العرب إلا قلة منهم . وسيكون معنى ذلك
كذلك أن نضيف هذه الحالات الثلاث من حيث حكمها إلى حالات
الإيجاب وهي جميعا واجبة النصب كما ذكرنا . وتكون النتيجة بعد كل
أولئك أن النصب هو الحركة الإعرابية التي تعبر عن الاستثناء وأن
الاستثناء لا يكون إلا مع استعمال إلا ومع وجود المستثنى منه (التمام) فأما
استعمال غير إلا مما سموه أدوات الاستثناء وأما تفرغ العامل لما بعد إلا
وأما ما غير النصب من حركات فيجب أن يدرس خارج باب
الاستثناء .

ضوابط التوارد

ضوابط التوارد

عندما صدر كتاب « اللغة العربية — معناها ومبناها » تضمن تخطيطاً للقرائن النحوية من لفظية ومعنوية ، وصرف فضل انتباه الى القرائن اللفظية ، فعد منها : البنية (أو المبنى) والإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضامن والاداة والنغمة في الكلام المنطوق . ثم منح البنية فهما خاصا ونسب اليها من الارتباط بالوظيفة ما جعل لها معنى أطلق عليه اسم « المعنى الوظيفي » . ثم حاول تحديد القيمة الحقيقية لهذا المعنى الوظيفي فألفاه صالحاً لبيان دلالة النص حتى مستوى التحليل الوظيفي (أو ما يطلق عليه النحاة : إعراب النص) . فلقد وجد أن صياغة « نص » ليس لمفرداته معان معجمية ولا لجملة معان دلالية (أي إفادة) لا تحول دون تحليل الوظائف في هذا النص (أي دون إعرابه وتحديد الأبواب الداخلة في تركيبه) . فليس من الصعب مثلاً أن تحدد الأبواب النحوية في نحو : « سقحت حوكفة المسدوق على مراصنه » على ما في تلك من فساد معاني المفردات والتركيب .

ولقد ترتب على ذلك سؤال ألقاه الكتاب عن مدى دقة قول النحاة : « الإعراب فرع المعنى » ، ثم الإجابة عن هذا السؤال بأنه كان على النحاة أن يقيدوا « المعنى » الذي أشاروا إليه ، لأن المعنى الوظيفي كما يبدو من صلاحية التركيب الخالي من المعنيين المعجمي والدلالي ، هذا المعنى الوظيفي صالح أن يتفرع عنه « إعراب ما » . وكان مطلب المؤلف عند هذا الحد أن يجري تعديل عبارة النحاة حتى

تصير : « الإعراب فرع المعنى الوظيفي » . وعندما ألقى المؤلف نظرة على قرينة التضام وجد لها ثلاثة مظاهر : فالبينتان في التركيب إما أن تختص إحداها بالأخرى أو تلزم عنها ، وهذا هو التلازم ، وإما أن يمتنع ورود إحداها مع الأخرى ، وذلك هو التنافي ، وإما أن لا تلزم ولا تمتنع ، وقد سمي ذلك باسم « التوارد » . ولقد شرح المؤلف ما قصده بالتلازم والتنافي شرحا يوضحهما للقارئ وربط بينهما وبين طرق الاستدلال على المعنى النحوي ، ولكنه عندما عرض للتوارد رأى له جانبا أسلوبيا يتجاوز ضبط النحو فأنكر عليه أن يكون قرينة على معاني النحو . فليس من قرائن النحو مثلا أن نعلم أن لفظ « الأم » يمكن أن يوصف بصفات مثل « الحنون » أو « الرؤوم » أو غيرهما مما يتوارد مع هذا النص . بل انه ليس من قرائن النحو أن نعلم أن الفعل « شكر » يمكن أن يأتي متعديا أو أن تتعلق به لام الجر . وهكذا نظر المؤلف إلى التوارد نظره إلى « نعدد الممكنات » ومن ثم لم يجد فيه غناء في باب القرائن .

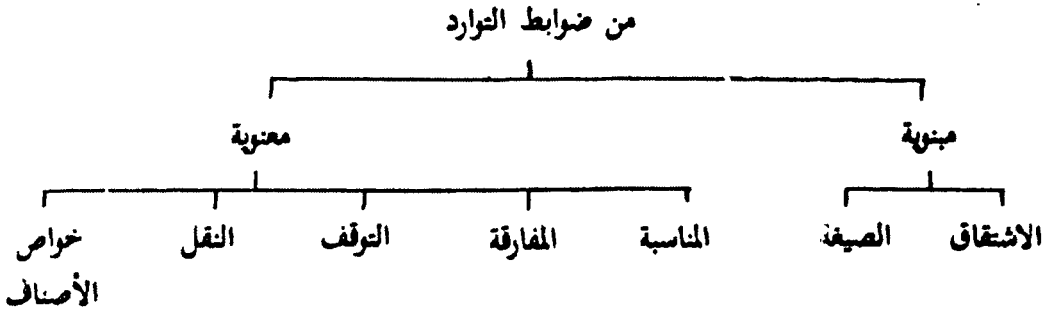
ولكن ذلك لم يكن آخر العهد بالموضوع ، لأن المؤلف لم يكن سعيداً برأيه في التوارد ، إذ كان يحس دائما أنه منحه حكما مؤقتا ، وأن الجانب الأسلوبى للتوارد جنى على الجانب النحوي فلم يشجع على إطالة النظر فيه أبعد من ارتباطه بالمفردات ، ومن ثم انحيازه إلى المعجم لا إلى النحو ، ومعنى ارتباط التوارد بالمعجم أن المعنى الذي يبنى عليه التوارد « معنى مفرد » ، والنحو لا يتناول المعاني المفردة ، وإنما يتناول المعاني الوظيفية التي تستبين بها العلاقات السياقية ، فلا ينظر النحو إلى الكلمة المفردة إلا من حيث أدائها « وظيفة » الفاعل أو المفعول الخ في الجملة ، ثم من حيث « علاقتها » لدى أدائها هذه الوظيفة بالكلمات

الأخرى ذوات الوظائف التي تتكامل معها في السياق .

كان من الطبيعي لهذه النظرة أن تقود إلى عدم التنبه إلى ما قد يكون ثمة من رابطة بين النحو والمعجم ، وأن تؤدي إلى استبعاد المعجم من خطة التنظير النحوي ، ثم أن تجعل العبارة المشهورة « الإعراب فرع المعنى » كأنها صادقة على المعنى الوظيفي فقط . وهذا هو الذي وقع بحذافيره . غير أن ما جاء بعد ذلك من اطلاع على تطور النظرية النحوية التوليدية ، ومداومة التأمل في طبيعة المعجم ، وما يشتمل عليه من حقول معان وأصناف كلمات ، أديا في النهاية إلى تعديل هام لفهم فكرة التوارد لدى المؤلف . ويرجع هذا التعديل إلى معرفة ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها تقع في أصناف متميزة ، بحيث يلتقي صنف منها بصنف فيصبح للكلمة من هذا والكلمة من ذاك أن يجتمعا في الجملة الواحدة فيستقيم المعنى باجتماعهما ويتنافر صنف منها مع صنف فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتهما في الجملة الواحدة . ويحسن أن نسمي صلاح الكلمتين للاجتماع في الجملة باسم « المناسبة المعجمية » أو « الملاءمة » ، ونسمي عدم الصلاحية باسم « المفارقة المعجمية » . فالمناسبة المعجمية منبع « الإفادة » (أي كون الكلام لفظاً مفيداً) والمفارقة المعجمية منبع « الإحالة » فيصبح الكلام معها غير مفيد على الحقيقة إلا أنه يمكن صرفه أحيانا إلى المجاز . ومن نتائج المفارقة المعجمية أنه لا يصح أن يتدحرج الناس إلى فوق ، ولأن يخز عليهم السقف من تحتهم ، ولا يمسكوا بالقلم تحسينا للنسل ، ولا يجلسوا مع أنفسهم . وربما كان قول النحاة إن « الإعراب فرع المعنى » مستندا إلى اشتراط الإفادة للكلام ، وقد رأينا أن الإفادة تبني على « المناسبة المعجمية » .

يجدر بنا بعد هذه المقدمة أن ننظر في بعض العلاقات المعجمية

ذات الارتباط بالتحليل النحوي ، ويصدق على كل منها أنه ضابط من ضوابط « التوارد » و كما أطلق البعض على شبيهاتها مصطلح « قيود الانتقاء » (selection restrictions) . وفيما يلي نموذج لبعض هذه الضوابط :



وسنضرب أسئلة لتطبيق كل ضابط على حدة .

قد ترتبط الكلمة ان إحداها بالأخرى من حيث المشاركة في مادة الاشتقاق . وأشهر ما في النحو من ذلك ما يقوم من علاقة المشاركة في أصل الاشتقاق بين الفعل ومفعوله المطلق فالمعروف أن اشتراك المصدر المنصوب مع الفعل في مادته شرط لإعرابه مفعولا مطلقاً .

فإن لم تكن بينهما شركة في ذلك فإن دل المصدر على ملازمة أعرب حالا ، وإن دل على غائية أعرب مفعولاً لأجله ، وإن دل على ما يدل عليه المفعول المطلق (أي كان مرادفاً له) أعرب نائباً عن المفعول المطلق . فالأول نحو « ثم ادعهن يأتينك سعبا » (البقرة ٢٦٠) والثاني نحو « وادعوه خوفاً وطمعاً » (الاعراف ٥٦) والثالث نحو « جرى هرولة » . وفي النحو من المشاركة في الاشتقاق أيضا

ما يكون بين عنصري التوكيد اللفظي من وحدة اللفظ (وهي تعني بالضرورة وحدة أصل الاشتقاق) ، وذلك نحو : « أخاك أخاك » وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًا دَكًا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا ﴾ (الفجر ٢٢) وإن جاز في الُصف الثاني أن يكون منصوباً على حذف

المضاف أي صفا بعد صف . هذا ويقوم تقسيم مفردات المعجم الى مشتق وجامد على أساس الانتماء أو عدم الانتماء إلى طائفة من الكلمات تشترك في الأصول ، مع ما يترتب على هذا التقسيم في التحليل النحوي من وصف الجوامد أحياناً بالافتقار وأخرى بالاختصاص وثالثة بحفظ الرتبة ، ثم وصف المشتقات بالتعدي أو اللزوم وبالإضافة المحضة أو اللفظية .

ومن أمثلة أثر المشاركة في مادة الاشتقاق ما نراه من تحمل مفردات المادة معنى مشتركاً بينها يرجع تحملها إياه الى الشركة في أصول الاشتقاق . من ذلك أن التعدي أو اللزوم ينتظمان العديد من المفردات التي تدل على الأحداث من هذه المادة على رغم ما وقع فيه النحاة من قصرهم هذين المعنيين على الفعل لا يتجاوزونه بهذا الوصف إلا مع استعمال عبارة « أو ما في معناه » . والواقع أن الفعل واسم الفاعل واسم المفعول من المتعدي لاثنين أو ثلاثة والمصدر وصيغ المبالغة ، كل أولئك يوصف بالتعدي واللزوم . فإذا كانت مادة الاشتقاق مشتركة بين هذه المعاني كانت التعدية أو اللزوم لجميعها . وإذا كان الأمر كذلك فأولى بالتعدي واللزوم أن يكونا من صفات مادة الاشتقاق في عمومها وأن يعدا من المعاني المعجمية التي لا غنى عنها في التحليل النحوي لما تحمله من مسحة العلاقة السياقية بين المتعدي ومفعوله أو بين اللزوم وما يصلح له من حروف الجر . والذي يبدو أن مفهوم التعدي واللزوم

يتوقف على طبيعة المعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة . فهذا الحدث إما أن يقع لفاعل وإما أن يقع على مفعول ، فإذا وقع لفاعل فدليله أن يصح فيه أن نستبدل به الفعل « صار » ومعه الصفة المأخوذة من المادة هكذا :

كرم	= صار كريماً	أي وقع له الكرم
دنس	= صار دنساً	أي وقع له الدنس
أحمر	= صار أحمر	أي وقع له الاحمرار
أقشعر	= صار مقشعراً	أي وقع له الاقشعرار
مرض	= صار مريضاً	أي وقع له المرض
انكسر	= صار منكسراً	أي وقع له الكسر

فصيرورة الفاعل هي المعنى القائم في مختلف أنواع اللوازم من مفردات المادة ، ومن هنا جاء في تعريف النحاة للفاعل عبارة « أو قام به الفعل » أي وقع له ، لأن الحدث هنا تحقق للفاعل لا على المفعول به . أما التعدية فإن مفهومها إصابة الحدث مفعولاً به أو تعلقه بهذا المفعول سواء أكان هذا الحدث علاجياً كما في ضرب زيد عمراً ، وزيد ضارب عمراً ، وأزعجني ضرب زيد عمراً ، أو غير علاجي نحو أعجب زيد هندا . ذلك بأنه على الرغم من إمكان حدوث الإعجاب في نفس هند دون أن يدري زيد بما وقع (وهذا ربما تعارض مع الجانب المنطقي من كونه فاعلاً) أرى أن زيدا (بمظهرة الظريف أو بمخبره الفاضل) هو الذي أثار إعجاب هند ، فهو فاعل وإن لم يعالج إيقاع الحدث . ولكون الفاعل لم يوقع الحدث في الحقيقة قلنا إن الحدث في التعدية متعلق بالمفعول ، حتى لو حذف هذا المفعول ، كما في قوله تعالى : ﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ﴾ (. .) ووجد من دوشهم

امرأتين تذودان (. . .) قال ما خطبكما قالتا لا نسقي (. . .)
حتى يصدر الرعاء (. . .) وأبونا شيخ كبير فسقى لهما (. . .) ثم
تولى إلى الظل . . . ﴿ (القصص ٢٣ — ٢٤) . وقوله : ﴿ وأنه هو
أضحك (. . .) وأبكى (. . .) وأنه هو أمات (. . .) وأحيا
(. . .) (النجم ٤٣ — ٤٤) . وإنما حذف المفعول في الشاهدين
لاختصاص الحدث به وإن ارتبط ذلك بخصوص السياق لا بعموم
المعجم . فالحدث هنا لا يقع إلا على مفعول بعينه لا يلحق به اللبس
عند الحذف ، لأن السامع يعلم من مجرى السياق على من يقع السقي
والذود والإصدار ومن المقصود بالإضحاك والإبكاء والاماتة والإحياء في
هذه الآيات .

ومن أثر المعجم في التحليل النحوي أيضا أن بعض المعاني
الصادقة على مواد الاشتقاق في جملتها بحيث تشمل كل مفردات المادة
كالشاركة والموازنة والمعادلة والمشابهة والموافقة والمخالفة ونحوها لا يكفي
إسنادها إلى الفاعل المفرد ، وإنما تقتضي عطفاً أو تشنية أو جمعاً مثال
ذلك : اختصم . . تساوي (أو استوى) . . تعادل . . تشابه . .
توافق . . تخالف الخ . لقد نسب النحاة معنى المشاركة الى الصيغة
الصرفية فجعلوه معنى وظيفياً وذلك حين قالوا إن المشاركة هي معنى فاعل
وتفاعل وأفتعل نحو : قاتل — تقاتل — اقتتل . ولكن يرد عليهم :
سافر — تبارك — تعالى — اتخذ — استلم الخ . ونحن نرى الأوفق أن
ينسب المعنى الى مادة الاشتقاق ليتحول من معنى وظيفي الى معنى
معجمي . وعلى الرغم من أنه حتى بعد تحوله هذا يرد عليه مثل :
أشبه — وافق — خالف فإنه يبدو أن حصيلة الشذوذ المعجمي

(لتعليقه بالمفردات) أقل من حصيلة الشذوذ الصرفي المتعلق بالصيغ ، لأن الصيغة الصرفية تشمل آلاف المفردات المعجمية . ومن عجيب ما في أسلوب القرآن الكريم أنه يتصرف في هذه الفئة من المعاني على صور مختلفة يلتقي بعضها مع المؤلف من أساليب التركيب العربي كما في قوله تعالى : ﴿ وما يستوي البحران ﴾ (فاطر ١٢) . وقوله ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ (الزمر ٩) وقوله ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون ﴾ (السجدة ١٨) . وينأى عن المؤلف حيناً آخر بطرق مختلفة كحذف الواو والإبقاء على المعطوف في قوله تعالى : ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ﴾ (الحديد ١٠) ؛ فالمعطوف هو الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، ولكنهم لم تتقدمهم واو العطف . وقد يتحول الحرف عن مكانه المؤلف كما في قوله تعالى : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسىء ﴾ (غافر ٥٨) . وقد تزداد الواو نحو : « مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلاً ﴾ (هود ٢٤) أي كالأعمى الأصم والبصير السميع .

وقد تزداد « لا » كما في قوله تعالى : ﴿ ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ﴾ (فصلات ٣٤) (أي والسيئة) وقوله : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات ﴾ (فاطر ١٩ — ٢٠) . ومن هذا القبيل فعل التفضيل ولكنه يتطلب حرف الجر لا حرف العطف .

• • •

نتقل بعد ذلك الى جانب آخر من جوانب ارتباط المعجم

بالتحليل النحوي المرتبط بالمبنى . وذلك أن الصيغ الصرفية باعتبارها
 نماذج لا كلمات لا يمكن أن تحمل من المعنى إلا المعنى الوظيفي العام
 الذي قلما يكون جامعاً أو مانعاً ويندر أن يكون فيصلاً نهائياً في التحليل
 أما أنه غير جامع فواضح من تعدد صيغ الاسم والفعل والوصف بل
 تعدد صيغ الفرع الواحد من فروع هذه الأقسام كتعدد صيغ المصدر
 والصفة المشبهة الخ وأما أنه غير مانع فذلك أن الصيغة الواحدة قد تكون
 قالباً يصب فيه أكثر من واحد من هذه الفروع . انظر مثلاً إلى صيغة
 « فِعال » بكسر الفاء ترها من صيغ المصادر كقتال وجهاد وصراع ثم
 ترها كذلك من صيغ الأسماء كغلاف وكتاب وسلاح . وربما وقع التباس
 بسبب ذلك في فهم اللفظ الواحد كالذي حدث في تفسير قوله تعالى :
 ﴿ وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (الأعراف ٢٦) إذ صرف البعض معنى
 الكلمة إلى الملابس دون أن يفطن إلى معنى المصدر (أي الملابس) .
 غير أن هذا التباس ربما كان نادر الوقوع لأن اشتراك الفرعين من فروع
 أقسام الكلم في الصيغة الواحدة إنما يرأبه اشتقاق الكلمة . فلكل مادة
 من مواد الاشتقاق حصيلة معينة من المفردات المستعملة وإلى جوارها
 عدد من الصيغ المهجورة . وكثيراً ما تختلف المادتان على إحدى الصيغ
 فتستعملها هذه وتهجرها تلك وأكثر من ذلك أن تختلف المادتان في
 استعمال الصيغة الواحدة فتجعلها هذه مصدراً مثلاً كما في « صهيل »
 وتجعلها الأخرى صفة مشبهة كما في « بخيل » أو اسماً كما في « سوق »
 و « سرير » ثم لا يتضح الفرق بين المعاني إلا بواسطة الاشتقاق .
 وهكذا نرى المعجم (والاشتقاق معجمي قبل أن يكون صرفياً) عوناً
 على التحليل النحوي . وإذا قلنا : « المعجم » فالمقصود هو « توارد »
 المفردات ، وهو جزء من قرينة التضام .

ندخل بعد هذا فيما يمكن أن يسمى الضوابط المعجمية المعنوية .
وأول ذلك ما يمكن أن نطلق عليه المناسبة المعجمية أو الملاءمة . وترتكز
هذه الظاهرة اللغوية على مبدأ هام من مبادئ العلاقات القائمة بين
محتويات المعجم ، وأولى هذه العلاقات هي العلاقة الوظيفية التي تنقسم
المفردات بحسبها الى قسمين عظيمين أولهما قسم الكلمات التركيبية التي
تعبّر عن معاني عامة غير مفردة كالحروف والادوات والضمائر والظروف
الجامدة والقسم الثاني قسم الكلمات المعجمية التي تعبّر عن معاني مفردة
كالأسماء والأفعال والصفات وغيرها . ويمكن التفريق بين الطائفتين على
أساس الانتماء أو عدم الانتماء الى أصل اشتقاقي . والعلاقة الثانية بين
كلمات المعجم هي التي يمكن بحسبها أن ننشئ أقسام الكلم على أسس
وظيفية أيضاً تنقسم المفردات بحسبها الى طوائف أكثر عدداً من الطائفتين
السابقتين رآها النحاة العرب ثلاثاً (الاسم والفعل والحرف) ورآها
كتاب اللغة العربية — معناها ومبناها سبعاً (الاسم والوصف والفعل
والضمير والظرف والخالفة والأداة) . والعلاقة الثالثة التي تقوم بين أفراد
القسم الثاني من التقسيم الأول (أي بين الكلمات المعجمية غير
التركيبية) هي علاقة معرفية منطقية تقوم على أساسها الملاءمة أو المفارقة
بين الكلمتين في الجملة أو بعبارة أخرى تترتب عليها « الإفادة »
أو « الإحالة » . فالمعجم ينقسم الى حقول من الرموز الدالة على
المدركات . وتتلاءم هذه الحقول أو تتفارق بحسب علاقات المدركات
بعضها ببعض ، ولأمر ما جاء تعبّر البلاغيين عن « إسناد الفعل الى من
هو له » أي الى الفاعل الذي يناسبه معجمياً ، أو تعريفهم للمجاز
العقلي بأنه « إسناد الفعل أو ما في معناه الى غير من هو له » . ونعود
بذاكرة القارئ بهذه المناسبة الى ما سبق أن أوردناه من أن الناس
لا يتدحرجون الى فوق ولا يخر عليهم السقف من تحتهم الخ . وأن

الكلمتين اللتين بينهما المفارقة المعجمية إما أن يستعصي التوفيق بينهما فيتسم المعنى بالإحالة كما في الأمثلة المذكورة هنا ، وإما أن يمكن تجاهل العلاقة العرفية بين إحداها ومدلولها وإنشاء علاقة أخرى فنية تحمل محلها كالمشابهة مثلاً فيتسم المعنى بالمجاز ، ومن ثم يستقيم المعنى على رغم اهدار العلاقة العرفية التي نسميها « المعنى الأصلي » . بل إنه من ثم أيضاً تتخذ المناسبة المعجمية سواء أكان من طريق العلاقة العرفية أم الفنية (طابع ضابط من ضوابط التوارد الذي هو الشق المعجمي لقرينة التضام .

* * *

ويتلو ذلك من ضوابط التوارد ما أطلق عليه اللغوي الأمريكي تشومسكي وهو رأس المدرسة التوليدية الأمريكية مصطلح « قيود الانتقاء » selection restrictions والمقصود ما يتحتم مراعاته عند اختيار المفردات في الجملة . فعندما تبدأ الجملة بكلمة تحيط الشروط بإمكان ما يأتي بعدها من مفردات . وأعم ذلك وأشمله أنك إذا بدأت بالفعل ورد على اختيارك أن تأتي بالفاعل دون الخبر وينعكس الأمر إذا بدأت بالمتبداً . ولكن هذا هو الجانب الوظيفي للانتقاء ، وقصدنا أن نتكلم عن جانبه المعجمي ، وبحسب هذا الجانب المعجمي يضيق أمام المتكلم مجال الاختيار كلما تقدم في بناء الجملة بمقدار كلمة ، وماتزال كل كلمة جديدة تضيق مجال الاختيار أمام المتكلم لأنها تصبح ضابطاً من ضوابط التوارد بالنسبة لتاليها . وكثيراً ما نجد أنفسنا عند سماع شعر لم نسمعه من قبل نتوقع بقية البيت قبل أن ينطق بها الشاعر . بل إنه حتى إذا لم يكن ذلك فإن كل كلمة لابد أن ترشح ما يتلوها على نحو ما . دعنا ننظر في بيت المتنبي الذي يقول :

كلما أنبت الزمان قناة ركب المرء للقناة سنانا

فإذا قلنا « كلما » فإن الجانب الوظيفي للالتقاء (أو ما يسمى بالتلازم وهو قسم من التضام) يجعلنا نتوقع بعدها فعلين على غير تعيين لكل منهما ، ولكن يغلب على ظننا أن هذين الفعلين ماضيان ، ويمتنع فيهما أن يكونا فعلى أمر . وذلك جانب وظيفي غير معجمي ، فإذا قلنا أنبت ازدادت قيود الاختيار وأصبحت المفردات الصالحة للموقع التالي محدودة العدد ، لأن فاعل الفعل أنبت يمكن أن يكون : الله — الفلاح — الربيع — المطر الخ (وهكذا يبدأ الجانب المعجمي من الضابط) ، وقد اختار المتنبي لفظ « الزمان » بدل الربيع ليجعل مزاج بيته الشعري متشائماً من حيث إن الزمان هو « الدهر » الذي درج الناس على الشكوى منه والتشاؤم به . كان ذلك بالنسبة للفاعل ، أما بالنسبة إلى مفعول الفعل « أنبت » فينبغي له أن يكون من قبيل النبات إذا قصدنا الحقيقة ومن قبيل الأشياء النامية الأخرى إذا قصدنا المجاز . وقد اختار المتنبي الحقيقة للمفعول لأن المجاز لحق بالفاعل ويمكن لجملة الجواب بعد ذلك أن تأتي بعدد محدود من الأفعال ، مثل : حصد — جنى — أكل الخ مما يناسب الفعل « أنبت » ، أو بفعل يناسب كلمة « قناة » مثل : حمل — ركب — شذب — قوم الخ . ثم يضيق مجال الاختيار بعد الفعل « ركب » فيكون « المرء » أو « الإنسان » أوضح مرشح لاحتلال موقع الفاعل . ثم ماذا عسى المرء أن يركب في القناة إلا أن يكون ذلك « سنانا » ، حتى إن الشاعر لو وقف عن القول دون السنان لكان خليقاً بالسامع أن يقولها بنفسه أيتم بها البيت . وهكذا نرى، علاقة المفردات في المعجم تفرض مرة أخرى على الجملة النحوية ضوابط لتوارد هذه المفردات .

• • •

ومن قبيل الضوابط المعجمية لتوارد الكلمات المفردة أن اللفظ لا يضاف الى ما في معناه . فلا يقال : كتاب السفر ولا جسم الجسد ولا حصان الجواد ، لأن الإضافة إنما تكون على معنى حرف الجر ، وحروف الجر تعبر عن علاقة بين المجرور وبين عنصر آخر من عناصر الجملة ملفوظ أو ملحوظ ، وهو في كلتا الحالتين مشتق . والعلاقات اذ تكون اقترانا ذهنيا بين أمرين تقتضي أن يكون الأمران متغايرين ، ومن ثم لا يقال إن هناك علاقة بين الشيء ونفسه ، أو بعبارة أخرى بين اللفظ وما في معناه . فإذا ورد في الكلام الفصيح المسموع عن العرب ما ظاهره إضافة الشيء الى نفسه أو إلى ما في معناه لم يستطع النحاة رفضه بالنظر الى فصاحته ، ومن ثم كان عليهم أن يفسحوا أمامه مجال التأويل ، فيجعلوه على حذف مضاف . ذلك ما فعلوا بتراكيب مثل : صلاة الأولى ، مسجد الجامع ونحوهما حين فطنوا إلى أن الصلاة في الساعة الأولى وأن المسجد في المكان الجامع ، فقدروا التركيب بصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع ، فاختلف معنى المضاف عن معنى المضاف إليه ، واستقام المنهج وصح التحليل .

* * *

الحال حدث ملابس لحدث آخر واقع عبّر عنه عنصر آخر من عناصر الجملة . فإذا قلنا : « أقبل الرجل ضاحكا » فإن الضحك حدث ملابس للإقبال ، وفي « ضربني العبد مسيئا » تكون الإساءة حدثاً ملابساً للضرب . وهكذا يكون معنى الحال غير معنى ما تلابسه من الأحداث ، ومن ثم يمتنع في الحال أن تكون مشتقة من مادة ذلك الحدث الذي تلابسه ، فلا يقال : ركب راكبا ، ولا سرى ساريا ، ولا ضحك ضاحكا ، الا أن تخصص الحال بقيد أو بصورة أخرى من

صور التخصيص ، فيترتب على ذلك ضيق معناها عن معنى ما تلابسه ، عندئذ تنتفي المطابقة في المعنى بين الحدثين ، فيقال مثلاً : سعى ساعياً إلى حتفه ، وسرى سارياً لا يخاف ، وركب راكباً رأسه ، وجهل جاهلاً أنه يجهل ، وواضح أن امتناع أن تكون الحال مشتقة من مادة ما تلابسه يعود إلى السبب الذي من أجله امتنع أن يضاف اللفظ إلى مافي معناه ، فإنك إذا قلت : ركب راكباً اتحد معنى الحدثين ، عندئذ تؤول المسألة إلى دعوى أن الحدث لا يلبس نفسه أو مافي معناه وتنتهي إلى ما انتهت إليه إضافة اللفظ إلى مافي معناه ، وبذلك تتسم بالإحالة لا بالافادة .

• • • -

ومن ضوابط التوارد الذي يتحكم في اختيار المفردات للجمل ما يعرفه الذخاة تحت اسم « امتناع الإخبار بالزمان عن الجثة » أو بعبارة أخرى : عدم الإخبار بلفظ يدل على معنى الزمن عن لفظ يدل على مادة (أي على شيء مادي) . ومعنى امتناع ذلك للزمان فقط انه جائز للمكان ، ذلك بأن المكان إذا صلح حيزاً للمعاني والأجرام فإن الزمان لا يسع الأجرام . فإذا قضيت شهر رمضان صائماً في القاهرة فإن القاهرة ظرف لجسدي وصيامي ورمضان ظرف لصيامي فقط . ومن ثم يمكن أن يكون ظرف المكان على نحو ما كانت القاهرة حيزاً للمادة والمعنى فيقال :

الفضيلة بين رذيلتين

المؤمن بين مخافتين

أنا بين أصدقائي

ولا يمكن أن ظرف الزمان أن يخبر به إلا عن المعاني فيمتنع

أن نقول : أنا ساعة الأصيل ، ويجوز أن نقول : الاجتماع ساعة الأصيل . والاجتماع مصدر ، ومن ثم فهو معنى من المعاني . ومرة أخرى نقول : إذا ورد عن العرب الفصحاء ما ظاهره الإخبار بالزمان عن الجثة لجأ النحاة به الى التأويل ، فقالوا بحذف مضاف ، وجعلوا المضاف المحذوف معنى يصلح الزمان أن يكون له ظرفا . ومن هذا المنطلق أولوا قول العرب : الرطب شهري ربيع على حذف مصدر مضاف فقالوا : التقدير ظهور الرطب شهري ربيع ، مراعين أن الرطب مادي وأن ظهوره معنوي .

• • •

تأتي الحال من المضاف فتقول : سمعت مؤذن العشاء داعيا الى الصلاة ولا تأتي من المضاف إليه في هذا المثال فيمتنع أن تقول : سمعت مؤذن المسجد مفتوحاً وهذا الضابط من ضوابط توارد المفردات المعجمية يمكن الترخيص فيه في إحدى حالتين : إحداهما نحوية والثانية معجمية ايضا . أما النحوية فهي ان يصلح المضاف لأن ينتصب المضاف اليه في حيزه (عند تنوين المضاف طبعا) ولأنه يجوز قولنا : هذا مؤذن العشاء ولا يجوز : هذا مؤذن المسجد يصح المثال الأول ويمتنع الثاني مما ذكرنا آنفا . والحالة الثانية أن يكون المضاف بعض المضاف إليه في المعنى تحقيقا أو تقديرا وذلك هو الجانب المعجمي الذي أشرنا اليه . ففي قوله تعالى : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا ﴾ جاءت الحال « إخوانا » من الضمير « هم » من كلمة « صدورهم » وهو مضاف إليه ، وإنما صح ذلك لأن الصدور اجزاء لما دل عليه الضمير أي أن المضاف بعض المضاف إليه ومن ثمَّ صح أن تأتي الحال من المضاف إليه .

• • •

ومن الضوابط المعجمية للتوارد الذي هو وجه من أوجه التضام أنه لا حذف إلا بدليل ذلك أن الرمز بالمبنى الى المعنى أساس الاستعمال اللغوي ، وفي اهدار أحد الرموز بلا دليل يدل عليه إهدار للغاية من استعمال اللغة ، أما إذ قام الدليل على المحذوف فإنه يسهل على السامع ان يعرف هذا المحذوف سواء من حيث موقعه وصورته ، وربما أدرك أن المحذوف أولى ألا يرد ذكره لزيادته في الكلام إما لأن في ذكره عبثاً وإما لأن الكلام يطول بذكره إلى درجة الإملال . تقول : من عندك ؟ فأجيب : زيد . مستغنياً عن ذكر الظرف « عند » لوروده في السؤال . والذي اشتملت عليه الاجابة عملان تحويليان وحذف . أما التحويلان فهما :

(أ) تحويل السؤال بالأداة « من » التي للعاقل الى الاجابة باسم العلم « زيد » .

(ب) تحويل الكاف في التركيب الاضائي « عندك » إلى ياء مقدرة في « عندي » .

وأما الحذف فهو الاستغناء عن ذكر « عندي » لدلالة ما في السؤال عليها . وهكذا دل عنصر معجمي في جملة على عنصر معجمي آخر في جملة أخرى . هذه واحدة فقط من صور الاستدلال على المحذوف ، أما الصور الأخرى فمنها :

١ — صور يتعين فيها تقدير الحذف حفاظاً على استقامة المعنى كالحذف المجازي بتقدير المضاف في نحو « وأسأل القرية » ، وكحذف المفعول في آية القصص (٢٣) « وجد عليه أمة من الناس يسقون . . » وكحذف الصفة آية الكهف (٧٩) : « يأخذ كل سفينة غصبا » (أي صالحة أو غير معيبة)

وكحذف الموصوف في آية القمر (٣) : « وحملناه على ذات
الواح ودسر » (أي على سفينة ذات . . .) . وهذا النوع من
الحذف لاصق بالمعجم وضابط من ضوابط توارد المفردات .

٢ — صور أخرى يتعين فيها تقدير الحذف حفاظاً على استقامة
التركيب النحوي . ويكاد هذا النوع يكون مقصوراً على حذف
الكلمات التركيبية كالأدوات . من ذلك حذف حرف
الاستفهام في نحو : ﴿ قال ومن ذريتي ؟ ﴾ (البقرة ١٢٤)
ومنه نزع الخافض في نحو : ﴿ أمرنا الله أن نعدل في الحكم ﴾
وإنما تعين القول بالحذف هنا لأننا لو وضعنا في موقع المصدر
المؤول مصدراً صريحاً للزم حرف الجر ، ومن مطالب النحو طرد
الباب على وتيرة واحدة . ومنه أيضاً حذف أداة النداء في نحو :
« يوسف أعرض عن هذا » . وشرط جواز حذف الكلمات
التركيبية ألا يترتب عليه لبس ومن هنا امتنع حذف أداة
التعجب في نحو : « ما أحسن زيدا » .

* * *

قد يكون في الزمرة الواحدة من الناس أكثر من محمد وأكثر من
محمود ومن زيد وعمرو ، ولكننا حين الكلام عن أي واحد من هؤلاء
بعينه قد لانحتاج في الإرشاد إليه إلى قيد نبينه به للسامع وذلك اعتماداً
على أمرين أولهما قصد المتكلم والثاني القرائن التي يستعين بها السامع .
وبهنا الآن أن نتكلم عن قصد المتكلم الذي قد لا يكون كافياً بمفرده
لإرشاد السامع إلى المراد فإذا أحس منه المتكلم سوء فهم قال : إنما
أقصد كذا . فالعلم إذاً يدل على معين مقصود وقد يكون معهوداً
باشتراك المتكلم والسامع في معرفته قبل التكلم . والنكرة شائعة في

أفرادها فليس القصد -نزعاً من معناها . ولكن هذا المعنى (القصد) ربما
لحق بها في النداء فصارت نكرة مقصودة فسلكت في حكمها النحوي
مسلك العلم (بجامع القصد فيهما) فبنيت كما يبنى العلم على الضم في
محل نصب . بل إن العلم نفسه إذا فقد مفهوم القصد تحول الى نكرة
من حيث المعنى ومن حيث احكام النحو ، فالرشيد والمأمون والمعتصم
أعلام على ثلاثة من أعظم خلفاء العباسيين ، ولكن اسماءهم تحولت الى
نكرات في قول شوقي :

دار الشرائع روما كلما ذكرت دار السلام لها ألفت يد السلام
فما حكمتها بياناً حين مختصم ولا حكمتها قضاء حين محتكم
ولا احتوت أي طراز من قياصرها على رشيد ومأمون ومعتصم

ولم يأت التنكير بسبب نزع الألف واللام من هذه الأعلام بل من
دالتها على كل من له ميزات الرشيد وكل من أشبه المأمون وكل من
ضارع المعتصم . فكل واحد من هذه الألفاظ دل على عدد من الناس
لم يكونوا بين قياصر روما ومن هنا كان نكرة . فالمعنى النهائي للبيت
الآخر أن قياصرة روما لم يكن بينهم أشباه للرشيد ولا أشباه للمأمون
ولا أشباه للمعتصم والأشباه هنا نكرات وهم في الواقع لا وجود لهم .

• • •

في رأيي أن الأصل في الربط بين عناصر الجملة إعادة اللفظ وهو
أصل مستهجن في حالتين أولاهما خوف اللبس كما في قولك : عليك
أن تكرم أخا زيد لأن زيدا أحسن إليك ، فيمتنع لخوف اللبس أن تقول :
لأنه أحسن إليك ومن ثم يجب الإظهار ، ومن هذا القبيل إظهار
« الملك » في قوله تعالى : ﴿ قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من
تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ﴾ (آل عمران ٢٦) وكذلك قوله تعالى :

﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ﴾ (آل عمران ١٧٣) وأما الحالة الثانية الاختيار الأسلوبى لنكتة يرى المتكلم إبرازها كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ (الحجرات ١٢) وقوله : ﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُو مِنَ الْكِتَابِ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَاهُو مِنْ عِندِ اللَّهِ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران ٧٨) فقد تكرر لفظ الكتاب ثلاثا ومثله لفظ الجلالة وإنما جاء الفرق بين الحالة الأولى والحالة الثانية من كون الملك الأول في الأولى غير الملك الثاني وكلاهما غير الملك الثالث ، وأن الناس الذين قالوا غير الناس الذين جمعوا ، وكون الظن والكتاب في الحالة الثانية عين الظن والكتاب على رغم التكرار . وعلى ذلك يمتنع الإضمار في الحالة الأولى ويجوز في الثانية لاتحاد مدلول المرجع والضمير ولفظهما عندئذ . ومعنى هذا أنه يشترط للاضمار أن يتفق المرجع والمضمر له لفظا ومعنى . ففي قوله تعالى : ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتْنَاهُ ﴾ (ص ٢٤) يكون التقدير : وظن داود أنما فتنا داود . وإنما جاء الإضمار فيما يبدو لأمر :

- ١ — الاختصار ، لأن المرجع قد يطول حتى يبلغ كلاما مطنبا .
- ٢ — كسر الرتبة التي تأتي عن تكرار إعادة الذكر كما في تقدير « وظن داود أنما فتنا داود » .
- ٣ — إيهام أن الأول غير الثاني مع اتحاد دلالتها كما في التقدير السابق ذاته .

غير أن إعادة الذكر والإضمار ليسا وحدهما في حقل الربط ، بل يمكن أن يحدث ربط أوصال الجملة بوحدة من الوسائل الآتية :

- ١ — إعادة المعنى دون اللفظ ، نحو ﴿ دَعَا هُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ

- وتحيتهم فيها سلام ﴿ (يونس ١٠) .
- ٢ — الإشارة إلى المرجع ، نحو ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ (الاعراف ٢٦) .
- ٣ — ال ، نحو ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ﴾ (النازعات ٤٠) .
- ٤ — من وما الموصولتان ، نحو ﴿ قال إن فيها لوطاً قالوا نحن أعلم بمن فيها ﴾ (النكبات ٣٢) .
- ﴿ قالت ربّ إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت ﴾ (آل عمران ٣٦) .
- ٥ — الموصولات الأخرى ، نحو ﴿ أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا لكن الظالمون اليرم في ضلال مبين ﴾ (مريم ٣٨) .
- ﴿ ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين ﴾ (الأنعام ٧) .
- ٦ — الوصف ، نحو ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ﴾ (سورة التوبة ١٢) .

هذا وقد يعود الضمير على ما تأخر عنه في مواضع ذكر بعضها النحاة لارتباطه بصناعتهم ولم يذكرها الاختيار الأسلوبى لأنه اختيار فردي لا يضبط بقاعدة نحوية . من أمثلة عود الضمير على متأخر دون اتفاق مع قواعد النحاة قوله تعالى : ﴿ قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة ﴾ (العنكبوت ٢٠) . إذ نرى فاعل « بدأ » مستتراً يعود على لفظ الجلالة المتأخر وقد يعود الضمير عند أمن اللبس إلى أبعد المذكورين كما في قوله تعالى : ﴿ لقد كان في يوسف

وإخوته آيات للسائلين إذ قالوا . ﴿ (يوسف ٧ — ٨) ؛ أما إذا لم
يؤمن اللبس فالعود إلى أقرب مذكور .

* * *

لمعنى الفعل جانبان أولهما الدلالة بحكم صيغته على زمن ما يحدده
السياق ، وثانيهما الدلالة بمادة اشتقاقه على الحدث . وإذا كان المصدر
اسماً للحدث فإن هذا الجانب الثاني للفعل هو دلالة على المصدر .
ولكن النحاة عندما قسموا الكلم العربية جعلوا من الأفعال ما ليس
مشتقاً ، وهكذا أصبح بعض الأفعال لا مصدر له . وإذا لم يكن للفعل
مصدر صريح فلا يأتي منه المصدر المؤول . وإذا صح ذلك فإن دخول
«أن» على الأفعال الجامدة (كعسى وليس ونعم وبئس وحبذا) وعلى
حروف التنفيس ونحوها لا ينبغي أن ينسب إليها معنى المصدرية ، وإنما
تكون «أن» في مثل هذه التراكيب مخففة من الثقيلة . مثال ذلك قوله
تعالى ﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾ (الاعراف ١٨٥) ،
﴿ وإن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ (النجم ٣٩) ، وقوله : ﴿ علم
أن سيكون منكم مرضى ﴾ (المزمل ٢٠) أما الأفعال المتصرفة (التي
تنسب الى مادة اشتقاق) فإما أن يكون الفعل تام التصرف أو ناقص
التصرف . فالأول نحو « يضرب » لا يمتنع دخول الحروف المصدرية
عليه ، والثاني نحو « يدع ويذر ويكاد » (لا يأتي الماضي من الأولين
ولا الأمر من الثالث) فقد تدخل « أن » لفظاً أو تقديرأً قبل
مضارعه ، نحو ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين ﴾ ونحو ﴿ من بعد ما كاد
يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ (التوبة ١١٧) أما الماضي (نحو كاد) فإن
« أن » قبله مخففة ، ويؤدي معنى المصدرية بواسطة « ما » كما في
الآية ، وإذا كان الجمود والاشتقاق من قضايا المعجم فذلك الذي ذكرنا
يُعَدّ ضابطاً معجمياً من ضوابط التوارد .

• • •

النفس كالروح في كونها كلمة معجمية مفردة ، والعين لا تختلف في ذلك عن الأذن ، والذات شأنها شأن الصفات ، فلكل كلمة من هذه معنى معجمي مفرد . ولكن النفس والعين والذات تميزت عن الروح والأذن والصفات بأنها تنقل إلى الاستعمال الوظيفي فتصلح أن تكون ركائز للضمائر المتصلة حين يراد أن يجري التوكيد المعنوي بواسطتها . فكما يؤكد بالضمير المنفصل فيقال مثلاً : « لم يجد من يسلطه على خصمه فضربه هو » يمكن أن يتم التأكيد بالضمير المتصل ولكن بعد تكثير حروفه حتى يصبح صالحاً للانفصال على نحو ما صلح لأن يلي كاف التشبيه بمعونة لفظ « مثل » فيما سبق من قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ . ويجري تكثير حروفه بإضافته إلى النفس والعين والذات . وهكذا تتحول الكلمات الثلاث في الاستعمال إلى أجزاء كلمات مثلها مثل « إيا » في « إياك » و « إياكما » و « إياكم » مع فارق بسيط هو أن الكلمات الثلاث منقولة عن طبيعتها المعجمية إلى طبيعة وظيفية ، وأن « إيا » هكذا خلقت ، بهذا نقول « جاء محمد نفسه » كما نقول « فضربه هو » ، وإن جعل النحاة فارقاً بين النوعين هو أن الأول توكيد بالنفس والثاني إبراز الضمير وفائدة هذا التوكيد المعنوي نفي الغيرية . ولربما وقعنا أحياناً على عبارة مثل : « سلبت زيداً نفسه » فلا يدري إن كان معنى ذلك « قتلت زيداً » أو « اغتصبت ما في يد زيد لا ما في يد غيره » ، أي أن السامع لا يدري ما إذا كانت كلمة « نفسه » مفعولاً به ثانياً أو توكيداً معنوياً لزيد . ويتوقف كل من الإعرابين على تحديد ما لهذه الكلمة من طبيعة وظيفية أو معجمية .

• • •

ومثل هذه الكلمات في النقل من الاستعمال المعجمي إلى

الاستعمال الوظيفي ما يعرف في مصطلح النحاة باسم الظروف المتصرفة . فهذه الظروف المتصرفة كلمات معجمية بحقها لأنها كما يقول ابن مالك : ترى ظرفاً وغير ظرف . فإذا أضفنا إلى استعمالها غير ظرف أن لها مواد اشتقاق ومعاني مفردة عرفنا أنها كلمات معجمية في أصلها وأن استعمالها لأداء معانٍ وظيفية إنما جاء عن طريق النقل . ومعظم هذه الكلمات من الأسماء المبهمة التي تدل على الجهات والأزمنة والأعداد ونحوها وبعضها من المصادر والكلمات الأخرى كالإشارات . ويبدو أن النقل مسئول إلى حد ما عما يرد من لبس في بعض حالات استعمال الكلمات المنقولة فلقد سبق أن أشرنا إلى ما طرأ على لفظ « نفس » بعد نقلها في تركيب مثل « سلبت زيدا نفسه » . وهنا أيضا قد يلتبس المقصود بإحدى الكلمات المنقولة إلى الظرفية فلا يدري السامع إن كان المقصود بها الظرف أو المفعول به أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الكلمة مستصحبة الأصل أو منقولة . فمن ذلك مثلاً : أحبيت مقدم الربيع — تذكرت ساعة الأصيل — تأملت طلوع الشمس . فهل وقع الحب على مقدم الربيع أو في مقدم الربيع ، وهل وقع التذكر على ساعة الأصيل أو فيها ، وهل وقع التأمل على طلوع الشمس أو في وقته . إن التفريق بين طريقي التحليل النحوي للكلمة تفريق بين المعجمي والوظيفي أي ما إذا كان « مقدم » معناه الإتيان نفسه أو وقت الإتيان ، وما إذا كانت « ساعة » معناها ستون دقيقة أو معناها مطلق وقت ، وما إذا كان « طلوع » معناه البزوغ نفسه أو وقت البزوغ ، وهكذا تنشأ الضوابط المعجمية للتوارد .

* * *

سبق عند الكلام عن السند والالزام أن ذكرنا أن مفهومهما يتوقف على طبيعة المنى المعجمي للحدث ، وأن الحدث إما أن يقع

لفاعل وإما أن يقع على مفعول . ونضيف هنا أن مما يقع لفاعل ولا يقع على مفعول أبداً الفعل المضارع على رغم بنائه للمعلوم ، فليس البناء للمعلوم دليلاً على أن الفاعل قد أوقع الحدث ، وليس البناء للمجهول دليلاً على معاناة الحدث دائماً لأن بعض النائب عن الفاعل ظرف أو مجرور نحو ﴿ وحيل بينهم ﴾ (سبأ ٥٤) ﴿ ولما سقط في أيديهم ﴾ (الأعراف ١٤٩) . وهناك علاقة مشابهة في المعنى بين المبني للمجهول والمطاوع تجعل من الممكن أن يحل أحدهما محل الآخر . فإذا أردت الإخبار عن كَسِرَ الزجاج ولم تعراب من كسره أو تهتم به فلك أن تقول كسر الزجاج أو انكسر الزجاج ، والمعنى في الحالة الأولى أن الزجاج « وقع عليه الكسر » وفي الحالة الثانية أن الزجاج « قام به الكسر » . والفارق ضئيل دلالياً وإن كان خطيراً من الناحية النحوية . أما أنه ضئيل دلالياً فواضح من سمة السلب في المعنيين كليهما ، وأما أنه خطير نحوياً فمرجع ذلك إلى علاقة كل من المبني للمجهول والمطاوع بأخذه ، لأن العلاقة بين المبني للمجهول وأخذه (المبني للمعلوم) علاقة تحويلية صرفية فقط ، وذلك أنك إذا أردت أن تبني الفعل الماضي للمجهول مثلاً فإن الوسيلة إلى ذلك هي تحويل صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول بنسب أولاه وكسر ما قبل آخره . أما المطاوع فإن العلاقة بينه وبين مأخذه (غير المطاوع) قد تكون تحويلية وقد تكون تأويلية ، أو بعبارة أخرى قد تكون صرفية وقد تكون دلالية . فالتحويلية أن تصوغ المطاوع بواسطة الحذف والزيادة كزيادة نون الانفعال في « انفعل » وتاء الافتعال في « افتعل » والتاء في « تَفَعَّل » والسين والتاء في « استفعل » الخ نحو :

أنزلته فنزل

كسره فانكسر

حبسته فاحتبس

أطلته فاستطال

علمته فتعلم

وأما التأويلية الدلالية فلا تتوقف على إجراء صرفي معين ، وإنما
تقررهما سمات المعنى المعجمي مثال ذلك :

بعته فاشتري

أعطيته فأخذ

سقيته فشرب

قهرته فذل

صرفته فذهب (قارن فانصرف) رقيته فعلا (قارن فارتقى)

دعمته فقرّر

أنزلته فهبط (قارن فتنزل)

قتلته فمات

أعديته فمرض

والمقصود بسمات المعنى المعجمي أن الأول يقتضي وقوع الثاني
دائما ، ولكن الثاني لا يتوقف وقوعه في كل الحالات على الأول .
فلا يتوقف الأخذ على الإعطاء ، ولا الشرب على السقيا ، ولا الذهاب
على الصرف ، ولا العلو على الترقية ، ولا الهبوط على الإنزال ، ولا القرار
(أي الاستقرار) على الدعم ، ولا المرض على العدوى ، ولا الموت على
القتل ، بخلاف الشراء فإنه لا يتم إلا مع وقوع البيع .

° ° °

يشتمل المعجم على المعاني كما يشتمل على ظلال المعاني ، ومن
شاء فليرجع الى كتب الفروق في اللغة ليدرك معنى هذه الظلال . فقد
يسمى المعجم المفهوم الواحد بأسماء مختلفة باعتبارات مختلفة فمن نظر
من اللغويين إلى وحدة المسمى أثبت في اللغة مبدأ « الترادف » ومن نظر
منهم إلى اختلاف الاعتبار نفى الترادف واعتد « بالفروق » والترادف
والفروق كلاهما حظى بالوفير من عناية المؤلفين اللغويين فألف رجال
منهم في الترادف وألف رجال في الفروق . ما علاقة ذلك بالتحليل
النحوي ؟ الجواب أن المطابقة النحوية تعتمد في حالات كثيرة على

اختلاف الاعتبار . فالعرب مثلاً « قوم » و « شعب » و « عرق » ولكنهم أيضاً « جماعة » و « أمة » واللفظ بالاعتبار الأول مذكر يبرر أن نقول : « قال العرب كذا » « وفعلوا كذا » واللفظ نفسه بالاعتبار الثاني مؤنث يصح معه أن نقول : « قالت العرب كذا » و « فعلت كذا » . والله تعالى جعل الطائفة « جمعاً » مرة و « جماعة » مرة أخرى فقال : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ (الحجرات ٩) وقال ﴿ وطائفة قد همتهم أنفسهم ﴾ (آل عمران ١٥٤) ولكنه قال أيضاً : ﴿ ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم ﴾ (آل عمران ٦٩) وقال : ﴿ فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين ﴾ (آل عمران ١٣) وهكذا كان الاعتبار المعجمي أساساً للمطابقة النحوية .

والتضمن معدمي في بدايته نحوي في نهايته مما يعني أنه ضابط معجمي من ضوابط التوارد الذي هو شعبة من شعب قرينة التضام . إنه يبدأ بإسباغ المعنى المعجمي لإحدى الكلمتين على الأخرى ، وينتهي بقيام الكلمة الثانية بالوظائف النحوية للكلمة الأولى مع ارتباط تلك الكلمة الثانية بما تستحقه الكلمة الأولى من محيط لفظي (أي تضام) . فالفعل « استحب » مثلاً فعل متعدٍ يكتفي بمفعول واحد ثم لا يتطلب بعده شيئاً . فتقول مثلاً : أنا أستحب الصدقة الخفية ، وتبني الفعل للمجهول فتقول : نستحب الصدقة الخفية ، فهي مستحبة وحكمها الاستحباب . وتقول : أنا أفضل الصدقة الخفية على الصدقة المعلنة ، فتأتي بمجرور تقتضيه المفاضلة ، لأن المعنى المعجمي هنا يتطلب طرفين للتفضيل أحدهما مفضل والثاني مفضل عليه . ولكن هناك آية كريمة ضمنت « استحب » معنى « فضل » فأعطته من أحكام النحو

ما يستحقه « فضل » . ومعنى تضمين الفعل الأول معنى الثاني أن الفعل الأول اقتضى طرفين ودل على المفاضلة ، ومعنى معاملة الأول نحويّاً بما يستحقه الثاني أن المفضول جر بحرف الجر على غرار ما يحدث عند استعمال الفعل الثاني « فضل » . كل ذلك واضح في قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ (فصلت ١٧) ، أي فضلوا العمى على الهدى . والفعل « نقض » يتعدى إلى مفعول واحد ؛ تقول « نقضت المحكمة الحكم » أي أبطلته بعد إبرامه . ولا تقول : « نقضت المحكمة القرار باطلا » ، لأنه لم يكن باطلا أثناء النقض ولا قبله . ولكنك تقول : « جعلت المحكمة القرار باطلا » ، لأن « جعل » ينصب مفعولين . فإذا ضمنت « نقض » معنى « جعل » أدخلت الفعل الأول على ما يدخل عليه الثاني . وهذا هو الذي تجده في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾ (النحل ٩٢) . وإنما كان القول بالتضمين هنا لأن « أنكاثا » لا يصلح حالاً ، لأن الغزل لم يكن أنكاثاً أثناء النقض ولا قبله . وبذلك يستقيم المعنى على التضمين وتكون « أنكاثا » مفعولاً ثانياً للفعل « نقض » الذي تضمن معنى الفعل « جعل » . هذا أيضاً من ضوابط التوارد المعجمي الذي هو شعبة من التضام النحوي .

* * *

للإستثناء صور متعددة سواء لتعدد أدواته أم لتعدد تراكيبه فقد يكون الاستثناء تاماً وقد يكون ناقصاً ثم إنه قد يكون موجباً وقد يكون سالباً . ويتحقق السلب النحوي في الاستثناء المفرغ بدخول أداة النفي على الفعل الموجب . ففي نحو : « ما قام إلا زيد » دخلت « ما » على « قام » لتسلب القيام عن غير زيد . وهذا السلب نحوي لأنه تم بأداة وظيفتها النفي ، أي أن النفي هو المعنى الوظيفي للأداة « ما » . ولكن

السلب قد يتم بواسطة المعنى المعجمي حين يشتمل معنى الفعل على ذلك فهناك أفعال «سورتها موجبة ومعناها سالب ، منها : رفض — أنى — عاند — أجفل — عطل — حزن — جهل الخ .

ويمكن للمعنى المعجمي لهذه الأفعال أن يؤدي بإدخال حرف النفي على فعل مضاد لها في المعنى فالفعل الذي يمكن أن يحل محل « رفض ، أنى » هو « لم يقبل » وفي محل الفعل « عاند » لم يطع وفي محل « أجفل » لم يأمن وفي محل « عطل » لم يسمح وفي محل « حزن » لم يسلس قياده أو لم يسجح وفي محل « جهل » لم يعلم الخ . وهكذا حل المعنى المعجمي محل المعنى الوظيفي في قوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ ﴾ (التوبة ٣٢) إذ لا وجه لإلا هنا إلا أن تكون بعد نفي ، وهذا يكون المعنى « ولا يرضي الله إلا أن يتم نوره » . وفي كلتا الحالتين (النفي بالأداة والنفي بالمعنى المعجمي) يعرب ما بعد إلا بحسب ما قبلها . ولكن ما بعد إلا في حالة النفي بالمعنى المعجمي لا يأتي فاعلاً لأن حصر الفاعل بإلا يتطلب النص على النفي بالأداة لئلا يظن السامع استتار الفاعل قبل إلا فهذا الاستتار غير وارد مع ذكر الأداة لشدة ارتباط « ما » و « إلا » .

* * *

« الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع »* ولكن « الإفادة » وإن كانت بالوضع تعاني من آفة تكمن في أمرين :

(أ) التناقض الذي ينشأ في بعض صوره من المفارقات المعجمية (قارن : وخر عليهم السقف من تحتهم) .

* قانون الجزولي .

(ب) اللبس الذي ينشأ من صلاحية التركيب « لوضعه » لأكثر من معنى (قارن : أطال الله عمرك لتشهد أحفاد أحفادك — تصلح الجملة للخبر واللام للعاقبة وتصلح للإنشاء واللام للتعليل) .

وهذا اللبس مما ينفر منه الفصحاء ويهرعون إلى التماس ما يذهب به من أنواع القرائن ، وهو ايضا مما نبه النحاة إلى الاحتراس منه ، وحسبنا أن نقرأ قول ابن مالك : « وإن بشكل خيف لبس يجتنب » . ومعنى هذا أن أمن اللبس مطلب ضروري من مطالب الإفادة وأن السياق من شأنه أن يرصد من القرائن ما يؤدي إلى وضوح المعنى . وقد علمنا أن من هذه القرائن ما أطلقنا عليه ضوابط التوارد . ومن ذلك قرينة « انتقال الفعل وعدمه » . فالفعل المتعدي قد يكون منتقلاً أو غير منتقل . والمنتقل هو الذي يصح أن يتحول فاعله إلى مفعول به ومفعوله إلى فاعل نحو ضرب زيد عمرا ، إذ يصح أن تقول : ضرب عمرو زيدا . وغير المنتقل من المتعدي نوعان : أحدهما يرجع عدم انتقاله إلى ضوابط معجمية خاصة ينبغي أن يخضع لها فاعله أو مفعوله ، فالفعل « أكل » مثلاً ينبغي لفاعله على الحقيقة أن يكون حيواناً ولمفعوله أن يكون طعاماً . أما قوله تعالى : ﴿ لَنْ نُوْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ ﴾ (آل عمران ١٨٣) فالمعنى مجازي لا حقيقي . وإنما يأتي عدم الانتقال هنا من أنه لا يصح أن ينعكس الأمر فنرى الطعام يأكل الحيوان . ومثل ذلك أفعال نحو : شرب — قرأ — كتب — أوقد — لبس — سكب الخ .

والنوع الثاني من غير المنتقل لا يخضع فاعله ولا مفعوله لمثل هذه الضوابط ، ولكن العلاقة بينهما تجعل الفعل منتقلاً مرة وغير منتقل مرة أخرى . فالفعل « حبس » مثلاً فعل منتقل من حيث اشتقاقه ومعناه ،

فإذا قلنا : حبس زيد عمرا فلا يمنع مانع من أن نعكس فنقول : حبس عمرو زيدا . ولكننا إذا قلنا : حبس القاضي اللص امتنع بحكم العادة أن نقول : حبس اللص القاضي . وفي جملة سبق زيد عمرا الفعل منتقل ولكنه في جملة سبق الأرب السلحفاة غير منتقل في العادة المألوفة ، فلا ينعكس الأمر إلا بخرق المألوف ، والنادر لا حكم له . ومن هذا القبيل معظم ما يقع في طائفة من الأفعال ، فتراه منتقلاً بحكم اشتقاقه ومعناه ولكن التراوح يرد على علاقة فاعله بمفعوله . فإذا أخذنا الفعل « ضرب » الذي مثلنا به للمنتقل وجدناه مما يرد عليه عدم الانتقال إذا تطلبت ذلك علاقة فاعله بمفعوله نحو : ضرب المؤدب التلميذ أو ضرب الله مثلاً ومغزى كل ذلك أن تقسيم المتعدي إلى منتقل وغير منتقل إنما يتم في شبكة العلاقات المعجمية وضوابط التوارد .

من الأفعال ما هو علاجي ومنها غير علاجي ، فالعلاجي مادل على بذل جهد ما عند إيقاع حدثه وغير العلاجي ما لم يدل على ذلك . والأول نحو : ضرب — مشى — كتب — قرأ — صعد — نزل الخ ، والثاني نحو : كرم — شرف — حسن — ساء الخ . والعلاج وعدمه من المعاني المتصلة بالحواسل المعجمية بمعنى أن كلا منهما يمثل حقلاً من الأفعال ، ثم هما من بعد ذوا أثر في التركيب النحوي في بعض الحالات . فيندر مثلاً في المفعول به أن يأتي مصدراً علاجياً ، فلا يقال : أمسكت بالعصا ضرباً للمذنب ، ولا خرجت مشياً إلى بيتي ، ولا أمسكت بالقلم كتابة إلى صديقي على نية الغائية . ذلك بأن المفعول لأجله غاية ونية ، والنوايا لا تقع في قبيل العلاج ، وهكذا يصبح من المناسب للمفعول لأجله أن يأتي مصدراً غير علاجي ، إلا أن تقوم قرينة على إرادة المجاز نحو « فعلت ذلك سعياً إلى كسب رضاك » ، فيدخل المصدر

بالمجاز في معنى النية والتوق إلى الغاية ، ومن ثم يصلح هذا المصدر أن يكون مفعولاً لأجله . أما ما لا يصلح للمفعول لأجله من العلاجات فسيبيل الدلالة به على الغاية أن يأتي مضارعه بعد لام التعليل .

قال إخوة يوسف لأبيهم : ﴿ لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون ﴾ (يوسف ١٤) والملاحظ أن « نحن عصبة » مبتدأ وخبر وأن الخبر إذا لم يكن جملة أو شبه جملة فقد ألزمته القواعد أن يطابق المبتدأ أفراداً وتثنية وجمعاً . فإذا نظرنا إلى نحن وجدناها ضميراً يدل بمعناه على جمع المتكلمين ، فكان ينبغي خبره أن يكون جمعا . ولكن الخبر « عصبة » يقبل علامتي التثنية والجمع فهو من وجهة النظر النحوية كلمة مفردة . ولكننا إذا نظرنا إلى معناه المعجمي وجدناه يدل على جماعة لأن الفرد والفردين لا يقال لهما عصبة . معنى هذا أن الجمع بالمعنى المعجمي أغنى عن الجمع بالمعنى النحوي فحدثت المطابقة بين المبتدأ والخبر . وهذا الفهم نفسه صادق على نحو قوله تعالى ﴿ هذان خصمان اختصموا ﴾ (الحج ١٩) وقوله جل شأنه ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ (الحجرات ٩) مما قامت فيه المعاني المعجمية بأداء الوظائف النحوية عند افتقار هذه الوظائف إلى عناصرها النحوية التي لها بحسب القاعدة . والله سبحانه الموفق إلى سواء السبيل .

ظاهرة الربط في التركيب
والأسلوب العربي

ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي

أولا : سيكولوجية الظاهرة :

تتصل ظاهرة الربط بناحيتين من نواحي النشاط العقلي هما التعرف والتذكر . فأما التعرف فيعتمد على إدراك المعالم والقرائن وأما التذكر فيتصل أكثر ما يتصل بالتداعي والترابط . وفي كلا الحقلين : حقل القرائن وحقل التداعي لابد من وجود الدوال والمثيرات وهي بصورتها داخلية في نطاق ظاهرة الربط . ولقدرة الانسان على التعرف حدود كما أن لاستطاعته التذكر حدودا كذلك . وهذه الحدود تجعل من المستحسن ان نكثر من القرائن الدالة على موضوع التعرف ومن المثيرات المؤدية الى التذكر بحيث يكون بعض ذلك نافلة وزيادة على المطلوب ونستطيع ان نضرب الامثلة على ذلك :

إذا سألك سائل عن عنوان تعرفه بالوصف دون ان تذكر اسم الشارع ورقم المنزل فان المعتاد في هذه الحالة ألا تكتفى بذكر اسم الحي ولا منعرجات الطريق وإنما تذكر له من المعالم ما ينبغي للسائل ان ينحدر عنده الى اليمين أو الى الشمال فتقول له مثلا اذا بلغت ثالث تقاطع في هذا الشارع فستجد عمارة مبنية على الطراز العربي وتحتها محل لبيع الادوات المدرسية والى يمينها حديقة فعندها فانحدر شمالا حتى إذا بلغت كذا وصفاته كذا فانحدر يمينا وما تزال تعين له المعالم حتى تصل به الى

المنزل المطلوب وعندئذ تكثر من ذكر المعالم الدالة على هذا المنزل ايضا فهو ذو سور له باب حديدى والى جانبه مسجد وفيما يقابله من الشارع محل جزار والى جانب الجزار يقال وخضرى وعلى مقربة من هذه المعالم اشارة مرور وهلم جرا . ولقد كان يكفى بعض ذلك للتعرف على العنوان المطلوب ولكن قصور الانتباه الانسانى يجعل المرء ينسى بعض ما سبق له من ذكر المعالم فيتبع المسئول حيال السائل سياسة يصدق عليها قوله تعالى : « أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » اى ان بعض المعالم قد يضيع من الذاكرة فيكفى المعلم الآخر للدلالة على المطلوب .

والأمر كذلك في مجال التذكر اذ تجد للذاكرة الانسانية طاقة محدودة . يعرف ذلك كل من وجد الداعى الى العودة بفكره الى الوراء ليخرج من الأحداث الدفينة في ركام الماضى ما يدعو شيء ما الى اخراجه والكشف عنه — فحين يحاول المرء ذلك قد لا يظفر بعد النيش والتنقيب في الماضى بما حاول أن يتذكره . والناس في كل لحظة ينسون ما مر بهم من الوجوه والأسماء والعناوين والأرقام وقد يتعذر عليهم ان يذكروا ذلك حتى مع التاكيد به . ولكنهم اذا سمعوا لفظاً معيناً أو رأوا شيئاً ما ذا ارتباط بمانسوا أثار ذلك الشيء في ذاكرتهم ما نسوه من قبل فانتعشت ذواكرهم وعادت اليهم صورة الماضى كما كان .

من هنا تشتمل تراكييب اللغة على قرائن تعين على التعرف وتشتمل اساليبها على وسائل تعين على التذكر والأمر في الحالين يتعلق بظاهرة من ظواهر الاستعمال اللغوى تسمى بالربط سواء في ذلك أن يكون الربط قرينة من قرائن النحو أو وسيلة من وسائل الاسلوب وسنرى ذلك واضحاً ان شاء الله في السطور الآتية : والقرائن النحوية التى يعد الربط واحدة منها هي :

البنية — الاعراب — الربط — الرتبة — التضام — الأداة —

النغمة وفوقها وأعم منها قرينة أخرى هامة يمكن ان نسميها قرينة السياق .
ولقد درج معلمو اللغة العربية على ان يعلموا تلاميذهم ان الفاعل في
«طلع البدر» انما سمي فاعلا لأنه مرفوع وقد غفلوا عن أن الرفع وحده
(وهو علامة من قبيل قرينة الاعراب) لا يكفي للدلالة على الفاعل مادام
هناك مرفوعات أخرى غير الفاعل منها النائب عن الفاعل والمبتدأ أو الخبر
واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع . وانما عرف ان « البدر » فاعل
بعدد من القرائن التي تضافرت وأعان بعضها بعضا على بيانه كما تضافرت
معالم الطريق من قبل على بيان العنوان المطلوب وتيسير التعرف عليه .
والقرائن التي تضافرت لبيان الفاعل هي :

البدر : اسم	وهذه	قرينة البنية
مرفوع	، ،	الاعراب
تقدمه فعل	، ،	الرتبة
مبنى للمعلوم	، ،	البنية مرة أخرى
دل على من فعل	، ،	الاسناد وهي قرينة
الفعل		معنوية

وفي « أكرم محمد نفسه » عرفنا ان النفس مفعول به بالقرائن
الآتية :

النفس : اسم	وتلك	قرينة البنية
منصوب	، ،	الاعراب
تعدى اليه الفعل	، ،	التعدية

فلولا الأسمية ما كان البدر فاعلا ولا النفس مفعولا به ولولا تقدم
الفعل ما كان البدر فاعلا وكذلك الامر ببناء الفعل للمعلوم وبدلالة البدر

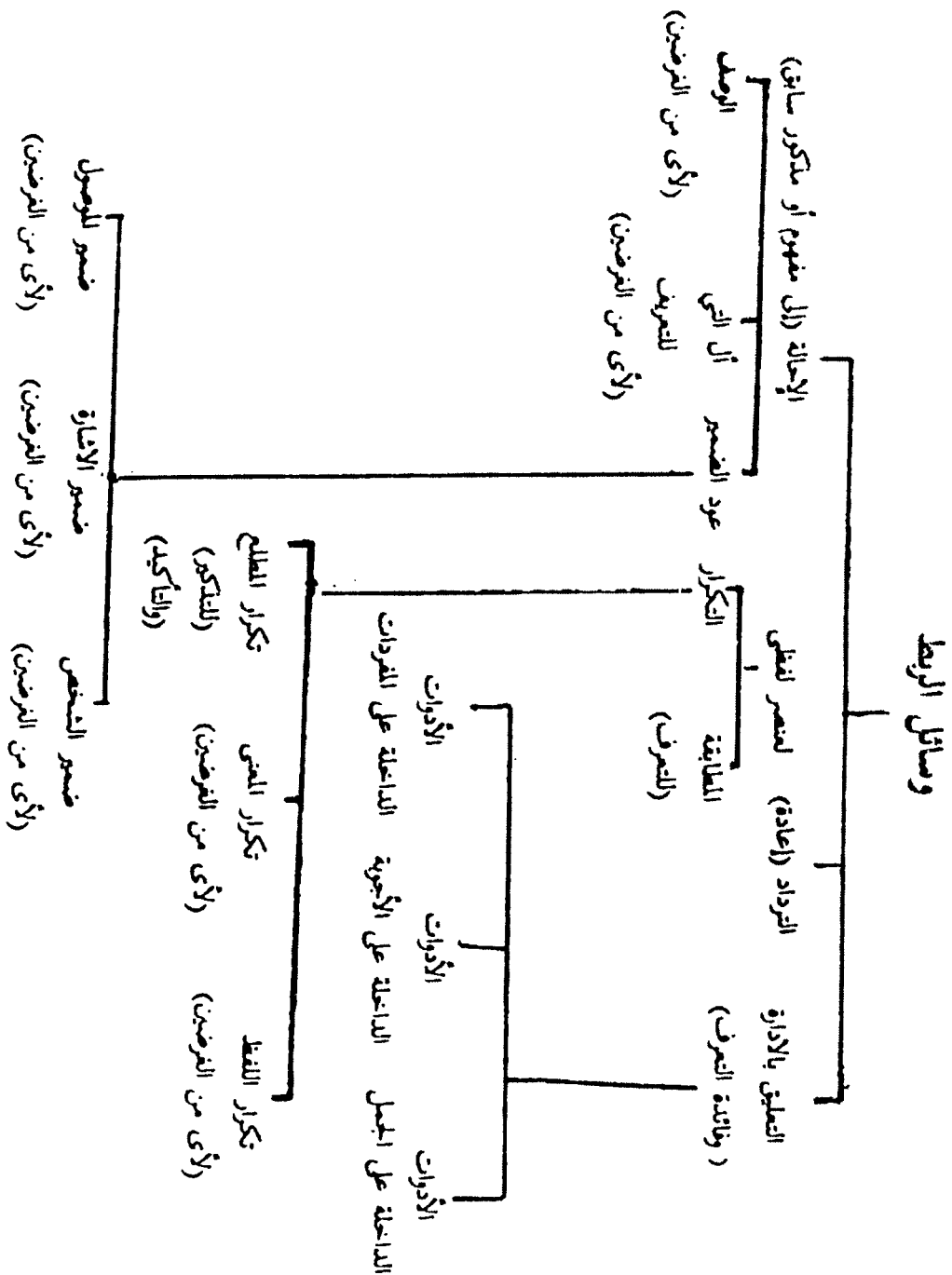
على من تفعل الفعل ودلالة النفس على من وقع عليه الحدث . أما الرفع والنصب فكلاهما قرينة من القرائن ولا يستقل احدهما بالدلالة على فاعل ولا على مفعول به . ولكننا مع ذلك بحاجة الى معرفة النفس لمن تكون (او بعبارة أخرى نحن بحاجة الى التعرف على نسبة النفس الى احد عناصر الجملة) لاننا لو كان لدينا « أكرم محمد نفسا » بدون الهاء لرجح احتمال المعنى ان تكون النفس لغير محمد ومن هنا اصبح من حق النفس ان تضاف الى محمد . وفي هذه الحالة اما ان نقول : « أكرم محمد نفس محمد » على غرار ما قال الشاعر :

نفس عصام سودت عصاما وعلمته الكسر والاقداما
وصيرته ملكا هماما

وعلى نحو ما في قوله عليه الصلاة والسلام : « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » أو أن نستبدل بالاسم الظاهر ضمير محمد فنقول : « أكرم محمد نفسه » فنربط النفس بمحمد بواسطة الضمير العائد . أو أن نضع (ال) موضع الضمير فنلحقها بأول الكلمة فنقول أكرم محمد النفس الخ . فهذه الوسائل المذكورة وغيرها تنبئ عن ان النفس نفس محمد وليست نفس غيره . وإذا قلنا تنبئ فان المقصود أنها تعين على « التعرف » على نسبة النفس الى من تكون . ونخرج من كل ما تقدم بأن في تضافر القرائن ما يجعل القدرة على التعرف أكبر وأقوى كما رأينا في التعرف على الفاعل والمفعول وفي عبود الضمير وان الفرصة سانحة من خلال تعدد القرائن وتضافرها أن تصبح احداها نافلة زائدة على المطلوب Redundant على انها وهى نافلة فلا يتوقف عليها وضوح المعنى تعد توكيدا لضمان التعرف على المعنى ولكنها لكونها نافلة ايضا يمكن للمتكلم ان يترخص فيها اذا كان ذا سليقة

في اللغة لعدم توقف انكشاف المعنى على وجودها (انظر مبدأ الترخص في القرائن في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لصاحب البحث) .

ثانيا : تخطيط الظاهرة



ويتضح من هذا التخطيط ان الربط قد يكون تعليقا بالاداة وقد يكون اعادة او ترددا لعنصر لفظي وقد يكون احالة الى مذكور او مفهوم سابق فإن كان تعليقا بالاداة فإن الاداة قد تكون مما يدخل على الجمل كأداة الشرط او القسم وقد تكون الادوات الداخلة على الاجوبة كالفاء الداخلة على جواب الشرط واللام الداخلة على جواب القسم وقد تكون مما يدخل على المفردات كحروف الجر أو واو المعية . واذا كان الربط تردداً فقد يكون بإعادة عنصر من عناصر المطابقة كالضمائر وعلامات التثنية والجمع والتأنيث وحروف المضارعة الخ . وقد يكون بتكرار اللفظ نحو ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾ أو تكرار المعنى نحو : ﴿ تحيتهم فيها سلام ﴾ أو تكرار انطلق نحو : ﴿ ويوم تقوم الساعة يومئذ يتفرقون ﴾ أما اذا كان الربط بالاحالة فقد يكون بعود الضمير وقد يكون بأداة التعريف وقد يكون بالوصف . واذا ذكرت الضمير فان فهمى له يشمل ضمائر الأشخاص (انا وانت وهو وفروعها) وضمائر الاشارة (ذا وذى وفروعها) والضمائر الموصولة (الذى التى وفروعها ومن وما وأى) . فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ لقد كان في يوسف واخوته آيات للسائلين ﴾ والثانى نحو ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ والثالث نحو

﴿ وجاء المأذون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله ﴾ اى جاء المعذون وقعدوا . وأما «ال» للتعريف فنحو قوله تعالى : ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى ﴾ أى هى مأواه . وأما الوصف فنحو ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ﴾ أى ويشف صدوركم . هذا وفيما يلى عرض مفصل بعض التفصيل يعين على تصور ظاهرة الربط على وجهها الذى يراه هذا البحث .

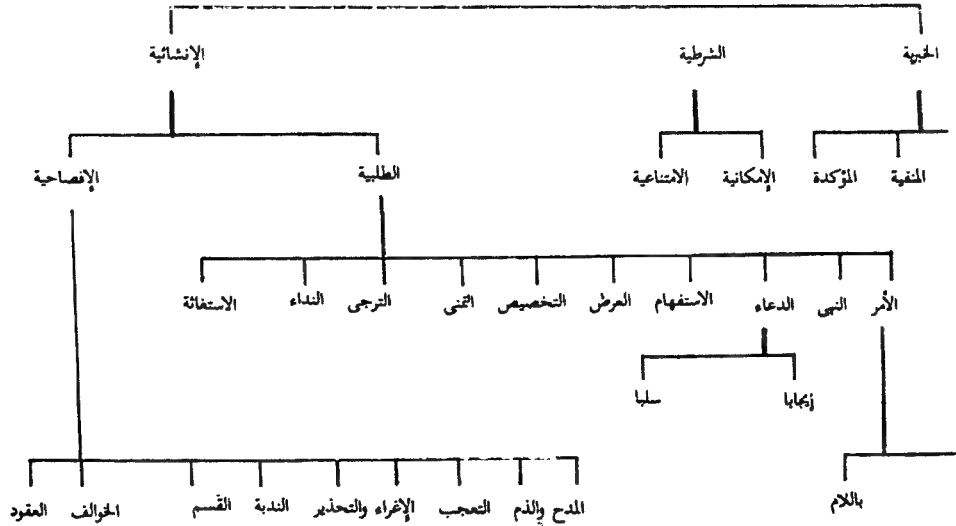
ثالثا : عرض الظاهرة

قدمنا منذ قليل رؤيتنا للمحمل السيكلوجى للحاجة الى ظاهرة الربط والى فائدتها فى مجالى التعرف والتذكر . دعنا الان ننظر فى الجانب النظرى اللغوى الذى يتصل بفائدة الربط فى وضوح المعنى وسرى من خلال هذا النظر فائدة كل نوع من انواع الروابط على حدة . فنبداً بأدوات الجمل ثم بأدوات جوبة ثم بأدوات المفردات ثم بالمطابقة فتكرار اللفظ الخ حتى نستقصى ما عددناه وأحصيناه من أنواع الربط ووسائله ذاكرين لكل نوع منها ما يعزز القول فيه من الشواهد ، ومن الأمثلة (إن عز الشاهد) .

١ - أدوات الجمل :

تعتمد الجملة العربية فى الأغلب الأعم من صورها على الأداة فلانكاد نجد منها الا القليل مما يستغنى عن الأداة . ويتضح ذلك من التخطيط التالى :

أنواع الجمل العربية



فهذه أربعة وعشرون نوعاً للجملة العربية منها تسعة عشر نوعاً
تتقدمها الاداة كما في الأمثلة التالية :

- ١ — المنفية : وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم
- ٢ — المؤكدة : إن الله على كل شيء قدير
- ٣ — الامكانية : إن تنصروا الله ينصركم
- ٤ — الامتناعية : ولولا رهطك لرجمناك
- ٥ — الأمر باللام : وليستغفف الذين لا يجدون نكاحاً
- ٦ — النهى : لاتأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة
- ٧ — الدعاء سلباً : ربنا لاتزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
- ٨ — الاستفهام : أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً
- ٩ — العرض : ألا تحبون أن يغفر الله لكم
- ١٠ — التحضيض : فلولا ان كنتم غير مدين ترجعونها
- ١١ — التمني : ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي
- ١٢ — الترجى : لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً
- ١٣ — النداء : يانوح اهبط بسلام
- ١٤ — التعجب : فما أصبرهم على النار
- ١٥ — الإغراء : عليك بالصبر والصلاة
- ١٦ — التحذير : إياك واتباع الهوى
- ١٧ — الاستغاثة : ياللله لعبده المسكين
- ١٨ — الندبة : واحر قلباه ممن قلبه شيم
- ١٩ — القسم : ف ورب السماء والارض إنه لحق .

لم يبق اذاً من الجمل العربية مما يستغنى عن الأداة الا المثبتة والأمر
بالصيغة والمدح والذم والخوالف (أسماء الافعال واسماء الأصوات)

والعقود . هذا وان لبعض الجمل التى تعتمد على صدارة الأداة صوراً بغير اداة كما فى الإغراء والتحذير نحو : « ناقة الله وسقياها » وفى التعجب نحو « كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون » .. ولا يفوتنا هنا ان نشير الى ان المقصود بجمل العقود تلك الجمل التى تفيد الالتزام من أى نوع كالتعبير عن الإيجاب والقبول مثلاً .

ويمثل الربط بالأداة فى ان معناها ينسحب على كل ما دخل فى حيزها من عناصر الجملة اى ان كل ما دخل فى حيز النفى مثلاً فهو منفى واشتراك عناصر الجملة فى معنى النفى الحادث بسبب تقدم الاداة يجعل الأداة سبباً فى هذه الاشتراك بمعنى انها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكيها فى معنى النفى فأحكمت الصلة بين هذه العناصر فلم يعد يخرج عن معنى النفى منها شيء الا ان يكون ذلك بأداة استثناء أو استدراك . ونحوهما مما يدخلنا فى نقاش نوع آخر من انواع الأدوات يتجه معناه فى اتجاه الربط النحوى ولكنه يفيد التفريق المنطقى .

والتأكيد ينصب على اسناد المسند الى المسند اليه فيعطى الاسناد قوة لم تكن له من قبله ومن هنا يربط اواصر الجملة واداة الشرط فيها افادة ترتب الجواب على الشرط وفى افادة الترتب ربط بين عنصري الجملة ويصدق ذلك على نوعى الشرط ولولا اللام المكسورة مع المضارع المجزوم ماكان المضارع صالحاً لإفادة الامر وفائدة لا الناهية انها تجعل المضارع المجزوم يفيد عكس ما افاده مع اللام فينصب الأمر مع اللام والنهى مع « لا » على ايقاع ماتضمنه المضارع من الحدث من حيث ينتسب هذا الحدث إلى فاعل يوقعه والى مفعول يتقبله الخ فالربط بهما عام فى جملتهما وليس خاصاً بالحدث مبرأ من صلاته بالعناصر الاخرى فى الجملة والدليل على ذلك ان المقصود هو « ايقاع » الحدث وليس الحدث من

جهة انه « حدث » والایقاع انما يكون من فاعل على مفعول فى ظرف .
معین لسبب معین الخ .

ویقال ذلك ایضا لبقية الجمل الطلبية لان فیها جميعها طلب ایقاع
حدث معین فالاستفهام طلب الاجابة والعرض طلب الاستجابة
والتحضيض طلب الموافقة والتمنى طلب وقوع ما لا یقع والترجى طلب
وقوع الممكن والنداء طلب الاقبال والاستغاثة طلب الاغاثة وفى كل
ذلك طلب وقوع احداث معينة وهذه الأحداث أوقعها فاعل ووقعت على
مفعول لسبب ما فى ظرف ما فالأداة فى جميعها ینصب معناها على نسبة
كل عنصر فى الجملة الى العنصر الآخر وهذا معنى كونها رابطة .

أما الجمل الانشائية غیر الطلبية فهى الجمل الافصاحية .. ومعنى
كونها انشائية انها تنشئ معنى لیس له وجود خارجى ومن ثم لا یحتمل
الصدق والكذب وهى بهذا المعنى تشارك الجمل الطلبية فى معناها وهو
الانشاء ولكنها تنفرد عن اختها الطلبية بانها لاتقید طلب ایقاع حدث
وانما تفصح عن حالة أو موقف فى النفس فالذى یمدح أو یذم
او یتعجب أو یندب أو یقسم أو یقبل ما عرض علیه لا ینیغى بما یقول
اکثر من عرض موقفه النفسى على السامعین والافصاح عن هذا الموقف ثم
لایفهم من قوله هذا « طلب ایقاع » ولا یترتب علیه « وقوع » ومع هذا
تصدرت الادوات بعض هذه الجمل التى لها طابع الصیحات کالتعجب
والاغراء والتحذیر والندبة او طابع التوکید کالقسم وانما عددنا الاداة رابطة
فى هذه الجمل القصيرة الأنماط لأنها لو لم تكن لما كان المعنى فلو
حذفت لوجب التعویض عن حذفها كما فى « رباه » إذ قامت الالف
والهاء دلیلا على « یا » المحذوفة .

إذا نظرنا إلى واحد من الأجوبة ويحسن جواب الشرط وجدنا القاعدة تنص على اقترانه بحرف الجواب إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطاً وذلك بان يكون جملة اسمية أو طلبية أو مبدوءة بفعل جامد كعسى وليس أو منفية بما أو لَنْ أو مصدرية بقَدْ أو بأداة تنفيس وهى السين وسوف . ولعل السبب في اقتران الجواب بالحرف هنا انه يكون في بعض حالاته عرضةً للبس إذا لم يذكر الحرف في صدر الجواب . فإذا تأملنا قوله تعالى : ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ﴾ ثم تصورنا حذف الفاء من الجواب لوجدنا شبه الجملة (وهو هنا شبه جملة اسمية تقديرها فعمله لنفسه) يصلح صفة للمفعول (صالحاً) الذى قبله أى ان صورة التركيب من غير حرف الجواب تؤدي الى اللبس (وهو تعدد احتمالات المعنى دون مرجح) وعلى الرغم من أننا قد نجد صوراً أخرى من الأجوبة لا يتطرق اليها اللبس عند حذف الحرف كما في قوله تعالى : ﴿ وان اطعموهم انكم لمشركون ﴾ فاللغة تحرص على الاطراد قدر حرصها على أمر اللبس ومن هنا طردت اقتران الجواب بحرفه في كل الحالات ما لبس منها وما لم يلبس .

وقد انعكس ذلك على تراكيب الاخبار بالذى والألف واللام نحو : ﴿ واللذان يأتياها منكم فأذوهما ﴾ ونحو ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ اذ اقترن الخبر في الحالين بالفاء لوقوعه جملة طلبية ولعل سبب ذلك ان من الموصولات مانقل الى معنى الشرط نحو « من » و « ما » و « أى » وهذه الموصولات لتقصر حروفها عن الثلاثة عوملت معاملة ادوات الشرط وصدق على جوابها ما يصدق على جواب « إن » الشرطية من حيث اقتران الجواب

بالحرف . ولما كانت « الذى » و « التى » وفروعهما و « ال » من
الموصلات ايضا عومل خبرها معاملة جواب « من » و « ما »
و « أى » اللاتى للشرط للسبيين الآتين :

(أ) ان بين الذى والالف واللام علاقة من حيث الاصل هى علاقة
الموصلية وان الذى والالف واللام لاتصلح اى منهما للنقل الى
الشرطية لزيادة الذى على الثلاثة ولاقتران الالف واللام بصفة
صریحة لا تصلح ان تكون جملة شرط .

(ب) ان لجملة الشرط ولجملة الإخبار بالذى والألف واللام كليهما
معنى سلبيا يفهم منهما باللزوم العقلى وهو يشبه ما يسميه
الاصوليون « مفهوم المخالفة » ففى قولنا :

من تأنى نال ما تمنى
الذى يتآنى ينال ما يتمنى
المتآنى ينال ما يتمنى

مفهوم سلبى مشترك بين هذه الجمل هو أن الذى لايتآنى لاينال
ما يتمنى . فلما قام الشبه من جهتين بين الشرط والاخبار بالذى والالف
واللام سلكت اللغة بخبر الذى واخواتها مسلكها بأجوبة الشرط فلزم
اقتران خبر الذى والالف واللام بالفاء فى المواضع التى يقترن فيها جواب
الشرط بالفاء ايضا . والمراد فى الحالين ان يتم الربط بين صدر الجملة
وعجزها . وقد يقال شيء قريب من ذلك فى جواب « لو » و « لولا »
من حيث اقتران جوابهما باللام فى مواضع معينة ففى قولنا « لولا زيد
هلك أخوه » يؤدى حذف اللام من الجواب الى لبس شبيه بما كان فى
قوله تعالى « من عمل صالحا فلنفسه » اذ لو حذفت اللام فأصبحت
الجملة « لولا زيد هلك أخوه » لظل السامع ينتظر الجواب ، « أى »

« لحدث كذا » كأن يقال مثلاً : « لولا زيد هلك أخوه ماجزع أو لما جزع » وهكذا اطردت اللام في كل جواب موجب (أى غير مقترن بحرف النفي) . والامر كذلك بالنسبة الى اقتران جواب القسم عند الايجاب باللام او يانّ أو بقد ، وعند السلب بما أو بلا أو يانّ .

ومن الأدوات الداخلة على الجمل لتربطها بما سبقها واو الحال ، وهى تلزم اذا خلت جملة الحال من وسيلة اخرى للربط كالضمير العائد الى صاحب الحال وذلك كقولك : « ولد محمد وقد انتهت الحرب العالمية الثانية » أو « جاء خالد والشمس تغرب » . وبذلك تصبح واو الحال هى الرابط الوحيد الذى يربط جملة الحال بما عداها . ورتبة الواو دائما قبل جملة الحال كما ان-رتبتهما معا (الواو والجملة) التأخر عما وقعا فى حيزه . ومن الحالات، النادرة التى تقدمت فيها جملة الحال المقترنة بالواو عن الحدث الملابس لها مانجده فى قوله تعالى فى سورة هود (٣٨) : ﴿ ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه ﴾ ، لأن سخرتهم نشأت عن اشتغاله بصناعة الفلك مع جهنهم بسبب اشتغاله بذلك وليس بقربة ماء تسير فيه الفلك وكذلك « وهى تجرى بهم فى موج كالجبال، ونادى نوح ابنه » (هود ٤٢)

ومن الروابط ما نعرفه باسم الموصول الحرفى وهى الأدوات ذات الاختصاص بالدخول على الجمل لربطها بمحيطها من النص كالحروف المصدرية وهى أن وأنّ وما ولو واللام نحو :

عزم التلميذ على أن يجتدّ فى المذاكرة

وقد علم أنّ الجد سبيله الى النجاح

﴿ ودّوا ما عنتم ﴾

« يريدون ليطفثوا نور الله بأفواههم »

وقد تلحق بهذه الأدوات أدوات أخرى مثل كى التى للتعليل وإذا ونحوهما مما لا يليه الا الجمل . وتبدو قيمة هذه الأدوات في الربط اذا تصورنا الكلام الذى وردت فيه بدونها فلو حذفناها من الكلام لاصبح الكلام مهلهلا رث المظهر غير مقبول ولا دال على المعنى المقصود ، إذ لا يأذن الاستعمال العربى بدخول الفعل على الفعل الا في حالات خاصة مثل دخول كان وأخواتها وأفعال المقاربة على الخبر عند استتار الاسم او عند عدم الضمير المستتر كما في حالة ليس . إذ يمكن ان نقول : « ليس يقوم زيد » . فليس في « ليس » ضمير مستتر كالذى في قولنا :

إن اباك كان يفعل الخير
إن صديقك مازال يكن لك الود
إن قيسا ظل يحب ليلي حتى مات
إن زيدا أصبح يخشى الفقر حتى صار إلى البخل
قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف

بهذا يتضح لنا ان هذه الروابط ذات اهمية تركيبية خاصة في السياق العربى وأن السياق لا يمكن ان يستغنى عنها .

٣ — أدوات المفردات :

حين عرّف النحاة الحرف قالوا : « الحرف ما دل على معنى في غيره » فإذا علمنا ان غير الحرف في عرفهم إما ان يكون اسما أو فعلا اصبح تعريفهم للحرف كأنه ينص على أن الحرف ما أفاد معنى في الاسم او في الفعل او فيهما معهما . وإذا تأملنا الاحتمال الثالث وهو أنه يفيد معنى فيهما معا وجدنا خير تعريف للحرف أنه يدل على علاقة بين

الاسم والاسم نحو « النظافة من الايمان » أو بين الاسم والفعل نحو « قاتلوا في سبيل الله » أو بين الفعل والفعل نحو « قام فخرج زيد » .
والحروف الداخلة على المفردات منها حروف الجر والاستثناء والمعية والعطف الخ . فأما حرف الجر فهو يفيد علاقة بين مجروره ومتعلقه .
فإذا قلنا : « صدق محمد فيما قال » فقد جعلنا الحدث الذى فى « صدق » وهو الصدق مظهروفاً فى المصدر المؤول من « ما » و « قال » وهو القول وهكذا تتحمل « فى » معنى العلاقة الرابطة بين الصدق والقول . وفى قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ كانت وظيفة « من » أن تجعل السؤال يبدأ غايته من الفضل أو على الأصح ينطبق على بعض الفضل فتكون « من » بالمعنى الأول لابتداء الغاية وبالمعنى الثانى للتبويض . وإذا قلنا « ان رأى فلان يصدر عن تجربة » فقد جعلنا لحرف الجر « عن » معنى العلاقة بين الصادر الذى فى « يصدر » وبين التجربة وهذه العلاقة هى علاقة المجاوزة وهكذا نرى أن الربط بحرف الجر بين المجرور والفعل هو فى الواقع ربط بين المجرور ومعنى الحدث الذى فى الفعل ومن هنا قد يرى البعض ان العلاقة هنا قد تنحل الى ان تكون علاقة بين اسمين احدهما المجرور وثانيهما المصدر المفهوم من الفعل . وتتضح ضرورة الربط بحرف الجر بصفة خاصة حينما يكون الفعل الذى يتعلق به الجار والمجرور لازماً . فلو وازنا بين قولنا : « قرأ التلميذ الدرس فى الفصل » وقولنا : « جلس التلميذ فى الفصل » لوجدنا الجار والمجرور فى حالة الاولى اقل خطراً فى تركيب الجملة منه فى الحالة الثانية ، لانه فى الحالة الاولى بيان للظرفية فقط ولكنه فى الحالة الثانية بيان ظرفية ووسيلة تعدية ، ومن ثم نجده يلخص علاقيتين فى وقت معا .

وحرف الاستثناء يدل على علاقة بين اسمين احدهما مخرج منه

والثاني مخرج اى ان العلاقة التى يعبر عنها حرف الاستثناء هى علاقة
الانخراج . فاذا دخل حرف الاستثناء على ما ظاهره الجملة فان المراد بها
هو المفرد لانها اما ان يتقدمها موصول حرفى يصيرها الى التأويل
بالمصدرية وإما ان تكون فى الأصل جملة حالية ووصفيه مستثناة من حال
أعم . فالأول نحو قولنا « ما قصر زيد الا ان يكلف بما لا يطيق » فالتقدير
« الا تقصيرا ملابس لعدم الطاقة » والثانى نحو « دخلت المسجد الحرام
فما وجدت رجلا الا يصلى او يطوف » والتقدير « ما وجدت رجلا
الا رجلا مصليا أو طائفا » .

وحرف المعية ، أو واو المعية تربط بين متلازمين أحدهما مدخولها
والثانى معنى المصدر الذى فى الفعل فإذا قلت : « سر ويمين الطريق »
كان المعنى : « ينبغي ان يكون السير ملازما ليمين الطريق » ولكن هذه
الواو تحت تسمية اخرى قد تربط بين حدثين فى نحو « لا تأكل السمك
وتشرب اللبن » فالنهي هنا منصب على مصاحبة احد الحدثين للآخر وإذا
صح ان يكون النهى منصبا على المصاحبة صح ايضا ان وظيفة
« لا الناهية » منصبة على وظيفة « واو المصاحبة » اى ان النهى متجه
الى فكرة « الربط او الجمع » بين الحدثين مع تعبير الواو عن هذا
الربط .

ويربط حرف العطف بين المتعاطفين مع اختلاف فى المعنى بين
حرف وحرف من حيث مطلق المشاركة والترتيب او التراخى والتعقيب
الخ . وإذا نظرنا الى هذا الاختلاف فى المعنى بين حروف العطف وبخاصة
عندما يكون معنى الحرف نفى المشاركة كما فى « لا » و « لكن »
ادركنا ان فكرة الربط فى السياق تتجاوز فكرة المشاركة وما يتفرع عنها
من ترتيب او تعقيب او غيرهما فالربط علاقة اعم من علاقتي الايجاب

والسلب لانه وسيلة لاحكام الصلة بين عناصر السياق فحسب ومن هنا يصبح معناه تركيبيا لا دلاليا (سيماتيكيا) اما الايجاب والسلب فأدنى درجات معناه ان يكونا من اضرب اساليب الجملة العربية (المثبتة والمنفية) والمعروف انه لابد من الربط أيما كان الاسلوب النحوى اما اعلى درجات الايجاب والسلب فتدخل فى الدلالة المعجمية كالذى لاحظته النحاة فى تحليل قول الشاعر : « عاف تغير الا النوى والوتد . » معناه : « لم يبق على حاله » .

ولايفوتنا هنا ان بعض ما يدخل على المفردات يدخل على الجمل كذلك كشأن حروف الاستثناء والعطف و كواو المعية التى تسمى عند الدخول على الجملة « واو المصاحبة » فالفرق بين الواوين فى التسمية والاختصاص اما المعنى وأما اعراب مدخولهما فواحد لان ما بعدهما منصوب سواء أكان اسما أو فعلا .

الترداد :

ومن الربط ما يكون بالترداد . والمقصود بالترداد إما المطابقة وإما التكرار وسنحاول فيما يلى ان نلقى بعض الضوء على كل منهما .

٤ — المطابقة :

للمطابقة محاور من المعانى العامة تدرك من خلالها يمكن ان نبيتها

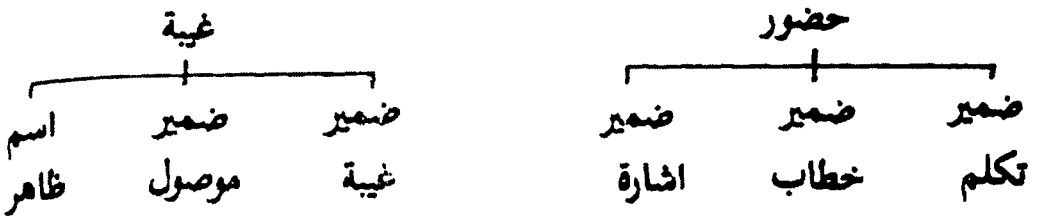
من الجدول الآتي * :

الشخص		العدد النوع	مفرد		مثنى		جمع	
			معرفة	نكرة	معرفة	نكرة	معرفة	نكرة
متكلم		مذكر						
		مؤنث						
مخاطب		مذكر						
		مؤنث						
غائب		مذكر						
		مؤنث						

وقد يكون الشخص صاحب ضمير تكلم أو خطاب أو غيبة
وقد يكون صاحب اسم ظاهر كما قد يكون الحاضر مشاراً اليه والغائب
موصولاً . وإذا أحصينا المربعات التي حدثت في الجدول السابق من
تقاطع المحاور وجدناها ستة وثلاثين مربعا فلو ضربناها في إمكانات
الحضور والغيبة التالية :

* كل اتجاه من اتجاهات هذا الجدول يعد محوراً سواء أكان رأسياً أم أفقياً فإذا التقى المحوران فرمما نشأ
عن التقائهما شكل لغوي فالغائب المذكر (أفقى) حين يلتقى بالمفرد المعرفة (رأسى) ينشأ اسم العلم أو
ضمير الغائب .

الإمكانات



لازداد العدد أضعاف ذلك . على أن ذلك ليس مناط القول في المطابقة وإنما اردنا بهذا الكلام أن نبين كيف كانت بين ظواهر الربط . إذا قلنا : « الأخوان التوأمان يتشابهان » لاحظنا في تركيب العبارة مايلي :

- ١ — في الاسم والوصف ألف تشية وفي الفعل ألف اثنين .
- ٢ — في الاسم والوصف تذكير ولل فعل اسناد الى مذكر (لاحظ ياء المضارعة) .
- ٣ — لام التعريف التي في الاسم تقابل « ال » الموصولة التي في الوصف .
- ٤ — الاسم الظاهر والوصف ناسبهما ابتداء المضارع بياء الغائب .
- ٥ — لما كان الاسم مرفوعا رفع الوصف كذلك .

معنى هذا ان التشية والتذكير والغيبة قد امتدت على الكلمات الثلاث التي تكونت منها الجملة وان التعريف والرفع شركة بين الاسم وصفته . ومعنى هذا بعبارة اخرى ان الموصوف وصفته قد تشاركا في جميع القاب المطابقة المعبرة عن محاورها وانتهما فوق ذلك تشاركا في الاعراب . ما مغزى هذه الشركة ؟ مغزاها ان احدهما يتسمى الى الآخر اى ان بينهما ربطا يجعل احدهما لاينفك في انفسهم عن الآخر . والدليل على ذلك ما نراه عندما نهدر أى محور بين تتاور المطابقة التي سبقت منذ قليل . واليك هذا الاهدار بالترتيب التي اوردنا به هذه المطابقات :

- ١ - الأخ التوأمان يتشابهان = إهدار الشبهة
- ٢ - الأخوان التوأمان تتشابهان = إهدار التذكير
- ٣ - الأخوان توأمان يتشابهان = تحولت الجملة الى جملة اخرى غير مرادة
- ٤ - الأخوان التوأمان تتشابه = اهدار الغيبة والشبهة
- ٥ - الأخوان التوأمين يتشابهان = اهدار الاعراب

ففى ١ ، ٢ ، ٤ ، تحولت الجملة الى لغو كما تحولت فى ٣ الى معنى آخر وفى ٥ الى صورة مرفوضة ربما قبلها النحاة تحت عنوان « قطع النعت » . وإذا اردت ان ترى إهدار كل المطابقات فى وقت معاً فإليك ذلك فى الجملة الاتية (ونأسف لتسميتها جملة) .

الأختان توأمين تتشابه

هذا هو المقصود باتخاذ المطابقة وسيلة من وسائل الربط .

٥ - التكرار :

للتكرار اكثر من صورة واحدة فقد يكون تكراراً للفظ وقد يكون تكراراً للمعنى كما قد يكون تكراراً لمطلع الجملة لاداء غرض اسلوى ما . والتكرار انما يكون للتذكير او للتعرف الذى كان غرض الأدوات .

(أ) تكرار اللفظ :

ان تكرار اللفظ فيما يبدو هو الأصل فى الربط (من حيث كان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق) وأنه اذا عدل عنه فإنما يعدل لأحد سببين :

الأول : كراهية الرتابة والإملال الذى يترتب على التكرار بصفة

عامة وربما دخل هذا في قبيل كراهية توالى المثليين أو المتقاربين في اللغة العربية وتبدو هذه الكراهية في التحول الى ادغام المثليين وادغام المتقاربين والتخلص من التقاء الساكنين وكراهية توالي الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وكراهية توالى النونات في نحو لتبلون وتوالى التاءات في نحو ﴿ ولا تنازوا بالألقاب ﴾ وكما في بناء الماضي على السكون نحو ضربت لكراهية توالى اربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . ومعنى ذلك ان الذوق العربى يكره الرتابة والتكرار .

الثانى : استعمال مبدأ « الاختصار » وهو فرع على القاعدة العامة التى عنوانها « طلب الخفة » فكما ان اللغة استعملت علامة التثنية والجمع تجنباً لتكرار المتعاطفات فقالت : « قائلون » بدلا من « قائم وقائم وقائم ... الخ » وقالت « عربى » فجعلت ياء النسب اختصارا لعبارة « منسوب الى ... » وجعل ياء التصغير فى « رجيل » اختصارا لكلمة « صغير » وهلم جرا . كما فعلت العربية ذلك اختصرت التكرار فى الربط فدلّت على المكرر بضمير أو بآل أو اشارة او نحو ذلك .

ولكن قد يدعو داع تركيبى أو اسلوبى الى تكرار الاسم للوصول الى الربط . انظر الى قوله تعالى : « واتقوا الله ويعلمكم الله » (البقرة ٢٨٢) وتصور احداث الربط فى الآية بواسطة غير التكرار نحو : واتقوا الله وهو يعلمكم فان ما بعد الواو سيكون اقرب الى معنى جملة الحال وذلك غير مراد لأن المراد معنى يقرب من معنى الشرط . وانظر الى قوله تعالى : ﴿ قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء ﴾ (آل عمران ٢٦) فلو تصورنا ان الذى آتاه الله الملك هو « أ » وان الذى نزع منه الملك هو « ب » وتصورنا الربط بالضمير فقلنا تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك

منه ما كان ذلك هو المقصود . ولأن الملك الثانى غير الأول فلا يجوز ان يكون النص : تثق الملك من تشاء وتنزعه ممن تشاء وليس مطابقا للمقصود . أيضا أن يقال : وتغز من تشاء وتذله . ومن هنا كان الربط بالتكرار (اى تكرار اللفظ) أمرا لاعوض عنه .

انظر ايضا الى قوله تعالى : ﴿ فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد ﴾ (الفجر ٢٥) فالمعروف ان لفظ « أحد » فى الحالتين نكرة واقعة فى سياق النفى وأن وضع النكرة هذا الموضع يجعلها مفيدة للعموم فلو تصورنا فى مكان « أحد » الثانية ضميرا لما أجزأ فى الافادة بالدلالة على معنى العموم وهو المقصود . وفى قوله تعالى : ﴿ يأبىها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن إثم ﴾ (الحجرات ١٢) لو تصورنا الضمير فى موضع « الظن » الثانى لاحتمل الضمير العود الى « كثير » كما احتمل العود الى « الظن » وهذا ليس يتزعه عنه القرآن الكريم .

(ب) تكرار المعنى :

انما يكون تكرار المعنى مع اجمال الأول وتفصيل الثانى فإذا قلت مثلا : « عقيدتى لا اله الا الله » فإن العقيدة بمجمله تشمل مدلول هذه العبارة كما تشمل ان محمدا رسول الله وأن هناك بعثا وحسابا وجنة أو نارا الخ . وأما جملة « لا اله الا الله » فهى من تفصيل الأول ومن ثم كان المعنى مكرراً . وليس يقطع فى كون الثانى عين الأول انه اخص منه لان الغرض الاسلوبى انتقاه من بين سائر ما يصدق عليه انه عقيدة وأعطاه من الاهتمام ما جعله مساويا للأول فى القصد . وكذلك قولك : فلسفتى فى الحياة اطرقت الحديد وهو ساخن ، أو شعارى :

لايسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ دعواهم فيها سبحانهك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾ (يونس ١٠)
ففى هذه الآية الكريمة ثلاث جمل يقوم الربط فى كل واحدة على تكرار
المعنى وهذه الجمل هى :

- ١ — « دعواهم فيها سبحانهك اللهم »
- ٢ — « وتحيتهم فيها سلام »
- ٣ — « وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين » .

ولا يضر مع ذلك ان بدىء الخبر فى الجملة الاخيرة بأن المخففة من
الثقيلة التى لا يذكر اسمها معها لكونه ضميرا مستترا والتى تحمل مع ما
بعدها محل المصدر (أى تؤول مع ما بعدها بالمصدر) .

(ج) تكرار المطلع :

وتكرار المطلع وسيلة اسلوبية اما للتأكيد واما للتذكير (راجع
الكلام عن التعرف والتذكر فى اول هذا البحث) وهو اما ان يكون بتكرار
اللفظ كما هو أو مع تعديل طفيف او يكون اشارة الى المطلع او وصفا له
كما يبدو من الشواهد الآتية :

١ — من التكرار للتأكيد قوله تعالى :

- * ﴿ ويوم تقوم الساعة يومئذ يتفرقون ﴾ (الروم ١٤)
- * ﴿ ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون ﴾ (الجاثية ٢٧)
- * ﴿ يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم بما كانوا يعملون
يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون ان الله هو الحق المبين ﴾
(النور ٢٤ — ٢٥) .

★ ﴿ وَيَوْمَ تَشْهَقُ السَّمَاءُ بِالنِّعَامِ وَتُنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ
الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴾ (الفرقان ٢٥ —
٢٦) .

٢ — ومن التكرار للتذكير بعد طول المطلع قوله تعالى :

★ ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ
يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ
اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة ٨٩) .

★ ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ
الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَهُمْ مِنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ . (البقرة ٢٥٣) .

★ ﴿ لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا
فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (آل عمران
١٨٨) .

★ ﴿ ثُمَّ إِنْ رَيْكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فَتَنَّا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنْ
رَيْكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (النحل ١١٠) .

★ ﴿ ثُمَّ إِنْ رَيْكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
وَأَصْلَحُوا إِنْ رَيْكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (النحل ١١٩) .

٣ — ومن الإشارة الى المطلع دون تكرار له قوله تعالى :

★ ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾
(يونس ٥٨) .

وهو من قبيل التوكيد لا التذكير .

٤ - ومن النكرار مع تعديل طفيف قوله تعالى :

﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾
ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من ربهم ولهم عذاب عظيم ﴿ (النحل ١٠٦) .

﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ... ﴾ (النور ٣٦ - ٣٧) .

وهذا الشاهد الأخير أولى أن يكون من قبيل التأكيد .

٥ - ومن التكرار بواسطة وصف المطلق قوله تعالى :

﴿ فيها نقضهم ميشاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف (بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا) وبكفرهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله (وماقتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزاً حكيماً وإن امن اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيدا) فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم .. ﴾ (النساء ١٥٥ - ١٦٠) .

فقد وصف النقض والكفر والقتل وماتكرر من القول فجعل كل أولئك ظلماً وجعل الظلم تلخيصاً لما تقدم وتكراراً له للتأكيد به . هذا وقد اشتملت الآية على جمل معترضة وضعناها بين الأقواس وكان الاعتراض بهذه الجمل ردّاً على دعويين من دعاوى اليهود :

الأولى : أن قلوبهم غلف فكان الرد بالجملة المعترضة شرحا لسوء حالة قلوبهم .

الثانية : انهم قتلوا المسيح عيسى بن مريم رسول الله فكان الرد تكذيبا لهم وبياناً لما حدث ولشكوكهم حتى في دعاوى أنفسهم وتأكيد أنهم لم يقتلوا ابدأً وبقينا ان ذلك لم يحدث منهم . جاء كل ذلك في صورة اعتراض جعل المسافة بين الجار والمجرور (فما نقضهم) وما عطف عليه وبين المتعلق مسافة طويلة تدعو الى التذكير بالمطلع بواسطة تكراره بالوصف .

الاحالة :

الفرق بين الاحالة وتكرار المعنى ان تكرار المعنى يكون من خلال جملة ملفوظة كلها او مقدر بعضها وقد اجتمعت صورتان في قوله تعالى : ﴿ دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام ﴾ لأن خير الدعوى جملة ملفوظة وخير التحية جملة حذف احد ركنيها . أما الإحالة فمعظم صورها من قبيل مبدأ « الاختصار » حيث هي عود للضمير الى مرجع او اشارة الى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة اخرى غير الموصول . وسوف نتناول ذلك بالترتيب فيما يلي :

١ — الربط بضمائر الاشخاص :

قلنا من قبل إنه يبدو أن الأصل في الربط ان يكون بالتكرار لان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق وأنه حين يعدل عنه انما يكون ذلك توخيا لمبدأ « الاختصار » ولكن الاختصار وغیره من المبادئ الاقتصادية في اللغة كطلب الخفة والحذف ونحو ذلك لا يكرر الا مع امن

اللبس . اما اذا لم يؤمن اللبس فإن اللغة تستغنى عن هذه المبادئ
الدوقية وقد حرص ابن مالك حرص اللغة على امن اللبس بقوله في
الألفية :

« وإن بشكل خيف لبس يجتنب »

وبذلك أصبح الاضمار (أى استعمال الضمير بدل الاسم
الظاهر) وبعبارة اخرى ، بدل تكرار لفظ المرجع مقيدا بشرطى المطابقة الـ
اللفظ والمطابقة في القصد فلا اضمار الا بهذين الشرطين . ففى قوله
تعالى : ﴿ وظن داود أنما فتناه ﴾ (ص ٢٤) تحققت المطابقتان لأن
الأصل وظن داود انما فتننا داود فاتحد اللفظ والمعروف ان داود الثانى هو
نفسه داود الأول فأتحد القصد وكذلك الامر فى قوله تعالى : ﴿ وجاء
اخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون ﴾ (يوسف ٥٨)
حل كل من ضميرى المفرد محل كلمة « يوسف » وكل من ضميرى
الجمع حل محل لفظ « اخوة » مع اتحاد اللفظ والقصد فى كل حالة .
فإذا كان التماثل باللفظ دون القصد وجب الإظهار كما فى قوله
تعالى :

* ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف
بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ﴾ (المائدة
٤٥) .

* ﴿ والتمت الساق بالساق ﴾ (القيامة ٢٩) .

فقد اتفق اللفظ واختلف القصد لأن النفس الأولى قاتلة والثانية
مقتولة وكذلك الأمر فى الالفاظ الأخرى فى الآية الأولى وفى الثانية قصد
بإحدى الساقين الساق اليمنى وبالأخرى اليسرى فاختلف القصد ايضا مع
اتحاد اللفظ ومن هنا امتنع الاضمار تجنبنا للبس . وقد سبقت الإشارة الى

ذلك عند الكلام عن تكرار اللفظ فيما سبق .

ولكن قد يتحد القصد ويختلف اللفظ فيمتنع الاضمار ايضا كأن يذكر المرجع بالاسم ثم يعاد قصده مرة اخرى فيذكر بالوصف وهذا ما نرجىء القول فيه الى موضعه فيما يلي من فقرات هذا البحث .

والأصل ان يكون للضمير مرجع ليتحقق الربط بالضمير . ولكن من الممكن ان يتضح المرجع دون سبق ذكره كما في قوله تعالى : ﴿ إنا أنشأناهم انشاء فجعلناهم ابكاراً عرباً اتراباً ﴾ (الواقعة ٣٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وإن تدع مثقلة الى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قرى ﴾ (فاطر ١٨) ، ففي كان ضمير مستتر لا يعود على مذكور في الجملة وإنما قدره العربون بأنه «المدعو» ولو أردنا ان نضع هذا اللفظ موضعه الصالح له من الجملة ما وجدنا الامكان مفعول محذوف للفعل « تدع » فيكون التقدير عندئذ : وإن تدع مثقلة مدعواً الى (حمل) حملها لا يحمل منه شيء ولو كان المدعو ذا قرى . وقد تتعدد المراجع دون ذكرها لوضوح المقصود بكل منها كما في قوله تعالى :

★ إنه (أى القرآن) لقول رسول كريم (اى جبريل) ذى قوة عند ذى العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم (أى محمد) بمجنون ولقد رآه (أى رأى محمد جبريل) بالأفق المبين وما هو (أى محمد) على الغيب بضنين وما هو (أى القرآن) بقول شيطان رجيم فأين تذهبون ان هو (أى القرآن) الا ذكر للعالمين ﴿ (التكوير ١٩) .

ولقد اشتهر بين النحاة ان الضمير يعود على اقرب مذكور ولكن هذا الكلام لايقبل على اطلاقه وإنما يتحتم ذلك عند خوف اللبس أما اذا امن اللبس فان الضمير ينصرف الى مرجعه مهما بعد عنه هذا المرجع

انظر الى قوله تعالى ان سورة يوسف (٦ — ٧) :

﴿ لقد كان يوسف في اخوته آيات للسائلين اذ قالوا ﴾
فالواو في قالوا تصلح . من حيث صناعة النحو ان تعود على السائلين كما
تصلح ان تعود على الاخوة ولو لم يكن هناك ما يرجع عودها على احد
المرجعين لقليل ﴿ اذ قال اخوته ﴾ ولكن في الآية عنصرا آخر يدل
على ان القائلين هم الاخوة لانهم قالوا « ليوسف وأخوه أحب الى أينا
منا » فهذا الاب ليس ابا للسائلين الذي سألو النبي صلى الله عليه
وسلم لأنهم كانوا يحكم المنطق معاصرين للنبي محمد عليه الصلاة
والسلام فلا يمكن ان يكون الاب اباهم لان بينه وبينهم عشرات القرون على
الأقل . وبذلك أمن النلبس وعرف ان الاب ابو الاخوة فرجع الضمير
اليهم وهم الأبعدون .

٢ — الاشارة الى المرجع :

حين قسمت الكلم تقسيما جديدا في كتاب « اللغة العربية
معناها ومبناها » ضمنت ضمائر الاشخاص والاشارات والموصولات
تحت قسم واحد اسمه « الضمير » اعتمادا على قول ابن مالك في تعريف
الضمير :

ومالذي غيبة أو حضور كانت وهو سم بالضمير

فجعلت الدلالة على الغيبة دلالة « هو » و « الذي » وفروعهما
وجعلت الدلالة على الحضور معنى « انا » و « أنت » و « هذا »
وفروعها . ولر أن النحاة الاقدمين رأوا رأيي في هذه الضمائر لكشفوا
عن ظواهر زدت عنهم كظاهرة الربط بالموصول مثلا وهي التي سنوردها
بعد قليل تحت رقم ٣ ولادركوا سر اتخاذ الاشارة رابطاً وقد اعترفوا له

بوظيفة الربط فليس القول بالربط باسم الإشارة جديدا وقد مثلوا له بقوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ (الاعراف) وذلك في قوة قولك : « هو خير » اذ تحكم للضمير « هو » بانه ضمير فصل ان كان لا محل له من الاعراب فلا سبيل الى انكار قيمته في الربط ولا في التأكيد وبغرنى هذا الموضع بشيء من الاستطراد اعذر له مقدما ذلك ان بعض المفسرين فيما اعلمه قد فسروا لفظ «لباس التقوى» بملابس التقوى والامر في رأيي يمكن ان يخضع للقواعد الصرفية اذ من المعلوم ان صيغة الماضي « فَاعَلَ » لها مصدران كما يقول ابن مالك :

لفاعل الفِعال والمفاعلة وغير مامر السماع عاد له

فالفاعل « لباس » له مصدران احدهما « اللباس » والثاني « الملابس » وبذلك يكون تفسير الآية والله اعلم « وملابسة التقوى خير » . اما استعمال لفظ « لباس » دون كلمة « ملابس » فإذا نظرنا اليه من الناحية البلاغية والأسلوبية فإن ذهبنا به مذهب المفسرين فانه يصبح من قبيل المشاكلة ومثل ذلك ما في قوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ (الشورى ٤٠) ؛ إذ اطلق لفظ « سيئة » وقصد « العقاب » للمشاكلة اللفظية اما اذا ذهبنا به المذهب الاخر الذي يجعل اللباس مصدرا فانه يصبح من قبيل الجناس وهو اوضح المعنيين . وفي القرآن الكريم شواهد اخرى على الربط بالإشارة نذكر منها :

★ ﴿ ولئن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور ﴾

(الشورى ٤٣) .

★ ﴿ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار ﴾ (البقرة

٣٩) .

- ★ ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة﴾ (البقرة ٨٢) .
- ★ ﴿والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار﴾ (الاعراف ٣٦) .
- ★ ﴿والذين ساءوا في آياتنا معاجزين أولئك أصحاب الجحيم﴾ (الحج ٥١) .
- ★ ﴿وثمود وقرم لوط وأصحاب الآية أولئك الأحزاب﴾ (ص ١٣) .
- ★ ﴿ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة أولئك أصحاب اليمين﴾ (البلد ١٧ - ١٨) .

٣ - الربط بالموصول :

لم يشر احد من قبل الى هذا النوع من الربط وان سبقت الإشارة اليه بفهم آخر تحت عنوان « الأظهار في مكان الاضمار » فالملاحظ الذى لحظه البلاغيون الذين استعملوا هذا المصطلح كان مرتبطا بفكرة « المعاقبة » إذ يحل شيء في مكان شيء آخر كحلول « هل » محل الهمزة مثلا -- أما ما ألفت النظر اليه هنا فهو ما في الموصول من طاقة الربط بين اوصال الجملة أو السياق القائم على أكثر من جملة . والمقصود هنا جميع الموصولات ومنها (من وما وأى وال) كما سيتضح من الشواهد . والدليل على ان الموصول رابط انه كما قال البلاغيون حل محل الضمير فلو عدلت عن الموصول واستعملت الضمير المطابق له لحدث الربط المطلوب واليك الشواهد على الربط بالموصول في القرآن الكريم الذى يكثر فيه ذلك :

- ★ ﴿قال إن فيها لوطا﴾ قالوا نحن أعلم بمن فيها﴾

- (العنكبوت ٣٢) اى به وبغيره .
- ★ ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع اجر من احسن أعمالا ﴾ (الكهف ٣٠) اى اجرهم .
- ★ ﴿ أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار ﴾ (الزمر ١٩) اى تنقذه .
- ★ ﴿ ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا ان هذا الا سحر مبين ﴾ (الانعام ٧) اى لقالوا .
- ★ ﴿ ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين اشركوا اين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ﴾ (الانعام ٢٢) اى نقول لهم .
- ★ ﴿ وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله سيصيب الذين كفروا منهم عذاب اليم ﴾ (التوبة ٩٠) اى وقعدوا . أما الذين كفروا فقد حال لفظ « منهم » بينها وبين الربط لعدم المطابقة في القصد .
- ★ ﴿ ويوم نحشرهم كأن لم يلبثوا الا ساعة من نهار يتعارفون بينهم قد خسر الذين كذبوا بقاء الله وما كانوا مهتدين ﴾ (يونس ٤٥) اى قد خسروا .

ومن ذلك الربط بأل الموصولة مثل :

- ★ ﴿ قد نعلم انه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ (الانعام ٣٣) اى ولكنهم .
- ★ ﴿ وقال الذين كفروا لرسولهم لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا فأوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين ﴾ (ابراهيم ١٣) اى لنهلكنهم .
- ★ ﴿ نحن أعلم بما يستمعون به اذ يستمعون اليك واذ هم نجوى اذ

يقول الظالمون اذ تتبعون الا رجلا مسحورا ﴿ (الاسراء ٤٧) اى اذ يقولون .

★ ﴿ يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ﴾ (الفرقان ٢٢) اى لا بشرى لهم .

★ ﴿ وأمطرنا عليهم مطراً فساء مطر المنذرين ﴾ (الشعراء ١٧٣) اى فساء مطرهم .

٤ — الربط بأل غير الموصولة :

وانما ذكرنا الربط بأل هذه بمناسبة الكلام في ال الموصولة ومن شواهد الربط بأل غير الموصولة (أى التى هى أداة تعريف) قوله تعالى :

★ ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى ﴾ (النازعات ٤٠ — ٤١) أى مأواه .

★ ﴿ فأسعته قليلاً ثم أضطره الى عذاب النار وبئس المصير ﴾ (البقرة ١٢٦) أى مصيره .

★ ﴿ وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴾ (البقرة ٢٨٥) اى مصيرنا .

★ ﴿ ويذكركم الله نفسه الى الله المصير ﴾ (آل عمران ٢٨) أى مصيركم .

★ ﴿ ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسنُ المآب ﴾ (آل عمران ١٤) أى حسن مآبهم .

فلام التعريف في كل ذلك حالة محل الضمير في « مصيره » و « مصيرنا » و « مصيركم » و « مآبهم » .

٥ - الربط بالوصف :

والمقصود بالوصف هنا أعم من المعنى النحوى وهو « الصفة أو النعت » وإنما هو اللفظ الواصف للمرجع بحيث يدل عليه وليس اسماً له . فمن ذلك وصف ابليس بلفظ « الشيطان » في قوله تعالى :

★ ﴿ واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس ابنى واستكبر وكان من الكافرين وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كان فيه ﴾ (البقرة ٢٤ - ٢٦) .

فالمعنى فأزلهما هو أى ابليس الذى سبق ذكره .

ومن هذا القبيل ايضا :

★ ﴿ الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا اولياء الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفا ﴾ (النساء ٧٦) أى فقاتلوهم .

★ ﴿ وإن نكثوا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر أنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ (التوبة ١٢) أى فقاتلوهم .

★ ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ﴾ (التوبة ١٤) أى ويشف صدوركم .

رابعا : خاتمة :

يمكن ان نلخص نتائج هذا البحث اى النقاط المبتكرة فيه على النحو التالى :

- ١ — ان للربط جانباً سيكولوجياً يوثق صلته بنوعين من انواع النشاط العقلي هما التعرف والتذكر .
- ٢ — أن للربط اتجاهى تطبيق أحدهما تركيبى نحوى والآخر اسلوبي بلاغى .
- ٣ — انه يبدو أن الأصل في الربط أن يكون بتكرار اللفظ وان العدول عن ذلك الى الربط بالاحالة جاء نتيجة تطبيق مبدأ الاختصار الذى هو فرع على مبدأ طلب الخفة .
- ٤ — ان النحاة عرفوا الربط بالأداة والربط بالمطابقة والربط بتكرار اللفظ والمعنى والربط بالاشارة وأل ولكنهم غفلوا عن الربط بالوسائل الآتية :
- (أ) الربط بتكرار المطلع لان طول المطلع قد يشتمل على اكثر من جملة واحدة والبحث النحوى لايتعدى الجملة الواحدة الا فى حالات محددة كمعطف الجمل مثلاً .
- (ب) الربط بالموصول وان اعترف البلاغيون بهذه الظاهرة تحت عنوان آخر هو « الاظهار فى موضع الاضمار » .
- (ج) الربط بالوصف وقد غفل عنه الفريقان النحوى والبلاغى .
- ٥ — ان الاضمار لا يتم الا مع المطابقة فى اللفظ والقصد وأن هذه الفكرة مأخوذة عن التوليديين فلا تعتبر من ابتكار هذا البحث وان كان للبحث فضل تطبيقها على اللغة العربية لأول مرة .
- ارجو ان يكون هذا البحث قد ألقى الضوء على هذه الظاهرة الهامة من ظواهر التركيب والأسلوب العربى .
- والله سبحانه ولى التوفيق ومنه العون ،،

النحو العربي ومناهج التحليل

التحولات العربية ومناهج التحليل

لم يشهد عصر في التاريخ عناية باللغة مثلما شهدته العصر الحاضر من هذه العناية ، ذلك بأنه قد أُتيح للغة من تقدم العلم ، وضبط المناهج العلمية ، وشدة الترابط بينها وبين العلوم الإنسانية ما جعل الكشف عن ظواهر السلوك اللغوي أمراً حيوياً للكثير من فروع المعرفة ، كالأنثروبولوجيا ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، والعلوم السياسية والاقتصادية ، وغيرها من الفروع ، ولقد شهد العالم مع الحرب العالمية الثانية من الظروف ما أدى الى تنظيم الانتفاع باللغة ، وإنشاء دراسة خاصة لهذا الغرض أطلق اللغويون عليها عنوان « علم اللغة التطبيقي » تمييزاً لهذا الاتجاه من البحث النظري في اللغة ، الذي يسمى « علم اللغة النظري » ولقد شمل علم اللغة التطبيقي نواحي النشاط التالية :

علاج العيوب النطقية الترجمة بمختلف أنواعها (الفورية ،

الآلية ، الخ)

التحليل النفسي التخطيط اللغوي (كمشاكل التعريب

واختيار لغة قومية وعمل المجامع)

الإعلان التجاري

النقد الأدبي

برمجة الحاسب الاليكتروني

هندسة الاتصال

تعليم اللغة .

لغة الدعاية السياسية

وهذا ميزت الغايات بين نوعين من علم اللغة اتجه أحدهما إلى النظر ، وثانيهما إلى التطبيق . ولكن كلا من الاتجاهين لابد أن يضع

الآخر في اعتباره ، فانبثقت النظرى يسعى إلى التبويب والتجريد ليلمّ شعث الظواهر التى لانقع تحت حصر ، وليقدمها مبوبة تحت عدد قليل من المصطلحات ، فيصل بذلك إلى إبراز العلاقات بين المفردات من جهة ، وإلى تيسير التعامل معها من جهة أخرى ، أى إلى تيسير استعمال هذه الأبواب في ظروف التطبيق . أما التطبيق العملى فيجعل نقطة البداية لنشاطه ما وصل إليه الباحثون النظريون من نتائج ، ومن هنا يقف علم اللغة التطبيقى من علم اللغة النظرى موقف التكنولوجيا من العلم ، هذا يحدث ، وتلك تطبق نتائج البحث .

وإذا كانت المفردات في سلوكها تستعصى على أن تخضع جميعاً للقوالب الجامدة ، كان الشذوذ عن القاعدة أمراً مألوفاً في الاستقراء ، وكان على الباحثين ان يرتضوا أموراً في نهاية الخطورة :

١ — أولهما ان يقيموا بالاستقراء الناقص في العلم ، فيختاروا للظاهرة بعض النماذج ثم يسلّموا بصدق النتائج التى توصلوا إليها من خلال هذه النماذج على ما يخضع من الظواهر للملاحظة . وقد اضطروهم إلى ذلك استحالة الاستقراء التام للظواهر العلمية .

٢ — والثانى أن يجردوا أصولاً ثابتة يسمونها idealization في وصف سلوك الظواهر ، وأن يجعلوا إطاراً هذا السلوك محكوماً بحدود هذه الأصول فإذا صدق إطار هذه الأصول أمكن بعد ذلك أن ترد إليها الفروع التى لا ينسجم سلوكها معها مع الاعتراف بأن هذه الأصول من شتيريد العلماء لا من تركيب الظواهر ، أى أن القول بالأصول جزء من المنهج حتمه البحث عن الإطار وليس جزءاً من الظواهر المدروسة نفسها .

٣ — كانت هذه مقدمة لابد منها عند النظر في طرق التحليل اللغوى .

يضاف إليها أمر آخر لابد ان نأخذه في الاعتبار ، ذلك هو الطابع التدرجى لمكونات الحدث النطقى من وجهة نظر الباحث فثمة فى البداية أصوات يبدأ البحث بملاحظتها ، ثم أن هذه الأصوات يجرى تقسيمها إلى حروف (أى فونيمات) ، ويلاحظ تجمعها فى مقاطع ، ثم تتجمع المقاطع فى ألفاظ ، وتتجمع الألفاظ فى ضمائم phrases ، وتتجمع الضمائم فى تراكيب clauses أى جمل فرعية ، وتتجمع التراكيب فى جمل ، ثم تتجمع فى نص كامل ، فهذه ثمانى درجات أو مستويات يلاحظها الباحث ، وعليه أن يكون على ذكر من طبيعة كل منها مفرقة ومجموعة ، ومن موقفه هو كباحث نظرى من كل واحد من هذه المستويات ، مفرقة ومجموعة أيضا .

هذا هو الموقف بالنسبة لعلم اللغة النظرى فما موقف علم اللغة التطبيقى من ذلك ؟ أو بعبارة أخرى : ما موقف المشتغلين بتعليم اللغة ؟ من الواضح أن كل المستويات التى دون الكلمات (أو الألفاظ من وجهة نظر النطق) غير صالحة للإفراد ، ومن ثم لا يمكن أن تكون أساساً سليماً لعملية التعليم . فليس يغنى فى تعليم اللغة أن نقعد للجمل على أساس الأصوات ، ولا أن نقعدها على أساس المقاطع ، ويرجع ذلك لسببين :

- ١ - الأول أن هذه العناصر التحليلية غير صالحة للإفراد .
- ٢ - والثانى أن الكلمات (أو الألفاظ) هى أصغر ما ينسب إليه المعنى المستقل من بين عناصر السياق ، ومن ثم فإذا خلت العناصر التى دون الكلمة من الدلالة على معنى مستقل (بسبب عدم صلاحيتها للإفراد) فهى لاتصلح أساساً لتعليم اللغة ، وإن كان

ها مكانها في التحليل النظرى .

ومن هنا تصبح الكلمات وما فوقها من عناصر السياق (كالضمايم والتراكيب) صالحة أن تكون أساساً للتعليم لصحة نسبة المعنى المستقل إليها . على أن مفهوم الكلمة هنا لا ينبغي أن يفهم على طريقة المعجم فقط ، وإنما ينبغي أن يفهم في ضوء النظرة الصرفية إلى « أقسام الكلم » ومن ثم يعتبر حرف العطف كلمة مثلاً ، كما ينبغي أن تفهم الضميمة في ضوء النظرة النحوية إلى ترابط كلمة مع أخرى ترابطاً خاصاً في نطاق الجملة ، وذلك ما أطلقت عليه مصطلح « التضام » في كتابى الأخير ، وكذلك ننظر إلى التركيب في ضوء ما أطلق عليه النحاة العرب اسم « الجملة الصغرى » أو « الجملة الفرعية » وهى التى تحتل في رأيهم أن يكون لها محل من الإعراب أو لا يكون .

وكل نحو يصف اللغة التى يتصدى لوصفها بدقة فهو «توليدى» بطبيعة الحال ، من حيث يمكن طالب اللغة من الوصول إلى السليقة فإذا وصل إليها كان قادراً على توليد ما شاء من الجمل بحسب القواعد التى تعلمها والسليقة التى استضمرها . فإذا لم يصل المرء بالنحو الذى تعلمه إلى السليقة ، فينبغى أن يلتمس السبب في عدم شمول النحو لحقائق اللغة ، لا في الطريقة التى تم بها عرض هذه الحقائق . ولكن تبقى المفاضلة بين طريقة وأخرى محصورة في مجال السهولة أو الصعوبة التى يمكن بها الوصول إلى السليقة . وبهذا المعنى يتضح لنا أن النحو العربى وغير العربى من الدراسات التقليدية يتسم بطابع التوليد . ويوصل (وقد وصل فعلاً عبر القرون) إلى تمكين المتعلم من الوصول إلى سليقة اللغة ، وإنشاء ما شاء من الجمل ، كما يتضح من تاريخ الأدب لدى مختلف الأمم .

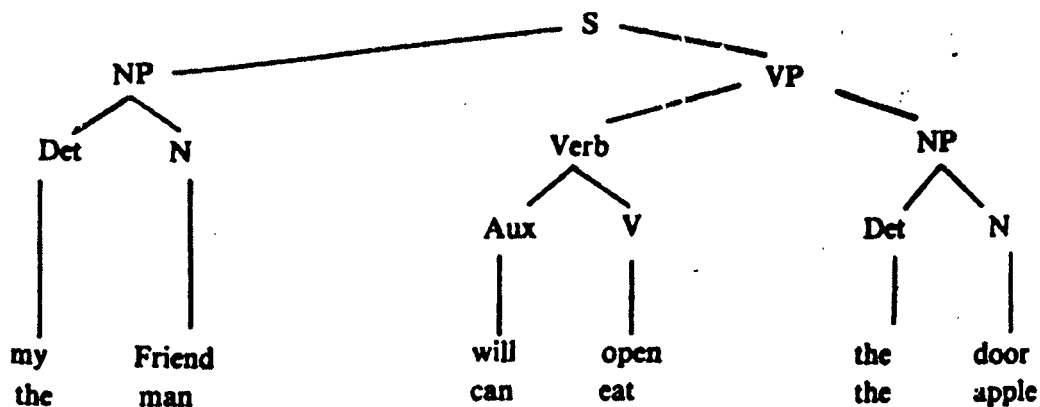
يمكن إذاً أن يجرى تعليم النحو على أساس الكلمات ، وهو ما يسمونه linear ، ويمكن أن يتم على أساس الضمائم وهو ما يسمونه phrase structure analysis ، ولكن هذه الطريقة الأخيرة لابد أن تتوافر لها شروط سنراها ماثلة بعد قليل ، وهى شروط ترجع فى أساسها الى الطابع التركيبى للغة المدروسة ، ولاسيما « الرتبة » .

ولقد قضت ظروف تاريخية على الدراسات اللغوية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها أن توجه عناية كبرى إلى تعليم اللغة ، بسبب ما أحسه الأمريكيون من حاجتهم إلى تعلم اللغات الأجنبية ، وقد لاحظ الأمريكيون أن الطرق التقليدية لعرض المادة النحوية تحول بين الطالب وبين سرعة الوصول إلى غايته من تعلم اللغة ، ومن هنا نشطت بحوث تعليم اللغة ، وأدت الى ظهور ما يسمى « علم اللغة التطبيقي » واتخذت هذه البحوث اتجاهات مختلفة ، كما يلي :

(أ) الإتجاه الأول ويرأسه « كينيث بايك » ومعه طائفة من أتباع طريقته ، وقد اعتمد هذا الاتجاه على فكرة « التاجيم » أو المواقع أو القالب . فالجملة بحسب هذا الاتجاه سلسلة من المواقع الوظيفية التى تشبه المواقع الإعرابية فى اللغة العربية والتى يتطلب كل منها كلمة ذات شروط صرفية خاصة . ومعنى ذلك أن هذا الاتجاه يخطئ linear ، ويرتضى أساسين للتحليل : الشكل والوظيفة . ولقد قام « بايك » وأتباعه بتطبيق هذا الاتجاه بنجاح على بعض اللغات الهندية فى منطقة مكسيكو الجديدة فى جنوب غرب الولايات المتحدة .

(ب) الإتجاه الثانى ويتزعمه فرايز ، وهو يتخطى الكلمات المفردة إلى الضمائم . الكلمات عنده من المكونات النهائية للجملة

ultimate constituents شأنها شأن المقاطع والأصوات ، أما الأجزاء المباشرة immediate constituents فهي الضمائم phrases فهم يقسمون الجملة إلى ضميمتين أساسيتين إحداهما ضميمة اسمية يعطونها لقباً تبويئياً شكلياً categorial label فيسمونها ضميمة اسمية NP ، ضميمة فعلية VP ويطرحون الربط بينهما وبين المعنى فلا يعطونها لقباً وظيفياً أى معنوياً وهو مايسمونه functional label كالفاعل أو المفعول ، ثم يعزلون الجملة عزلاً تاماً عن مقامها الاجتماعي . وبذلك يتجاهل هذا النوع من التحليل معنى الجملة من الناحيتين الوظيفية والدلالية . ويجرى « تفريغ هذه الألقاب » format واحداً بعد الآخر باستعمال ألقاب فرعية لا باستعمال كلمات من اللغة ، وكل تفريع تعبر عنه قاعدة معينة يسمونها phrase structure rule ولايجرى ذكر كلمات الجملة إلا في المرحلة الأخيرة باعتبارها أمثلة markers ، على النحو التالي :



وهذه الجملة والتخطيط الذي ادى إليها مبني على القواعد

التالية :

- (1) S → NP VP
- (2) VP → Verb NP
- (3) NP → Det N
- (4) Verb → Aux V
- (5) Det → {my,..., the}
- (6) N → {Friend, door,...}
- (7) Aux → {will,..., can}
- (8) V → {open, eat,...}

ولعلنا لاحظنا أن القواعد قد وصفت كيف يتفرع كل لقب أكبر إلى لقبين أصغر ، وأن النقط الثلاث بعد كل كلمة من الأمثلة تعنى أنها تنتمى إلى مجموعة يصلح كل فرد منها أن يحل هذا المحل ، وتأتى فكرة التوليد هنا من دعوى « حدس نفسى » لدى السليقى بوجود ترابط بين التراكيب المختلفة التى يمكن أن تودى إلى معنى واحد ، ويكتفى فرايز وأتباعه بهذا الحدس عن القول ببنية عميقة أو بنية سطحية . ومن الواضح أن هذا النوع من التحليل يترك الباب مفتوحاً للاجتهاد الشخصى فى تقسيم الجملة ، ففى جملة مثل : « قالوا تقاسموا بالله لنبيته وأهله » يمكن تقسيم الجملة على النحو التالى :

قالوا : تقاسموا بالله لنبيته وأهله .

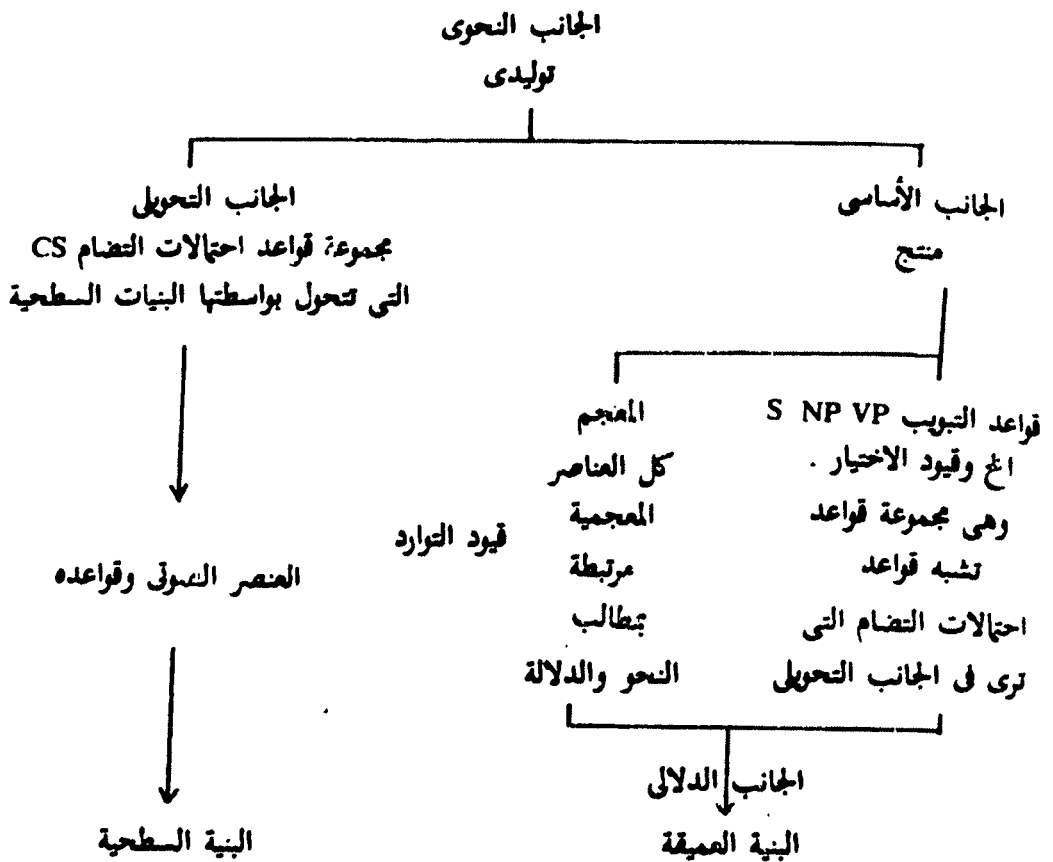
قالوا ، قاسموا : بالله لنبيته وأهله .

قالوا ، تقاسموا بالله : لنبيته وأهله .

(جد) فى عام ١٩٥٧ طلع تشومسكى على الناس بنظرية جديدة فى التوليد أطلق عليها اسم « النحو التحويلى » وضمناها كتابه الذى أطلق عليه اسم syntactic structure وعدلها بعد ذلك فى عام ١٩٦٥ فى كتاب آخر هو Aspects of the theory of Syntax . وسنحاول أن نصف الطريقة فى صورتها النهائية ومدار

هذه الطريقة على دعوى وجود نوعين من أنواع البنية أحدهما يسمى البنية العميقة والثاني يسمى البنية السطحية . والبنية العميقة في نظره بنية نحوية ذات جانبين أحدهما دلالي تفسيري قوامه طائفة من قوانين العلاقات بين المعاني بحيث يترتب على هذه القوانين ما يسمى « قيود الاختيار » selectional restrictions ، وبها يصبح تركيب مثل « شَدَّ ما أعجب الإخلاص بهذه التفاحة » تركيباً غير مقبول والثاني صوتي تفسيري أيضاً قوامه طائفة من قواعد البنية وعن هذا الأخير تأتي البنية السطحية للضمائم ومعنى وصف هذين الجانبين بأنهما تفسيريان أنهما ليسا متسمين بسمة التوليد ، إذ لا يوصف عنده بالتوليد إلا البنية العميقة المجردة . ويهتم هذا الاتجاه بوصف العلاقات النحوية (كالعلاقة بين : ضَرَبَ زيد عمراً ، وضربُ عمرو لزيد) ويلخص هذه العلاقات في صورة قواعد تبنى على تعديل الرتبة بيز الضمائم ، وعلى حشو عناصر ظرفية جديدة عند الضرورة (كاللام في : لزيد) ، كل ذلك مع الاحتفاظ بصورة الـ phrase structure analysis التي رويناها عن فرايز ، إذ يصلح خرج (output) إحدى قواعد التحليل أن يكون دخلاً (inbut) لتاعدة تالية لها .

وقواعد هذه الطريقة نوعان : النوع الأول قواعد الأساس ، والثاني قواعد التحويل ، كما يبدو في الشكل التالي :

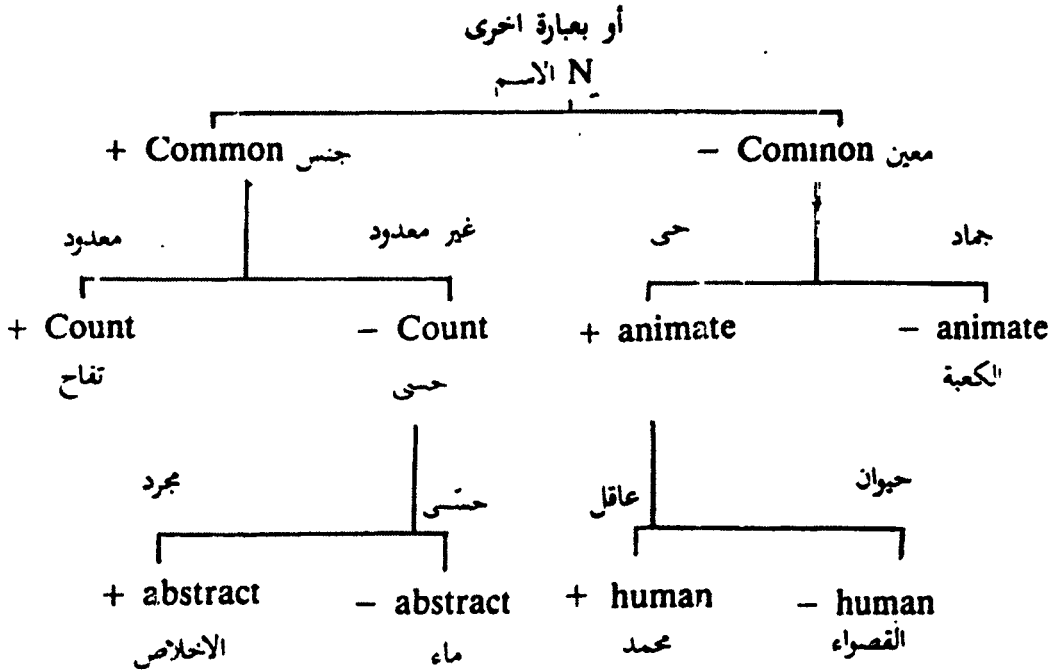


وإذا كان فرايز في طريقته السابقة يقدم الأمثلة في نهاية

من قوانين الـ **Categorial Components** عند تشومسكى :

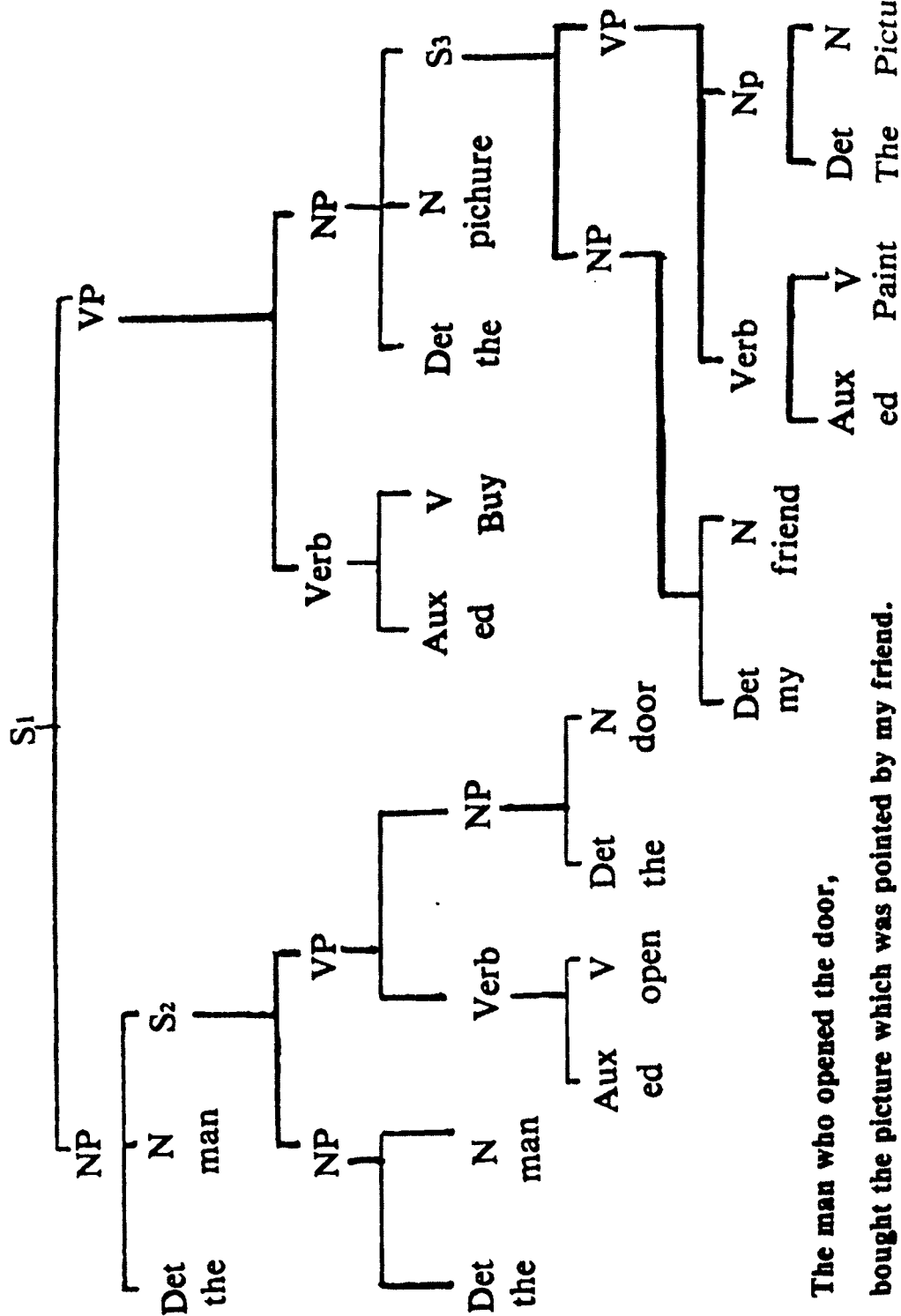
phrase structure rule	(1)	NP	→	N (S)	
	(2)	N	→	[+ N, ± Common]	
Sub-categorization rules	(3)	[+ Common]	→	[± Count]	Features
يمثل هذا تطور الباب N إلى	(4)	[- Common]	→	[± animate]	
مجموعة من الخصائص	(5)	[- animate]	→	[± human]	
features	(6)	[- Count]	→	[± abstract]	

أنساق التحليل فتنتهي أغصان شجرة التحليل بجملة ذات كلمات فإن تشومسكى ينهى الشجرة بمجموعة من الحدود التى تتكون من الأبواب (كمفرد) والخصائص (كحيوان — انسان) بحيث نصل هذه الحدود إلى الكلمة المعجمية (كرجل) ، إذ ينتمى « المفرد » إلى قواعد الأبواب ، و « الحيوان — والإنسان » إلى عناصر المعجم Features و « رجل » إلى الجانب التحويلي .



ولائدة هذا النوع من التفرع والتفرع المعجمى أننا نستطيع أن نشعر من القرائن ما يمكننا من رفض الجملة التالية ضد ما أعجب الإخلاص بهذه الطاعة ، لأن نقول إن الفعل « أعجب » لا يستند إلا إلى اسم دال على « عاقل » وهذا هو المقصود بعبارة « قيود الاختيار » أو Selectional restrictions . ويحجر مجموع الباب وفروعه Complex Symbol في هذه الحالة ، أى أن حد المكان الذى يحل فيه محمد من « أعجب محمد بالطاعة » يحجر رمزا مركبا أى «CS» .

وهذا تخضع بعض الأشئلة الأخيرة ذاتها للتحويل في شجرة
تشومسكى ، كما يبدو في الشكل التالى :



لاحظ في هـ.ا الشكل ما يأتي :

(أ) أرقام الجمل ، فالجملة الكبرى تحمل رقم ١ والجملة التي في نطاق NP من الكبرى تحمل رقم 2 ، والتي في نطاق VP من الكبرى تحمل رقم 3

(ب) الجملتان 2, 3 جملتان فرعيتان تسميان في النحو التقليدي clauses وقد اصطللحنا على تسمية الجملة الفرعية « تركيب » .
(جـ) أن تشومسكى استعمل الاسم الظاهر بدلاً من الضمير في حالتين : فاستعمل the man بدلاً من who في S2 ، واستعمل the picture بدلاً من which was في S3 ، وهذه النقطة مثار خلاف بينه وبين التحويليين الآخرين .

(د) أنه رمز للزمن الماضي واسم المفعول معا باطراد باستعمال رمز ed واعتبر ذلك من قبيل ال Auxiliary .

(هـ) أن تركيب الشجرة يختلف من حيث الرتبة عن تركيب الجملة الحقيقة .

ومعنى هذا أن نهاية الأغصان في شجرة تشومسكى ليست كلمات فعلية ، وإنما هي مواقع صالحة لأن تملأ بكلمات . وهذا يذكرنا بالنهج الذى نهجه بايك ، ووصف من قبل بأنه خطي linear . أى أن تشومسكى يبدأ بتراكيب الضمائم وينتهى بمواقع الكلمات ، أو بعبارة أخرى يبدأ بطريقة انرايز وينتهى بطريقة بايك .

وهذا التحليل شكلى صرف ، فلا يتكلم عن فاعل ولا مفعول من الألقاب الوظيفية لأنها ظنية في رأيه notional ، ولكنه يحدد القيمة النحوية للكلمة بمكانها من الشجرة ، ويستعمل في هذا الصدد عبارة « تحكم » Domination فما وقع في نطاق NP فهم منه الفاعل ، وما

وقع في نطاق VP فهم منه المفعول وهلم جرا . ولقد عارض هذا النوع من التجاهل للمعنى في التحليل كثيرون منهم Halliday سنة ١٩٦١ ، و Elson C Pickett في سنة ١٩٦٢ و Longacre في سنة ١٩٦٥ و Pike في سنة ١٩٦٦ ، و Seuren في سنة ١٩٦٩ ، فرأوا أن التحديد بالوظيفة (Subject, object) أولى من التحديد بالشكل (NP VP) .

كما دعا Fillmore سنة ١٩٦٨ Anderson ١٩٦٨ وآخرون أيضاً إلى أطراح تفريع البنية السطحية على أساس (Subject, object) لأنها يستعصى استعمالها في التحليل النحوي العميق ، وفضلوا أن يبنوا تحليلهم على خصائص أعمق تعبر عنها مصطلحات مثل , Causative , dative , locative , instrumental , agentive ، وهكذا ، دون أن يكتفوا كما فعل تشومسكي بالشكل فقط .

أما « ماثيو » فيرى أن ثمة نوعين من القواعد : قواعد تركيب الضمائم Phrase structure rules ، وقواعد التحويل Transformation rules ، وهاتان المجموعتان من القواعد تطبق على العناصر النحوية syntactic components فتولد الأبواب النحوية grammatical Categories والثوابت النحوية أو grammatical Constants كالضمائر والأدوات والمطابقات ، ولكنها لا تولد المفردات المعجمية . وهذه المفردات يتم اختيارها بواسطة طائفة من قواعد التضام Collocational rules المتصلة بالخصائص المعجمية features وتُحدّد قوانين التضام بالنسبة للعلاقات الوظيفية التي نسميها المسند اليه والمسند ، المسند إليه وتكملته ، المسند وتكملته . ويسمى هذه الألقاب في شجرة التحويل Complex of deep functions أو Kernel colligation .

واختلف ماكول مع تشومسكي على نقطة البداية في التحليل ،

أهمى المعنى النحوى ، أم المعنى الدلالى . فرأى ماكول ، وعضده بن ذلك أندرسون وتشيف Chafe ولاكوف ، أن البنية العميقة هى العنصر الدلالى للجملة وأن قوة التوليد النحوى لا توجد إلا فى العنصر الدلالى ، ومن هذه البنية تنتقل بواسطة طائفة من قواعد التحويل إلى البنية السطحية . وباختصار اتجه النقد إلى تشومسكى والخلاف حول آرائه فى النقط التالية :

(أ) عزوفه عن استعمال الألقاب الوظيفية واكتفاؤه بالألقاب الشكلية .

(ب) العلاقة بين الضمائر ومدلولاتها (فى ضوء استبدال الضمائر بالأسماء المظاهرة فى أغصان شجرة التحليل) .

(جـ) نقطة البداية فى التحليل أو البنية العميقة ، أهمى نحوية أم دلالية .
(د) نظرتة إلى تحليل قيود الاختيار بالنسبة للتوارد .

واشتد الخلاف بين التحويليين حتى أصبحت الهوة بين طائفة منهم وطائفة كالهوة بين الخيطية والتحويل . ولقد وصف تشومسكى التحويل من العنصر اندلالى بأنه Vacuous أى كلام فارغ لأنه لا يعدو أن يكون تعديلاً فى طريقة العرض لما جاء به تشومسكى فى كتابه Aspects of the theory of Syntax . بل إن تشومسكى نفسه يعترف بأن حقق الدراسات اللغوية يشهد اضطراباً هائلاً فى الوقت الحاضر وربما مر زمن قبل أن يرسب الغبار ويحل عدد من القضايا ولو حلاً مؤقتاً . ومايزال المنهج التحويلي إلى حد كبير حبيس اللغات الغربية ، والإنجليزية منها بالذات ، وقد رأينا أن المشتغلين بالدراسات اللغوية حتى فى هذه اللغات مازانوا أبعد ما يكونون من موقف التسليم لهذا المنهج باعتراف تشومسكى نفسه فى عبارته السابقة .

كنت تكلمت من قبل عن الاستقراء والأصول الثابتة ، ثم شرحت فهمي لفكرة التوليد في صورها المختلفة ، وبخاصة فكرة التحويل . ويهمنى هنا أن اشير باختصار شديد إلى الاختلاف بين الوجهة النظرية والوجهة التطبيقية في كل واحدة من هذه المسائل ، فالاستقراء من الوجهة النظرية ناقص ميدانه اللغة كلها ، ولكنه من الوجهة التطبيقية تام ميدانه نص بعينه يعرض على التلاميذ ، وتسخرج منه الظواهر قبل إعطاء القاعدة . والأصول من الوجهة النظرية مناط الإطراد ، ومن الوجهة التطبيقية معيار الصواب والخطأ ، والفرق بين الأمرين واضح فحين يجد الباحث بالملاحظة ان المفردات لاتسلك سلوكاً واحداً ، يرتضى النمط الذى يغلب في معظمها ويفترضه أصلاً ثابتاً ترد إليه الشواذ ، وما دام هذا الأصل يمثل سلوك الغالبية الساحقة للظواهر ، فإنه هو نفسه يصبح أساس القول بالإطراد في نطاق منهج وصفى لا يرتضى المعايير . أما من الوجهة التطبيقية في تعليم اللغة فإن هذا الأصل الثابت هو المعيار الذى يسعى مستعمل اللغة دائماً إلى مطابقتها ، فإن خالف طريقة الأصل في الاستعمال اعتبر مخطئاً ورد إلى الأصل ، وتبقى الشواذ عن الأصل الثابت بعد ذلك خاضعة للتأويل . يبقى بعد ذلك أمر التحويل ، وحسبنا أن نشير بشأن التحويل إلى أن التحويل النظرى يكون من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، أما ما يجرى عليه العمل في التطبيق حتى الآن في فصول الدراسة ، فهو التحويل من بنية سطحية إلى بنية سطحية اخرى .

عند هذا الحد أرى أن الآوان قد آن لإلقاء نظرة على النحو العربى في ضوء منهج التحويل وينبغى أن نقدم لذلك بالإشارة إلى التقسيم التركيبى للغات إلى عازلة ولاصقة ومتصرفة ، ثم نلقى نظرة على الفصحى في ضوء فكرة الأصول الثابتة ، لنستطيع بعد ذلك أن نحكم على منهج

التحويل إن كان يصلح لها أو لا يصلح .

ووصف لغة ما بأنها عازلة أو لاصقة أو منصرفة لايعنى أنه ليس لها إلا طابع العزل أو اللصق أو التصرف ، وإنما يعنى أنه يغلب عليها العزل ، أو يغلب عليها اللصق ، أو يغلب عليها التصرف . فاللغة الصينية عازلة بمعنى أن وحداتها الصرفية غير قابلة للتحليل إلى أجزاء أصغر منها وأن تركيبها يتم بواسطة ترتيب هذه الوحدات لمعنى ، ثم إعادة ترتيبها لمعنى آخر . ولغات الهنود الحمر لاصقة بمعنى أن وحداتها الصرفية تخالف بين المعانى بوحدات صرفية معينة يلتصق بعضها ببعض ، فمع أن الكلمة الواحدة قد تتكون من عنصرين صرفيين يلتصق أحدهما بالآخر لتتكون منهما الكلمة ، إلا أن كل واحد من العنصرين صالح لأداء معنى ما بمفرده ، فيصدق عليه أنه لفظ مفرد . واللغة العربية منصرفة بمعنى اشتراك صيغ مختلفة منها فى أصل اشتقاق واحد ، واختلاف صورة الكلمة الواحدة بحسب مكانها إما فى الجدول كالصور المختلفة لتصريف الفعل مع الضمائر ، وإما فى السياق كالذى نلاحظه فى همزة الوصل والتخلص من التقاء الساكنين والإبدال والقلب والحذف وهلم جرا ، بالإضافة إلى اختلاف معانى الكلمات بحسب علاماتها الإعرابية فى السياق . ولقد نشأت فكرة التحويل فى جو اللغة الإنجليزية ومع تطبيق عليها . والمعروف أن اللغة الانجليزية أقرب اللغات المنصرفة إلى طبيعة العزل واللصق ، ويتضح ذلك مما يلى :

(أ) اتحاد صورة الاسم والفعل فى جمهرة عظيمة من كلماتها فلا يفرق بينهما إلا بالنبر .

(ب) اتحاد صيغة الماضى البسيط واسم المفعول باطراد .

(ج) اتحاد صورة المصدر واسم الفاعل فى حالات كثيرة .

(د) اطراد الصاق العناصر الصرفية بكلماتها لإفادة معانى جديدة
(صدرا أو حشوا أو عجزا) .

(هـ) خلوها من ظاهرة الإعراب .

(و) اختصار صور الفعل المسند في صورتين إحداها للغائب والثانية
لما عداه .

(ز) ثبات الرتبة بين كلماتها في السياق حتى أصبحت الرتبة قرينة
رئيسية على المعنى (كالفرق بين الإثبات والاستفهام) ولكل هذا
ينبغي عند التفكير في منهج التحويل أن نفظن إلى أنه وليد هذه
الخصائص التي اتصفت بها اللغة الانجليزية ، وأنه عند محاولة
تطبيقه على لغة غيرها فلا بد ، عند اختلاف تركيب هذه اللغة
عن تركيب اللغة الانجليزية ، أن تقوم صعوبات معينة تستدعى
إجراء بعض التعديل في الفلسفة العامة لهذا المنهج من جهة ، وفي
طريقة تطبيقه على اللغة الأخرى من جهة ثانية ، أو العزوف عنه
جملة وتفصيلاً إن أباه تركيب اللغة .

لقد ذكرنا أن الوحدات التركيبية للغة العربية تتمثل في الأصوات
والمقاطع والألفاظ والضمائم والتراكيب والجمل ، وأن كل وحدة من هذه
الوحدات تدخل في تركيب ما يليها . ولقد اختار النحاة العرب للنحو
العربي أن يكون على مستوى علاقات الكلمات ، ومن ثم لم يضعوا
مصطلحاً خاصاً لما نسميه الآن الضمائم ، كما لم يفهموا التركيب
بالطريقة التي يستعمل بها في هذا البحث ، وإن كانوا قد استعملوا
الكلمة في عبارات مثل : التركيب المزجي ، والتركيب الإضافي ،
والتركيب الإسنادي عند الكلام في باب العلم . وكذلك كشف النحاة
العرب عن علاقات خاصة بين الكلمات في داخل أجزاء الجملة ، ومن
ذلك ما يلي :

- (أ) علاقة الظرف والجار والمجرور بمتعلقهما .
 (ب) علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به .
 (جـ) العلاقة بين التايـع والمتبوع .
 (د) العلاقة بين المضاف والمضاف إليه .
 (هـ) علاقة التلازم بين الموصول وصلته .
 (و) العلاقة بين الحال وصاحب الحال .
 (ز) العلاقة بين المتلازمين أيّاً كانا (حرف الجر ومجروره ، حرف العطف ومعطوفه ، وهلم جرا) .
 (ح) العلاقة بين الجملة الكبرى والجملة الصغرى (التركيب في مصطلحنا) .
 (ط) العلاقة بين الميسم وتمييزه .
 (ي) الفعل اللازم وحرف الجر المناسب له .

وواضح أننا نعتبر كل ذلك من الضمائم إلا الجملة الصغرى فهي في عرفنا الخاص « تركيب » والجملة بنوعها في اصطلاحى إما أن تكون إسمية أو فعلية أو وصفية . ولست بحاجة إلى أن اشرح ما أقصده بالجملة الإسمية أو الفعلية ، ولكننى أعتقد أن المقصود بالجملة الوصفية بحاجة إلى فضل إيضاح . فالجملة الوصفية نواتها إحدى الصفات الخمس (صفة الناعل أو المفعول أو المشبهة أو المبالغة أو التفضيل) وهى تكون كبرى إذا تقدمها نفى أو استفهام نحو (أراغب أنت عن آهتى يا ابراهيم) ونحو أملوم الشاكى إذا شكى ، ما كريم من عرض نفسه للإهانة ، أكذاب هذا الرجل ، أخير منك أخوك . ولكن هذه الجملة تكون صغرى ، ومن ثم تسمى « تركيباً » إذا كانت خبراً أو حالاً أو نعتاً ، نحو : هذا الرجل كريم أصله ، جاء أخى باسمائى ثغره ،

يأياها الرجل المعلم غيره ، حيث تقوم علاقة سياقية ما بين الوصف وما يليه ، كعلاقة الإسناد أو التعدية . أما إذا كان الوصف في هذه المواضع غير داخل في مثل هذه العلاقة مع مذكور بعده كما في : هذا الرجل كريم ، وجاء أخى باسم ، ويأياها الرجل المعلم ، فلسنا إذاً أمام تركيب ، وإنما نحن حيال ضميمة .

وكل تركيب يشتمل على رابط يربطه بغيره من أجزاء الجملة الكبرى (أو دعنا نسمها الجملة فقط ما دمنا قد أعطينا الصغرى اصطلاح « التركيب ») ، ويغلب في هذا الرابط أن يكون ضميراً . يصدق ذلك على تركيب الموصول وتركيب الخبر وتركيب الحال وتركيب النعت . أما الرابط في حالة الضميمة الوصفية فهو المطابقة وليس الضمير المستتر كما فضّل النحاة أن ينظروا إلى الأمر ، ويبدو أن الذى دفعهم إلى القول بالضمير المستتر هو المغالاة في تطبيق فكرة « الأصول الثابتة » وبخاصة الأصل الثابت القائل : « كل فعل فلا بد له من فاعل » . والملاحظ أن المطابقة تغنى عن استتار الضمير في الوصف والفعل كليهما .

لقد اعترف النحاة إذاً بفكرة الأصول الثابتة التى يسميها علم اللغة الحديث idealization . وقد ورد ذلك صراحة في كتب أصول النحو كما ورد في متونه ، وحسبنا أن ننظر إلى قول ابن مالك :

الأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد نجاء بخلاف الأصل وقد يجيى المفعول قبل الفعل

وسرى أن « المجيء بخلاف الأصل » هو الذى استنفذ الجزء الأكبر من جهود النحاة ، إما للكشف عن قواعده الفرعية حين يكون مطرداً فيتكون منه Sup-system ، وإما لتأويله حين يكون غير مطرد .

وكانت فكرة الأصل الثابت مسئولة عن الكثير مما أبلى النحاة في الكشف عنه بلاء حسناً في أكثر الحالات أو غير حسن في القليل منها فمن ذلك :

(أ) للحرف أصل ثابت في نطقه لا يغيره إلا ادغام أو إقلاب أو إخفاء أو نحو ذلك مما اعتبره النحاة من عوارض الأصل ، واعتبر علم الأصوات الحديث ذلك أصواتاً تستحق الوصف فتنسب إليها مخارج وصفات كما اعتبر الحرف رابطة تجريدية بين هذه الأصوات المتعددة التي تتحكم في ورودها اعتبارات التغطية والتوزيع .

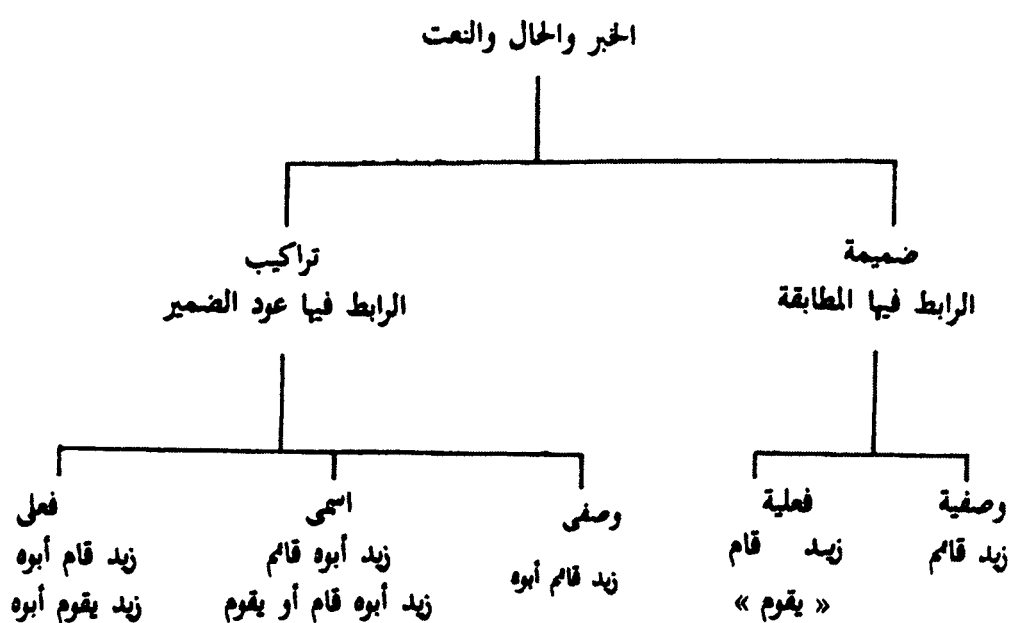
(ب) للكلمة أصل ثابت يتمثل في صيغتها الصرفية فإذا خرجت على هذا الأصل كان ذلك لعارض الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف فكلمة « قال » أصلها (قَوْل) ، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، كما أن « أشياء » أصلها شياء بدليل منعها من الصرف لألف التانيث الممدودة ، ولو لم تكن كذلك لكانت الهمزة الأخيرة لام الكلمة ووجب صرف الكلمة .

(جـ) الأصل في « يارجل » (أدعو رجلاً) ، ولكن عارض اللبس الذي يعرض لو انتصب الرجل في النداء (إذ لا يكون هناك فارق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة) جعل المقصودة مبنية على الضم ولكن الأصل الثابت حتم عليهم أن تكون في محل نصب .

(د) الأصل في « أتعاقب البريء » الاستفهام ولكن الحاجة إلى التعبير عن الإنكار وعدم اختصاصه بأسلوب مستقل في اللغة حول الاستفهام إلى استفهام إنكاري .

(هـ) الأصل في « فاعَلْ » أن تدل على الماضي ولكن عارض الدعاء في « بارك الله فيك » حول دلالتها من الماضي إلى المستقبل .

ويضيق بنا المقام عن ضرب أمثلة أخرى . وإن كان أوضح ما جاء به النحاة من الرد إلى الأصول هو التمارين غير العملية (أى النظرية) . وهكذا حلّ النحاة بالأصول الثابتة مشكلة الاطراد ، وأنشأوا لما اطردها مما خالفها قواعد فرعية ، وكشفوا عن العلاقات الداخلية للضمائم والتراكيب في نطاق الجملة على نحو ما سبق أن قررنا . وبقي علينا أن نجرد بعض المصطلحات لهذه الضمائم حسب الأصول الثابتة بعد إبرازها في صورة جداول على النحو التالى :



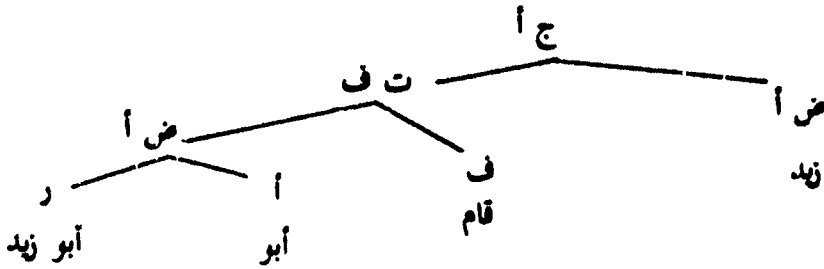
لقد ذكرت أن السائد في التعليم في أيامنا هذه هو تحويل بنية سطحية إلى بنية سطحية أخرى . ولقد كانت طريقة النحاة في هذا التحويل السطحي تتمثل بالنسبة للأمثلة السابقة في أمرين :

- (أ) تحويل الجملة الاسمية إلى جملة منسوخة .
- (ب) تأكيد العلاقة بين الجملتين الإسمية والفعلية وجعل تفضيل

إحداها على الأخرى للتعبير عن معنى بعينه خياراً لمن يختار ،
وربطوا ذلك بمستوى الأسلوب ، واكتفوا للنحو بمستوى صحة
العبارة في كل من الحالتين . هذا القدر من التحويل كان معروفاً
لدى النحاة العرب ، وقد استغنوا بمنهجهم المبني على تحليل
الكلمات عن تحويل الضمائم والتراكيب كما يعرفها الغربيون . ولنا
الآن أن نضع الاختصارات الآتية للمصطلحات حتى نستطيع
استعمالها بسهولة في محاولة محاكاة شجرة تشومسكي :

ج	=	جملة
ض و	=	ضميمة وصفية
ض ف	=	ضميمة فعلية
ض أ	=	ضميمة اسمية
ت و	=	تركيب وصفي
ت ف	=	تركيب فعلي
ت أ	=	تركيب اسمي
ر	=	رابطة (ضمير أو مطابقة الخ)
أ	=	اسم
ف	=	فعل
م	=	مطابقة

ويتم التحويل على النحو الآتي :



الجملة : زيد قام أبوه .

القاعدة :

ج	←	ض	أ	ت	ف
ض	أ	←	أ		
ت	ف	←	ف	ض	أ
ض	أ	←	أ	ر	
ف		←	فعل		
ض	أ	←	زيد ، أبو ، ...		
ف		←	قام ، قعد ، ...		
ر		←	م ، ه ، ...		

ويلاحظ على هذا التحويل ما يأتي :

(أ) لم يرد فيه ذكر لقرينة الإعراب .

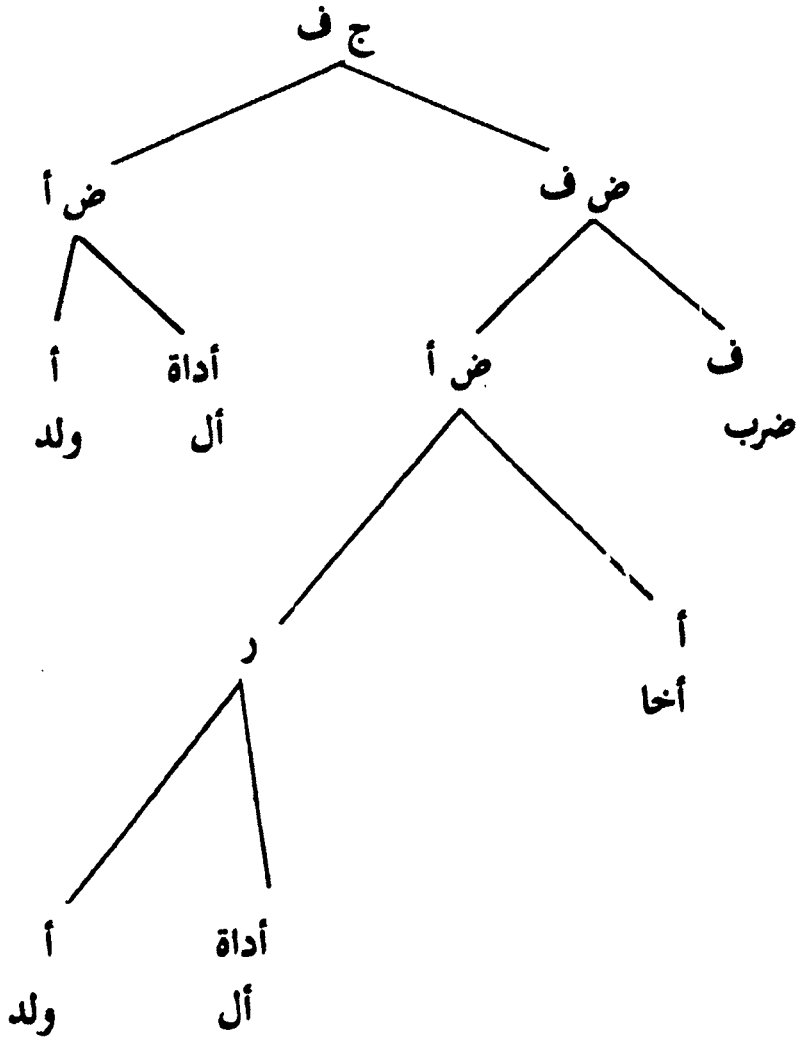
(ب) لم تشمل القاعدة على إمكان عكس الرتبة في نحو « قام أبوه زيد » .

(ج) أننا نضطر في الرابطة أن نتناسى علاقة الإضافة فلا نجري « أبى زيد » لأن نهايات الأغصان لا تعتبر جملة مفيدة وإنما هي مجرد markers .

(د) أن حرية الرتبة تجعل هذه القاعدة صادقة على صورة من صور الجملة الاسمية لا على كل جملة اسمية .

ومعنى هذا أن قواعد الجملة الاسمية لا بد أن تتعدد بتعدد صورها ، فتكون أكثر تعقيداً وأقل صدقاً من القواعد العربية الحاضرة .

مثال آخر :



الجملة : ضرب الولد أخاه .

القاعدة :

ج ← ض ف ض أ
 ض ف ← ف ض أ
 ض أ ← أ ر

ض أ'	←	أداة أ
ف	←	فعل
ف	←	ضرب ،
أ	←	أخا ، ولد ، ...
أداة	←	[أل]

وبالاحظ :

(أ) أن علاقة التعدية تجمع الفعل والمفعول به تحت ض ف مع مخالفة ذلك للأصل من جهة وللجملة من جهة أخرى .

(ب) أن الرابطة في هذا النوع من التحليل توحى بأن الجملة « ضرب أخاه الولد » مع عود الضمير على متأخر في اللفظ على خلاف الأصل ، مهما كان شائعاً على حد تعبير ابن مالك : « وشاع نحو خاف ربه عمر » .

وأستطيع ان أبني على ذلك ما يلي :

(أ) أن المنهج التحويلي لم يستقر له الأمر حتى الآن والبنية الغميقة فيه نوع من الحدس النفسى بلا قاعدة وأنه مغامرة ما تزال في دور التجربة .

(ب) أن هذا المنهج إذا كتب له أن يظل معمولاً به على صورته الحاضرة ، فسيكون خاصاً باللغة الإنجليزية أولاً وأخيراً .

(ج) فإذا أريد تطبيق هذا المنهج على لغة أخرى ، قامت صعوبات دون ذلك إما أن تؤدي إلى استحالة التطبيق أو إلى إجراء تعديل في المنهج نفسه .

(د) أن الفكرة عند إمكان تطبيقها تعتبر خدمة لحقل الأساليب أكثر

مما هي خدمة لحقل النحو .

(هـ) يبدو في الوقت الحاضر أن تطبيق هذا المنهج متعذر في اللغة العربية ، بدليل محاولة تطبيقه في جملة مثل « إياك نعبد » أو « إياك هذان قصدا » ولكن الحكم النهائي على عدم صلاحيته ينبغي أن يسبق بمحاولة تكييفه بالكيفية العربية ، وهو أمر يتطلب من الجهد مقدار ما بذله تشومسكى نفسه في إنشاء هذا المنهج .

(و) أن الاعتماد على الألفاظ في التحليل النحوى مازال أكثر نفعاً ودقة من الاعتماد على الضمائم والتراكيب ، لأن الكلمات في اللغة العربية بالذات ، هي مسرح القرائن اللفظية ، كالصيغة ، والمطابقة والإعراب ، ولا ينسب شيء من ذلك إلى الضمائم والتراكيب .

(ز) أن الإصرار على تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية بعد اتضاح هذه الحقائق ليس إلا عرضاً من أعراض الاستلاب الفكرى ، ومظهر من مظاهر عقدة التخلف وقد آن الآوان لنا أن نشب عن الطوق، في نشاطنا العلمى ، وأن نتوقف عن هوائتنا الهدامة في انتقاص تراثنا العربى .

(ح) وأعتقد أخيراً أن محاولتى إعادة صياغة النحو العربى فى كتاب « اللغة العربية — معناها ومبناها » هى أصلح المحاولات المعاصرة للتطبيق على المنه العربية لأنها تتراوح بين المعنى والمبنى على نحو لم يوجد فى دراسة حديثة أخرى ، وأن النحو العربى يمكن أن يوضع على ضوء هذا المنهج فى متن للتدريس يصل به الطلاب إلى السليقة فى فترة أوجز وبصورة أفضل .

وأنا الآن مشغول بهذا العمل بالذات . وأسأل الله التوفيق .

وحدة البنية واختلاف النماذج

وحدة البنية واختلاف النماذج

مقدمة :

تتحد بنية اللغة وتعدد النماذج التحليلية التي يعرض الباحثون من خلالها نظام هذه اللغة ، وإنما أتى تعدد هذه النماذج من قبل الأسس النظرية التي يبنى عليها الباحثون أعمالهم فمنهم من ينطلق من بداية فلسفية فيرى اللغة كياناً فلسفياً ومنهم من يبدأ من المنطق فيراها فكراً منطقياً ومنهم من يخضعها للدين فيسخرها له ومنهم من يراها كائناً طبيعياً ينمو ويضمحل ومنهم من يراها مظهراً لتصورات ذهنية فلا تخضع للوصف ولا للتقعيد وإنما ينشأ عنها ما يخضع للوصف والتقعيد .

ويتجلى اتحاد اللغة واختلاف النماذج في عدد من الأمثلة منها ما يتصل باللغات الأوربية التي أخذت النحو في البداية عن النموذج الذي بناه نحاة اللاتينية ثم تحولوا عن هذا النموذج اللاتيني إلى نماذج أخرى تخضع لتطور الدراسات اللغوية الحديثة . وإذا نظرنا إلى النماذج المختلفة التي بناها اللغويون للغة الإنجليزية في الوقت الحاضر وجدنا عدداً من هذه النماذج يسود جنباً إلى جنب في أوساط اللغويين الأمريكيين وإن خضع مجموع النماذج على اختلافها للفكرة التوزيعية أو تفرع عنها . وفي الدراسات العربية أن النموذج البصري يختلف عن النموذج الكوفي وجاء هذا الاختلاف في مجال الأصول كما شاع في مجال الفروع . فقد اختلفت المدرستان حول عدد من الأصول مثل « القليل لا يعتد به » و « كثرة الاستعمال تجيز الحذف » « العطف على الضمير المجرور لا يجوز » و « الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف » و « لا يجوز

إضافة الشيء إلى نفسه » و « لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه » و « عوامل الأسماء أقرى من عوامل الأفعال » و « الحمل على الجوز كثير في كلامهم » الخ ومن شاء أن يظفر بحشد من أمثلة اختلافهم حول الأصول فليأتمس ذلك في كتب الخلاف وأشهرها كتاب الإنصاف لابن الأنباري . ثم أضاف كتابي : « اللغة العربية : معناها ومبناها » نموذجاً آخر إلى نماذج النحو العربي سنعرض له فيما بعد بالتفصيل على قدر ما تسمح المسافة المخصصة لذلك في هذا العرض .

ولا تستوى الحسنة ولا السيئة من بين هذه النماذج مادامت تختلف في مأخذها وتباعد كبعد ما بين التأويل وظاهر النص . وإن كفاءة أي واحد من هذه النماذج إنما تنبع من قربه من الوفاء بالشروط العلمية التي تعارف عليها العلماء وهي الموضوعية المتمثلة في الاستقراء الناقد وإمكان التحقق من صدق النتيجة ثم الشمول المتمثل في الخضوع لمبدأ الحتمية وتجريد الثوابت ثم التماسك المتمثل في الاعتماد على التقسيم والحرص على عدم التناقض وأخيراً الاقتصاد المتمثل في التقييد والاستغناء بالأقسام عن الخوض في المفردات . تلك هي خصائص العلم المضبوط أو الصناعة كما يسميها تراثنا العربي . والنحو صناعة كما يقول النحاة فلا بد أن تتحقق له الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد . وقد يتحقق له بعض هذه الشروط دون بعض وقد يتحقق له الأكثر دون الأقل أو الأقل دون الأكثر ومن هنا تختلف النماذج قريباً وبعداً من الصورة المثالية للنموذج فتفارت حسناً وسوءاً (أي من ناحية الـ elegance) . وما يوضح التفاوت في تحقق هذه الشروط ما نلمحه من فارق بين النحو وفقه اللغة . فالنحو صناعة لأنه يتناول ثوابت الأفكار والأقسام وفقه اللغة ليس من قبيل الصناعة لأنه يبحث في المتغيرات ومفردات الظواهر

إذ يتناول علاقة اللفظ المفرد باللفظ المفرد والظاهرة المفردة بالظاهرة المفردة كما يتناول علاقة اللفظ المفرد بالمعنى وعلاقة اللفظ المفرد بالاستعمال ثم لا يصطنع لذلك شيئاً من التفسير ولا التعقيد ولا التجريد إلا ما يستعيره استعارة من علوم أخرى كالصرف والأصوات كحين يعالج ظاهرة الاشتقاق أو ظاهرة التأليف مثلاً . ومثل ذلك يقال عن الفارق بين البصريين والكوفيين حين ننظر مثلاً إلى الأصل البصري الذي يقول : « القليل لا يعتد به » إذ نرى الكوفيين يعتدون بالقليل فيدون بذلك من الاعتداد بالمفردات من الظواهر وقد علمنا أن العناية بمفردات الظواهر أشبه بفقهاء اللغة منها بالنحو .

فإذا وضعنا هذه الحقائق السابقة نصب أعيننا علمنا أن اللغة العربية التي وصفها النحاة يمكن أن تظل على حالها التي تبدو بها في تراثنا الأدبي ثابتة لا تتغير ثم تحاول الأجيال المتعاقبة من الباحثين أن تكشف عن نظامها بإنشاء النماذج المتعاقبة لهذا النظام دون أن تتأثر هذه اللغة بذلك الاختلاف في بناء النماذج . وسأحاول في الصفحات التالية أن أعرض النموذج البصري الذي أنشأه النحاة ولخصه كتاب سيبويه ثم أعرض بعد ذلك نموذجي الذي تضمنه كتاب « اللغة العربية » ١٩٧٣ ثم أعرض تطبيقاً لنموذج النحو التحويلي على اللغة العربية مأخوذاً من كتاب Aspects لتشومسكي ١٩٦٥ . وبذلك أرجو أن أضرب المثل لإعادة وصف اللغة العربية في ضوء علم اللسانيات .

النموذج البصري :

بني النموذج البصري على أسس منهجية معينة يمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ — الكلمة وحدة الجملة ومن ثم كانت هي النواة التي دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية . أما في الصرف فقد حددت صيغها وأصولها وزوائدها وما يلحقها من الظواهر المختلفة التي يشملها مصطلح « التغيير » كالأعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف الخ وتبنت الدراسات الصوتية بإمداد الصرف بكثير من الحقائق التي استعان بها على دراسة الكلمة . وإنما وقع اختيار النحاة على الكلمة دون الصوت المفرد ودون المقطع ودون المتلازمين لأن الكلمة بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد . وهكذا يبدو أن فكرة الأفراد هي التي أعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل . أنصف إلى ذلك أنها نواة صيغة مفردة وأن اللواحق والزوائد تلصق بها وأن ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبطت بالكلمة . فالإعراب عندهم أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة . وإذا كانت أواخر الكلمات تختلف بحسب المعاني فلا شك أن الكلمة تصلح لأن ينسب إليها استقلال في بنية اللغة لا يمكن أن ينسب مثله إلى الصوت أو المقطع مثلاً ، بل لا يمكن أن ينسب مثله إلى المتلازمين لأن الإعراب لا ينسب إليهما معاً ومن ثم لا يصلحان معاً — في رأي النحاة — أن يكونا وحدة تحليلية قائمة بذاتها ثم إن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها وتأخيرها ويمكن أن تضاف الكلمات الأخرى أو تنفصل عنها وبذلك كله يتحقق وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية .

٢ — والكلم أقسام ثلاثة : اسم وفعل وحرف . وإن التقسيم مبني

على أساسين أحدهما التمييز بحسب المعنى وثانيهما التمييز بحسب
المبنى . فأما من حيث المعنى فالإسم ما دل على مسمى والفعل
ما دل على حدث وزمن والحرف ما دل على معنى في غيره
وأما من حيث المبنى فالأمر واضح من قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل
بتا فعلت وأنت وبا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي
سواهما الحرف

ومع التسليم بأن مثل هذا التقسيم ينبغي أن يأخذ في اعتباره
المعنى والمبنى معاً على حد ما صنع النحاة يحسن أن نشير هنا
إلى أن النحاة أحسنوا اختيار المبدأ ولكنهم قصرُوا بعض الشيء
عند إجراء التطبيق ، لأن « الاسم في تقسيمهم اشتمل على
أمشاج من الكلم بينها اختلاف هام جداً من حيث المبنى إذ
لا يدل كل اسم عندهم على مسمى لأن المصدر يدل على
الحدث والوصف يدل على موصوف بالحدث والضمير يدل
على مطلق حاضر أو غائب والظرف يدل على اقتران حدثين
وأسماء الأفعال تدل على استعمال إفصاحي إنشائي للغة وهكذا
نجد أن هناك طوائف من الأسماء لا تدل على مسميات . أضف
إلى ذلك أن الحرف لا يدل على معنى في غيره وإنما يدل على
علاقة من العلاقات الرابطة لأوصال الجملة فله معنى وظيفي
يعرف به ويساق له وينسب إليه . وحسبنا أن نعلم أن النحاة
أنفسهم نسبوا المعاني إلى الحروف وحسبنا أن نقرأ قول ابن
مالك :

على للاستعلاء ومعنى في وعن بعن تجاوزاً عنني من قد فطن

الخ . والأمر من حيث المبني يدي لنا بعض المفارقات أيضا
فالضمائر لا تقبل التنوين وبعضها لا يقبل النداء ولا تدخل عليها
«أل» وإن دخل عليها حرف الجر لم يظهر الجرّ عليها وكذلك
الحال في الظروف وأسماء الأفعال . ولقد عد النحاة النواسخ من
بين الأفعال وهي ليست متصرفة تصرفاً تاماً في معظمها وبعضها
يأبى علامات الأفعال . وهذا وغيره مما يمكن أن يطلع عليه في
كتابي : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٨٢ — ١٣٢ .

٣ — حين لاحظ النحاة عدم إطراد صور الاستعمال أدركوا أن محاولة
بناء القواعد على أمور غير مطردة أمر غير ممكن وغير مفيد .
وكيف يتبادر إلى ذهن من لا يعرف العربية أن النون في «ينبغي»
وهي تنطق بضم شفتين ، والنون في «ينفع» وهي من الشفة
السفلى والاسنان العليا . والنون في «ينظر» وهي يخرج في
نطقها اللسان والنون في « ينقل » وهي تنطق في اللهة كل
ذلك يؤدي وظيفة واحدة من حيث المعنى ؟ بل كيف يمكن أن
يتصور المرء منذ الوهلة الأولى أن « استخرج » و « ع »
و « ره » يمكن أن توضع تحت عنوان واحد ؟ بل كيف يمكن
أن يضع المرء قاعدة واحدة كمثل : « زيد دنف »
و « دنف » في جواب « كيف زيد » ؟ من هنا كان لابد
للنحاة أن يعزفوا عن غير المطرد الى المطرد فإن لم يجدوا المطرد في
الاستعمال اخترعوه بالتجريد . وكذلك كانت الحال ، فقد
اخترع النحاة (أصل الوضع) وبنا النحو على هذا الأصل .
فأما النونات التي سبق الكلام عنها فأصل وضعها نون مجردة في
الذهن تنسب الى النطق في اللغة وتمثل عند «ذوق النون»
المفردة وهي ساكنه غير متحركة ولكل حرف من حروف العربية

أصل مثلما للنون أصل . والذي يقرأ باب الإدغام في كتاب
سببوية يجد سببويه يتكلم عن الأصول والفروع فيعد الأصول
تسعة وعشرين ويجعل لها فروعاً تصلح في قراءة القرآن والشعر
وفروعاً أخرى لا تصلح لذلك وهذه الأصول هي أصول وضع
الحروف التي جردها النحاة .

ولكل كلمة « أصل وضع » كذلك وإنما يعدل بالكلمة
عن أصل وضعها بالإعلال أو الإبدال أو النقل والقلب
أو الحذف أو الزيادة ف « قال » أصلها « قول » وقد عدل بها
عن هذا الأصل بواسطة الإعلال إذ تحركت الواو (التي في
الأصل المجرد في الذهن) وانفتح ما قبلها فصارت في الاستعمال
ألفاً وهكذا أعلت عين الكلمة و « كساء » أصل وضعها
« كساو » وقد وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فأبدلت همزة
و « يقوم » أصلها « يقوم » بقاف ساكنه وواو مضمومة وقد
نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الواو
و « حياض » أصلها « حواض » وقد وقعت الواو عيناً لجمع
صحيح اللام وقبلها كسرة فقلبت ياء و « يجد » أصلها
« يوجد » بياء مفتوحة وواو ساكنة وجيم مكسورة وقد وقعت
الواو فاء لمضارع فعل من نوع « المثال » فحذفت اذ تحذف
من مضارع هذا النوع وأمره ومصدره . ومصدره . و « رجيل »
المصغر أصلها « رجل » زيدت فيها ياء ساكنة
للتصغير . كل هذا من الناحية الصرفية . أما من الناحية
الاشتقاقية فإن « استغفر » أصلها (غ ف ر) و « جاه »
أصلها « و ج ه » و « سمة » أصلها « و س م »
و « اذكره » أصلها « ذ ك ر » وهلم جرا .

ولكل جملة أصل وضعها . وقد عرف الجزولي الكلام بأنه
« اللفظ المركب المفيد بالوضع » فإذا عرفنا أن الجزولي كان
يقصد تعريف « الجملة » عرفنا أن الجملة لها صورة مجردة في
الذهن عند النحاة قد يطابقها الاستعمال وقد يختلف عنها .
وهذا الأصل هو :

- الجملة الاسمية : مبتدأ + خبر .
الجملة الفعلية : فعل + فاعل (أو نائب فاعل) .
الجملة الشرطية : أداة + شرط + جزاء .
جملة الأمر : صيغة الأمر + فاعل (إما ضمير متصل
ومستتر) .
جملة النهي : أداة + مضارع + فاعل (إما ضمير
متصل وإما مستتر) .

وهكذا يصبح أصل الوضع أمراً ثابتاً من عناصره الاظهار
والذكر والاتصال والترتبة على عكس ما يجري على الجمل الحقيقية
في معمعة الاستعمال من إضمار أو حذف أو فصل أو تقديم
وتأخير إلى غير ذلك من مظاهر « التغيير » وهذا الثبات الذي
نسبه النحاة لأصل الوضع مكنهم من أن يبنوا قواعد مطردة
صارمة بمعزل عن تطور اللغة من عصر جاهلي إلى آخر اسلامي
وعن اختلاف القبائل في استعمال اللغة من الحجاز الى نجد.
فلما تم لهم ما أرادوا من بناء القواعد عمدوا الى قواعدهم المبنية
بتجريد الأصول فسلطوها على المسموع من الفصحاء وهو مبني
على السليقة دون التجريد فحين اختلف المسموع عن القاعدة
كان بعض النحاة يطعن على العرب ويغلطهم ، وكان بعضهم

الآخر يسلم لهم معترفا بما قاله الفرزدق لابن أبي اسحق « علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » .

وهكذا نرى أن النحاة افترضوا « أصل الوضع » فإذا اتفق المستعمل معه فذلك ، وإلا ادعى النحاة أن هذا المستعمل قد عدل به عن الأصل « فان كان المعدول به عن الأصل حرفاً سمي العدول إدغاماً أو إقلاباً وإخفاءً الخ وإن كان كلمة سمي العدول إعلالاً أو إبدالاً أو نقلاً أو قلباً أو حذفاً أو زيادةً أو عدلاً وإن كان جملة سمي العدول إضماراً أو حذفاً أو فصلاً أو زيادةً أو تقديماً وتأخيراً . وكل عدول عندهم كان يتطلب الرد الى الأصل وهذا الرد الى الأصل يتم في ضوء قواعد صوتية أو صرفية أو نحوية ويسمى « التأويل » وإنما اختاروا هذا المصطلح ليدلوا به على قصدهم أن يعملوا على أن « يؤول » هذا المعدول به عن الأصل إلى أصله . فكأنهم أخذوا لفظ « التأويل » من الفعل « يؤول » .

٤ — وكذلك جعل النحاة للقاعدة أصلاً وسموه « أصل القاعدة » وجعلوه صالحاً لأن يعدل بالتركيب عنه إلى قواعد فرعية . فالقاعدة العامة للمبتدأ والخبر تخضع للأصل القائل « الأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير » (ابن عقيل ٢١٦/١) ، ولكن هذه القاعدة الأصلية يعدل عنها الى قاعدة أخرى فرعية تقول : « إذا أفادت النكرة فلا يمتنع الابتداء بها » (نفس المرجع) وكذلك يقول أصل القاعدة « لا يخبر بالزمان عن الجثة » ولكن هذه القاعدة قد يعدل عنها عند أمن اللبس إلى قاعدة فرعية تقول : « إذا كان الإخبار بالزمان عن الجثة

لا يذهب بالفائدة جاز » والامر كذلك بالنسبة للأصل
القائل : « أي معربة » والفرع القائل : « تبنى أي إذا
أضيفت وحذف صدر صلتها » . وهكذا إذا وقعنا على تركيب
تصدق عليه القاعدة الفرعية أمكننا أن نرده الى أصله (القاعدة
الأصلية) بواسطة التأويل اذ ننسبه الى ذلك الأصل ونعترف به
في ظله ونعده استثناء منه ، وهذا هو تأويل القاعدة أي الرجوع
بها الى أصلها المنسجم مع ظاهر النص أو الذي يتبادر من
ظاهر النص . أما إذا كان تفسير بناء تركيب ما يتم في ضوء
أصل لا يتبادر الى الذهن من ظاهر النص فيضطر النحوى الى
« اخراج » التركيب من الأصل القريب الذي ينسجم مع أول
فهم للنص الى آخر غير وارد عليه للوهلة الأولى فذلك نوع آخر
من التأويل غير « الرد » يسمى « التخريج » من ذلك مثلاً
ما دار حول قوله تعالى : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال
أوبي معه والطير ﴾ قرأ عيسى بن عمر بنصب الطير وقال إن
« الطير » معطوف على محل المنادي أما النحاة الآخرون فمع
اعترافهم بقراءة النصب قالوا إن هناك قراءة أخرى بالرفع وان
« الطير » المنصوبة لا يمكن عطفها على محل المنادي لتشابه
أحكام المنادي وأحكام تابعه والمعروف أن المنادي إذا اقترن بأل
فإنه لا تسلط عليه « يا » وإنما تتوسط « أيها » بينهما
وحين رأى النحاة أن ظاهر النص يشهد بما رآه عيسى بن عمر
بحثوا عن معنى آخر يمكن أن ينسجم مع أصل قاعدة أخرى
وهي القاعدة العامة للعطف التي يعطف بحسبها غير المنادي
فعثروا على ذلك المعنى بأن جعلوا الطير معطوفه على « فضلاً »
فكان الله تعالى آتى داود فضلاً وآتاه الطير ولكن يشهد لرأي

عيسى قوله تعالى ﴿ وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير ﴾
أما هذا الصنيع من القائلين به فيعد « تخريجاً » لا « ردّاً »
وهكذا يمكن الرجوع الى أصل الوضع بالرد فقط ، ويمكن
الرجوع الى أصل القاعدة به أو بالتخريج .

٥ — لقد بنى النحاة نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي
وهي العلامة الاعرابية وأقاموا عليها نموذجاً متكاملاً سموه « العمل
النحوي » أو « العوامل النحوية » وقسموا العوامل إلى لفظية
ومعنوية ، وقسموا الإعراب إلى ظاهر وتقديري ومحلي وأخضعوا
الظاهرة كلها لفكرة أصل الوضع . فالأصل في الإعراب أن
يكون بالحركة وأما الحرف فهو فرع عليها وعدول عن الأصل ،
والأصل في الإعراب أن يكون ظاهراً فإذا لم يظهر فذلك عدول
عن الأصل يرد إليه بالتقدير ، فإذا كان ما لم يظهر عليه
الإعراب مقصوراً أو منقوصاً قدرت الحركة على آخره ، أما إذا
كان مفرداً مبنياً أو جملة فالمقدر هو المحل . والأصل في النصب
أن يكون بالكسرة وفي جمع المؤنث السالم عدول عن الأصل ،
والأصل في الجر أن يكون بالكسرة وفي الممنوع من
الصرف عدول عن الأصل . والأصل في الإعراب أن يكون
للأسماء وفي إعراب المضارع عدول عن الأصل يتطلب التعليل
بعلة الشبه كما أن في بناء الاسماء عدولاً عن الأصل بعلة الشبه
أيضاً لقد ظهر في صفوف النحاة من ألقى ظلال انشك على
ظاهرة الإعراب وزعم قطرب أن ارتباط الإعراب بالمعنى لا يعدو
أن يكون من تأصيلات النحاة وتجريداتهم وأعانه على ذلك
ما لاحظته من توسع الشعراء والفصحاء في ارتكاب الضرائر
الشعرية مع عدم ذهاب المعنى ، فالقرآن والحديث والشعر وكلام

العرب ملء بالتوسع في أمر العلامة الإعرابية والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى وحسبنا أن نذكر مثلاً من كل نوع مما سبق .

فإن الله تعالى يقول : ﴿ إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ والنبي ﷺ يقول : « ان قعر جهنم لسبعين خريفاً » والفرزدق يقول :

وعض زمتان بابن مروان لم يدع
من المال الامسحتاً أو مجلف
والعرب تقول : « خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار . ومعنى هذا أن قطرباً لم ينكر وجود الإعراب نفسه ولو أنكره لقام القرآن المتواتر بإعرابه والشعر الذي لا يستقيم وزنه إلا مع الإعراب شاهدين على خطئ رأيه ووضوح باطله . وإنما زعم قطرب أن هذا الإعراب الذي لا سبيل إلى نفي وجوده لا يرتبط بالمعنى على نحو ما قرر النحاة . ولكن ذلك أيضاً لا يسلم لقطرب وإن كان بعض المحدثين ومنهم المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس قد وقفوا في صف قطرب وأنكروا الصلة بين الإعراب والمعنى . ولو لم يرتبط الإعراب بالمعنى ما كان هناك فارق فيه بين عبارتي « هذا كاتب ساخر » و « هذا كاتب ساخر » ومعنى هذا أن الإعراب قرينة من قرائن المعنى النحوي لا مزاءه وأن الذي دعا قطرباً إلى الوقوف هذا الموقف يمكن تفسيره على نحو آخر كما سنرى من بعد (انظر فكرة الترخص في هذا البحث) .

7- ونظر النحاة في الزمن النحوي فراءوا أن الازمنة ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل . ولكن الزمن عندهم ارتبط بالصيغة المفردة ارتباطاً تاماً حتى قالوا : « إن الفعل دال على الحدث بلفظه

وعلى الزمن بصيغته « وكأن المضي عندهم ارتبط بالبناء على
الفتح وقبول ضمائر الرفع المتصلة ومن ثم رأيتهم ينسبون المضي
إلى « نعم ويثس وما أفعله » و « هيهات » لتحقيق البناء على
الفتح فيها وينسبونه الى « ليس » لهذا ولقبوها ضمائر الرفع
المتصلة على الرغم مما يبدو في معاني هذه الكلمات من بعد عن
معنى الزمن في أساسه وارتباط « العبارات » التي هي فيها بمعنى
التو واللحظة ، فإذا وجدوا أن السياق ربما أدى الى معنى زمني
غير الذي نسبوه الى الصيغة ذهبوا ينسبون المعاني الزمنية الى
الأدوات كنسبة « القلب » الى « لم » ونسبة الدلالة على
ما يستقبل من الزمان إلى « إذا » ونسبة شيء من معنى
الحضور إلى « قد » وهكذا حبسوا الدلالة الزمنية للنحو العربي
في هذا النطاق الضيق بسبب انشغالهم بالمفردات وبناء النحو
عليها كما سبق أن أشرنا وسنرى من بعد أن الزمن في اللغة
العربية أغنى بكثير مما تصوره النحاة .

نموذج كتاب اللغة العربية (١٩٧٣) :

إنما مثلي بالنسبة لهذا النموذج ومثل البصريين بالنسبة لنموذجهم
كمثل رجلين أرادا أن يكشفوا عن بنية ضاحية صغيرة من مدينة ، إذ
تتكون هذه الضاحية من ثلاث مجموعات من المباني . فأما أحد الرجلين
والمثل هنا للبصريين فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجو فوق هذه
الضاحية بمسافة قليلة تمكنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة
فاطلع فرأى هذه المباني من ثلاث كتل (والمثل للاسم الفعل والحرف)
فأقر بذلك ورضى به وجعل ذلك في صلب معلوماته عن الضاحية . وأما
الرجل الآخر (والمثل لشخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما قصد

إلى هذه الكتل مائلاً فدخلها واحدة بعد الأخرى فوجد كل كتلة منها مكونة من بنائات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة إلا أنها كتلة واحدة . حين رأى تعدد البنائات في كل كتلة ذهب يتفحص في صورة كل منها والغرض الذي تستعمل من أجله فخرج من تجربته هذه يزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة أقسام هو في الحقيقة سبعة أقسام للمباني لا ثلاثة . وهكذا وصل نموذجي الذي بنيته إلى جعل أقسام الكلم سبعة : الاسم — الفعل — الوصف — الضمير — الظرف — المخالفة — الأداة . فالنحاة البصريون أشرفوا على أقسام الكلم من أصولهم المجردة تجريداً عقلياً بعد أن التزموا بعبارة قالها على بن أبي طالب رضي الله عنه : «الكلم اسم وفعل وحرف» ، وطلب إلى أبي الأسود أن ينحو هذا النحو . أما نموذجي فقد بدأ بالاستقراء المنهجي الوصفي المبني على أسس من المعنى وأسس من المبنى وانتهى إلى هذا النموذج المستقل عن النحو البصري مع بعض الانتفاع بالمدارس الغربية فوجد ما يلي :

١ — أن ما سماه النحاة : الاسم يشتمل في الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر فإذا كانت الأسماء تعرف بأل فإن الأوصاف (اسم الفاعل والمفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة) لا تفيدها « ال » تعريفاً ولا تخصيصاً وإذا كانت الأسماء لا تطلب مرفوعاً ولا منصوباً فالأوصاف تفعل ذاك الخ . . الخ . . ثم إذا دلت الأسماء على مسمى فالضمائر (الموصولة والإشارية والشخصية) تدل على مطلق غائب أو حاضر ولا تقبل بعض العلامات الشكلية كالأسماء وتنظم في جداول بحسب التكلم والخطاب والغيبة

والأفراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث على عكس الأسماء وتبدو أحيانا في صورة مشبعة وأخرى في صورة مضعفة فإذا أضعفت اتصلت بالكلمة كما تتصل باء الجر أو لامه مثلاً والظرف (انظر المقصود بالظرف في الكتاب المذكور) لا يدل على مسمى ولا تتصل به الـ ولا يقبل الجر والتنوين والنداء وهكذا .

٢ — ان ما سماه النحاة « الفعل » يبدو أيضا في صورة مرقعة تحتاج إلى كثير من العناية والنظر . لقد اشتمل الفعل على النواسخ التي لا دلالة لها على الحدث كما اشتمل على التعجب والمدح والذم ولا دلالة فيهما على الزمن . ورصدوا للفعل علامات بأبائها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال ، فقد نسبوا الفعل إما إلى التعدي وإما إلى اللزوم وليس فيما سبق دلالة على تعد أو لزوم وهلم جرا مما قد يرى بتفصيل أتم في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

٣ — لم يدرك النحاة المعنى العام الذي تندرج تحته الأدوات جميعا (وهو معنى الربط والدلالة على العلاقة) فساقوا للحرف تعريفاً لا يكفي في حد الحرف بخاصة ولا الأداة بعامة إذ قالوا : الحرف ما دل على معنى في غيره دون أن يذكر طبيعة الغير ولا طبيعة هذا المعنى . وهكذا حصلنا على تعريف غير جامع لأن النواسخ (وسنُعدها من الأدوات) تدل على معنى في غيرها وهو النسخ ، وغير مانع لأن الظروف الجامدة المبنية وهي ليست من الأدوات) تدل على معنى في غيرها وهو اقتران حدثين . لهذا قام نموذج كتاب اللغة العربية ١٩٧٣ م على أساس تقسيم جديد ؛ فنقسم الكلام إلى :

اسم — وصف — فعل — ضمير — خالفة — ظرف —
أداة .

وفرق بين كل قسم من هذه الأقسام وبين غيره على أساس مزدوج من المعنى والمبنى وهذا التقسيم جزء لا يتجزأ من نظام اللغة العربية كما يتصوره النموذج . والمعروف أن النظام تجريد صامت ساكن غير متحرك وأن هذا النظام إن كان الإطار الذي يرتبط به الاستعمال فإن الفرق بينه وبين الاستعمال فرق ما بين الحسى والمعنوي أو بين الساكن والمتحرك أو بين القانون والسلوك الفردي . والمعروف أن الاستعمال اللغوي يحكم ما له من دينامية وخضوع لظروف التكلم والمتكلم لا يمكن أن ينطبق تمام الانطباق على أي نموذج يمكن للباحث في اللغة أن يجرده تجريداً . ومن هنا ينبغي لصاحب النموذج بعد إنشاء الإطار العام أن يفسر الظواهر المتعارضة مع هذا التأطير . وهكذا وجدت أن ما يسمى في النموذج اسماً ربما ورد في الاستعمال في مواقع يرد فيها الوصف أو الفعل أو الظرف ، وأن الوصف قد يرد مورد الاسم ، وأن الفعل قد يرد علماً وأن الضمير قد يرد مورد الظرف الخ فأنشأت فكرة النقل أو بعبارة أدق انتفعت بما أشار اليه اللغويون من فكرة النقل . فلهذا تكلم اللغويون عن ظاهرة النقل بما لاحظوه من تحول الكلمة عن معناها الذي كان لها بأصل الوضع فقالوا إن هذا النقل قد يكون عن طريق المجاز اللغوي الذي علاقته المشابهة كالفصاحة مثلاً نقلت عن صفاء اللبن وذهاب رغوته إلى نقاء اللغة وقد يكون بنقل اللفظ من المعنى الخاص إلى العام كاللباس إذ كان يدل على الحرب فنقل إلى الدلالة على الشدة من أي نوع وقد يكون بنقل اللفظ من المعنى الكلي إلى الجزئي مثل « الرث » وكانت تدل على الخسيس بوجه عام فخصصت باللباس

والفرش وقد يكون بنقل اللفظ من المعنى اللغوي إلى المعنى الإصلاحي كالصلاة والزكاة والصوم والحج والحال والتمييز الخ . (فقه اللغة للأستاذ علي وافي) . هذا ما قاله اللغويون والبيانون . وقد رأيت أن أضيف إلى ذلك نوعاً آخر من النقل يشمل أمرين : نقل المبنى من استعمال القسم الذي ينتسب إليه من أقسام الكلم إلى استعمال قسم آخر والثاني نقل نمط تركيب الجملة بلا تغيير فيه من أسلوب إلى أسلوب آخر . مثال الأول ما أشرنا إليه منذ قليل من أن الاسم قد يستعمل وصفاً كما في (زيد رجل) لأن النموذج يفرض لخبر المبتدأ أن يكون وصفاً فإذا ورد الاسم مورده تحول إلى وصف . بل إن النحاة أنفسهم أولوه بالوصف فقالوا : (أي متصف بالرجولة) ومن هذا القبيل قولهم : هذا رجل الساعة . وهذا معاوية القرن العشرين ، وقضية ولا أبا حسن لها وفي هذا المقام يتحول معاوية وأبو الحسن إلى نكرتين . وقد يرد الاسم مورد الفعل كما في ضربا زيدا فيتعدى الاسم إلى المفعول وقد يرد مورد الظرف كما في لقيته ساعه الغروب فتحدثت إليه بعض الوقت وافترقنا زهاء الثامنة مساء وتواعدنا أن نلتقي غدا .

وقد يرد الوصف مورد الاسم كما في صالح وشاكر ومحمود وأحمد وخليل وغيرها من أسماء الاعلام كما قد يرد الفعل هذا المورد كما في يزيد ويشكر ويعيش ويموت ويحیی وتغلب الخ وقد يرد الضمير (وهو في هذا النموذج يشمل الاشارات والموصولات أيضا مورد الظرف كما في هنا وثم والآن) (اشارة إلى الحاضر) أما نقل النمط التركيبي للجملة من أسلوب إلى أسلوب فممنه نقل الاثبات إلى الدعاء كما في « بارك الله فيك » والنفي إلى الدعاء كما في « لافض فوك » والاستفهام إلى الانكار نحو : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ﴾ وقد التفت النحاة إلى هذا النوع الثاني (نقل النمط التركيبي) وجعلوه جزءا من نموذجهم ولكنهم

غفلوا عن النوع الأول فلم يلموا به إلا إلاما متسرعا في بابي اسم العلم والتمييز (الاعلام المنقولة والتمييز المنقول) .

وهناك فكرة أخرى كان لابد أن يشتمل عليها نموذج اللغة العربية ١٩٧٣ م وهي فكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد على نحو ما يتعدد المعنى المعجمي للكلمة الواحدة . ولم يغفل النحاة عن هذه الفكرة بل على العكس من ذلك نجدها تمثل العمود الفقري في نزع من أنواع الكتب النحوية مثل مغني اللبيب لابن هشام والجني الداني لابن ام قاسم المرادي ورصف المباني لابن عبدالنور المالقي ولكن النحاة مع ذلك لم يعطوا هذه الفكرة ما تستحقه من التنظير فلم يدخلوها في تجريداتهم وتأصيلاتهم وينبغي أن يكون قد اتضح الآن ما أقصده بتعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد فقد يكون المبني (وهو يساوي ما يقصده المحدثون بلفظ morpheme أداة فتعدد معانيها كما في صلاحية « ما » أن تكون موصولة أو مصدرية أو نافية أو تعجبية أو زائدة وكما في صلاحية صيغة فعل « فتح فسكون » للمصدر والصفة المشبهة وصيغة « فاعل » للفاعل والمفعول والمصدر وهلم جرا . والفرق بين هذا وبين النقل أن النقل تحول عن قسم إلى قسم فهو مرتبط بأقسام الكلم أما هنا فالأمر مرتبط بصورة المبني الذي قد يتعدد معناه في داخل قسم بعينه فيتناهى مع فكرة النقل ولكنه قد يمتد على قسمين أو أكثر .

وفي رأي هذا النموذج أن أصل الاشتقاق ليس المصدر كما زعم البصريون ولا الفعل الماضي كما زعم الكوفيون إنما هو الأصول الثلاثة التي تستعمل في المعاجم على شرط أن تكون مفرقة غير موضوعة في كلمة . وأعجب لعقري كالحليل بن أحمد إذ نراه أبا المعجميين العرب وسيد النحاة جميعا والمسئول المباشر عن كثير مما نعرفه الآن باسم أصول النحو

كيف اضطرب تفكيره بالنسبة لأصل الاشتقاق ، لقد وضع الخليل أصلاً للاشتقاق في الصرف في صورة المصدر فقال وقال البصريون معه إن المصدر أصل الاشتقاق . وحين تصدى للغة في كتاب العين قرع المشتقات لا من المصدر وإنما من الأصول الثلاثة التي نعرفها اليوم باسم أصول المادة . فما الفرق بين المادة والاشتقاق ؟ ولماذا لا تكون أصول المادة هي أصول الاشتقاق ؟ الحق ان الصرف لو اعترف بهذه الأصول الثلاثة في التفريع الاشتقاقي لكان أصدق مع نفسه لأن كل التحليلات الصرفية تقوم على افتراض الأصول الثلاثة أصلاً للاشتقاق وترعاها في كل التقسيمات سواء في المجرد والمزيد وفي الصحيح السالم والمهموز والمثال والأجوف والناقص واللفيف والمفروق والمقرون وفي الميزان الصرفي وفي القول بالإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف وفي اسناد الضمائر إلى الأفعال وفي تثنية الكلمة وجمعها وتصغيرها والنسب إليها بل أن الأصول الثلاثة معتبرة حتى في أمور تقع خارج نطاق الصرف كالإملاء الذي يفرق بين الألف الواوية واليائية في الكتابة وهلم جرا .

والنحو شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية التي قد يعتمد وضوحها على التأخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق . والقرائن المعنوية في هذا النموذج النحوي هي قرينة الإسناد (ولها صور) ، وقرينة التخصيص (ولها صور أيضا) وكذلك النسبة (ولها صورها) والتبعية (ولها صورها) والمخالفة (ولها صورها) (انظر كتاب اللغة العربية معناها ومبناها) وأما صور الإسناد فهي الجمل الاسمية والوصفية والفعلية والأولى والأخيرة معروفتان أما الوسطى فالمعروف أن الوصف قد يذكر له فاعل وقد يتعدى إلى مفعول به وقد يكون له مفعول مطلق فإذا تقدمه أداة نفي أو استفهام

بدت الجملة الوصفية جملة أصلية بحيث نجد « أقائم زيد » تقف جنباً إلى جنب مع « أيقوم زيد » و « أزيد قائم » أما إذا تقدمها مبتدأ أو موصوف فإنها تبدو في صورة الجملة الفرعية بحيث تبدو « زيد قائم أبوه » ولها نفس المظهر الذي لجملة « زيد يقوم أبوه » وهكذا يضيف النموذج جملة ثالثة إلى التراكيب العربية هي الجملة الوصفية . وفروع التخصيص كلها علاقات للمنصوبات فالتعدية علاقة المفعول به وقرينته والغائية قرينة المفعول لأجله والمعية قرينة المفعول معه والظرفية قرينة المفعول فيه والتأكيد قرينة المفعول المطلق المؤكد للفعل أي الصارف لمعناه عن احتمال المجاز والتحديد قرينة المفعول المطلق المبين للنوع أو للعدد . والملابسة قرينة الحال والإخراج قرينة المستثنى والتفسير قرينة التمييز . وأما النسبة فهي قرينة الإضافة وهي المعنى الذي ينتظم الجر بالحرف وتعدد معاني هذه الحروف حتى تكاد تربو على الثلاثين (انظر باب حروف الجر في كتب النحو) وتكون الإضافة على معنى أي حرف منها وليست على معنى اللام ومن وفي فقط لاحظ مثلاً معنى « عن » في عبارة « تجاوز الحد » ومعنى على في ركوب الحصان « ومعنى إلى » في بلوغ المدينة « ومعنى الباء » في « ضرب العصا » وهلم جرا . وأما التبعية فقرينة قوامها الرابطة بين عنصرين من عناصر الجملة تجعلهما يقفان على نفس المستوى إزاء نواة الجملة والمقصود بالنواة العنصر الفعلي للجملة (الفعل أو الوصف أو المصدر المضاف أو المتعدي) وهذه القرينة تدل على النعت والتوكيد والبيان والنسق والبدل ولا ترتبط بإعراب معين وإن اعتمدت على المطابقة في الإعراب .

والمخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي له نمط يخضع لقاعدة من قواعد الجمل فحين يستعمل النمط نفسه لا على سبيل الإسناد يختلف

المعنى عما كان في الإسناد وتشير اللغة إلى هذه المخالفة بالاختلاف في الإعراب فتفرق بالمخالفة بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد وبين هذا العنصر في غير الإسناد بالضمّة هنا والفتحة هناك قارن لفظ « سلام » في قوله تعالى : ﴿ قالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون ﴾ وكذلك الأمثلة الآتية :

ما أحسن زيدا	ما أحسن زيداً
نحن العرب نكرم الضيف	نحن العربُ نكرمُ الضيفَ
صبراً جميلاً	فصبراً جميلاً
عليك نفسك	عليك خطؤك
العملُ العمل (انشاء)	العملُ العملُ (مبتدأ وخبر)
سقى لك ورعياً	سقى لك ورعى
كم عمّة لك	كم عمّة لك يا جرير

ولقد جهد النحاة عظيم الجهد في محاولة تخرج معظم الطائفة الثانية المنصوبة على وجوب الحذف .

إنما كان الجزء الصرفي الذي قدمناه من النموذج تمهيداً ضرورياً للكلام في الجزء النحوي . ذلك بأن الجانب الصرفي يقدم للنحو قرينتي البنية والربط (والمطابقة داخلية في الربط) اللتين تؤديان مع غيرهما إلى حراسة المعنى وأمن اللبس فالنموذج يشتمل على القرائن الآتية :

١ — العلامة الإعرابية وقد سبقت الإشارة إلى موقف النحاة منها وهي تعد إسهاماً من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي . ولكن يدخل فيها كذلك عند النحاة تجريد ذهني لا يتصل بالأصوات وذلك ما أطلقوا عليه الإعراب التقديري والإعراب المحلي . وقد

اتخذ نموذج اللغة العربية ١٩٧٣ الذي نحن بصدد الكلام فيه موقفاً معيناً من هذا النوع من التجريد الذهني الذي لا يتفق من المنهج الوصفي وسنشير إلى ذلك بعد قليل .

٢ — البنية الصرفية وهي قرينة يقدمها الصرف إلى النحو وتبدو قيمتها في الكشف عن المعنى عندما يكون الباب النحوي مشروطاً بشروط بنائية خاصة كاشتراط بناء الفعل للفاعل مع الفاعل وللمفعول مع نائبه واشتراط الجمود للتمييز والمصدرية مع اثناد الاصول الاشتقاقية للمفعول المطلق ومع اختلافها للمفعول لأجله وهلم جرا فهنا تكون البنية قرينة المعنى النحوي وهو الفاعليه والمفعولية الخ .

٣ — الربط وهو يتم بطريقتين :

(أ) بغير المطابقة فيكون بالضمير نحو : قابلت الرجل الذي كدلتك عنه ، واعادة اللفظ نحو : واتقوا الله ويعلمكم الله ، أو فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه « أو الألف واللام » نحو : فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى « وبالإشارة نحو « ولباس التقوى ذلك خير » وبإعادة المعنى نحو « « شعاري لا اله الا الله » وبالحرف نحو « من عمل صالحا فلنفسه » لأننا لو تصورنا الفاء غير موحودة لكان الجار والمجرور صفة لما قبله وليس جوابا للشرط وهلم جرا .

(ب) بالمطابقة في الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة) أو في العدد (الافراد والثنائية والجمع) أو في النوع التذكير

والتأنيث أو في التعيين (التعريف والتكثير) .

ووسائل الربط كما نرى تعود إلى العناصر الصرفية .

وهناك قريبتان تعودان إلى علاقة المبنى بالمبنى في السياق وهما :

٤ — الرتبة وهي اما محفوظة دائما في النظام والاستعمال فيعرف بها معنى الكلمة ويرتفع بها اللبس وإما غير محفوظة إذ يقررها النظام مبدأ ويتصرف فيها الاستعمال أسلوباً وهذا النوع من الرتبة هو مجال ما يسميه البلاغيون التقديم والتأخير أما النوع الأول فلا يحتمل تقدماً ولا تأخيراً . وهل تتقدم الصلة على الموصول أو النعت على المنعوت أو المضاف اليه على المضاف أو المجرور على حرف الجر أو المعطوف على حرف العطف ؟

٥ — التضام وهو يشمل التلازم والتنافي والتوارد فأما التلازم فكلام النحاة عن المتلازمين أشهر من أن يعرف به وذلك حين لا تنفك الكلمتان احدهما عن الاخرى كالجار والمجرور والعاطف والمعطوف والموصول والصلة وهلم جرا . وأما التنافي فعكس ذلك وهو أن تأتى الكلمة أن تضام الاخرى فالضمير لا يضاف ولا ينعت وحروف الجر تأتى الدخول على الأفعال كما تأتى واو الحال أن تدخل على الماضي دون توسط « قد » وهلم جرا . أما التوارد فذلك نصيب العلاقات المعجمية من تحديد المعنى النحوي وهو في اصطلاح هذا النموذج يعني أن بعض الكلمات يحدد لها الاستعمال مدخولها وان أطلته نظام اللغة . فليس في نظام اللغة ما يمنع اضافة لفظ « جلالة » إلى أي مضاف إليه ذي جلال ولكن الاستعمال حدد ذلك بلفظ الملك فيقال « جلالة الملك » كما يقال « حنان الأم » وكما

يقال : « الأم الرؤم » و « العالم العلامة » . ولكلمة « صاحب » عدد محدود من الكلمات يمكن أن تضاف إليها عند إرادة التلقيب مثل : صاحب الجلالة — صاحب المعالي — صاحب الفخامة — صاحب السعادة — صاحب الفضيلة — صاحب النيافة الخ . نحب أن نشير إلى أن تشومسكي قد كشف عن جانب هام في علاقات التوارد لم أفطن إليه وذلك ما يمكن أن نطلق عليه « قيود التوارد » ترجمة لعبارة selection restrictions وقد علق تشومسكي هذه الظاهرة بالمناسبة النحوية لا بالصحة النحوية .

ولعل الرتبة والتضام من أوغل القرائن في نظرية التوزيعيين لأن بيئة المبنى وهي مناط التوزيع عندهم انما تحددها الرتبة وما يتعين بها من موقع والتضام وما يستعين به من معاقبة أو كما يسمونها substitution ويذكر للنحاة العرب أنهم كانوا على ذكر من فائدة المعاقبة في الكشف عن المعنى وكان من عباراتهم الشائعة قولهم : إن هذا يعاقب ذاك أو لا يعاقبه . فالحرف « قد » مثلاً يعاقب « سوف » ولا يعاقب « ان » .

٦ — وهناك قرينة الأداة وكان يمكن لها أن تحتسب فرعاً على قرينة البنية لأن الاداة مبنية على أي حال لكن الأداة كما تكون قرينة على معنى مدخولها المفرد تكون قرينة على معنى الجملة وهنا تأتي مرة أخرى إلى فكرة المعاقبة لنقول مثلاً إن حرف الجر « في » لا يعاقب « قد » لأن كلا منهما يدخل على مدخول مختلف ويحل مواقع لا يحل فيها الآخر أو بعبارة التوزيعيين يختلف توزيعاً عن صاحبه . وهناك جمل في العربية تتعين لها أدوات فتكون الأداة قرينة الجملة . وانه ليبدو أن تعين الجملة بالاداة هو

الأغلب الأعم في العربية لأننا لا نكاد نجد جملة (فيما عدا
الاثبات والأمر بالصيغة) تخلو من أن تتقدمها الأداة فهناك
أدوات تتقدم جملة النفي وجملة التأكيد وجملة الاستفهام والأمر
باللام والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط
الامتناعي والشرط الإمكانى والقسم والتعجب الخ . وقد يحدث
أن تحذف الجملة كلها حين يدل دليل عليها وتبقى الأداة
وحدها نائية عن الجملة المحذوفة وقرينة عليها بحكم ما بينهما من
التضام . كما في نحو علام وإلام ، وكنحو ولو .. وإن الخ .

٧ — وهناك أيضاً قرينة النغمة في الكلام المنطوق وهي قرينة هامة لم
يقلل من أهميتها عند النحاة إلا أنهم كانوا يعرضون الفصحى في
صورتها المكتوبة الصامتة . ولكننا عندما نلجأ إلى الفصحى
ونتخذها وسيلة من وسائل التعبير الشعري والخطابي أو المسرحي
أو السينمائي تبدو قيمة النغمة من جديد في أجلى صورها : فقد
تحذف أداة الاستفهام فتحمل النغمة عبء هذا المعنى كأن
تحكي قصة تطاول أحد الأشخاص على رجل حلیم وتصل منها
إلى نقطة من نقاط تمام المعنى فيسأل السامع متعجباً : ولم
يغضب ؟ « وهو يعني : « أو لم يغضب ؟ » فيحذف الهمزة
ويعتمد على النغمة في أداء المعنى وقد جاء حذف الهمزة في قوله
تعالى بلسان موسى : ﴿ وتلك نعمةً تُمنُّها على أن عبَّدتُ بني
اسرائيل ﴾ وقول الكميت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولالعبا مني وذو الشيب يلعب ؟

وقول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : نعبها ؟ قلت بهراً عدد النجم والحصى والتراب

٨ — وهناك قرينة السياق بكل ما يشتمل عليه من اعتبارات الصناعة النحوية والمقام البلاغي ثم ما سماه تشومسكي قيود التوارد . وتتضح قرينة السياق في تحديد معنى «إن» من قول الشاعر : أنا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن فإن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد يجعل الاحتمال هنا لأحد معنيين النفي أو كون إن مخففة من الثقيلة دالة على التأكيد ، ولا يمين أحد المعنيين بطبيعة الحال إلا أن يساعدنا السياق على تمييزه . وإذا نظرنا إلى صدر البيت وجدنا الشاعر يفخر بأبائه وعشيرته . فلو جعلنا «إن» نافية لوقعنا في التناقض بين الفخر بالقوم والذم لهم فلم يبق إلا أن نعتبر «إن» مخففة من الثقيلة دالة على التأكيد ليستقيم المعنى ولن يتسع المقام لتفصيل القول في قرينة السياق لأنه سيؤدي بنا إلى خارج حدود النموذج النحوي .

ان الذي تقدم من كلام في القرائن الثاني إنما هو تمهيد للفكرة الرئيسية في هذا النموذج وهي فكرة تضافر القرائن . لقد أعطى النحاة العرب لإحدى هذه القرائن (وهي العلامة الإعرابية) نصيباً من العناية عظيماً أخمل ذكر القرائن الأخرى فبدأ النحو العربي وكأنه إعراب خالص وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم وبراها المنهج الوصفي المعاصر أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مر العصور وملخص فكرة « التضافر » (التي تصلح عنواناً للنموذج الذي وضعته للنحو) أن المعنى النحوي لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرهما . وإنما تتعاون القرائن

المختلفة وتتضافر على بيان المعنى . فليس الفاعل فاعلاً لأنه مرفوع فقط وإنما هو كذلك لأنه :

- | | |
|------------------|-----------------------|
| ١ - اسم | قرينة البنية |
| ٢ - مرفوع | قرينة الاعراب |
| ٣ - تقدمه فعل | قرينة الرتبة |
| ٤ - مبني للمعلوم | قرينة البنية مرة أخرى |

ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل وتلك قرينة معنوية هي قرينة الإسناد ولو أنك قرأت هذه القرائن بالترتيب لوجدتها التعريف الذي وضعه النحاة لباب الفاعل ، ولكن الذي أقرؤا به عند التعريف نسوه عند التطبيق والتحليل وأنت ترى أن الفاعل هنا استبان بخمس قرائن إحداها قرينة الإعراب . وكذلك يتبين المبتدأ بأنه الاسم المرفوع المتقدم ولو تقديراً الذي يخبر عنه بمفرد أو جملة في حكم المفرد وكل قيد من هذه القيود يكشف عن قرينة والحال وصف فضله منتصب يدل على حالة وقوع الفعل فهذه خمس قرائن أيضاً والتمييز الاسم النكرة الجامد المنصوب الرفع لإبهام مبهم سابق فهذه ست قرائن تتضافر على بيان التمييز . والمفعول المطلق مصدر منصوب مشارك للفعل في مادته دال على توكيد أو نوع أو عدد فهذه أربع قرائن والمفعول لأجله مصدر منصوب مغاير للفعل في مادته دال على سبب حدوث الفعل وهذه أربع قرائن أيضاً تبين المفعول لأجله .

والتضافر يغني عن القول بالعامل كما هو واضح لأننا إما أن نختص كل واحدة من هذه القرائن بنظرية للعمل النحوي وهو أمر لا يتفق مع الاقتصاد العلمي الذي أشرنا إليه سابقاً ولا يفيد عند النظر إلى المعنى أية فائدة بالإضافة إلى أنه يتنافى مع التفكير المستقيم ، وإما أن

نجعل القرائن حزمة واحدة فيكون بيان المعنى راجعاً إلى اجتماعها وتضافرها فلا فضل لواحدة منها على الأخريات فلا تستحق تنظيراً إضافياً يحمل ذكر الأخريات مع الصمت المطبق عن الكلام في هذه الأخريات إلا عند الضرورة القصوى كحين يتكلمون عن لزوم الرتبة في « ضرب موسى عيسى » أو شذوذ الحذف (والقرينة هنا هي التضام) في قول الشاعر :

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا
وتأويل المطابقة في نحو :

فمن يك أضحى بالمدينة رحله فإني وقيلارها لغريب
وشذوذ حذف الرابط في :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

وهلم جرا . ولكنهم لم يتصوروا تضافر القرائن على بيان المعنى ولم يجعلوه جزءاً من نمذجتهم .

ويتفرع على القول بالتضافر مبدأ آخر يذهب بكل ما جاء به النحاة من طعن على العرب الفصحاء ويرد للقراءات الموسومة بالشاذة اعتبارها وذلك هو مبدأ « الترخص » الذي ربما ورد في التراث تحت عنوان « التوسع » أو « الضرورة » أو « التوهم » أو غير ذلك من المصطلحات التي تجتمع تحت عنوان « الرخصة » أو « الترخص » وقبل أن نشرح المقصود بهذا المبدأ ينبغي أن نجعله مقصوراً على الفصحاء دون غيرهم وهو إذا طبقه المعاصرون منا دخل في مجال الخطأ . فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث وليس دعوة للمعاصرين إلى التوسع في الاستعمال .

يقول أبو هلال العسكري في ص ٢٦ من كتابه الفروق في اللغة : « والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه » .

والمقصود بالترخص في القرينة إهدارها عند أمن اللبس اتكالا على أن المعنى مفهوم بدونها فالمعنى يقتضيها فتكون مميزة بدلا من أن تكون هي التي تقتضي المعنى وتميزه ومن هنا تصبح فائضة وتدخل ضمن مفهوم قول ابن مالك : « وحذف ما يعلم جائز » . ونحن نظفر بالترخص في النص القرآني وفي الحديث وفي الشعر العربي وفي كلام العرب . وحين نظفر به نجده يتناول كل القرائن فلا تستعصم واحدة منها دونه فمن الترخص في العلامة الإعرابية : قراءة ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء وقوله ﷺ : « إن قعر جهنم لسبعين خريفا » بنصب خير إن وقول امرئ القيس :

كَأَن ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَسَ كَبِيرَ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ

وقول العرب : « جحر ضب خرب » بجر لفظ خرب وهو صفة لمرفوع . ومن الترخص في البنية الصرفية قوله تعالى : ﴿ وَالتِّينَ وَالزَّيْتُونَ وَطُورَ سِينِينَ ﴾ . أي سيناء وقوله : ﴿ سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ ﴾ أي الياس . . . وقوله تعالى : ﴿ وَابْرَاهِيمَ وَمِيكَالَ ﴾ أي ميكائيل . . . وقول الرسول ﷺ : « جلس احدى عشر نسوة » أي امرأة وقول الراجز : « الحمد لله العلي الأجلل » أي الأجل ومن الترخص في المطابقة قوله تعالى : ﴿ السَّمَاءُ مَنْفَطَرٌ بِهِ ﴾ أي منفطرة وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائِهِمُ الطَّاغُوتُ ﴾ أي الطواغيت وقوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ ﴾ أي يجهلون . وقوله جل شأنه : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ أي خاضعة وقوله ﷺ : « ثم أتبعه ستا من شوال » أي ستة وقول النابغة :

كأنك شمس والمالوك كواكب إذا طلعت لم يبد منها كوكب
فجمع التكسير وهو « كواكب » يعامل معاملة المؤنث المفرد
لا الجمع . ومن الترخص في الربط قوله تعالى : ﴿ وقذف في قلوبهم
الرعب فريقاً تقتلون وتأسرون فريقاً ﴾ فحذف الضمير (أي منهم)
ويتحتم هذا لأن صاحب الحال هو الضمير في قلوبهم وليس يوجد غيره
كما يصلح أن يكون صاحب الحال . وقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجاً يتربصن . . ﴾ أي بعدهم ومن حذف الفاء اللازمة
لجواب الشرط قوله عز من قائل : ﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان
حجتهم . . ﴾ ، ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ ،
﴿ وإذا ما غضبوا هم يغفرون . . ﴾ ، ﴿ وإن اطعتموهم إنكم
لمشركون ﴾ ، وقول الشاعر : « من يفعل الحسنات الله
يشكرها » . ومن الترخص في الرتبة كل ما يعرفه النحو مما يسمى
« رتبة غير محفوظة » وكذلك بعض الرتب المحفوظة كما في قول الشاعر :

ألا يا نخلـة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

وقوله :

لعن الإله وزوجها معها هند الهنود طويلة ال.....

وقوله :

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي الأمازيغ الحق مذموب

والترخص بالتضام إنما يكون بالفصل بين المتلازمين أو بحذف
أحدهما أو الجمع بين المتنافيين ومن ذلك قول تعالى : ﴿ وإن كلا لما
ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ فبعد لما مضارع تقديره عندهم « ينقص »
وقوله ﷺ : « ان تما ينبت الربيع يقتل أو يلم . . » بحذف « ما »

كم بجود مقرف نال الغنى

ففصل بين كم الخبرية وتمييزها « مقرف » الذي ما يزال مجرورا
بفاصل أجنبي هو الجار والمجرور (بجود) المتعلق بالفعل « نال »
وقوله : « ما أنت بالحكم الترضى حكومته » فجمع بين المتنافيين وهما
أل والفعل المضارع — وأما الترخص في الأداة فنحو قوله تعالى : ﴿ قالوا
تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ أي لا تفتأ وقوله تعالى ﴿ فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ربي ﴾ أي أهذا ربي ؟ وقوله جل شأنه ﴿ وما كان لبشر
أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ﴾ فحذفت
« أن » المصدرية دون أن يسبق ذكرها ولكن دل عليها نصب المضارع
ومعنى المصدر المنهوم من الكلام السابق عليها (وحيا أو من وراء
حجاب) . وقول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي لا أبرح . وأما قول عنتره : « وخلا الذباب بها فليس يبارح
عودا » فالنفي متحقق بذكر ليس قبل الناسخ الذي هو اسم الفاعل من
« برح » وأما في الآية الكريمة ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم
قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا . . ﴾ فالمحذوف هو فاء العطف أما
في حيز الشرط فيكون المعنى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم
فقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا . . . وأما في حيز الجواب فيكون
المعنى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم
عليه فتولوا . . . فالترخص واقع على إحدى الحالتين إذ إن جواب الشرط
لا يتعدد هكذا . وأما في قوله تعالى : ﴿ وألقى في الأرض رواسي أن تُميد
بكم ﴾ فقد وقع الترخص بحذف حرفين هما اللام قبل « أن »

ولا النافية بعدها أي : املا تميد بكم ومثله فيما يبدو : ﴿ إني أعظك أن تكون من الجاهلين ﴾ وعكس الحذف الزيادة في قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وانتحت أبوابها ﴾ وقوله : ﴿ لا أقسم بهذا البلد ﴾ وأما الترخص في النغمة فيقع بالقراءة مع الصمت وبالتلحين في الغناء إذ تحول نغمة الغناء دون تحقق نغمة الكلام .

وفي كل حالة من حالات الترخص السابقة تقوم بقية القرائن المتضافرة بوظيفة حفظ المعنى من اللبس فلا يضير الترخص شيئاً وما يدل على ذلك أنك قد تستمع إلى التلميذ يقرأ نصاً فيخطئ في النص اعراباً أو بنية الخ . وقد تستمع إلى المذيع يفعل الشيء نفسه ولكنك مع ذلك تفهم ما يقوله هذا وذاك فلو كان الخطأ الذي ارتكبه كل منهما بإهدار القرينة يذهب بالمعنى ، مافهم كلامه ولو اعتمد المعنى على هذه القرينة التي أسدرها لحفى المعنى ولوقع الكلام في حدود اللبس . والذي يبدو لي أن القراءات الشاذة في جملتها يمكن أن تفسر على أساس الترخص وعندئذ لا تكون شاذة لأنها تبدو في مظهر مألوف درج الكلام الفصيح على الظهور به ولأن الترخص من الكثرة والشيوع في كلام العرب بحيث لا ينبغي أن يعد شذوذاً ثم لأنه مشروط في كل حالة بأمر اللبس ومن هنا كان يحسن أن يحتل مكانه المشروع من النظرية النحوية وألا تنقطع الأسباب بينه وبين قواعد النحو . ومن أصول النحاة أن « الشذوذ لا ينافي الفصاحة » .

أشرنا عند الكلام عن النموذج البصري إلى أن النحاة نسبوا الزمن النحوي إلى الصيغ المفردة فجعلوا الزمن وظيفة الصيغة وقالوا « ان الفعل يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته » . ولما كانت صيغ الفعل ثلاثاً عند البصريين جعلوا الأزمنة ثلاثة وأعانهم على ذلك اتفاق

تقسيمهم مع الفهم الفلسفي لمقوله الزمان . ومن هنا جعلوا الزمن النحوي اما ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا وجعلوا للأول صيغة فعل وللثاني والثالث صيغتي يفعل وافعل . ولم يتكلموا عن الزمن بالنسبة للمصدر أو للصفات الخمس (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل) إلا في مجرى القول عن أعمال اسم الفاعل وربما أشاروا في معرض الصفة المشبهة إلى الدوام والثبوت دون تحديد الزمن .

أما في نموذج اللغة العربية ١٩٧٣ فقد آخى بين الزمن والجهة وخرج من ذلك بنظام زمني غني تباهى به اللغة العربية غيرها من اللغات وربما حسن عند هذا المنعرج أن أوضح المقصود بلفظ الجهة أنها في الأصل فكرة مما تشتمل عليه الدراسات اللغوية الحديثة تحت اسم Aspect ولكنني عندما نظرت إليها في ضوء تركيب النظام النحوي العربي خرجت بفهم لها غير مطابق لما فهمه الغريون منها إذ وجدت الجهة في لغتنا تقوم بوظيفة تخصيص المعنى كما وجدت أن المعنى الذي تخصصه الجهة إما أن يكون « الحدث » وإما أن يكون « الزمن » فأما مخصصات الحدث فهي المنصوبات (التي جعلنا قرينتها الشاملة منذ قليل قرينة التخصيص) والمجرورات . ومعنى ذلك أنك إذا قلت : « قرأت » فقد أسندت حدث القراءة إلى نفسك على وجه عام يشمل كل مقروء وكل سبب للقراءة وكل مصاحب لها وكل مكان .

كما يشمل المعنى الحقيقي للقراءة والمجازي لها ونوعها ولا يحدد ملابسة الخ فاذا قلت « قرأت الكتاب » فقد خصصت القراءة بالكتاب ونفيت الصحيفة والمجلة الخ وإذا قلت « قرأت طلبا للمتعة » فقد خصصت القراءة بسبب ونفيت بقية الأسباب وكذلك الحال في « قرأت وضوء المصباح » و « قرأت قراءة متأنية » و « قرأت

جالسا » و « قرأت في الحجرة » الخ . وأما مخصصات الزمن فهي أفكار مثل التجدد والانقطاع والثبوت والدوام والاستمرار والبساطة والمقاربة والشروع والترب والبعد والتعود ويعبر عن هذه الأفكار بالنواسخ الفعلية (كان وأخواتها وكاد وأخواتها) وبعض الحروف مثل قد ولم والسين وسوف الخ وهذه المراجعة بين الزمن والجهة يصبح الزمن وظيفة السياق بعد أن جعله النحاة وظيفة الصيغة وهكذا نستطيع التفريق بالزمن بين تراكيب مثل : كان فعل وكان قد فعل وكان يفعل وقد فعل وما زال يفعل وظل يفعل وفعل وكاد يفعل وطفق يفعل ويفعل وسيفعل وسوف يفعل وسيظل يفعل الخ .

والدليل على أن الزمن النحوي وظيفة السياق أن الأوصاف الخمسة والمصدر لا ينسب إليها الزمن حالة الافراد ولكنها إذا دخلت معمعة السياق استأنات بقرائن مختلفة على الانتساب إلى زمن بعينه ومن قرأ باب إعمال اسم الفاعل أو إعمال المصدر أو إعمال الصفة المشبهة في كتب النحاة وتأمل التراكيب السياقية التي ترد بها هذه المباني أدرك اختلاف الأزمنة بين بعض صورها والبعض الآخر وعرف أن مرجع الدلالة الزمنية في هذه التراكيب إنما هو قرائن السياق لا معنى الصيغة ذاتها .

النموذج التحويلي :

رأينا كيف اختلف النموذجان السابقان في تصورهما نظام اللغة العربية الفصحى دون أن تتغير اللغة نفسها مما يدل على أن النموذج النحوي هو تصور لنظام اللغة يختلف باختلاف الباحثين في اللغة وليس هو اللغة نفسها أوحى بها إلى نبي نحوي . وإذا رجعنا إلى المثل الذي ضربناه نلفرق بين البصريين الذين نظروا إلى الضاحية من الطائرة

العمودية وبنى إذ سعت إليها ودخلت بيوتها وحجراتها أمكننا أن نقول إن النحو التحويلي كما يراه تشومسكي والمشتقون حوّه لم يدخل بيوت الضاحية ولم يكتف بالطائرة العمودية ليخلق فوق الضاحية من قرب بحيث يراها ولا يرى الضواحي الأخرى وبقية المدينة وإنما خلق تشومسكي في أجواز الفضاء ليرى المدينة كلها بضواحيها المختاتمة (والمثل هنا للغات الإنسانية جميعاً) وليصفها بما استنبطه من الصفات المشتركة بين الضواحي جميعاً . والمدينة هنا في جملتها هي اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية أو كما يسميها دي سوسور Le Langage والضواحي هي اللغات المختلفة كالعربية والفارسية والتركية . وقد حاول التحويليون أن يوجدوا نحواً عاماً لهذه اللغات الإنسانية جميعاً به تتضح كيفية اكتسابها واختزانها وتحويلها المختزن إلى الاستعمال . والعلامة تشومسكي تلميذ هاريس الذي هو تلميذ لبومفيلد منشئ اللغويات التوزيعية في أمريكا ومن هنا يعتبر النحو التحويلي حفيداً إن لم يكن ابناً مباشراً للنحو التوزيعي . ولكن تشومسكي آخى بين تعاليم بدمفيلد وتعاليم هومبولدت ووصفية دي سوسور ومنطقية بور روابال وانتفع مع كل ذلك بالمنطق الرمزي وعلم النفس وأقر على نفسه بالعقلانية في فهم اللغة .

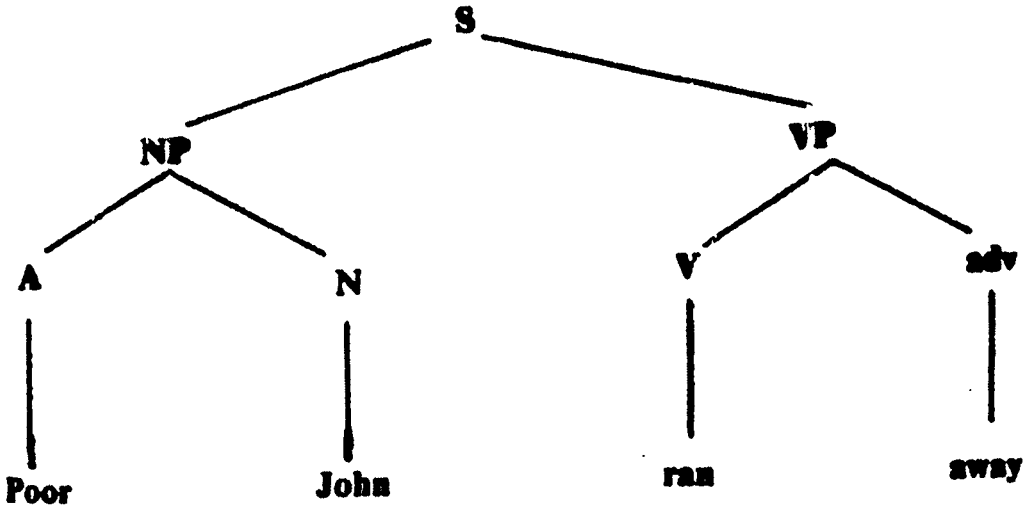
لقد قال بلومفيلد في كتابه « اللغة ١٩٣٣ » : كل متكلم يعني بالتأمل فيما يقول لابد أن يجربنا .

أن Poor John ran away مركبة من مكونين مباشرين هما ran و away و Poor John وإن كلا من هذين بدوره صورة مركبة ، وإن المكونات المباشرة لعبارة Poor John هي poor و John ، وإن مكونات ran away هي ran و away وهكذا وقع بلومفيلد لأول مرة على مصطلح قدر له أن يؤدي دوراً كبيراً على مسرح الدراسات اللغوية الأمريكية هو

مصطلح « المكونات المباشرة » Immedirect Constituents لكنه ترك لتلاميذه من بعده أن ينموا هذه الفكرة ويصلوا بها إلى نتائجها الطبيعية في اتجاه الكشف عن التراكيب النحوية الملبسة وغير الملبسة . ومن خلال اعتماد بلومفيلد وتلاميذه في التحليل النحوي على ظواهر الرتبة والتضام والمعاقبة والموقع جعلوا التوزيع مذهباً لهم وعرفوا به وسمي تلاميذ بلومفيلد

عملهم باسم Immediate Constituent Analysis

أو تحليل المكونات المباشرة ، وعرضوا هذا التحليل في صور بيانية مختلفة أشهرها الشجرة التي تبدو على النحو التالي :



انتفع التحويليون بهذه الطريقة من طرق العرض ولكنهم لم يستخدموها على علاتها وإنما طوروا الإفادة منها بحسب المطالب العلمية لمنهجهم . لقد قيل إن إحدى مميزات النحو التحويلي أنه يمكننا أن نلمح القرابة بين جمل متميزة من حيث بنيتها السطحية كما نلمح الاختلاف بين جمل متطابقة من حيث هذه البنية السطحية ، وهكذا يمكننا أن نعبر

بالتحليل النحوي عن طبيعة القراءة بين أزواج من الجمل مثل :

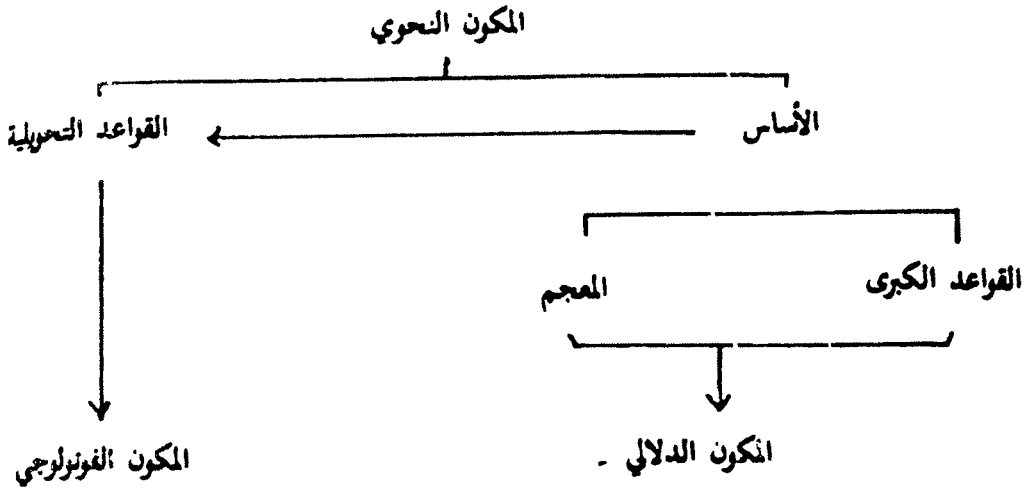
ضرب زيد عمرا	ضُرب عمرو
علّمت زيدا	تعلم زيد
قام زيد	زيد قام

كما يمكننا أن نستخرج بنيات عميقة متقدمة بالوقوف على أماكن مختلفة من قوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾ إذ يمكن أن يرد على الآية المعاني التالية :

- ذلك الكتاب . لا ريب فيه . هدى للمتقين .
- ذلك الكتاب لا ريب . فيه هدى للمتقين .
- ذلك الكتاب . لا ريب . فيه هدى للمتقين .
- ذلك الكتاب (لا ريب فيه) هدى للمتقين .

كما يمكننا من أن ندعى معنيين على الأقل لعبارات مثل : « نهاية الأصدقاء سارة » و « دار الكتب المصرية » و « لقد رجا التلميذ المعلم أن يقرأ النص » إذ يأتي اللبس من إضافة المصدر وتحديد المنعوت وتعيين مرجع الضمير على الترتيب فإذا حللنا هذه الجمل بواسطة الشجرة السابقة فرمّا أدركنا إلآم أضيف المصدر وإلام رجع الضمير وما المنعوت الذي وصفه النعت . وأكثر من ذلك أننا نستطيع من خلال هذه الشجرة أن نولد من معنى الجملة بنيات سطحية أخرى تعبر عن المعنى نفسه مثل : « من السار أن يزورك الأصدقاء » و « دار مصرية للكتب » و « رجا التلميذ أن يعيد المعلم قراءة النص » الخ . غير أن التحويل لا يتم من بنية سطحية إلى بنية سطحية أخرى وإنما يتولد من البنية العميقة التي يمكن التعبير عنها بطرق مختلفة من خلال أنواع من

القواعد شرحها تشومسكي في كتابه ١٩٦٥ بصورة يمكن عرضها بالشكل البياني التالي :



أما القواعد الكبرى فإنها تحدد تخطيط البنية العميقة للجمل على النحو التالي :

$S \rightarrow NF VP$ أي الجملة ضميمة اسمية وضميمة فعلية

$NP \rightarrow DET N$ أي أن الضميمة الاسمية أداة واسم

$VP \rightarrow AUX V$ أي أن الضميمة الفعلية مساعد وفعل

وبقرأ السهم كما تقرأ « أي » التفسيرية في اللغة العربية . هذا هو الجانب الأول من جانبي الأساس أما الجانب الثاني وهو المعجم فإنه يحدد عدداً من السمات المعجمية التي تتصف بها أو توصف من خلالها مداخل المعجم كأن نقول ان لفظ

« الرجل » يتسم بأنه اسم معدود حي — انسان Human فإذا أردنا الجنس أبدلنا « معدود » بعبارة « لا معدود » وفائدة هذه السمات أننا سنرى بعض الأفعال تتخذ فاعلها ومفعولها بشروط خاصة تحدها هذه السمات فمثلا الفعل « صلى » لا يتخذ فاعلا من النبات أو الجماد أو الحيوان والفعل « بكى » لا يكون فاعله الا من يصح منه البكاء . فإذا اكتفينا بالقواعد الكبرى والسمات المعجمية فإنها لن تمدنا بالكلمات بذاتها لأنها ليست أكثر من مجموعة من القواعد والمطالب المجردة ومن ثم تحتاج إلى عنصر دلالي يعيننا على أن نختار المعاني المنسوبة إلى البنية السطحية . وفي الوقت ذاته تعمل مجموعة أخرى من القواعد التحويلية على أن تستعين بالعنصر الفونولوجي من هذا النموذج لتصوغ البنية السطحية المعبرة عن تلك البنية العميقة . وقد تطلب هذا المنهج أن تحدد الضمامم التي تعبر عنها هذه القواعد تحديداً مجرداً مثل (VP و NP) وأن تصاغ قواعد لاستبدال الضمائر بالأسماء وقواعد لإدماج الجمل الفرعية في تكوين الجمل الأصلية .

لقد جعلنا الغاية التي نسعى إليها من عرض هذا النموذج أن نرى كيف يمكن أن توصف اللغة العربية الفصحى من خلاله . والذي ينبغي لنا أن نفعله لنمهد به الطريق إلى هذا النوع من التطبيق هو أن نحدد الضمامم في لغتنا العربية لنعرف ماذا يقصد بالضميمة الاسمية وماذا يراد بالضميمة الفعلية . وأول شيء أن المقصود بالضميمة الاسمية قد يكون واحداً من الأمور الآتية :

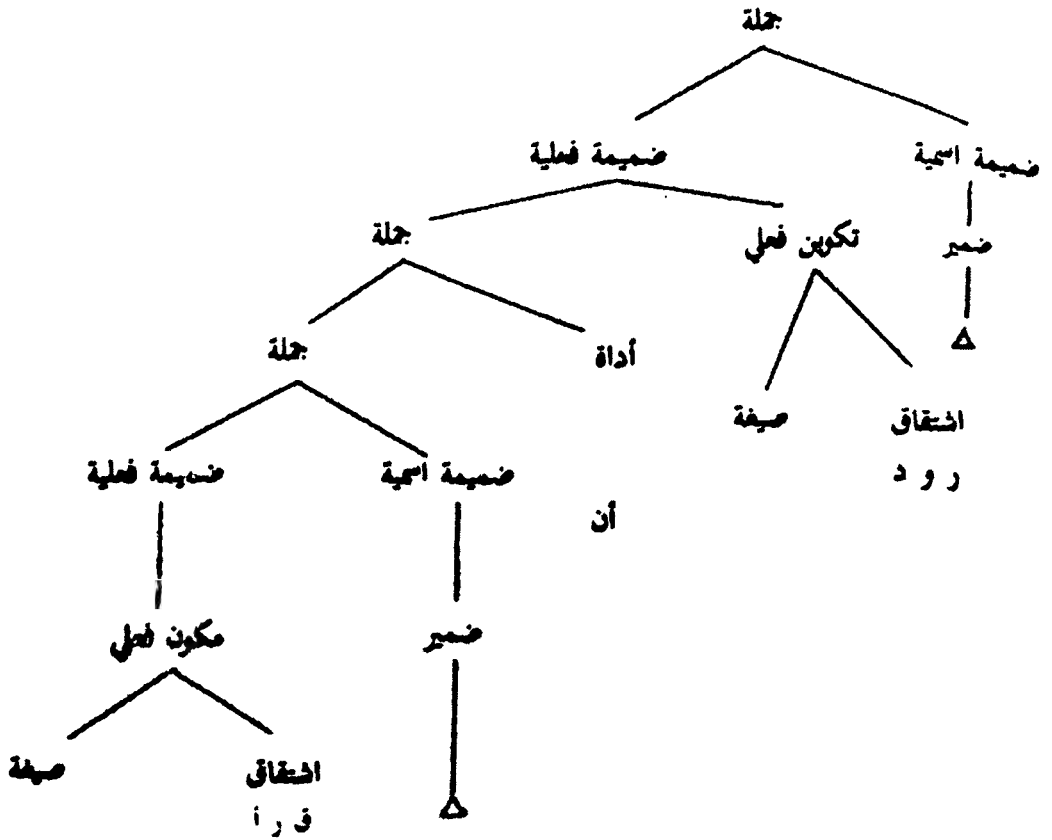
الاسم المفرد — الضمير — الاسم الموصوف — المتضايين —
الموصول وصلته — الموصوف وصفته .

أما المقصود بالضميمة الفعلية فهو :

المكون الفعلي (وهو الفعل أو الوصف أو المصدر وما في حيزه) — المركب الفعلي من ناسخ ومكون فعلي .

أما الجملة الفرعية فقد تُقدّم لها أن أو أنّ أو ما المصدرية أو غيرها من الأدوات المصدرية أو الموصول وقد تكون الجملة بدون مقدمة ولكنها حالة محل المفرد من نوع ما يسميه النحاة : الجمل ذوات المحل . ونحب أن نشير إلى أن المصدر الصريح سيعامل معاملة خاصة فإذا وقع المصدر الصريح دون مطلق أو إضافة عومل كما يعامل الاسم المفرد وإن وقع مضافاً أو ممتولاً (ذا فاعل أو مفعول) عومل معاملة المصدر المؤول من حرف وجملة . أما الضمير فشرط استبداله من الاسم أن يتحد الاسم الذي حل محله الضمير في الصورة مع مرجع الضمير وهذا ما يسمى بالتطابق المعجمي lexical identity ثم أن يشير إلى ما يشير إليه المرجع وذلك هو التطابق الاشاري referential Identity وسنحاول فيما يلي أن نعرض عدداً من الجمل بهذا النوع من التحليل ونضيف من خلاله مزيداً من الشرح لتطبيق هذا المنهج على اللغة الفصحى لاختيار صلاحية هذا المنهج أن يعاد وصف العربية من خلاله .

١ - أريد أن أقرأ :



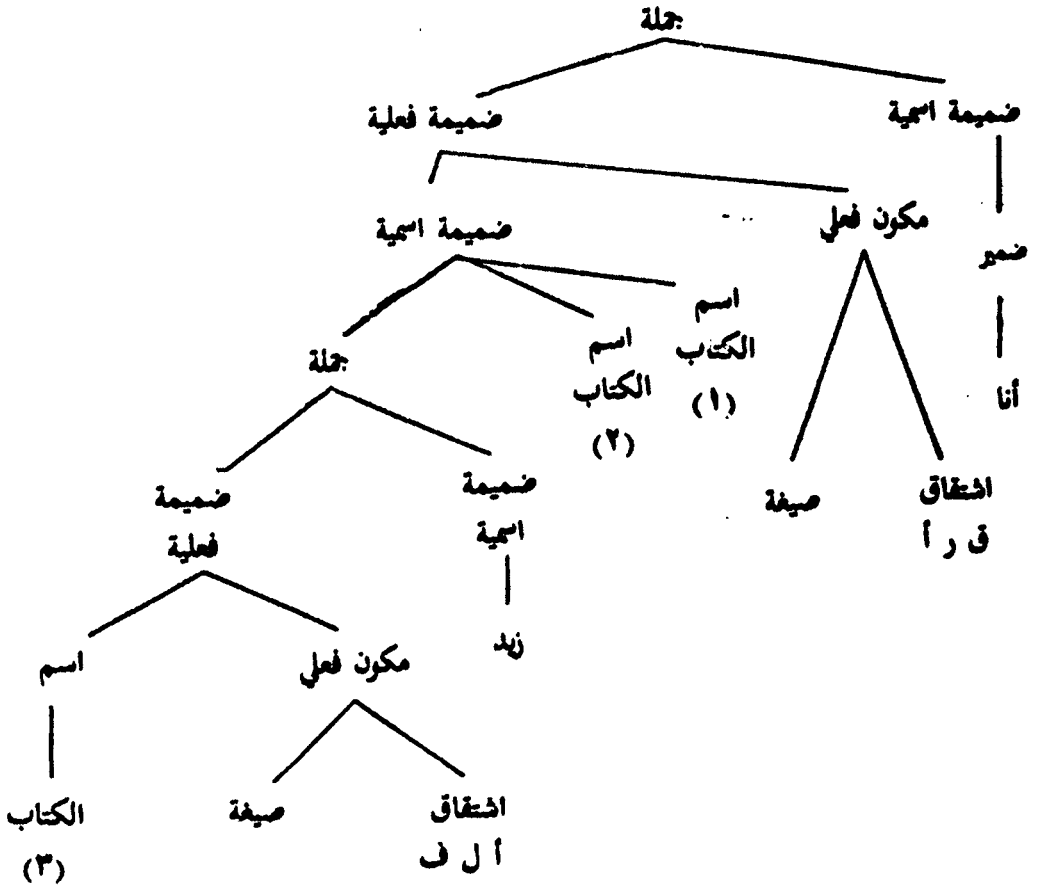
ففي هذه الجملة نجد أننا قدمنا الضمير وجعلناه مستتراً (Δ) قبل الفعل لأن الرتبة في حساب هذا النموذج إنما هي ظاهرة سطحية أسلوبية فقولك « قام زيد » هي من وجهة نظر النموذج المطروح « زيد قام » والفارق أسلوبى يتعلق بالتقديم والتأخير والأسلوب غير النحو . أما عبارة « المكون الفعلي » ففائدتها أنها تمكننا من أن نضع تحتها فعلاً أو وصفاً أو مصدراً مضافاً أو ممتولاً ولذلك رصدنا تحتها الاشتقاق لأنه لا يتعدد ويمكن تركه أيضاً لإفساح المجال لمختلف المواد الاشتقاقية وتركنا الصيغة غير محددة لتنويع البنية السطحية . ولما رأينا أن الجسلة الفرعية

تقدمها أداة أفردنا للأداة فرعاً خاصاً قبل كلمة « جملة » . وبهذا يمكننا أن نعبر عن هذه الجملة بالبنيات السطحية الآتية :

أريد أن أقرأ	أريد القراءة
أنا مرید أن أقرأ	أنا مرید القراءة
أردت أن أقرأ	إرادتي أن أقرأ

وهلم جراً بما يمكن إرجاعه جميعه إلى التخطيط السابق . فإذا غيرنا الاشتقاق في المكون الفعلي الأول إلى (ن و ي) وفي الثاني (م س ل و) فقد نصل إلى جملة « نويت أن أصلي » .

٢ - قرأت الكتاب الذي ألفه زيد :



ويتضح من هذا المنشور التحليلي للبنية العميقة أن العناصر النهائية بالترتيب هي :

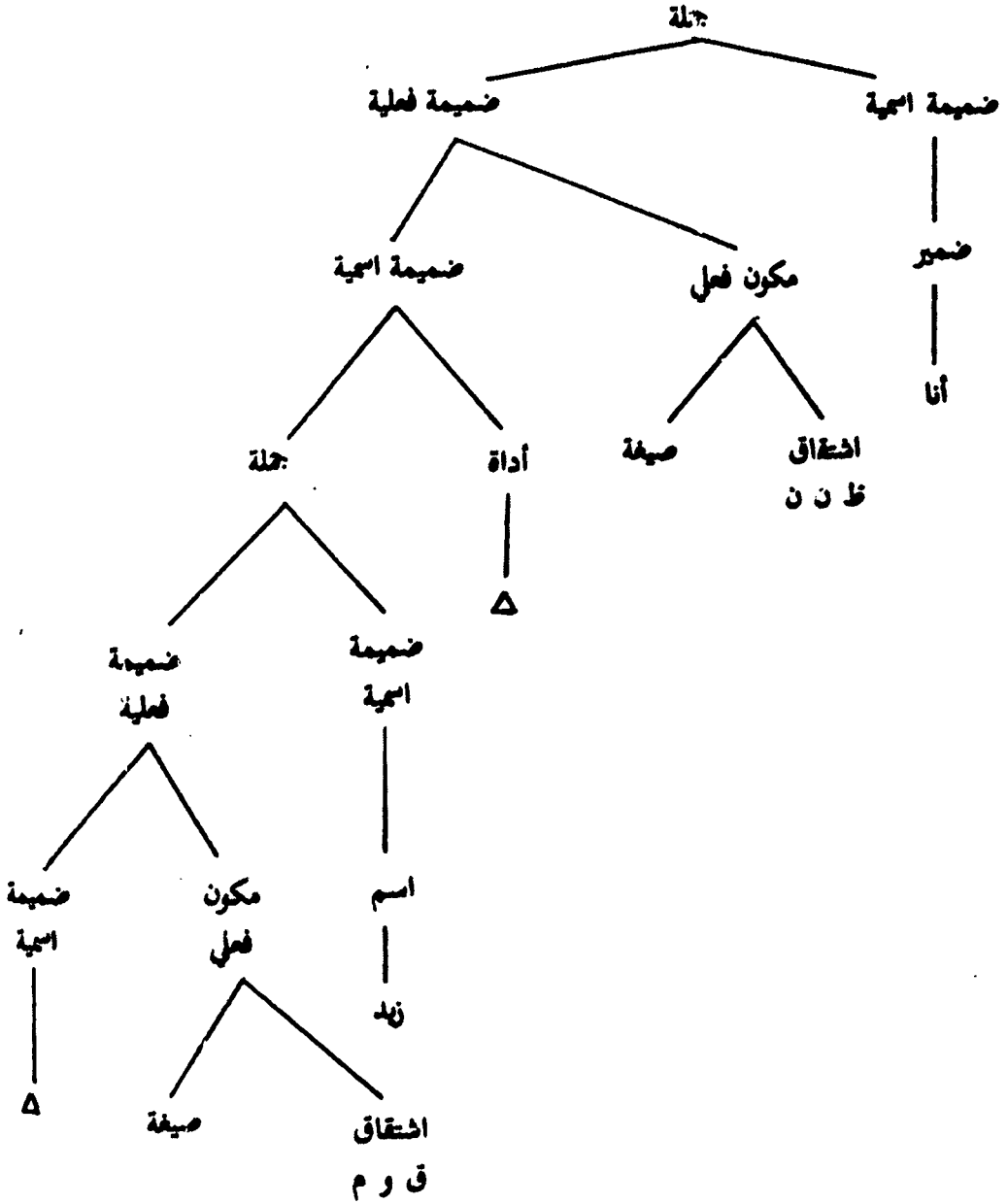
أنا + ق ر أ + الكتاب^(١) + الكتاب^(٢) + زيد + أ ل ف + الكتاب^(٣) .

وبقواعد التحويل نصل الى ما يأتي :

أنا + ق ر أ تتحول الى قرأت
الكتاب (٢) • الذي لمراعاة التطابق المعجمي والاشاري
بينه وبين الكتاب (١) .
الكتاب (٣) • ضمير متصل للسبب نفسه بينه وبين
الكتاب (٢)
زيد ألف الكتاب • ألفه زيد بعد وضع الضمير الموصول
موضعه .

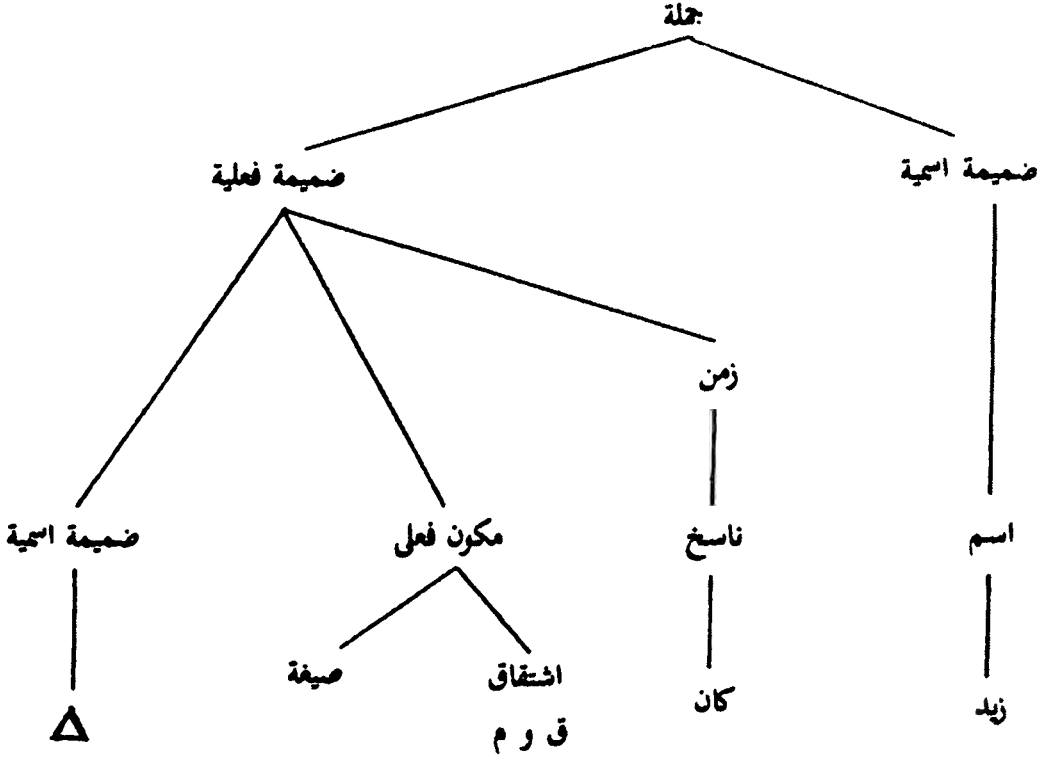
وهذا هو المقصود بالتحويل الذي سمي النموذج باسمه .

٣ - ظننت زهداً قائماً :



الأداة التي لم تظهر هي (أن) ولو ظهرت لترتب على ظهورها تنشيط قواعد تحويلية أخرى بالنسبة للإعراب . أما عدم ذكر الضميمة الاسمية الأخيرة فمعناه اللزوم مع اللازم والحذف مع المتعدي .

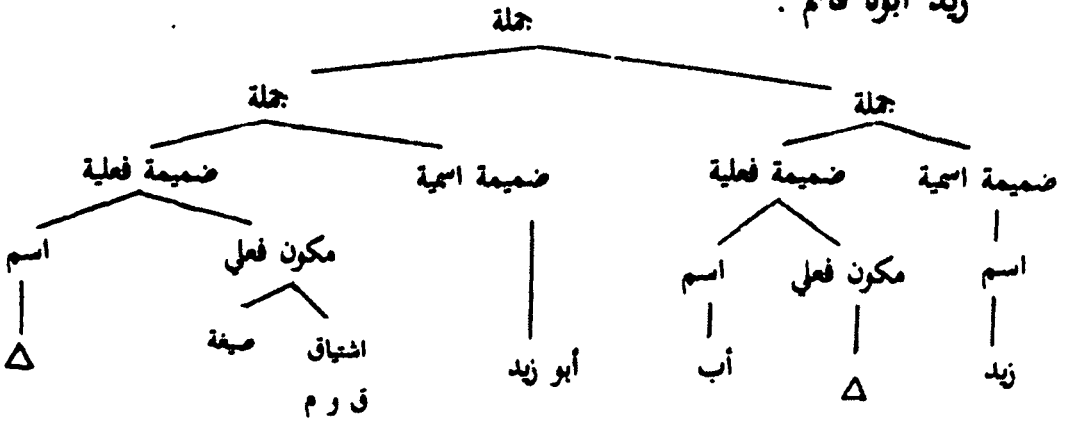
كان زيد قائماً :



ويلاحظ :

- ١ — أن المركب الفعلي مكون من الناسخ وخبره .
- ٢ — أن الخبر بصورته الحاضرة قد يكون لازماً كما في المثال الذي لدينا وقد يكون مفعوله محذوفاً كما في : كان زيد ضارباً عمراً .

زيد أبوه قائم :



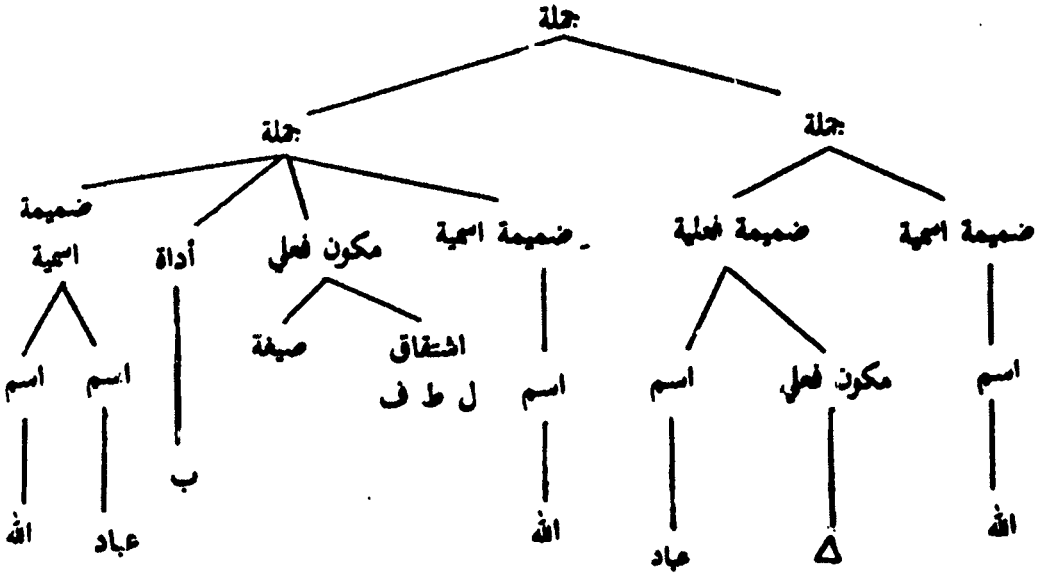
ومعنى هذا التخطيط أن البنية العميقة مكونة من شقين :

(أ) زيد له أب (حيث ترجحت الملكية التي دلت عليها « له » الى

سكون فعلي = يحوز أو يتخذ ، أو نحوها) .

(ب) أبو زيد قائم

الله لطيف بعباده :



يلاحظ هنا :

(أ) أن الضميمة الاسمية مكونة من اسمين مما يدل على الإضافة .

(ب) أن الاسم الثاني (الله) يتطابق معجمياً وإشارياً مع اسم سابق

فيتحول إلى ضمير يعود على السابق .

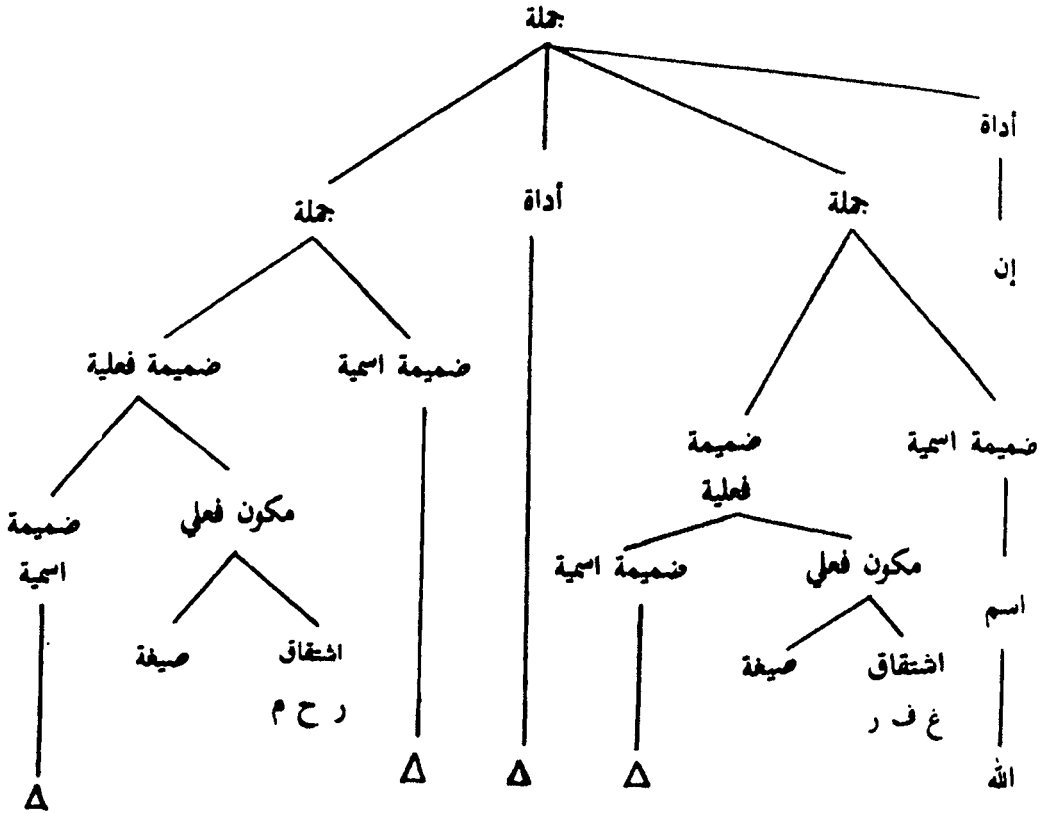
(جـ) مرة أخرى تركنا الصيغة خالية لنستطيع أن نضع فيها ما يمكن من

الأفعال والأوصاف والمصدر .

(د) هنا إذا تكررت الإضافة تعددت الأسماء تحت الضميمة الاسمية

كما في : « الله يغفر ذنوب عباده » .

ان الله غفور رحيم :



يلاحظ هنا :

(أ) أن المكونين الفعلين من أصل اشتقاق متعد ولكن المفعول لم يذكر (انظر ظننت زيدا قائما) .

(ب) أن البنية السطحية لهذه الجملة من قبيل تعدد الخبر ولكن البنية العميقة جعلت ذلك من قبيل تعدد الجملة أي أن تعدد الخبر عولج بتقدير تعدد المبتدأ أي تعدد الجملة .

(جـ) أن الأداة التي لم تذكر (Δ) هي واو عطف مقدرة في البنية العميقة .

(د) أن الضميمة الاسمية الأولى في الجملة الثانية هي لفظ الجلالة أو ضميره وإن لم يذكر .

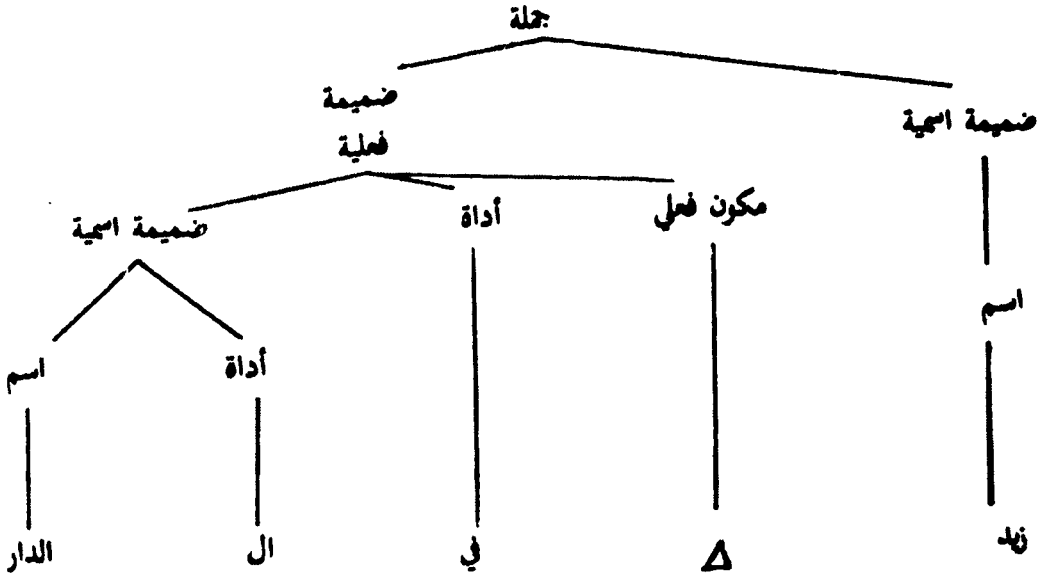
(هـ) نستطيع أن نغير الأصل الاشتقائي للمكونين الفعلين فتحصل على بنيات أخرى عميقة لجمل سطحية مثل :

ان الله لطيف خبير

ان الله قوي قدير

ان الله رحمن رحيم . . الخ .

٦ - في الدار زيد :

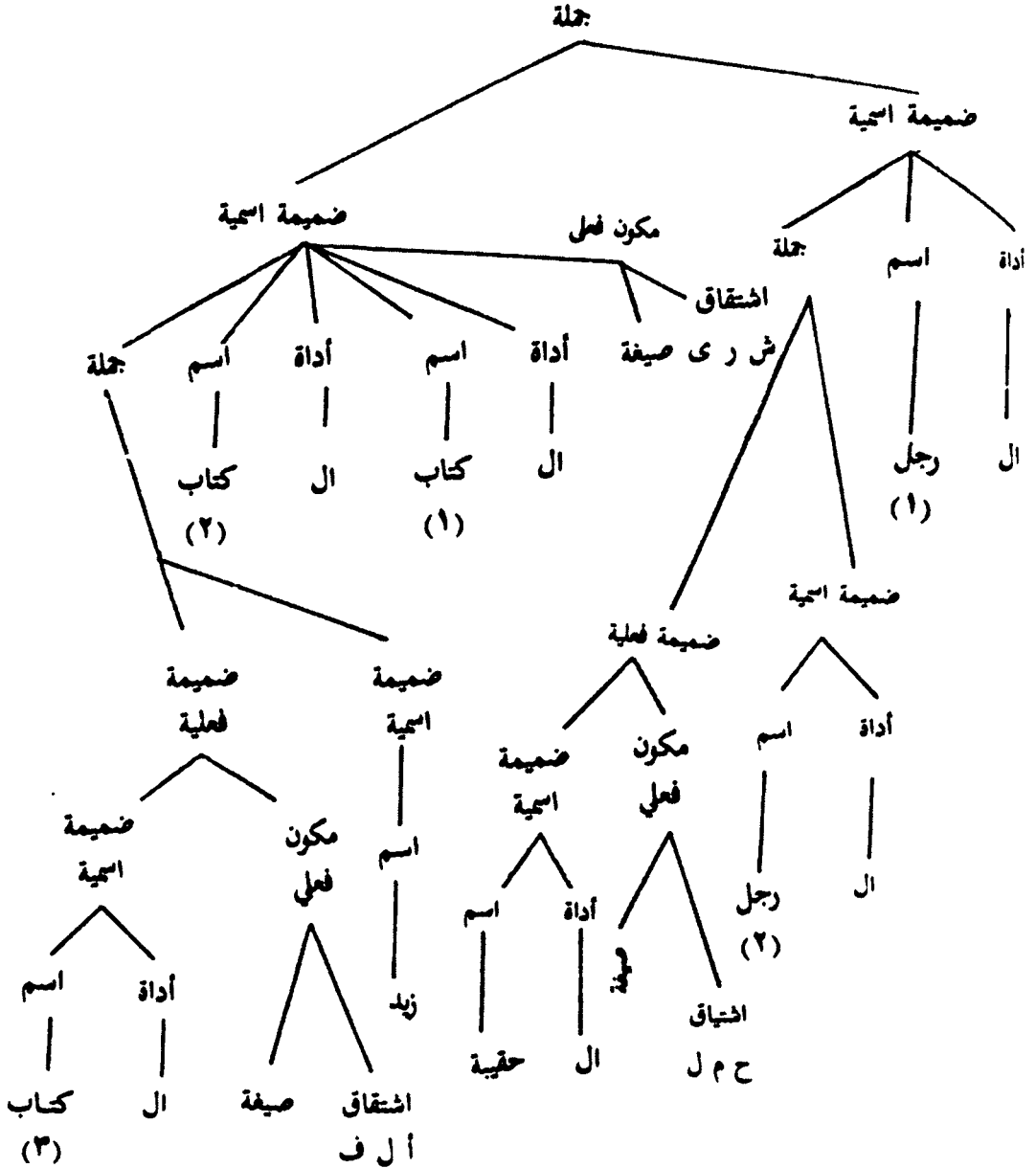


وبلاحظ هنا أن إدخال المكون الفعلي في الشجرة مع عدم ذكره في البنية السطحية للمجمل يربط الوشائج العميقة بين هذه الجملة بجملة سطحية أخرى مثل :

زيد يقرأ في الدار	استقر زيد في الدار
ينام زيد في الدار الخ .	زيد مستقر في الدار

وقد أحسن النحاة العرب صنعةً من وجهة نظر هذا النموذج
أن قدروا هذا المتعلق عند عدم ذكره واعتبروه محذوفاً جوازاً وقسموه إلى
كون عام وكون خاص .

٧ - الرجل الذي يحمل الحقيبة اشترى الكتاب الذي ألفه زيد :



ونلاحظ :

أن الرجل (٢) تحول إلى الضمير الموصول وأن الكتاب (٢) تحول إلى موصول أيضاً والكتاب (٣) تحول إلى ضمير المفعول .

وأن هذا التحويل يخضع لقاعدة التطابق الدقيق الذي يشمل التطابق المعجمي والإشاري .

وينبغي أن نعود هنا إلى الإشارة إلى أن التحليل العميق ينتهي بذكر أقسام الكلم من أداة واسم الخ وأن خصوص الأداة أو الاسم أو المكون الفعلي يعتمد على تطبيق قيود التوارد المعجمية التي أشرنا إليها عند قولنا لايسند الفعل يكي إلا إلى من يصح منه البكاء ثم العنصر الدلالي الذي يمدنا بالمعاني الضرورية للبنية السطحية ثم قواعد التحويل ثم العنصر الفونولوجي الذي يعبر بالألفاظ عن هذه المعاني .

والعنصر الذي تحكمه الشروط النحوية (كالتعدي وال لزوم الخ) .
أو القيود المعجمية (كالإنسان والمعدود الخ) يعتبر عنصراً مركباً مكوناً من عدد من الخصائص التي تتطلب أن تراعى وتعتبر هذه الخصائص من القرائن النحوية . وتدرج هذه الخصائص في الأهمية بحسب ضرورتها للمعنى فالشروط النحوية إذا لم تراعى خرج التركيب عن حدود الصحة أما الشروط المعجمية فإنها إذا لم تراعى يظل التعبير قابلاً للصحة إذا أمكن تفسيره في ظل المجاز ، مثال ذلك :

- ١ — ضرب زيد عمرا تعبير صحيح ومناسب .
- ٢ — قد زيد عمرا تعبير خطأ للجمع بين المتنافيين (قد والاسم) .
- ٣ — جلس زيد عمرا الخطأ أيسر ولكنه قائم بسبب لزوم الفاعل مع وجود مفعول .

٤ — أكل زيد عمرا التركيب صحيح نحوياً ولكنه مخالف لقيود
التوارد المعجمية ويصح تفسيره بالمجاز إذ
يمكن للمعنى أن يكون « غمطه حقه » .

وهكذا يبدو أن النموذج التحويلي قد يمكن مع شيء من التعديل
أن يطبق على اللغة العربية ، فيتأثى للغة العربية أن يعاد وصفها لسانياً من
خلاله . وقد حرصت على أن أشجر الجمل التي اخترتها لبيان بنيتها
العميقة ولم أثقل على القارئ أو السامع بإيراد تفاصيل القواعد التي
يمكن التعبير بها عن كل جملة وبخاصة لأن بعضها رموز منطقية إن
سهلت قراءتها فمن الصعب إبرازها في الكلام هذا من جهة ومن جهة
أخرى كان يلزمني أن أعرب هذه الرموز وهذا التعريب يتطلب الأناة
والروية .

من خصائص العربية

من خصائص العربية

ليس مصطلح الخصائص ولا نسبته إلى العربية بالأمر الجديد الذى يمكن أن ينسبه أحد المحدثين إلى نفسه ، فلقد ورد هذا المصطلح فيما كتبه السلف من بحوث في العربية وفي اللغة على حد سواء . فتكلموا في نظم العربية ، وفي متن اللغة ، فأحسنوا القول هنا وهناك ، فى خصائص هذا وذاك . ولو أن الأول لم يترك للآخر شيئاً لكن علينا أن نقنع من النشاط العلمى بالإعجاب بما وصل إليه السلف . وهو إعجاب لا نستطيع جرده على أى حال ، ولكن أبواب النظر العلمى ما تزال مفتوحة على مصراعها لمن شاء أن يلج ، وما يزال حقل العربية مترامى الأطراف ، حافلاً باحتمالات العطاء لكل من يندب نفسه للمغامرة الفكرية فى مسالكه المطروقة وغير المطروقة على سواء .

ومن هنا كان بعض ما أقوله فى هذه العجالة تحديثاً لفكرة قديمة ، وكان بعضه الآخر إنشاء لفكرة لم يتطرق إليها القدماء ، استعنت للوصول إليها بالسير فى أضواء علم اللغة الحديث . وفيما يلى بعض الخصائص التى أود أن أسوقها فى هذا البحث :

أولاً : درجة التنظيم :

العربية بنية جامعة مانعة ، شأنها فى هذا الطابع شأن كل اللغات . ومعنى كونها جامعة أنها غانية بنفسها عما عداها ، فلها من أصولها وقواعدها ومعجمها ما يتيح لها أن تكون أداة للتواصل بين الناس ، دون أن تفتقر إلى أصل أو قاعدة من لغة أخرى . ومعنى كونها مانعة

أنها ترفض قبول هذه العناصر التي استغنت عنها بكمال ذاتها ، فهي ترفض أن تضيف إلى أقسام الكلم فيها ، أو إلى ضمائرها أو أدواتها أو قواعدها ، شيئاً جديداً . فتأى مثلاً أن تقدم الصفة على الموصوف ، أو أن تستخدم في الجملة الاسمية فعلاً مساعداً ، وهلم جرا . ولو حدث شيء من ذلك لانهدت البنية وتحطمت ، ولم تعد النتيجة صالحة لأن توصف « بالعربية » والدليل على ذلك أننا نضن على اللهجات العامية بوصفها بأنها عربية ، لاختلاف البنية فيها عنها في العربية ، من حيث انعدمت في العاميات ظاهرة الإعراب ، وألغى عبء الكشف عن المعنى النحوى على الرتبة والتضام والمطابقة ، ونحوها من القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية .

وهذه البنية العربية نظام كلى ، مكون من أنظمة فرعية ، على نحو ما نرى جسم الإنسان جهازاً أكبر ، مكوناً من أجهزة فرعية ، كالجهاز الهضمى والدورى والتنفسى والعصبى والإفرازى الخ . يتضافر بعضها مع بعض بأداء الوظائف الخاصة التي يصل الجسم الإنسانى بمجموعها إلى التوازن الحيوى المنشود . وهذه الأجهزة الفرعية لا استقلال لأحدها بوجود خاص ، ولا يبرر تناول أى واحد منها بالدرس على حدة إلا إرادة الشرح والتفسير في سياق تشريحي أو فسيولوجي . أما في واقع الحياة فإن فصل واحد منها عن غيره يقضى على البنية كلها ، فيموت الإنسان بما فقد من وظيفة حيوية كانت هذا الجهاز الفرعى .

كذلك العربية التي تمثل نظاماً مشتملاً على أنظمة فرعية ، كنظام الأصوات ونظام المقاطع ، ونظام النبر ، ونظام التنغيم ، ونظام المباني الصرفية ، والإعراب والمطابقات ، والروابط ، والأدوات ، والرتب ، والتضام الذى يتمثل في الافتقار والاختصاص والتنافى والتوارد الخ . غير

أن بنية العربية تختلف عن بنية الجسم الإنساني من حيث السمة الدرجية التي تبدو عليها أنظمتها الفرعية . فليس من الممكن أن نتكلم في وظائف جهاز في جسم الإنسان دون أن يرد ذكر جهاز آخر أو ذكر وظيفة ما لهذا الجهاز الآخر ، بمعنى أن الكلام في الجهاز الإفرازي يقتضى إشارة إلى بعض وظائف الجهاز الهضمي ، كما يقتضى الكلام في الجهاز الهضمي كلاماً آخر في الوظائف الدورية ، والعصبية ، وهلم جرا ، دون أن يكون أحد هذه الأجهزة أسبق في الاعتبار من غيره ، ولا أدعى منه إلى السبق في البحث والنظر . أما العربية فلا غنى عند إرادة البحث في بنيتها عن البدء بالنظام الصوتي ، لأنه الأساس الذي يبنى عليه الكلام في كل نظام غيره ، كنظام المقاطع ، أو المبانى الصرفية ، أو الإعراب ، الخ . على حين يمكن لنا أن نتناول النظام الصوتي دون أن نضطر (بحكم سبقه في الدرجة) إلى الإشارة إلى أى من هذه الأنظمة ، وكذلك يبنى على أساس نظام المقاطع أى كلام في النبر والتنغيم ، ويستغنى نظام المقاطع في علاجه عن التفكير في النبر والتنغيم . وينبنى على التفكير في المبانى الصرفية كل كلام في النحو ، ولكن العرف في فهمه مستغن عن حقائق النحو . وتأتى ضرورة النظام الصرفي لتفكير في النحو من أن النحو لابد أن يمهّد له بالصرف ، فيبدأ الكلام فيه بأقسام الكلم وبيان الصيغ ، ومعانيها الصرفية ، كالطلب والصيرورة والمطاوعة الخ . وقد يحدد النحو شروطاً صرفية خاصة لبعض أبوابه ، فيجعل المفعول المطلق مصدراً من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدراً من غير مادة الفعل ، والحال مشتقة ، والتمييز جامداً ، والفاعل بعد فعل مبنى للمعلوم ، ونائبه بعد فعل مبنى للمجهول ، وهكذا يصبح الصرف أسبق درجة من النحو . أضف إلى ذلك أن معظم القرائن النحوية ذات طابع صرفي فالمعاني التي تجرى عليها المطابقات معان صرفية ، كالتكلم والخطاب والغيبة ، والأفراد

والثنائية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتكثير . والوسائل التي يتم بها ربط أواصر الكلام وسائل صرفية تنتمي إلى تقسيم الكلم كالضمائر والإشارات والأدوات . ولا يبقى من قرائن النحو ما يتجاوز المسرح الصرفي إلا الرتبة والتضام ، لأن هاتين القرينتين تتحققان بالكلمتين ، والصرف يبحث بنية العناصر المفردة . وهكذا تنتمي الرتبة والتضام إلى السياق النحوي ، وهو فوق الصرف درجة .

وعلى فهم النحو ، وبصحة التركيب ، يبنى الكلام في المعنى الدلال العام للسياق ، والنظر في أمور المناسبة البيانية ، على حين يستغنى النظر النحوي عن هذا المعنى الدلال وتلك المناسبة البيانية ، فلقد يمكن للنحو أن يبارك جملة مثل : السماء تحتنا ، والأرض فوقنا ، أو تدرج فلان من السفح إلى القمة ، أو باض الديك ، أو ذاب الحجر في الصوف ، فيتصدى النحو لإعراب هذه الجمل ، وينسب كل كلمة من كلماتها إلى معنى نحوي ما ، كالابتداء والخبرة والفاعلية الخ . ولكن هذه الجمل تفتقر إلى المناسبة البيانية ، فلا يمكن قبولها ، لما بين عناصرها من مفارقات معجمية ، جعلت الأقدمين يصفونها بما سموه « الإحالة » . أى التعارض مع المعهود أو المعقول أو كليهما على أن بعض المفارقات المعجمية قد يقصد لذاته ، استجابة لخاصية الاقتصاد في العربية ، على نحو ما سنرى من أمر المجاز بعد قليل .

ثانيا : الاقتصاد :

تتناهى الألفاظ والأنماط التركيبية ولا تتناهى المعاني ، ومن ثم يصبح على العربية أن، تعبر بالقليل المتناهى عن الكثير غير المتناهى ، فإذا تحقق لها ذلك فقد تحقق لها الاقتصاد بعينه . ولقد عمدت العربية إلى اصطناع بعض الوسائل التي تمكنها من تحقيق هذه الخاصية ، ولعل

أشهر هذه الوسائل تعدد المعنى للمبنى الواحد ثم النقل ، وكلاهما يتحقق في النحو كما يتحقق في المعجم ، وسنعرض لهما على الترتيب . فإذا قلت الألفاظ والأنماط وكثرت المعاني فأولى باللفظ أو النمط الواحد أن ينسب إلى عدد من المعاني ، وقد تحقق ذلك في النحو بواسطة معاني الصيغ ومعاني الأدوات . أنظر في أى كتاب من كتب الصرف ولاحظ كيف تنسب المعاني المتعددة إلى الصيغة الواحدة كأن تصلح « استفعل » للطلب كاستخرج ، والصيرورة ، كاستحجر ، واعتقاد الشيء على صفة ما كاستصغر ، والمطاوعة كاستقام ، والاتخاذ كاستشعر ، وحكاية الشيء كاسترجع ، وقوة العيب كاستهتر ، والاستحقاق كاستحصد . وكأن تصلح « تفعل » للمطاوعة كتكسر ، والصيرورة كتحجر ، والاتخاذ كتوسد والتدرج كتجرع ، والتكلف كتصبر ، وهلم جرا . ثم انظر في معنى اللبيب لابن هشام ، أو الجنى الدانى لابن أم قاسم المرادى ، أو رصف المباني لأحمد بن عبدالنور المالقي ، وسترى كيف تتعدد المعاني النحوية للأدوات ، كأن تصلح ما للنفى والموصولية والتعجب والمصدرية الظرفية والشرط والزيادة والإبهام ، أو كأن تصلح إن للشرط والنفى والتخفيف من الثقلية (أى التأكيد) والزيادة ، وكأن تصلح اللام الجارة لعدد من المعاني كما تصلح للام الأمر ، ونحو ذلك ، مما يكشف عن تعدد معنى العناصر الصرفية والنحوية . أما تعدد المعنى المعجمي فحسبك أن تنظر في أى معجم يخطر ببالك ، وسترى لكل كلمة مفردة عدداً من المعاني التي يمكن لها أن تؤديها بحسب ما ترد فيه من الجمل . انظر مثلاً إلى اختلاف معاني لفظ « ضرب » في الجمل الآتية : ضرب الأب ابنه — ضرب الله مثلاً — ضرب له موعداً — ضرب له قبة — ضرب في الأرض — ضرب خمسة في ستة — ضرب النقود — ضرب على العود — ضرب العيار

النارى — ضرب التليفون . فهذه معان عشرة ، وهناك غيرها لمن شاء أن يكون أكثر إحصاء وحصرأ ولعل في ذلك مايشير إلى خاصية الاقتصاد في العربية .

أما الحيلة الثانية التى تحتال بها العربية على مواجهة تناهى الألفاظ والأنماط وعدم تناهى المعانى ، فهى ظاهرة « النقل » التى تبدو أيضا في النحو والمعجم . ولقد فطن النحاة إلى بعض مظاهر النقل في النحو ، فأشاروا إلى العلم المنقول عن الفعلية كيزيد ، أو الوصفية كصالح ، أو المصدرية كنصر ، راستعلموا ذلك في تدرجاتهم كحين يقولون مثلا : لو سميت رجلا « الى » فكيف تنبيه وتصغره ، الخ . وأشاروا إلى التمييز المنقول عن الفاعل كطاب محمد نفسا ، وعن المفعول نحو زرعت الأرض شجرا ، كما فطنوا إلى نقل نمط التركيب الخبرى إلى معنى الدعاء ، ونقل التركيب الاستفهامى إلى الانكار أو التقرير أو العرض أو التحضيض . ولكنهم كذلك طبقوا ظاهرة النقل دون اشارة إلى هذا المصطلح في حالات أخرى ، كقولهم في ما التعجبية إن أصلها الاستفهام وقد أشربت معنى التعجب (أى نقلت إلى التعجب) ، وكدعواهم اسمية بعض أدوات الشرط والاستفهام ، وكجعلهم الضمير أداة فصل في نحو محمد هو قائم . غير أن ظاهرة النقل في النحو أوسع انتشارا من ذلك ، ولكن المقام لايتسع هنا لبسط القول فيها ، ومن ثم نورد أشارات عابرة تمثل لها . فمن ذلك أن الاسم المبهم ينقل إلى معنى الظرفية نحو يوم الجمعة أمام المسجد فيسمى ظرفا متصرفا ، وينقل المصدر إلى معنى اسم المفعول نحو هذا من نسج الخيال ، ومعنى اسم الفاعل نحو « قل أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا » وإلى معنى فعل الأمر نحو ضربا زيدا وإلى الدعاء نحو اللهم غفرا ، وإلى الإفصاح كأن تحيي إنسانا بقولك « سلاماً » وينقل اسم

الجنس إلى الوصفية نحو « هذا رجل » أى متصف بالرجولة ، واسم الشخص إلى صفة نحو « حاتم الجود » ، أو « مأمون العصر الحديث » أو ينقل اسم العلم أو الكنية أو اللقب إلى اسم جنس ، نحو « قضية ولا أبا حسن لها » . هذا بالنسبة لنقل الاسم . أما الوصف فقد ينقل إلى العلمية كصالح وأحمد ، ومحمد ومحمود ، وينقل التفضيل منه إلى التعجب بإيراده بعد ما ، فيقال ما أحسن هذا وينقل فعيل إلى معنى فاعل كقدير ، أو مفعول كقتيل ، أو ينقل إلى استعمال الفعل نحو « الله أعلم حيث يجعل رسالته » ، أى الله يعلم . وأما الفعل فقد ينقل إلى العلمية كيزيد ويشكر ، أو ينقل إلى أداة نسخ نحو « كان زيد قائما » أو ينقل المتعدى منه إلى اللزوم نحو : « أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن » أو ينقل اللازم منه إلى التعدية نحو قول على رضى الله عنه : « ان بشرا قد طلع اليمن » وقد ينقل الفعل إلى معنى الوصف نحو هذا رجل يفهم ، أو رجل يغنى ، وقد تنقل الإشارة إلى الظرفية نحو اجلس هنا ، أو ينقل الضمير إلى التحذير نحو إياك والكسل ، أو ينقل ضمير الشخص إلى الإشارة نحو : « لا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » ، أى « هذا البخل خيرا لهم » . وقد ينقل الظرف إلى الشرطية نحو « أينما تولوا فثم وجه الله » ، أو الاستفهام « أين محمد » أو الإفصاح نحو دونك هذا . أما الأدوات فقد اشتهر أن بعضها يحل محل بعض وينوب بعضها عن بعض ، كما أن الأداة قد تتحول إلى الافصاح نحو عليكم أنفسكم وهكذا نرى النحاة يتناولون بعض مظاهر النقل تحت مصطلح النقل ، وبعضها تحت « الإشراب » ، وبعضها تحت « النيابة » ، كما في الأدوات ، وكما في قول ابن مالك في المفعول المطلق « وقد ينوب عنه ما عليه دل » ولكنهم أغفلوا الكلام في معظمها على نحو ما رأينا ، فعالجوها علاجاً على غير

أساس النقل .

ذلك هو النقل في النحو . وأما النقل في المعجم فهو ما نسميه المجاز . فالجواز « نقل » بحكم التعريف ، لأنه نقل اللفظ من معناه الحقيقي إلى معنى آخر ليس له بحكم وضعه ، وذلك بواسطة علاقة فنية تربط بين اللفظ ومدلوله المجازي ، وقرينة تمنع أى توهم لأن يكون المدلول المجازي مقصوداً على الحقيقة . وما دام اللفظ المفرد ينسب إلى المعجم ، فقد صح لى أن أصف هذا النقل بأنه معجمي وإن كان البحث فيه من اختصاص علم البيان ، لأن علم البيان في الحقيقة علم « التكتيك » المعجمي إن جاز هذا التعبير . وهذه العلاقة الفنية المذكورة قد تكون سببية (السبب أو المسبب) ، أو كمية (الكل أو البعض) ، أو زمانية (ما كان وما يكون) ، أو مكانية (الحال والحل) ، أو تشبيهية ، فيأتى عنها مجاز مرسل في الحالات الأربع الأولى ، ولغوى في الحالة الأخيرة . وكل ذلك مفصل في علم البيان ، فلا داعى للخوض فيه .

أما القرينة فمناطها المفارقة المعجمية بين اللفظين ، وقد أشرنا إليها منذ قليل حين ضربنا الأمثلة التى فيها السماء تحتنا والأرض فوقنا الخ . وإذا كانت الأمثلة التى ضربناها تتأى على أى علاقة فنية فلا يمكن ترويضها بالمجاز ، فإن أمثلة أخرى يمكن تطويعها للاستعمال الفنى المجازى خدمة لخاصية الاقتصاد في العربية ، لأن هذه الأمثلة يمكن فيها إنشاء علاقة فنية تحل محل العلاقة العرفية . فإذا قلنا : « باعوا آخرتهم بدنياهم » ، فإن القرينة تتمثل في المفارقة المعجمية بين البيع وبين الآخرة والدنيا ، فلا الآخرة سلعة على الحقيقة ، ولا الدنيا ثمن لهذه السلعة ، ومن ثم تقوم القرينة على عدم إرادة الحقيقة وعلى إرادة المجاز . ومن هنا نبدأ في

الكشف عن العلاقة الفنية التى قام عليها هذا المجاز وسرعان ما نعرف أنها علاقة تشبيهية ، من حيث شبهنا الاستبدال مطلقاً بالبيع (لأنه استبدال من نوع خاص) ، ثم حذفنا المشبه وهو مطلق الاستبدال ، وأقمنا المشبه به (وهو البيع) مقامه ، ثم اشتققنا من البيع « باعوا » ، وأردنا « استبدلوا » فكان ذلك المجاز على نية الاستعارة التبعية . وهكذا نرى تعدد المعنى من جهة والنقل من جهة أخرى ، وسيلتين من وسائل احتيال اللغة للتعبير عن معان لم توضع لها ألفاظ خاصة . وتلك سمة من سمات خاصية الاقتصاد في العربية .

ومن مظاهر الاقتصاد في العربية غير ما تقدم ميلها إلى التركيز . ويتجلى ذلك فى أمور : منها نبذ استعمال الأفعال المساعدة فى التعبير عن علاقة الإسناد فى الجملة الاسمية ، لأن العربية تفضل أن تعبر عن هذه العلاقة بقرائن أخرى ، كرفع المبتدأ والخبر ، وتعريف المبتدأ إلا عند أمن اللبس ، وتقديمه على الخبر إلا أن يدعو إلى عكس ذلك داع من المعنى نحو فى الدار رجل ، أو من المبنى نحو أين زيد أو فى الدار صاحبها .

ويتجلى التركيز أيضاً فى الإضمار بمعنييه كليهما : المعنى الذى يكون فيه الإضمار ضد الذكر ، والمعنى الذى يكون معه ضد الإظهار ، فأما المعنى الذى يجعل الإضمار ضد الذكر فيتجلى فى أمور كثيرة : منها إضمار الأدوات فى مواضع بعينها ، كإضمار « أن » وإضمار اللام ، ونزع الخافض ، وإضمار الفعل فى كل موضع يحتمل المعنى فيه فعلاً لا يظهر أبداً . وقد عبر النحاة عن هذا الموضع من الإضمار بعبارة « وجوب الحذف » ، وهى عبارة غير دقيقة لأن ذكر لفظ « الحذف » يوهم أن المحذوف كان فى الجملة ثم أزيل منها وجوباً ، وذلك واضح البطلان . ومعنى ذلك أن الإضمار ووجوب الحذف يتساويان فى فهم

النحاة بأحد معاني الإضمار ، فإذا قلت لأحد : أهلاً وسهلاً ، فالاسمان منصوبان بفعلين مضميرين ، أو بفعلين محذوفين وجوباً ، تقديرهما قصدت أهلاً وحللت سهلاً . وأما بمعنى « ضد الاظهار » فالمقصود قيام الضمير مقام الاسم الظاهر . وشرط ذلك أن يكون بين الضمير ومرجعه تطابق معجمي ، وتطابق إشاري . فإذا قلت : كان لي صديق وفقدت صديقاً ، فبين اللفظين تطابق معجمي ، لأن معناهما يلتمس تحت مدخل واحد من مداخل المعجم ولفظهما متحد الصورة . فإذا كان الصديق الثاني هو نفسه الصديق الأول فإنك تستطيع الإضمار ، فتقول : « وفقدته » ، كما تستطيع أن تلحق به أل ، وتضيفه إلى الياء . وكل ذلك من صور التركيز حتى بالنسبة لإلحاق أل : لأنك حذف من الكلام عبارة « المذكور » ، لأن التقدير « وفقدت الصديق المذكور » . ومثله الإضافة إلى الياء ، إذ التقدير : « صديقي هذا » أو المذكور ، أو الذي سبق ذكره الخ . غير أن أخصر ذلك جميعاً هو إحلال الضمير محل الظاهر في قولك « وفقدته » وأخصر من ذلك الحذف مطلقاً ، والاستتار في ضمائر الرفع ، ويصر النحاة على أنه لا حذف إلا بدليل ، ويؤيد ذلك ابن مالك بقوله : « فزيد استغنى عنه إذ عرف » وقد يكون دليل الحذف معنى ، كالحذف في بسم الله الرحمن الرحيم ، أو حالاً ، كأن تمد يدك بكتاب إلى صديق وتقول : « خذ » أو مبني كما سبقت الإشارة إلى كلام ابن مالك ، الذي يجرى تمثيله على النحو التالي :

من عندك ؟	زيد	والمحذوف « عندنا »
كيف زيد ؟ دنف	والمحذوف « زيد »

والقرينة في كليهما سبق الذكر ، لأن « عند » ذكرت في السؤال

الأول ، فحذفت في جوابه ، و « زيد » ذكر في السؤال الثاني ، فحذف في جوابه . وكذلك تحذف الضمائر عند الربط بها إذا أمن اللبس ، اعتماداً على وضوح المرجع ، نحو : هذا هو الكتاب الذى قرأت . وقد يختص الفعل بمفعول معين ، فيحذف هذا المفعول لوضوحه ، كما في قوله تعالى : « فلما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون .. ووجد من دونهم امرأتين تذودان .. قال ما خطبكما قالتا لا نسقى ... حتى يصدر الرعاء ... وأبونا شيخ كبير فسقا لهما ... »^(١) كل ذلك من وسائل التركيز ، ومنها كذلك استتار ضمائر الرفع ، اعتماداً على المطابقة التى بين الفعل ومرجع الضمير . فإذا قلنا : « زيد قام » ، فإن إسناد الفعل إلى المفرد المذكور الغائب يجعله خالصاً لزيد ، حتى ليصبح ذكر الضمير إطناباً ، فلا يظهر إلا عند إرادة التوكيد به ، أو العطف عليه . ولوضوح الأفراد والتذكير والغيبة (وهى معانى الضمير هنا) فى صورة الفعل لم يقل النحاة إن الضمير محذوف ، ولكنهم نسبوا إليه الاستتار فى لفظ الفعل ، فكان هذا اللفظ يحمل أدلة وجود ضمير لم يظهر ، وهذه الأدلة هى الأفراد والتذكير والغيبة كما ذكرنا .

ومما يتجلى به التركيز قابلية التلخيص والتحويل ، وهى مما كشفت عنه الدراسات الحديثة فى حقل اللغة ، وإن أشار إليه القدماء إشارات عابرة . فمما أشار إليه القدماء تلخيص الكلام بواسطة العدول عن ذكر ما يسلم المعنى بتقديره ، ويدعو الفهم السليم إلى هذا التقدير . ومن ذلك تقدير معابر يعبر المعنى عليها فى آيات من القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم ﴾

(١) القصص ٢٣ - ٢٤

وظهورهم .. هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكفرون ﴿١﴾ .
 فبين جزئى الآية ، وفى مكان النقط ، لابد من تقدير جملة نحو : « يقال لهم » . ومثله ما يقدر فى قوله تعالى : ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون .. يوسف أيها الصديق أفنتا ﴾ ^(٢) والتقدير هنا : « فأرسلوه فأثاه فقال له » . وكذلك أشار القدماء إلى ما سموه الحذف البيانى ، وهو حذف

لا تتطلبه صناعة النحو ، ولكن يقتضيه المعنى ، نحو قوله تعالى ﴿ وأسأل القرية ﴾ ، وهذه سياسة البيت الأبيض ، أو عدوان الكرملين على أفغانستان ، فعناصر الجملة متوافرة ، ومن ثم لم يكن الحذف هنا نحوياً ، ولكن المعنى يتضمن « اهل القرية » ، ورئيس البيت الأبيض ، وقادة الكرملين . أما ما كثفت عنه الدراسات الحديثة ، ولم يشتمل عليه كلام القدماء ، فهو تلخيص البنية الملفوظة (وتسمى السطحية) للبنية الملحوظة (وتسمى العميقة) . فالبنية الملفوظة فى عبارة : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » تتضمن البنيات الملحوظة الآتية :

- ١ — هناك رسول
- ٢ — الرسول من عند الله
- ٣ — أنا أدعو الله
- ٤ — يصلى الله على الرسول
- ٥ — يسلم الله على الرسول
- ٦ — الرسول قال .

هذه التركيبات الملحوظة (أو القضايا الضمنية) تلخصها العبارة الواحدة الملفوظة وتعتبر ممثلة لها بالتحويل عنها . وهكذا يكون التركيز

(١) التوبة ٣٥

(٢) يوسف ٤٦

بكل مظاهره السابقة مظهراً من مظاهر خاصية الاقتصاد في العربية .

وكما كان تعدد المعنى والنقل والتركيز من مظاهر خاصية الاقتصاد في العربية نجد إمكان الاستغناء بالأصناف عن المفردات مظهراً اقتصادياً فيها ، يسهل به فهمها وتناولها بالدرس . ويتضح هذا في أمرين : أحدهما التصنيف ، والثاني التقعيد . ووضح أن المقصود بالتصنيف تحديد الأصناف (أى الأبواب) ، وأن المقصود بالتقعيد تجريد القواعد . ويكون التصنيف بواسطة رصد العلاقات الوفاقية والخلافية بين المفردات إذ تعين العلاقات الوفاقية على تجميع ما توافق من المفردات تحت صنف واحد ، وتعين العلاقات الخلافية على التفريق بين صنف وصنف . فإذا وصلنا إلى تحديد الأصناف (وهو شرط أساسى للدخول في التقعيد) ، أمكننا أن نجرى الملاحظة على سلوك الأصناف ، للوصول إلى إنشاء القواعد . وليست القاعدة إلا تعبيراً عن النمط السلوكى للصنف ، فالفاعل (وهو صنف) مثلاً يطرد فيه أن يكون اسماً ، وأن يكون مرفوعاً ، وأن يكون مسبوقاً بفعل مبنى للمعلوم ، وأن يدل على من فعل الفعل أو قام به الفعل . وكل من هذه الأمور المطردة قاعدة قائمة بذاتها ، يمكن التفكير فيها والترخص في أمرها ، بمعزل عن صويجباتها . ويتضح الطابع الاقتصادى للاعتدال على الأصناف والقواعد في أننا لو لم نعتمد عليها لكان علينا عند إرادة التعبير عن رفع الفاعل أن نلجأ إلى الكلام في المفردات ، وللزمنا أن نورد كل اسم بذاته يرد فاعلاً فنقول : زيد من قام زيد مرفوع ، وعمرو من خرج عمرو مرفوع وزينب من جاءت زينب مرفوع ، وهكذا ، حتى نورد كل اسم مرفوع وقع فاعلاً في استعمال اللغة . ولكننا بفضل هذا الطابع الاقتصادى في العربية نستغنى عن هذا العناء بقولنا : « الفاعل مرفوع ، وهى قاعدة تصدق على زيد وعمرو

وزنّب ، وكل اسم وقع أو يقع فاعلاً في الاستعمال .

ومما يتجلى به الاقتصاد في بنية العربية طلب الخفة ، أو ما يسمى في الدراسات الحديثة : «الاقتصاد في الجهد» وهو يعد أساساً لبعض الظواهر الصياغية في العربية : كالتأليف ، والإدغام ، والمناسبة الصوتية ، والإعلال والإبدال ، والتخلص من التقاء الساكنين ، وغير ذلك . فأما في التأليف فقد امتنع في صياغة الكلمات أن تتجاوز القاف والجيم لتعارض المخرج ، لأن القاف في أقصى اللسان مع اللهاة ، والجيم في أدنى اللسان مع نطق الغار فبينهما من التنافر ما بين الواو والياء ، أو ما بين الضمة والكسرة ، والجوار ثقیل في كل ذلك . وامتنع في العربية أن تتجاوز الصاد واجيم لشدة تباينهما استعلاء واستفلاً ، كما امتنع أن تتجاوز الدال والزاي لما بينهما من تداخل المخرج ، مما يؤدي إلى ما يسمونه التنافر اللفظي ، وهو يتنافى مع مبدأ طلب الخفة . وأما الإدغام فمن الثقل بمكان أن تظهر ما تجاور من المثليين أو المتقاربين ، فإذا قلت : « قامت تظللني من الشمس » ، فإنك لا تستطيع إلا مع الثقل أن تعزل تاء قامت عن تاء تظللني ، ومن ثم تقتصد في الجهد العضلي الذي يكون مع الإظهار ، فتدغم أحد المثليين في الآخر . وإذا قلت : قعدت (بسكون الدال) فمن الثقل أن تظهر الدال وتميزها عن التاء ، وأيسر من ذلك أن تحول الدال تاء ، وتدغم إحدى التاءين في الأخرى ، وهكذا تكون الحال مع الإدغام دائما .

أما المناسبة الصوتية فيأتى الاقتصاد عنها من حيث هي حل لمشكلة من مشاكل الثقل أيضا ، فهي بمعنى ما تعد مظهراً من مظاهر طلب الخفة ، ومن مظاهرها في العربية أمور كثيرة نعد منها مايلي :

١ — بناء الماضي على الضم لمناسبة واو الجماعة .

- ٢ — تحريك عين المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم في جميع حالاته الإعرابية (حتى مع النصب والجزم)
- ٣ — تحريك لام صيغة الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو .
- ٤ — تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء في جميع الحالات .
- ٥ — كسر لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة لمناسبة الياء .
- ٦ — تحريك كل ذلك بالفتحة لمناسبة الألف .
- ٧ — ما يعرف عند النحاة باسم « إعراب الجوار »
- ٨ — الاتباع على اللفظ دون المحل .
- ٩ — في الامالة عنصر من المناسبة .
- ١٠ — ضم الهاء في يضربه ويرق له ، وكسرها في به .
- ١١ — تفخيم اللام في والله ، وترقيقها في بالله .
- ١٢ — تحويل تاء الافتعال إلى طاء بعض الحرف المطبق نحو اضطير .
- ١٣ — قلب الواو ياء بعد الكسرة كما في ميزان ، وقلب الياء واواً بعد الضم كما في موقن .

وما عده إلا أمثلة محدودة للمناسبة الصوتية ، وغيرها كثير . ولعل كل باب الإعلال والإبدال يدخل تحت عنوان المناسبة الصوتية ، التي تدخل بدورها تحت طلب الخفة ويدخل الجميع تحت عنوان خاصية الاقتصاد في العربية . فقد يكون الإعلال بالقلب ، كقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يسكن ما بعدهما ، ولم تكونا عينا في وزن فعل (بفتح ففتح) ، أو فعل (بفتح فكسر) الذي الوصف منه على وزن أفعل ، أو في وزن افعل الواوي أو ما آخره زيادة تختص بالأسماء ، ولم يكن أيهما أول حرفين مستحقين لهذا القلب كحيوان . وقد يكون الإعلال بالنقل ، وذلك إذا كانت الواو أو الياء عينا للفعل أو

الاسم الجارى مجرى المضارع ، مسبوقه بساكن صحيح . فعندئذ تنقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، نحو يقوم ويبيع ومقول ومبيع ، ما لم يكن الفعل تعجباً ، أو مضعف اللام . وقد يكون الإعلال بالحذف ، إذ تحذف الواو أو الياء عند التقاء الساكنين ، وعند الاستثقال ، وتحذف إذا وقعت فاء الثلاثى المثال فى المضارع المفتوح فيه حرف المضارعة ، وفى الأمر ، وفى المصدر المكسور الفاء الساكن العين . وتحذف الهمزة مما تعدى بها فى صيغ المضارع واسمى الفاعل والمفعول . ذلك شأن الإعلال ، ويبدو فيه طلب الخفة واضحاً . أما الإبدال فقد يبدل الصحيح بالصحيح كما سبق فى اصطرير ، وقد يبدل باللين كما فى كساء وبناء وقائل وبائع ، وقد يبدل المد بالصحيح كما فى أثر وايتمن ، أو يبدل اللين باللين كما فى عيادة وديار وحياض ، أو المد كما فى غزير ، أو يبدل المد بالمد كما فى دنانير وبوبع . ومن أمثلة طلب الخفة التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الصحيح الأول أو حذف المد . ومن الواضح أن أخف حالات النطق أن يكون كل حرف متحركاً ، أو أن يتبع هذا المتحرك بساكن واحد . أما التقاء ساكنين أو أكثر فهو ثقيل ، ولاسيما إذا بدىء به النطق . واللغة التشيكوسلوفاكية مليئة بالتقاء مجموعات من السواكن تجعل نطقها صعباً على غير أصحابها . أما العربية فإنها تطلب الخفة أينما وجدت ، وتسعى بها إلى تحقيق خاصية الاقتصاد .

ثالثاً : مراوغة اللبس :

هذا الطابع الاقتصادى للعربية يفتح الطريق أمام تسلل ظاهرة اللبس ، لأن العربية تواجه الكثير من المعانى النحوية بالقليل من القرائن اللفظية (ثمانى قرائن هى البنية والإعراب والمطابقة والربط والترتبة والتضام والأداة والنغمة فى الكلام المنطوق) وتواجه العديد من معانى الجمل بثلاثة

أنواع من التراكيب (الخبر والإنشاء والشرط) وتواجه الكثير من العلاقات النحوية بالقليل من صور التضام ، كالموصوف وصفته والمضاف والمضاف إليه ، والحال وصاحبه ، والمميز والمميز . وإذا كثرت المعاني وقلت وسائل التعبير عنها أصبح المعنى عرضة للتعدد بالنسبة للمبنى الواحد ، كما رأينا من قبل ، وإذا لم يكن هناك قرينة من لفظ أو معنى أو حال تعين أحد المعاني المحتملة ، فذلك هو اللبس . واللغات كلها عرضة لللبس ، وليست العربية بدعاً بينها ، ولكن العربية على لسان البليغ قادرة على مراوغة اللبس . دعنا أولاً نعرض أمثلة من اللبس ثم نثني بشواهد لمراوغته فيما يلي :

- ١ — كلما قال النحوى : « فيها إعرابان » فهو يعنى بقوله : « فيها لبس » . ومن حق كل نص أن يكون فيه إعراب واحد .
- ٢ — قد يصلح الوصف للمضاف والمضاف إليه في وقت معاً ، نحو : كنت أقرأ في دار الكتب المصرية .
- ٣ — قد تشبه إضافة المصدر إلى فاعله بإضافته إلى مفعوله ، نحو : زيارة الأصدقاء تسعد النفس ، إذ لا يعلم ما إذا كان الأصدقاء زائرين أو مزورين .
- ٤ — قد يحتمل المصدر المفرد النسبة إلى الفاعل أو المفعول ، نحو : أنت أولى بالإنصاف .
- ٥ — قد يصلح الضمير العائد لأكثر من مرجع ، نحو : رجا التلميذ أستاذه أن يقرأ الدرس ، وكذلك أخبر محمد علياً أن أباه قادم .
- ٦ — قد يصلح المعطوف للعطف على المضاف أو المضاف إليه نحو : الجمعية العامة لمنع المسكرات وتعاطي المخدرات ، وكذلك ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو .
- ٧ — قد تصلح الأداة لأكثر من معنى ، وقد ذكرنا ذلك عند الكلام

عن تعدد المعنى ومن أمثلة ذلك : ما أسعدك هذه الليلة ، فهذا صالح للاستفهام والتعجب .

٨ — قد يتشابه المفعول الثانى لرأى بالمفعول المطلق أو نائبه ، نحو : رأيت أصدقائى قليلاً ، فهذا صالح لأن يجعل الأصدقاء قليلين ولأن يجعل الرؤية قليلة .

٩ — قد يتشابه الخبر والدعاء ، نحو : بارك الله فى ماله وولده .

١٠ — قد يتشابه العطف والمعية ، نحو : أحببت الزهر وحلول الربيع .

١١ — قد يصلح الظرف والمجرور لأكثر من متعلق فى الجملة الواحدة ،

نحو : اشتريت مزرعة لزيد واستشهد المجاهد فى سبيل وطنه .

١٢ — قد تصلح الحال لأكثر من صاحب فى الجملة الواحدة ، نحو : غادرته مقتنعاً بخطئه .

١٣ — قد يتشابه العطف والقسم ، نحو : والله العظيم ، والذى نفسى بيده .

١٤ — قد يتشابه المفعول به والمفعول فيه ، نحو أحببت يوم الخميس .

١٥ — قد يتشابه مقول القول والاستئناف ، نحو : لا تصدق قوله إنه لا يدري من الأمر شيئاً .

وفيما يلى عرض لتغلب النص القرآنى على اللبس فى بضع هذه التراكيب :

١ — فى القرآن ما يشبه التركيب رقم ٧ ، وذلك قوله تعالى :

﴿ وما أعجلك عن قومك يا موسى ﴾ ولكن القرآن أزاح اللبس

بإيراد الجواب « هم أولاء على أثري » الذى جعل

ما استفهامية ، ونفى عنها معنى التعجب .

وفيه كذلك قوله تعالى : ﴿ وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ﴾ ،

وقد كان توجيه الخطاب إلى المؤمنين تحديداً لمعنى الشرط ،

وصارفاً لمعنى النفي الذى يجعل المقصود « لم تنفقوا
فيخلف » .

٢ — وفي القرآن ما يمت بسبب إلى التركيب رقم ٨ ، وذلك قوله
تعالى : ﴿ إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا
لَفَشَلْتَهُمْ ﴾ ، ويذهب باحتمال المعنى الثانى قوله تعالى بعد ذلك
بقليل : « وَيَقْلِلُهُمْ فِي أُعْيُنِكُمْ » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوا
ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ إذ يحتمل أن تكون الكثرة للدعاء أو للشبور .
ويذهب بالاحتمال الأول ما سبق من قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْعُوا
الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا ﴾ ، لأن المقابلة بين واحد وكثير تجعل الكثرة
للشبور .

٣ — وفي القرآن ما يشبه التركيب رقم ١٥ ، وذلك قوله تعالى :
﴿ وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ . إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ، ويستبعد معنى
مقول القول هنا بقرينة حالية من السيرة النبوية ، وذلك أننا نعلم
أنهم لم يقولوا ذلك . ومن هنا يكون المعنى نصا فى الاستئناف .
وهكذا يمكن للعربية أن ترواغ اللبس بالقرائن ، لفظية كانت أم
معنوية أم حالية ، إذا كانت أداة فى يد الخبير المصرف للتعبير ، والبصير
بإصابة الوضوح والدقة . أما إذا تولاها من لا يحسن سياستها ، فهى
عرضة للبس ككل اللغات .

لقد نسبت إلى العربية فى هذا البحث طائفة من الخصائص ،
وكأنها تنفرد بها ، فلا يشركها فيها غيرها من اللغات ولكن بعض هذه
الخصائص ماثلة فى اللغات الأخرى ، كتدرج الأنظمة والميل إلى
الاقتصاد . غير أن وسائل العربية تختلف عن وسائل اللغات الأخرى
لتحقيق هذه الخصائص ، ولعلها فى بعض الحالات أكفأ من اللغات
الأخرى بسبب هذه الوسائل .

الخليقة والسليقة

الخليقة والسليقة

يقول صاحب القاموس : الخليفة الطبيعة والناس . ويقول :
والسَّلَق أثر دَبَرَة البعير إذا بَرَأَتْ وابتض موضعها كالسَّلَق محركة ، وأثر
النَّسْع في جنب البعير والاسم السليقة . ثم يقول : ويتكلم بالسليقة أى
عن طبعه لا عن تعلم وفي الصحاح أن الخليفة الطبيعة والجمع خلائق .
ويقول ابن ابي سلمى :

ومهما يكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم
فاذا تدبرنا معنى كل من هاتين الكلمتين أدركنا أن الاستعمال
اللغوى العام لا يفرق بينهما تفرقاً كبيراً . ولكن الاستعمال اللغوى في
طبيعته ألا يكون دقيقاً ولا محدداً لأنه كما يحتمل الحقيقة يحتمل المجاز وكما
يحتمل الإطناب يحتمل الإيجاز وكما يحتمل التصريح يحتمل الإيماء والتلويح
وكما يحتمل المعنى الواحد يحتمل المعنيين ففيه عدم الخصوص وعدم
المحدودية وتعدد المعنى للكلمة الواحدة .

ويقابل هذا الاستعمال اللغوى استعمال آخر اصطلاحى
للكلمات تتخذ الكلمة في محيطه معنى ثابتاً لا يعتوره مجاز ولا تلييح
ولا تعدد وإنما يكون نصاً في الكلمة كما تكون الكلمة نصاً فيه لا يزيد
أحدهما عن الآخر ولا ينقص . والاصطلاح الفنى كإسم العلم من
حيث صلاحيته في المبدأ للإطلاق على أكثر من واحد فالفاعل في
اصطلاح النحو غير الفاعل في اصطلاح القانون الجنائى ولكن لفظ
الاصطلاح واحد في الحالتين . بيد أن الاصطلاح الفنى يختلف عن اسم

العلم من نواح معينة لأنه لابد عند استخدامه من مراعاة الاعتبارات الآتية :

- ١ — أن هذا الاصطلاح المستعمل لا يدل إلا على مدلول واحد .
- ٢ — أن دلالة عليه إنما تكون بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز .
- ٣ — أن هذه الدلالة لابد أن تكون جامعة مانعة لا تتحمل التوسع ولا الحصر على نحو ما يحدث أحياناً في المفردات والأسماء غير العلمية . أى أن الدلالة لابد أن تحدد قبل الاستعمال .
- ٤ — أن يكون لفظ الاصطلاح مختصراً حتى يسهل تداوله .
- ٥ — أن يكون منسجماً قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها .

تلك هي الاعتبارات التي لابد أن تتوافر في استخدام الاصطلاح الفنى . ولقد رأينا العرب في تحقيقهم لأول هذه الاعتبارات أى لضرورة وحدانية المدلول ينصون في تحديد كل اصطلاح قبل استعماله على المعنى الاصطلاحى الوحيد الذى يستخدم فيه ويشيرون إلى المعنى اللغوى الذى لا يقصد من الاصطلاح إذا كان الاصطلاح قد خصصت دلالة على معناه الفنى بعد أن كان مستعملاً في فسحة الاستعمال اللغوى العام . فهم يقولون مثلاً : الصلاة لغة الدعاء واصطلاحاً أقوال وأفعال مخصوصة الخ .

يقول الجاحظ في تبيان الفرق بين اصطلاحات المتكلمين وألفاظ الخطباء : « ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء : وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلاحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا بذلك سلفاً لكل خلف وقدوة

لكل تابع ولذلك قالوا العرض والجوهر وأيس وليس وفرقوا بين البطلان والتلاشي وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقاباً لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء وكما ذكر الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل وأشباه ذلك وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف .

فإذا كان صاحب القاموس وصاحب الصحاح وزهير بن أبي سلمى قد ذكروا أو حددوا لنا الاستعمال اللغوي للخلقة والسليقة فإننا نحاول الآن أن نرسم استخداماً اصطلاحياً لأولاهما ونتقصى للثانية استعمالها الاصطلاحي قديماً وحديثاً ونحاول أن نستخلص لأنفسنا فهماً اصطلاحياً لها مشتقاً من هذه الاستعمالات وأن نبتدع تقابلاً بين هذين الاصطلاحين يقوم على تخصيص معنى لكل منهما لا يلتقى مع معنى الآخر بالفهم العلمي .

فأما الخلقة فسنرتضى لها معنى شبيهاً بما في استعمالها اللغوي فنقصدها بها أن الانسان بطبعه مجبول على استخدام اللغة وأنه لا يستطيع أن يحيا في مجتمع إلا بواسطة هذه الأداة الخطيرة وما كان يستطيع إلا بها أن يخرج من لعنة العزلة القاتلة التي كان يمكن ان تضرب ستاراً من الصمت والجهل التام حتى بينه وبين أمه وأبيه وصاحبه وبنيه وعشيرته التي تؤويه وتحول بينه وبين نقل أفكاره إلى الآخرين أو استقبال أفكار هؤلاء الآخرين . وقديماً لم يجد المناطقة تعريفاً للإنسان إلا أنه حيوان ناطق فجعلوا الناطقية من طبيعته كما جعلوا الحيوانية كذلك وفي القرآن أن الله بعد أن خلق آدم علمه الأسماء كلها فأعطاه بذلك ما لم يعط الملائكة الأخيار . ولقد اشتغل الناس منذ بدء المدنية بناحية الطبع اللغوي في

تكوين الإنسان وحاولوا أن يكشفوا بعض مظاهره عن طريق التجارب
التي يقومون بها على الأطفال دون سن الكلام .

يروى بلو مفيلد في الصفحة الرابعة من كتابه اللغة أن الإغريق
كانت لهم ملكة التفكير فيما يقبله الآخرون قبول التسليم وأنهم كانوا
يفكرون في أصل اللغة وتاريخها وبنيتها . ويقول إن هيرودوت المؤرخ
الإغريقي أخبرنا في القرن الخامس قبل الميلاد أن ابسماتيك أحد فراعنة
مصر قد ألقى بطفلين حديثي الميلاد في عزلة ليرى بعد أن ينطقا ما إذا
كانت لغتهما التي يتكلمتا هي هذه اللغة أو تلك ورأى أنه أياً
ما كانت هذه اللغة فإنه ستكون أصل اللغات لأن هذين الطفلين في ظنه
كانا مثلين لنشأة الإنسان الأول فلفتهما هي لغته لهذا السبب وتذهب
الرواية إلى أن الطفلين نطقا أول ما نطقا بإحدى لغات آسيا الصغرى
وهي اللغة الفريجية .

ويبدو أن هيرودوت قد جانب الدقة هنا في تحرى الحوادث
التاريخية إما لكونه قبل الرواية قبول التسليم دون نظر فيها أو لأنه اعطاها
لونا تعصباً لقومه . فقد تكون القصة في أصلها صحيحة ولكن الذى
أتصوره نتيجة لها أن ينشأ الطفلان على التفاهم بطريقة بدائية لا ترقى إلى
لغة من اللغات المعاصرة حينئذ ولكن هيرودوت قد استبعد المصرية أن
تكون أصل اللغات الإنسانية وأحل محلها لغة هندية أوروبية يتكلمها قوم
يقعون ولو من الناحية الجغرافية على الأقل في المجال الحيوى الإغريقى في
ذلك الوقت .

والذى يهمنى من هذه القصة سواء أكانت صادقة أم كاذبة أن
هيرودوت وسده على أسوأ الفروض أو هو ومعاصره على أحسنها كانوا
يرون أن الطفل الوليد لو ترك وشأنه لأجبرته خليفته اللغوية التي في

تكوينه على الكلام أياً كانت لغة هذا الكلام . ومرة أخرى :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم وإن ابن طفيل لم يجعل حى بن يقظان يتكلم فحسب وإنما جعل لغته من الغنى والتمو إلى درجة مكنته من أن يفكر بها تفكيراً فلسفياً . ويحسن أن نلاحظ هنا أن حياً كان يتكلم العربية .

ثمة إذاً ما يمكن أن نسميه من الناحية الإصطلاحية « خليقة » ونقصد به تلبس الإنسان بطبيعة الناطقية التى فى خلقه وتكوينه ولا نقصد من وراء ذلك لغة بعينها يتكلمها الإنسان وإنما نعنى أن الانسان وله هذه الخليقة صالح لأن يتكلم أية لغة من لغات هذا الكوكب الذى نعيش على سطحه . وإنما يحدد له اللغة التى يتكلمها ما يصادفه من ظروف النشأة والاكساب وهى الظروف التى تتصل بالسليقة لا بالخليقة .

يقول بلوخ وتريجر فى الصفحة السابعة من كتابهما « تخطيط عام للتحليل اللغوى » : « إن عملية اكتساب اللغة سواء أكانت فى الطفولة (إذ يكتسب الطفل لغة أسرته) أو فى الحياة المتأخرة (حين يتعلم المرء لغة أجنبية) هى عملية واحدة فى جوهرها . فلا بد للمرء فيها أن يكون له منبع للمعلومات ولا بد أن يتعلم المرء كيف يميز عمليات النطق ويعيد أدائها حين يُمَدُّه هذا المنبع بها ويجب أن يكون المرء قادراً على تحليل عمليات النطق التى يتعلمها وتقسيمها » .

والذى يهنا هنا هو كيفية كسب الطفل للغة لأنها هى العملية التى نستطيع من بعد على أساسها أن نقرر معنى السليقة ونقابل بينه وبين معنى الخليفة ونرى ما إذا كان معنى السليقة يتصل بالطبع أو يتصل بالتطبع . والذى يبدو لأول وهلة أن عملية اكتساب اللغة من

الناحية النفسية أكثر ما تكون شبيهاً بعملية اكتساب العادات وبهذا المعنى يصح أن نصف ما يقوم به المرء من حركات وسكنات أثناء التلفظ بلغته الخاصة بأنه « عادات نطقية ». ولم يكن ابن فارس مجانباً للصواب حين قال في الصفحة الثلاثين من كتابه الصحابي : « تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات » .

وواضح أن عملية الاكتساب هذه تستمر مادام الفرد عضواً في جماعة واكتساب الفرد للغة عملية تدوم ما دامت الحياة : في الطفولة وفي المدرسة وفي الحياة العملية يتعلم كل فرد كيف يتصل بزملائه . فلا يكاد الطفل يلج باب الحياة حتى يبدأ في الحصول على أسس لغة الأم . ولأمر ما جعل الله المرأة أكثر من الرجل رغبة في الكلام وقد تكون هذه الرغبة في نفسها خير معوان للطفل في مراحل اكتسابه للغة فهو ينتفع منها بقوة رغبته في الكلام فيسمع كثيراً ويشارك ويحاكي ويلاحظ الصواب في الاستعمال . ولو أن العناية بالطفل كانت من نصيب أبيه وهو أميل إلى الصمت من أمه لكانت فرصة المحاكاة عنده أقل ومن ثم يقل تقدمه في اكتساب اللغة ويقول مِرْتَجَر : إن النساء والأطفال أشد محافظة من الرجال من وجهة النظر اللغوية فيما يختص بتطور اللغة .

يقول لويس في كتاب له عنوانه (اللغة في المجتمع) في الصفحة الثالثة والثلاثين : « وفي خلال سنوات ثلاث أو حولها يستكمل (الطفل) المعرفة بمجموع أصواتها ونظام بنيتها ومفرداتها معرفة كافية لجعله واضحاً في تعبيره عن حاجاته الملحة ولاستجابته استجابة مناسبة لما يطلبه منه الآخرون مما يتصل بهذه الحاجات . وكل هذا الدور الإعدادي في التنشئة اللغوية يجري في البيت بأقل توجيه متعمد من

المسألة إذا مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة وعلى الإحاطة بصيغها وما يكون ضرورياً للفرد من مفرداتها وعلى معرفة طرق صياغة جملها المفيدة على غرار التدريب الذى يقوم به الراغبون في اكتساب العادات . وليس صحيحاً أن اللغة العربية في دم العربى تظهر على لسانه ولو ولد في بيئة أجنبية . وليس مقبولاً أن اللغة توقيفية من عند الله وأنه تعالى قضى أن تكون للعرب لغة ذات أصوات معينة وصيغ ومفردات وجمل بعينها وقضى بتفصيل عكس ذلك للفرس وبغيره مفصلاً للترك والروس والإغريق والهند وهلم جرا . وليس مستساعاً أن المرء إذا نشأ على الكلام بلغة بقى أميناً على تمثيل هذه اللغة ونطقها برغم المؤثرات الخارجية بل إن الأدلة على عكس ذلك قائمة في التاريخ العربى نفسه إذ أن نفوذ الموالى الفرس على لغة العرب في صدر الإسلام ونفوذ الترك على لهجات العرب في عصرهم الحديث يدلان دلالة واضحة على أن الناشئ في لغة ما قد يلحق التعديل بعض عاداته النطقية إذا دفعه الاستعمال إلى عادات نطقية أخرى لتحل محلها .

وإذا كان صحيحاً أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران في الكبير كما تؤثران في الطفل . وإذا كان أثرهما في الطفل هو أعانته على مطابقة الاستعمالات في داخل الأسرة التى هى مجتمعة وعالمه فإن الكبير سيجد في فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل المتكلمين بلهجات أو ربما بلغات مختلفة ولن تكون المشاركة والمحاكاة هنا عمليتين من عوامل المطابقة فحسب وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس في العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة . ومعنى ذلك أن العربى من

تميم إذا رحل إلى مكة فأقام بين قريش مدة من الزمان فلربما عاد إلى حيه من تميم وعلى لسانه نطق ما الحجازية في مكان ما التيمية ولربما أقام بين بنى عمومته زمناً وهو يخالفهم في هذا الاستعمال حتى يعود لهجته القديمة من جديد . ولو ظفر به راوية او لغوى في ذلك الوقت لاستنبط أن بعض بنى تميم ينطقون ما الحجازية وجعل ذلك من كشفه اللغوية التي يبنى عليها القواعد . ولاشك أن ذلك لو حدث لكان خطأ منهجياً لا يغتفر .

ويظن الكثيرون أن اللغة العربية الفصحى كانت محصورة في شبه الجزيرة وما تاخمها في الشمال من إقليمى المناذرة والغساسنة وأن العرب لم يكونوا قبل الإسلام يخالطون غيرهم من الأمم وأن صلة الفرس والسريان والنبط والروم بالعرب صلة لم يأت بها إلا الفتح الإسلامى ومن ثم ظلت اللغة العربية الفصحى قبل الإسلام مبرأة من نفوذ جارائها لاتتأثر بهن ولا تؤثر فيهن وأن العربى قبل الإسلام كان ينطق الفصحى ولا يعلك كلمة

أجنبية مهما كانت الظروف ولكن العربى فيما بعد الإسلام فقطط « لان جلده » على حد تعبير أبى عمرو بن العلاء حين خاطب أبا خيرة الأعراى . وهذا خطأ لاشك فيه . وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الفارسى أو الرومى في القرآن نفسه لدليل على أن هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية تستحق شرف الورد في صلب نص دينى عربى معجز كالقرآن الكريم . ثم هو دليل كذلك على أن التأثير والتأثر عمليتان قديمتان في علاقة اللغات بعضها ببعض وأن ما تجربه اللغة العربية الآن من تعرض لنفوذ اللغات الأجنبية لا يستحق كل هذا الجزع من جانب أجبار اللغة لأنه ظاهرة اجتماعية لغوية جربتتها العربية في الجاهلية والإسلام ولاتزال

تجربها حتى اليوم . وهذا دليل أيضا على أن اللحن في صدر الإسلام إن كان قد دفع إلى دراسة اللغة التي ورد بها القرآن فما كان ينبغي أن يتعدى ذلك إلى أن يكون دافعا إلى تكريس حالة اللغة العربية التي كانت عليها في الجاهلية تمجيذاً زاده سوءاً ماجربه العرب في العصر التركي من جهل وانصراف عن البحث العلمي حتى شهدت الأيام الأولى من نهضتنا العلمية أناسا ذوي آراء غريبة في اللغة يرون من صالحها أن تظل متحجرة لاتقبل التطور وقد عادت آراؤهم على دراسة اللغة العربية وعلى مفيدة أهل اللغة بأورخم العواقب .

إذا فقد كان العربي دائما ولا يزال يتعلم لغة أسرته طفلاً ثم ينمو ويضرب في أرض الله ويخالط قوماً على غير لهجته أو على غير لغته فيؤثر فيهم ويتأثر بهم ثم يعود إلى أهله وقد عدل من عاداته اللغوية فيؤثر فيهم حيناً ويصحح نطقه بصحبتهم حيناً آخر .

ولم تكن الموجة التي سموها شيوع اللحن في صدر الإسلام إلا واحدة من هذه الموجات التي التقى العرب فيها بالمتكلمين بلغات أجنبية وأغلب الظن أن هذه الموجة لو لم تدفع العرب إلى دراسة اللغة في ذلك العصر لكانت اللغة العربية التي ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهداً في التاريخ ولكانت مصادر قواعدها أشعاراً يمينون الآن الاحتجاج بها في النحو واللغة بل لربما صح الاحتجاج بشعر البارودي وشوقي وحافظ وغيرهم على نحو ما يفعل الغربيون من الاحتجاج بلغة المعاصرين من أهل الأدب من بينهم .

ولكن بعض علماء اللغة العربية يصور الأمور في صورة ملحمة جبارة يشتبك فيها العرب بالأجانب وقد نسبوا للعرب فيها من صدق الطبع في العروبة ما كان يجعلهم يعجزون حتى عن ترديد الكلمة التي

أرادوا أن ينطقوها نطقاً مغايراً للصواب .

يقول ابن جنى : « أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد .
القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم سهل بن
محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات قال : قرأ عليّ أعرابي
بالحرم « طيبى لهم وحسن مآب » فقلت له طوى فقال طيبى فأعدت
فقلت طوى فقال طيبى فقلت طوطو قال طى طى . أفلا ترى إلى هذا
الإعرابي وأنت تعتقده جافياً كزاً لا دمثاً ولا طيعاً كيف نبا طبعه عن
ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز
ولا تمرين ؟ وما ظنك به إذا خلى مع سومه وتساند إلى سليقته
ونجره ! »^(١) فنحن نرى أن السليقة عند ابن جنى قد منعت الأعرابي من
نطق كلمة في القرآن كما هي وإن ابن جنى ليُشيد بهذه السليقة برغم
هذه الحقيقة التي في الخبر . فما هي تلك السليقة المدهشة ؟ وأى نوع
من السحر هي ؟ بل في أى قسم تقع من أقسام البطولات ؟

إن العلماء يختلفون في معناها بين الطبع والاكْتِسَاب وإن كان
القائلون بالطبع فيها كثرة . وقد مر بنا الاقتباس الذى أخذناه من
خصائص ابن جنى عن الأعرابي الذى لم يستطع أن يحول الخطأ الذى
في طيبى إلى الصواب الذى في طوى . ويمكن أن نضيف إلى ذلك
اقتباسات أخرى من كتاب قدماء ومحدثين يرون أن الغريزة طبع .

١ — قال عمار الكلبي :

ماذا لقينا من المستعربين ومن	قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
ان قلت قافية بكرا يكون بها	بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا

(١) الخصائص ج ١ ص ٧٧

قالوا لحت وهذا ليس منتصبا وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
وحرصوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على اعرابهم طبعوا
ماكل قولى مشروحا لكم فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضى ارض لا تشب بها نار المجوس ولا تبنى بها البيع

٢ — يقول صاحب المزهري في الصفحة التاسعة بعد الثلاثمائة من جزئه
الثاني « وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة
جس هؤلاء القوم وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه
نحن على طول المباحثة والسماع » .

٣ — قدّمنا أن صاحب القاموس يقول في مادة (سلق) : « ويتكلم
بالسليقية أى عن طبعه لا عن تعلم » .

٤ — يقول ابن فارس في الصفحة الثالثة والعشرين من الصحاحي
« وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم
الوفود من العرب تخبروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم
وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخبروا من تلك اللغات إلى نحائزهم
وسلائقهم التى طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب » .

٥ — وفي الصفحة الثانية من كتاب إحياء النحو للأستاذ ابراهيم
مصطفى : « وتأليف الكلمات في كل لغة يجرى على نظام
خاص بها لا تكون العبارات مفهومة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى
عليه ولا تزيغ عنه .

والقوانين التى تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس
المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام فإذا كُثِفَتْ ووُصِفَتْ
ودُونَتْ فهى علم النحو » .

٦ - وفي الصفحتين الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين من كتاب اللهجات العربية للدكتور ابراهيم انيس : « ولا يعقل ان صاحب السليقة اللغوية يخطيء إلا إذا نطق بلغة خاصة يتمسك فيها لقواعد وأصول لا تراعى في حياته العادية حين ينطلق على سجيته » .

نحن نلاحظ أن الشاعر في أول هذه الاقتباسات يرى نفسه مطبوعاً على الإعراب فلو أراد أن ينطق بما يعارضه لما استطاع إلى ذلك سبيلاً مثله في ذلك مثل الذي جُبل على أن يفرز جسمه العرق فلو أراد أو أرادته إنسان أن يفرز من مسامه عطراً لحالت الطبيعة بينه وبين ذلك لأن الطبع يقلب التطبع كما يقولون . فالعربى في رأيه يعرب لأنه عربى لا لأنه اكتسب لغة العرب . وليت هذا كان يعد من مبالغات الشعراء ، إذاً لكان مقبولاً وطريفاً . وكان يمكن أن يصبح مبالغة شعرية لو أن علماء اللغة لم يؤيدوه فيما ذهب إليه .

فالسويطى يرى أن العرب في كلامهم يلاحظون بالنة والطبع ما لا نلاحظه نحن بطول المباحثة والسماع . فهم يلاحظون رفع الفاعل ونصب المفعول وأعراب المضارع وبناء الماضى واتباع الوصف والعطف والتوكيد والبدل وهلم جرا . وتلك أمور تقتضى متعلم العربية أن ينتبه إليها إذا أراد أن يكون كلامه صحيحاً من الناحية النحوية . وصاحب القاموس لا يكتفى بإثبات الطبع وإنما يقوى ذلك بنفى التعلم والمقصود بالتعلم اكتساب اللغة في الصغر أو في الكبر على حد سواء . ولاشك أن الناشئ العربى في كل قبيلة كان كما يقرر ابن فارس يأخذ اللغة تعوداً أى تعلماً واكتساباً ولكن ابن فارس لم يحافظ على نقاء هذا الرأى في نفسه حتى رأيناه يصف قريشاً بقوله : « فأجتمع ما تخيروا من تلك اللغات

إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها » وما كان أجدر ابن فارس بالبقاء على الرأي الأول الذي نقله عنه السيوطي وآخرون .

وقد رأينا أستاذين معاصرين من ذوى البصر باللغة قد انحازا إلى جانب الطبع . فأما الأستاذ ابراهيم مصطفى ففى كلامه عن النظام النحوى للغة رأى أن هذا النظام يستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم . وأن كلامه هذا وإن لم يركن صراحة إلى القول بالطبع ليدو فى استعمال كلمة الملكة والنفس فيه من الغموض ما لم يجعلنى أطمئن اطمئناناً تاماً إلى سلوكه فى عداد القائلين بالاكساب . ولذا رأيت أن أضعه بين القائلين بالطبع وأنه إلى موقفى منه . وأما الدكتور أنيس فىرى من غير المعقول أن يخطئ صاحب السليقة اللغوية . وإننى بعد أن نشأت على التكلم بلهجة بلدى بالصعيد وبعد أن بقيت فى بلدى هذا حتى الثانية عشرة من عمرى جئت إلى القاهرة فأقمت فيها وكنت أعود إلى بلدى فى فترة محددة من صيف كل عام تجعلنى أستعيد اللهجة إلى ذاكرتى . ومع ذلك أجدنى الآن برغم نشأتى فى اللهجة أقف فى كلامى وسطاً بين لهجة القاهرة ولهجة الكرنك يخطئني المتكلمون بكليتهما فى بعض الأصوات والتراكيب والتعبيرات . فإذا صح أن صاحب السليقة لا يخطئ فإننى إذاً غير صاحب سليقة لا فى القاهرة ولا فى الكرنك إلا إذا قيل بأن لكل امرئ سليقته الخاصة . وتلك مسألة أخرى على أى حال .

ولقد سبق أن قدمنا اقتباسات تقول أن اللغة تكتسب وكانت هذه الاقتباسات لكتاب أمريكين وبريطانيين وعرب . ونحب أن نضيف إلى ذلك اقتباساً من خمسمائص ابن جنى إذ يقول فى الصفحة الخامسة بعد الأربعمائة من جزئه الأول : « وكذلك أيضاً لو فشا فى أهل الوبر ما شاع

في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخباها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها وعلى ذلك العمل في يومنا هذا لأننا لانكاد نرى بدوياً فصيحاً . « فالفصاحة عند ابن جنى عادة لا أكثر ولا أقل أى أن السليقة عنده اكتساب وتعود ولو أنها كانت في نظره طبعاً أو سجية أو نغيزة كما كانوا يقولون لما جعل ابن جنى في أبواب خصائصه باباً عنوانه كما يلي : « باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه » . والانتقال في نظره يكون إلى لغة أخرى إما فصيحة أو فاسدة ، فإذا كان الانتقال إلى لغة فصيحة جرى الاحتجاج بكلامه بها وإن كان إلى لغة فاسدة لم يحتج بكلامه . ورأى ابن جنى هذا يعطى الحق لمن تمكن من العربية من أدبائنا المعاصرين أن يحتج بكلامه لأن حكمه حينئذ حكم من إنتقل لسانه من القدماء إلى لغة فصيحة .

ولو كانت السليقة طبيعة في العربي ما وجد اللحن ولو تعاونت على إيجاده عوامل الأرض والسماء . والذي لاجدال فيه أن اللحن كان معروفاً قبل الإسلام وفي وقت ظهوره وأنه كان جائزاً حتى من سادة العرب وأشرفهم .. ففي الجزء الأول من الجامع الصحيح للسيوطي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنا أعرب العرب ولدتنى قريش ونشأت فى سعد بن بكر فأنتى يأتينى اللحن ؟ » وإن نفى اللحن عنه صلى الله عليه وسلم ليعنى أن اللحن كان ظاهرة معروفة حينئذ وأن بعض سادة العرب كانوا يلحنون . ولذلك رأى عليه السلام أن ينص على أنه غير هؤلاء الذين يصدر اللحن منهم . وقد لحن رجل في حضرته عليه السلام فقال صلى الله عليه وسلم لمن حوله : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » وإن شعراء العربية كانوا موضع اتهام في الجاهلية والإسلام فقصة بيت النابغة الذى بدأ فيه الإقواء قصة شهيرة وأشهر منها قصة الفرزدق

وعبدالله ابن أبي إسحق الحضرمي النحوي . ويقول ابن فارس :
« وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط فما صحح من
شعرهم فمقبول وما أبتة العربية وأصولها فمردود . بلى للشاعر إذا لم يطرده
له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً
وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحقاً . » وكان عبدالمملك
يقول : « شيبني ارتقاء المناير وتوقع اللحن . » وقد عابوا على مالك ابن
انس في مخاطبة العامة : « مطرنا البارحة مطراً أى مطراً » وكان الحجاج
يقول ليحيى بن يعمر النحوي : « أثّراني ألحن ؟ » .

نخلص من كل ذلك إلى أن السليقة هي إكتساب اللغة في مرحلة
خاصة من حياة الإنسان هي مرحلة الطفولة أى أن تعلم الطفل لغة أمه
هو السليقة التي كان العرب يتكلمون عنها وإن أخطأ بعضهم في تعريفها
بالإكتساب والتعلم ونحاً بها نحو الطبع والجلبة فأما مرد الطبع والحيلة في
اللغة فإلى أن الإنسان بطبعه حيوان ناطق من شأنه ومن طبعه أن يتخذ
لنفسه لغة أى لغة فلا يتحتم أن تكون عربية أو فارسية أو هندية أو غير
ذلك . وناحية الطبع هذه هي التي إصطلحنا من أول الأمر على أن
نسميها الخليقة . فالخليقة إذاً تدفع إلى السليقة أى أن طبع الناطقية
يدفع إلى اكتساب لغة بعينها فالخليقة والسليقة معا هما العنصران اللذان
تتكون منهما شخصية المتكلم . بل إننا لو جعلنا معنى الخليقة ينصرف
إلى كل ما يولد المرء به من طبائع ، وصرفنا معنى السليقة إلى كل
ما يكتسبه المرء من بيئته كالعادات ، والتقاليد والتدريب والمعلومات لكانت
الخليقة والسليقة ملاك شخصية الإنسان لا باعتباره متكلماً فحسب
وإنما باعتباره فرداً يعيش في مجتمع . وإن دراسة الخليقة اللغوية لمن صلب
منهج الإجتماع وإن دراسة السليقة اللغوية لمن صلب منهج اللغة .

«تَشْقِيقُ الْمَعْنَى»

« تشقيق المعنى »

كل دراسة للغة لابد أن تتجه إلى الكشف عن المعنى وكل نشاط في دراسة اللغة لابد أن يتجه إلى فحص المعنى والكشف عنه كشفاً واضحاً . غير أن دراسة المعنى هذه قد اختلفت وجهة النظر إليها باختلاف المفكرين فللفلاسفة نظرة إلى المعنى وللنفسيين أخرى وللغويين ثالثة وهلم جرا فأما الفلاسفة فيعالجون المعنى في كلامهم عن الإيستيمولوجيا وهي فرع من الفلسفة يدور حول نظرية المعرفة ويدخلون إلى الكلام في مشكلة المعنى من مدخل العلاقة بين الدوال والمدلولات وهذا الاتجاه واضح جداً في كتاب كتبه أوجدن وريتشارد وسمياه The Meaning of Meaning أو يتخذون هذه الدراسة فرعاً من فروع المنطقية الإيجابية Logical Positivism فيتكلمون عن المعنى في معرض النظر في تحديد الكلمات المستعملة في قضايا المنطق ويتضح هذا الاتجاه في كتاب كارناب الذي عنوانه Logical Syntax ويشرحه أيضاً كتاب جود A Critique of Logical Positivism . وأما النفسيون فإنهم يشرحون مسلك النفس في الربط بين الرموز وبين ما يقصد بها فيجعلون دراسة المعنى دراسة لعملية عقلية صرف وأشهر المدارس النفسية التي ارتبطت برأي خاص في هذا الربط مدرسة السلوكيين . وأما اللغويون فما زالوا يتكلمون عن المعنى في ظل الفلسفة حيناً وفي ظل الدراسة النفسية حيناً آخر حتى أهل فجر الدراسات اللغوية الحديثة ونشأت دراسة خاصة تسمى السيمانتيك Semantics أو نظرية المعنى .

وإذا كان الكشف عن المعنى هو الهدف الذي تتجه إليه دراسة

كل فرع من فروع البحث اللغوي على حدة فإن اللغويين قد شققوا المعنى إلى ما يسمى معنى الوظيفة ومعنى المعجم والمعنى الاجتماعي وجعلوا من معنى الوظيفة معنى الصوت في الكلمة ومعنى المقطع منها ومعنى النغمة حين النطق ومعنى صيغتها الصرفية ومعنى بابها النحوي كما جعلوا المعنى المعجمي هو معنى الكلمة بالنسبة لمدلولها الذي تدل عليه أي مع صرف النظر عن صيغتها وبابها إلخ وجعلوا معنى الدلالة هو المعنى الاجتماعي المقصود من الكلام المفيد الذي قد يكون مركباً من كلمة واحدة أو من جملة طويلة تتألف من عدد كبير من الكلمات وجعلوا الوصول إلى هذا المعنى الاجتماعي يتم بطريق التحليل الدقيق للملابسات المصاحبة للنطق والتي تسمى Context of Situation وسيرى القارئ كل ذلك مفصلاً فيما بين صفحتي ١١٦ و ١٢٦ من كتابي « اللغة بين المعيارية والوصفية » فليرجع إليه إن شاء .

وهدي من هذا المقال أن أصنع تخطيطاً جديداً لتشقيق المعنى يبنى في أساسه على ما قال به هؤلاء اللغويون وينفرد بمنهج خاص في تحديد بعض المصطلحات العربية وفي الانتفاع بها في الأغراض العملية لهذا المقال . وأول شيء أنني أريد أن أتوقى إستخدام لفظ الجملة لأن هذا اللفظ محمل بحمل ثقل من تقاليد الاستعمال في النحو والبلاغة والمعجم ومن ثم لن يكون من السهل على القارئ أن يجاري استعماله استعمالاً اصطلاحياً جديداً لو أطلقناه بمعنى إصطلاحي جديد . ولهذا سأستخدم لفظ المنطوق ليدل على مفهوم الجملة وليدل كذلك على أن المعنى الذي ندرسه هنا هو معنى نص حيّ يجري على اللسان ولايستخرج من كتاب فكل ما يلفظه المتكلم بقصد الاستعمال اللغوي منطوق بالمعنى الذي نطلقه هنا . ونحب الآن أن ندرس المعنى الذي في

هذا المنطوق بواسطة تشقيقه إلى ثلاث نواح هامة هي الوظيفة والإطلاق والقصد .

فأما الوظيفة فهي معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام ثم هي معنى الأدوات والملحقات والصيغ ثم هي معنى الأبواب النحوية وسنحاول شرح ذلك . فأما الصوت فإنه يؤدي وظيفة هامة في المنطوق من حيث يتميز المنطوق عما يشبهه بما به من أصوات وقد يكون معنى المنطوق متوقفاً على صوت واحد من أصواته كالفرق بين نال ومال أو على صفة من صفات أحد أصواته كالفرق بين الجهر والهمس في زاد وساد وإذا أمكن للصوت أو صفته أن يكون دعامة يقوم عليها معنى المنطوق فلا شك إذاً أن الصوت ذو معنى في نفسه وهذا المعنى هو وظيفته التي يؤديها في المنطوق ويمكن تحديد هذا المعنى تحديداً سلبياً بذكر نواحي الخلاف بين الصوت وشبهه كما يمكن أن يحدد تحديداً إيجابياً بذكر نواحي الخلاف بين الصوت وشبهه كما يمكن أن يحدد تحديداً إيجابياً بذكر مخرجه وصفاته مع ربط ذلك ربطاً تاماً بالنظام الصوتي في اللغة التي ينتمي إليها هذا الصوت .

وإذا كان الصوت عملية نطقية تدخل في تركيب المنظمة الصوتية للغة فإن الحرف وحدة فكرية تدخل في تركيب المنظمة الأبجدية لهذه اللغة وإذا قام علم الأصوات Phonetics على دراسة الصوت دراسة عملية تقوم على الاستماع والتسجيل فإن علم التشكيل الصوتي phonology يقوم على دراسة الحرف دراسة نظرية تقوم على التجريد والتقسيم وإن الحرف الواحد كالنون ليضم تحته عدداً من الأصوات التي تختلف من حيث المخرج إذ يختلف نطق النون بين الإظهار والإخفاء والإقلاب وهذا مما يوضح لنا الفرق بين الصوت وبين الحرف بالمعنى الذي نقصده منهما في هذا المقال .

وكما يفرق بين المنطوق والمنطوق بتحديد وظيفة الصوت يفرق بينهما بتحديد معنى الحرف بل إن وضع اللغة في أساسه لم يقدّم إلا على أساس التفريق بين الحروف من حيث الوظيفة ويتضح ذلك حين نستخرج حرفاً من الكلمة (وليسمح لي القارئ باستخدام لفظ الكلمة هنا) أو نضيف إليها حرفاً أو نحل حرفاً فيها محل حرف منها فنجد المعنى يتغير بهذا الإجراء وإن المنظمة الأبجدية لكل لغة هي أساس دراستها النظرية إذ تبنى من الحروف كلمات اللغة وصيغها الصرفية وموادها المعجمية وأصولها وزوائدها وهلم جرا فكل ذلك تقوم دراسته على وظائف الحروف لا على وظائف الأصوات .

وللمقطع وظيفة في تحديد حدود الصيغة الصرفية وفي خلق الإيقاع الخاص الذي يمتاز به النطق بلغة من النطق بلغة أخرى فأما وظيفته في تحديد حدود الصيغة الصرفية فتتضح في التفريق بين فَعَلَ وفَاعَلَ مثلاً إذ أن الفرق بين الصيغتين فرق بين المقطع الأول في هذه وبينه في تلك إذ هو قصير في فَعَلَ متوسط في فاعل ولدراسة المقاطع وكمياتها دراسة مفصلة إرجع إلى كتابي مناهج البحث في اللغة إن شئت .

وأما وظيفة المقطع في خلق إيقاع خاص باللغة تتميز به عن غيرها فذلك متصل بالنبر لأن النبر مرتبط ارتباطاً أساسياً بترتيب المقاطع في النطق وسيأتى الكلام عن هذه الوظيفة عند ذكر وظيفة الظواهر الموقعية .

والمقصود بالظواهر الموقعية الظواهر النطقية التي يتوقف ورودها على الموقع الذي تقع فيه من المنطوق فهمزة الوصل مثلاً تظهر في مبدأ الكلام وتختفي في وسطه فظهورها مرتبط بموقع خاص وهي من ثم ظاهرة موقعية وقد فصلت الكلام في الظواهر الموقعية في اللغة العربية في كتابي

مناهج البحث في اللغة واشهر هذه الظواهر النبر والتنغيم وذلك لوجودهما في اللغات جميعها . ويلاحظ القارئ حين يتكلم أن كل كلمة من كلمات المنطوق يعلو الصوت علواً خاصاً عند نطق أحد أصواتها وهذا العلو نتيجة لازدياد ضغط الهواء المنبعث من الرئتين عند هذا الصوت ضغطاً أشد مما في بقية الكلمة فحين نقول « الله » نلاحظ أن اللام الثانية هي أوضح أصوات لفظ الجلالة وحين نقول « محمد » تكون الحاء أوضح الأصوات وكذلك الميم الثانية في محمود والهمزة في احمد . وإن بعض اللغات ليتخذ النبر وسيلة صرفية للتمييز بين المعاني فإذا وقع النبر على المقطع الأول من كلمة Controle الإنجليزية أى على أول حرف منها فهي إسم وإذا وقع على حرف r كانت الكلمة فعلاً والنبر حينئذ هو المقطع الأخير . أما أشهر وظيفة للنبر فهي خلق الإيقاع الخاص باللغة والذي تفتقده الأذن العربية في كلام الأجانب باللغة العربية حيث لا يمكنهم أن يحددوا أطوال الأصوات تحديداً دقيقاً فيطلبون الحركات ويقصرون المد ويفردون المشدد ويشددون المفرد ومن ثم يختل البناء المقطعي للكلام وينتفى في كلامهم الإيقاع العربى المخصوص الذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المعنى .

والتنغيم رفع الصوت وخفضه بحسب المعنى أثناء الكلام ولكل نغمة في الكلام معناها الخاص ولو أخذنا منطوقاً مثل « يا سلام » ثم حاولنا أن نعبر بها عن معنى التأثير ثم الشك ثم التأنيب ثم السخرية وغير ذلك من المعاني لوجدنا دلالتها على هذه المعاني المختلفة ترتبط بالنغمة ولكل ذلك نغمة تخالف نغمة التأكيد ونغمة الغضب غير نغمة الغزل والأمر يختلف في النغمة عند الرجاء والتوسل وهلم جرا أى أن النغمة الخاصة المرتبطة بموقع معين من الكلام يتحكم المعنى في ورودها .
وللصيغة الصرفية معنى من حيث هي صيغة أى بقطع النظر عن

الكلمة التى توضع على مثالها ويجد القارئ فصلاً خاصاً فى كتب الصرف لتحديد معانى صيغ الزيادة على حين يرد تحديد معنى الصيغ الأخرى عند إيراد كل منها دون أفرادها بفصل خاص . ونلاحظ أن المعانى المذكورة هى فى الحقيقة الوظائف التى تؤديها هذه الصيغ وليست معانى كالمعانى المعجمية العرفية التى تعطى للكلمات المفردة .

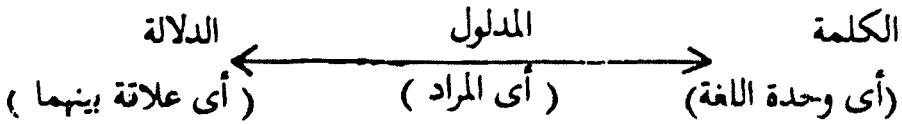
أما الأبواب النحوية فليست إلا وظائف تؤديها الكلمات عند ورودها فى السياق ونحن حين نعرب أى مثال من أمثلة النحو لا نقنع بكلمات المثال كما هى وإنما ننسب كل كلمة منها إلى باب نحوى خاص هو الوظيفة التى تؤديها الكلمة فى السياق فنقول مثلاً ضرب فعل ماضى أى أن الوظيفة التى يؤديها لفظ ضرب هنا أنه يقوم بدور الفعل الماضى فى السياق ويقال نفس الكلام عند إعراب « زيد » بأنه فاعل و « عمراً » بأنه مفعول فكل هذه وظائف تؤديها الجزئيات التحليلية التى فى المنطوق ولا مهرب من جعل هذه الوظائف جزءاً من المعنى العام لأننا لو تجاهلنا لم نستطع تحديد هذا المعنى ولساد الغموض فى المنطوق تماماً وكان مثلاً مثل الذى يتصدى لتشريح الجسم وهو جاهل تماماً بوظائف الأعضاء .

هنا ينتهى الكلام فى الوظيفة ويبدأ فى الإطلاق وهو الشق الثانى من المعنى . ومعنى الإطلاق يختلف فى أساسه عن معنى الوظيفة من حيث إن الوظيفة معنى الجزئى التحليل كالأصوت والحرف والمقطع وهلم جرا وكل ذلك لا يمكن أن يدعى له وجود مستقل فى اللغة ولكن الإطلاق هو المعنى العرفى الذى أعطى للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم . ويمكن تحليل طبيعة هذا المعنى المعجمى الذى سميناه الإطلاق إذا نظرنا فى طبيعة العلاقة بين المنطوق وبين المدلول وتفرسنا ما يقصد بلفظ الدلالة هنا .

قلنا إن العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها علاقة عرفية اعتبارية

لا سند لها من الطبيعة ولا من المنطق . نقول لاسند لها من الطبيعة لأن العلاقة الطبيعية بين الرمز ومعناه محكومة إلى حد ما بطرق التأثير الطبيعية وما يتحكم فيها من قوانين رذلك كعلاقة النغمة الموسيقية بما تثيره في النفس من انفعال لأن هذا الانفعال هو المعنى الذى تتجه إليه النغمة وإنما قلنا لاسند لها من المنطق كذلك لأن العلاقة المنطقية بين الرمز ومعناه تتحكم فيها قوانين الفكر وذلك كالعلاقة بين أثر الأقدام على الرمال وبين ما يستخرجه قصاص الأثر من ذلك الأثر من المعانى إذا يصل استنباط. معانى الأثر بتفكير معين بسيط أو معقد ولكنه منطقي على أى حال . أما العلاقة بين الكلمة ومدلولها فهى علاقة عرفية اعتبارية لا يمكن تعليلها لا بعلة غائية ولا صورية وإنما تقبل قبول تسليم ونقل لأنها نتيجة التعارف .

دعنا نسم هذه العلاقة باسم الدلالة ونقل بعد ذلك إن دلالة الكلمة على المدلول دلالة عرفية ويكون المدلول بهذا هو المراد من الإطلاق أى أن موضع الكلمة من المدلول والدلالة يكون على الوضع الآتى :



وهذا المعنى المعجمى أو (الإطلاق) معنى عام جداً يقوم على فرض استقلال الكلمة والكلمة وحدة اللغة ونقصد باللغة هنا مجموع الأنظمة النحوية والصرفية والصوتية أو المعجمية أما الكلام فوحده المنطوق لا الكلمة وإن نسبة أى معنى إلى الكلمة لا بد أن يكون على أساس دراسى لغوى بحث محروم من العنصر الإجتماعى الذى لابد أن يتوافر في حياة اللغة اليومية أى أن المعانى التى ينسبها المعجم إلى الكلمات معان غير اجتماعية من جهة وعامة من جهة أخرى . أما أنها

غير اجتماعية فلأنها لا تستخرج من الكلمات وهي في المنطوق وإنما تستخرج من الكلمات وهي منفصلة تماماً عن النطق . وأما أنها عامة فلأن الكلمة لا ينطقها الناطق في العادة إلا وله منها مقصود واحد ولكن المعجم يسوق للكلمة الواحدة عدداً من المعاني لا يمكن بحال أن يقصد جميعاً في نفس الوقت .

ولتلافي هاتين الناحيتين من نواحي النقص نلجأ إلى دراسة المقصود وهو المعنى الإجتماعي المراد من المنطوق والعلاقة بين المنطوق وبين المقصود تختلف عن العلاقة بين الكلمة وبين المدلول من حيث إن العلاقة بين الكلمة ومدلولها علاقة اعتباطية ويسرى هذا التحديد على كل المعاني الواردة في المعجم على حين نجد العلاقة بين المنطوق وبين المقصود به علاقة اجتماعية فلو كانت العلاقة بين هذين الأخيرين اعتباطية لانعدمت دقة المعنى .

والمقصود هو الشق الثالث من المعنى أى أن المعنى إما أن يكون وظيفة أو إطلاقاً أو مقصوداً ونود الآن أن نقوم بتحليل منطوق ما تحليلاً اجتماعياً لنستخرج منه المقصود أى المعنى الوحيد الذى قصد من هذا المنطوق ويتم تحليل الماجريات أو ما يسمونه Context of situation وباستخدام جدول على النحو الآتى :

المنطوق	التحليل اللغوى	الماجريات	نوع المناسبة	الأثر

وإن التحليل اللغوي للمنطوق لينحصر في خانة واحدة من خانات، هذا الجدول على حين تستقل الاعتبارات الاجتماعية بثلاث منها ولن نعمد الى المنطوق كله فنحلله تحليلاً لغوياً وإنما نختار من خصائصه اللغوية ما يستحق الذكر لارتباطه بالاعتبارات الاجتماعية المتقدمة الذكر كأن يكون بالنص خطأ يثير التصحيح من السامعين أو بالتكلم لثغة ظهرت في أحد أصوات المنطوق فآثارت الضحك . والتصحيح والضحك يوضعان هنا في خانة الأثر .

والمقصود بالماجريات كل الملابس المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق ويدخل فيها التكلم والسامعون وبنوع المناسبة ما إذا كان الموقف موقف تعاون على عمل ما أو موقف زجر أو مدح أو ذم أو تحريض إلى غير ذلك . أما المقصود بالأثر فنوع الاستجابة .

وقد حللت منطوقاً معيناً في ص ١٢٢ وما بعدها من كتابي اللغة بين المعيارية والوصفية وكان هذا المنطوق « قولوا له يسكت ! » وسيكون نوع التنعيم في المنطوق ذا معنى هو جزء من المعنى العام للمنطوق ولا بد أن يدخل في تحليله . فقد يقال هذا المنطوق بصوت خافت في مناسبة اجتماعية معينة هي الخوف من أن يستدل أحد بكلام هذا التكلم المطلوب سكوته على مكان الجماعة التي هو منها . وإذا قيلت بصوت ساخر فقد تكون المناسبة هي المفاخرة بين شخصين وهلم جرا . ثم إننا نستطيع من المايجريات أن نحدد عدد هذه الجماعة على وجه التقريب فمنها الشخص المتكلم بالمنطوق ومنها الشخص الذي تكلم الناطق عنه ومنها المخاطبون وهم ثلاثة على الأقل (اثنان عند الكلام العامي) بدليل واو الجماعة . كل أولئك إشارات إلى المعنى الاجتماعي المقصود وهو الذي قلنا إنه أخص من المعنى المعجمي .

ولن يكون العنصر الاجتماعي في المعنى إلا من خصائص النص

المنطوق أما النص المكتوب فهو داخل في ماجريات أخرى قد لا يجرى النطق فيها أبداً وقد تكون خلواً من العنصر الاجتماعي تماماً كحين يقرأ المرء وهو صامت .

لنفرض إذن أن هذا المنطوق قد جرى في معرض السخرية ولا بد حينئذ أن نضع في خانة نوع المناسبة أن الموقف كان موقفاً تطاول فيه رجل على رجل آخر بمحضر جماعة ولم يكن حقه أن يتطاول فأراد هذا الآخر أن يرد عليه فلجأ إلى النطق بهذا المنطوق الساخر الذي يوحى بأن السامعين يعلمون من نقائص هذا التطاول شيئاً كثيراً يجعلهم بموضع يمكنهم من الحكم عليه بالنقص وهكذا لا يكون الشخص الآخر بحاجة إلى أن يرد عليه بنفسه وقد نضع في خانة الماجمات أن السامعين لحرصهم على الوقوف موقف الحياد لم يقولوا للمتطاول شيئاً بل صمتوا صمتاً فيه شيء من الشعور بالخرج وتراوحت نظراتهم بين الاطراق والقلق والرجاء المتجه إلى المتخاصمين أن يكفوا عن اللجاج . فماذا نضع في خانة الأثر ؟ قد نضع فيه منطوقاً آخر يفوه به المتطاول كأن يقول : لا يستطيع أحد أن يسكتني وليس عندي ما أخجل منه وقد يقول موجهاً خطابه للسامعين : أسكتوني إن كنت أقل منه شأنًا أو سمعة أو جاهاً . وقد يسكت فعلاً مخافة أن يفضح الشخص الآخر بعض أسراره الشائنة .

وهنا يقع الفرق بين الإطلاق والمقصود أى بين المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي فلن يعتمد المعجم إلى عبارة كاملة يشرح معناها وإنما يتناول الكلمات واحدة واحدة وهو حين يتناول هذه الكلمات بالشرح لا يلتقطها من موقف اجتماعي معين وإنما ينظر إليها في موقف دراسي بحث وإذا كان لنا أن نفهم عبارة « قولوا له يسكت » في ضوء شرح مفرداتها شرحاً معجمياً لكان مجموع معنى المفردات هو « اطلبوا إليه أن يكف عن الكلام » ولكننا

قد رأينا أن المعنى الاجتماعي لهذه العبارة يشمل ما لا يؤخذ من النص أخذاً مباشراً مثل : « أنتم تعلمون مقدار نقصه وتفوق ولهذا أنا أسخر منه » .

نخرج من هذا بنتيجة هامة هي أن المعنى هو وظيفة الجزئ التحليل كالصوت والحرف والمقطع والظاهرة الموقعية والصيغة والباب وذلك في معرض التحليل وقد يكون هو الإطلاق في معرض المعجم فالكلمة تطلق على شيء ما فيكون هذا هو معناها أما المقصود فهو المعنى الاجتماعي الذي لا يوصل إليه إلا بتحليل المنطوق تعابلاً على النحو الذي شرحته .

اللغة والنقد الأدبي

اللغة والنقد الأدبي

حين يكون العنوان « النقد الأدبي واللغة » يجري الكلام من حيث المبدأ حول النقد الأدبي بقصد الكشف عن ارتباطه باللغة ، وحين يأتي العنوان في صورة « اللغة والنقد الأدبي » يدور الكلام في الأساس حول اللغة بغرض الكشف عن مجال الانتفاع بنتائجها في النقد الأدبي . ولما كان عنوان هذا مقال على هذه الصورة الثانية أصبح المطلوب أن نتكلم عن جدوى الدراسات اللغوية في مجال النقد الأدبي . وما من شك في أن الدراسات اللغوية بصورتها التقليدية لم تكن عقيماً بل إنها قدمت للنقد القديم من الأفكار والأصول ما يمكنه من البقاء عبر القرون . ولما ظهرت الاتجاهات الحديثة في النقد وأراد أصحابها أن يكشفوا عن النقص الذي زعموه في النقد القديم لم يجدوا من المطاعن ما يدمغونه به إلا أنه نقد لغوي الطابع لا يكاد يتخلص من راقية الدراسات اللغوية على نحو ما كانت هذه الدراسات في القرون الإسلامية الأولى . وإنما جاء نداء الطعن على النقد القديم من جهة أنه انحص عطاءه في قواعد البلاغة العربية حتى لم يعد قادراً على التطور ولا سيما بعد أن تطور النقد الحديث في مجالات عديدة متكاملة جعلت النظرة النقدية كألوان الطيف تأخذ من كل شيء ما تحتاج إليه فتنتفع بالدراسات النفسية والاجتماعية والاخلاقية والدينية واللغوية والذوقية الجمالية الخ .

وبتقدم الدراسات اللغوية الحديثة في القرنين الأخيرين وتشعبها وامتداد أطرافها أصبحت النظرة اللغوية إلى الأدب ربما حلت من المشكلات النقدية ما كان منذ قليل بحاجة إلى حقائق علم النفس

أو علم الاجتماع أو غيرها . وما ظنك بهذه الدراسات إذا كان من عدتها ما يعرف باسم علم اللغة النفسي Psycholinguistics وعلم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics وعلم الأساليب Stylestics أفما تزال وهذا شأنها وذلك أبعادها قاصرة عن العطاء في مجال النقد الأدبي ، ثم إن علينا أن ننظر في تكوين الرسالة التي يتلقاها المتذوق من الأدب فهل نراها إلا بناء لغوياً يشتمل على مضمون مركب من وظائف لغوية ونزعات نفسية ورموز اجتماعية وومضات جمالية الخ . وهل يمكن لنا إذا تجاهلنا البناء اللغوي والوظائف اللغوية أن نصل إلى فهم صحيح لما عدا ذلك من النزعات والرموز والومضات ؟ إن النص الأدبي كالجسم الإنساني لا يتصف بالجمال إلا إذا تحققت له الصحة ، ولا يكون المنظر الجميل للجسم العليل . ومن هنا حق لنا أن نتوقع عطاءً لغوياً في مجال النقد يبدأ من أصوات النص فيمر بمقاطعته وصيغ كلماته ومعاني مفرداته وعلاقاتها في السياق وتركيب جملة وأسلوب أدائه وتناسب عناصره وملاءمته لظروف استعماله كل ذلك قبل أن نغير الانتباه للنزعات والترغبات والإشارات والايحاءات والرموز والومضات وما قد يرد على بالك مما عدا ذلك . وإذا كانت الصورة الزيتية مؤلفة من الأصباغ وهي مادية محسوسة يمكن لها بانسجام تجاورها وتكاملها أن تولد الإحساس بالجمال فإن أصباغ الأديب إنما هي اللغة ومن ثم كان على الصورة الزيتية والنص أن يبدأ بداية حسية لينتهي نهاية فنية إبداعية .

علينا الآن أن نلتبس الكشف عن عطاء الدراسات اللغوية في حقل النقد الأدبي وأن نوضح للقارئ الكريم قيمة هذا العطاء وعناؤه في هذا الحقل . واللغة كما قد يعلم القارئ « بنية » . ومعنى أنها بنية أنها نظام متكامل عناصر تكوينه تكاملاً يجعل البنية جامعة مانعة فأما أنها

جامعة فذلك كونها « لا تفتقر » إلى شيء من خارجها لتستعين به على أداء وظيفتها الكبرى وهي الاتصال بالعربية مثلاً غانية عما عداها من اللغات إذ لها أصواتها وأقسام كلماتها ونظام صيغها الصرفية ومعاني هذه الصيغ ولها أصولها وزوائدها ونظام اشتقاقها وعلاقات سياقها وقرائن أبوابها وأزمنة أفعالها وحقوقها المعجمية التي تتمثل بها ثقافة مجتمعتها وهلم جرا . فليس باللغة العربية حاجة إلى أصوات أجنبية مثل P و V وليست بحاجة إلى قسم جديد من كلمات مثل adverb مثلاً وليست تتسع لصيغ صرفية جديدة أو وسائل جديدة لصياغة المفردات كأن تعتمد على الالتصاق affixation وهكذا . ومعنى أنها مانعة أنها ترفض كل هذه العناصر الدخيلة على طرق تركيبها « فلا تقبل » أداة تعريف غير أل ولا ضميراً غير ضمائرها ولا قاعدة نحوية غير قواعدها إلخ . وحاصل ذلك أن كونها جامعة معناه أنها « لا تفتقر » كما أن معنى كونها مانعة أنها « لا تقبل » . فإذا إتفقنا على أنها لا تفتقر ولا تقبل فقد عرفنا كونها بنية .

واللغة نظام أكبر مؤلف من أنظمة فرعية كنظام الأصوات ونظام المقاطع ونظام النبر ونظام الصيغ ونظام الاشتقاق ونظام أقسام الكلام ونظام النحو إلخ فمثلها كمثل الجسم الإنساني الذي يمثل نظاماً حيوياً ذا وظيفة كبرى هي « تحقق الحياة » ولكنه مؤلف من أنظمة فرعية منها النظام « أو الجهاز » الهضمي والإفرازي والدوري والتنفسي إلخ وفي كلنا الحالتين (حالة اللغة وحالة الجسم الإنساني) تتكامل الأنظمة الفرعية فيفتقر كل منها إلى أداء النظام الآخر لوظيفته ولو بطل عمل أحد الأنظمة لاستحال على النظام الأكبر أن يحقق وظيفته التي قام من أجلها وهي « الإتصال » بالنسبة للغة و « دوام الحياة » بالنسبة للجسم الإنساني .

وإنما دعانا إلى هذا النوع من التقديم للموضوع أننا نريد أن نبني موضوع المقال على طرح ما يعطيه كل نظام فرعي على حدة للنقد الأدبي لأن نسبة العطاء إلى الأنظمة الفرعية سيمنح عرض الموضوع نوعاً من التنظيم قد لا يتحقق له إذا نسبنا كل شيء إلى اللغة في عمومها . هذا من جهة ومن جهة أخرى أن نسبة العطاء إلى الأنظمة الفرعية سيلقي ضوءاً كاشفاً على دور الدراسات العربية القديمة في حقل النقد ويظهر تطور النقد العربي القديم بخطوات تنسجم مع تاريخ ظهور فروع هذه الدراسات بمعنى أن النقد في البداية كان نحوي الطابع وأنه إستظل بعد ذلك بظل دراسة الإعجاز القرآني ثم تطور إلى الطابع الجمالي الذوقي ثم أصبح صناعة ذات قواعد مضبوطة قلما تتيح للمرء مغامرة ذوقية فردية وأصبحت هذه الصناعة ذات شواهد كشواهد النحو تبرر القاعدة ولا تشحذ الملكة .

وقبل أن ندخل في إختبار كل نظام من أنظمة اللغة لنظهر عطاءه للنقد الأدبي يجدر بنا أن نشير إلى قضية غاية في الأهمية من حيث تتصل بحرية الأديب والتزامه ، ذلك أن اللغة عرقية يحرسها المجتمع ويغار عليها فلا يسمح فيها بالتشويه أو التحريف أو الحرية الفردية . وللمجتمع مع غيرته على لفته عقوبات يفرضها على من ينتهكونها من الأفراد منها عدم الفهم ومنها السخرية ومنها الرفض والاحتجاج والإتهام بالشذوذ والمروق والنزق والحماسة ومنها الكف عن التعامل وتجنب الصحة وعدم الإصهار إلخ ولكن الأديب أديب بالإبداع والابتكار وهو يبدع فعلاً ويتكرر باللغة وفي اللغة . أما إبداعه باللغة أي بواسطتها فأمر هو موضع القبول والتسليم ولكن التساؤل يدور حول إبداعه في اللغة ما طبيعته فهل يحق للأديب أن يتدع في اللغة صوتاً أو أداة أو كلمة أو ضميراً أو صيغة صرفية

أو تركيباً لم يسبق إليه ؟ وهل يجوز له أن يجمع بين المتنافيين فيصف
الضمير أو يجعله مضافاً أو يحذف دون دليل على المحذوف . وهل يقبل
منه أن يرتكب بعض المفارقات المعجمية فيسند إلى اسم غير ما هو له
فيقول مثلاً « مات الحجر » أو « فرح الخشب » ؟ وهل يغضي الناقد
عن ترخص الأديب في قرائن المعنى كالإعراب والمطابقة والربط والرتبة
والتضام الخ وهل للأديب أن يخالف قواعد صياغة المفردات فيقول مثلاً :
« مديون » بدل « مدين » و « بنأي » بدل « بناء » و « وعدة »
بدل « عدة » ؟ وإذا فعل شيئاً من ذلك فما موقف الناقد من هذا
الأديب ؟ إن من الصعوبة بمكان أن نسوق جواباً شاملاً لكل ما تقدم
إما إيجاباً وإما نفيّاً لأن كل مفارقة لجادة الصواب من الأنواع المتقدمة
تتطلب نظرة خاصة وجواباً خاصاً كما يتوقف حسنها وقبحها على ظروف
إرتكابها بحيث تعد خطأ في بعض الظروف ورخصة مقبولة في بعضها
الآخر وتحتسب خطأ من أديب وإبداعاً من أديب آخر قد يكون أثير
من الأول مهارة في التعبير وخبرة بطرق الأداء اللغوي . وهكذا يكون
التزام الأديب أو حرته في مجال الاستعمال اللغوي أمراً نسبياً لا تجزئ
فيه إجابة واحدة في جميع الظروف والأحوال .

ندخل بعد هذا فيما نحن بصددده وهو عطاء الدراسات اللغوية
للنقد الأدبي . ومن المعلوم أن فروع الدراسات اللغوية تتعدد بتعدد
لأنظمة اللغوية وتدرج بتدرجها بحيث نرى دراسة الأصوات تمثل الخطوة
الأولى في هذه الدراسات لأنها تتناول صغريات وحدات التحليل اللغوي
من الأصوات والوحدات الصوتية والمقاطع الخ ثم تليها دراسة الصرف وهي
تتناول مباني المفردات ثم النحو وهو يتناول للعلاقات في التركيب وهناك
الدلالة التي تشمل دلالة المفردات (في المعاجم) ودراسة الدلالة
الاجتماعية للتركيب بكل ما يحيط به من المقام الذي حدث فيه الإتصال

اللغوي . ثم هناك أيضاً دراسة الأساليب اللغوية وما يتعلق بها من اعتبارات نفسية واجتماعية . دعنا من ثم نعرض عطاء كل فرع من هذه الفروع للنقد الأدبي .

لقد كشفت الدراسات الصوتية المعاصرة الشيء الكثير عن دور الأصوات اللغوية في مجالي صحة النص وجماله . فأما في مجال الصحة فقد اتضحت من خلال هذه الدراسات صلة الصوت بالفروق القائمة بين المفردات من حيث المعنى ومن ثم أصبح « الاستبدال » في عرف المحدثين أو « المعاقبة » التي عرفها النحاة العرب وسيلة من وسائل الكشف عن الوحدات الصوتية التي تعبر على التفرق بين المعاني^(١) فالفروق بين « ساح » و « صاح » وبين « مل » و « نال » وكذلك بين « قال » و « قاد » أو « قال » و « قيل » فروق صوتية أدت أولاً إلى معرفة أن السير والصاد وحدتان مختلفتان وكذلك الميم والنون ومثلهما اللام والdal وكذلك ألف المد وياؤه . وعرفنا من هذه الدراسات كيف نفرق في الفهم بين « الصوت » و « الوحدة الصوتية »^(٢) وأنه إذا جاز لوحدين صوتيتين في بعض الحالات أن يشتركا في مخرج واحد فإن هناك من الحلول ما يمكننا من سبة الصوت المنضوق في هذا المخرج إلى أحدهما . فإذا كانت النون في « ينبغي » تنطق كما تنطق الميم (أي في مخرج الميم) فإننا سنعلم من موقع الصوت (وهو موقع نون المطاوعة) أنه ينتمي إلى النون لا إلى الميم وإذا كان الصوت الشبيه به في « عنبر » ينطق في مخرج الميم أيضاً فإننا سنعلم من جمع الكلمة جمع تكسير على « عنابر » أن الجمع رد الصوت إلى أصله أو بعبارة أخرى إلى مخرجه الذي ينسب إليه نظام اللغة ويقال مثل ذلك أيضاً في « أنبوبة » و « أنابيب » ولكن ذلك قد يصعب في الكلمات العامة مثل

« إنابة » (ضاحية من ضواحي القاهرة) إذ لا سبيل إلى التحقق مما إذا كان أصلها الميم أو النون إلا من خلال ما نعرفه من طرق تأليف حروف الكلمة الواحدة من كراهية توالي المثليين أو المتقاربين . وما دامت الميم والباء من مخرج واحد فأغلب الظن أن اسم هذه الضاحية بالنون . والذي نسعى إلى إيضاحه هنا أن الدراسات الصوتية تضع هذا النوع من النظر في متناول يد الناقد كما تضع بين يديه أموراً أخرى كالتي نسوقها فيما يلي .

لعل أكبر اتجاه شامل يصنعه علم الأصوات اللغوية في خدمة النقد الأدبي هو ما يسميه النحاة العرب « طلب الخفة » ويسميه علم اللغة الحديث Economy of effort وهذا الاتجاه العام الشامل ربما شمل العديد من الظواهر الموقعية التي تسعى اللغة من خلالها إلى تيسير النطق^(٣) على المتكلم وقد تضطر صور الاستعمال الميسر إلى العدول عن أصل أو كسر قاعدة بقاعدة أخرى فمن أمثلة العدول عن الأصل بقاعدة ما نراه في الإدغام حين يتوالى الأصلاان كما في « أردتم » إذ نجد الدال والتاء (وهما أصلاان) يخرجان من مخرج واحد فيكون تحقيق النطق بهما ثقيلاً فيسعى الاستعمال إلى العدول عن أصل الدال إلى إدغامها في التاء حتى يصبح الصوتان معاً كأنهما تاء مشددة وذلك بحسب قاعدة إدغام المثليين والمتقاربين .

ومن العدول عن الأصل بقاعدة أيضاً ظواهر الإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف والمناسبة وعدم ظهور الحركة للثقل في الإعراب وكل ذلك إجراءات صوتية تحكمها قواعد تنتمي إلى المبدأ العام المسمى « طلب الخفة »^(٤) . أما العدول عن قاعدة بقاعدة أخرى فيتضح في ظاهرة التخلص من التواء الساكنين طلباً للخفة . ذلك أننا لو نظرنا

مثلاً إلى فعل الأمر في جملة مثل « اكتب الدرس » لوجدنا القاعدة الأصلية تحكم لفعل الأمر بالبناء على السكون ولكن في توالي الباء الساكنة في آخر الفعل واللام الساكنة التالية لها في النطق ثقلاً يدعو إلى طلب الخفة ومن هنا يسعى الإستعمال إلى هذه الخفة بكسر الباء بحسب قاعدة تسمى قاعدة التخلص من التقاء الساكنين . وهذا إجراء صوتي يساق في خدمة النظرة النقدية إلى النص ليكون من إجراءات نقد الصحة لا نقد الجمال .

ومن ظواهر طلب الخفة رصد الضوابط التي تضبط توالي الأصوات في تأليف الكلمات المفردة وهي الظاهرة التي تسمى « حسن التأليف » أو ما يسمى في الدراسات الحديثة Euphony . وقد عني بدراسة هذه الظاهرة ابن دريد صاحب الجوهرة من القدماء ثم اثنان من أكابر علماء مصر هما الشيخان بهاء الدين السبكي صاحب عروس الأفراح وجلال الدين السيوطي صاحب المزهري وإن تمثلت عناية ثانيهما في النقل والتعليق على ما قاله الأول في عروس الأفراح وهو شرح على المفتاح للسكاكي .

يقول السيوطي في المزهري (١١٥) : « اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت . لأنك إذا إستعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الزلاقة كلفته جرساً واحداً وحركات مختلفة . ألا ترى أنك لو ألقت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لَوُجِدَتْ الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم في « أم والله » : « هم والله » وقالوا في « أراق » « هراق » وَلَوُجِدَتْ الهاء في بعض الألسنة تتحول . وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن التأليف » . وأعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام

ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على
الستهم»^(٥).

وزاد السبكي على ذلك ما رواه عنه السيوطي (المزهر ١١٥)
من أن الكلمة إذا كانت ثلاثية فتراكيبها اثنا عشر : وقد قسم المخارج إلى
ثلاث مجموعات : العليا والوسطى والدنيا وجاء بالإثني عشر تركيباً على
النحو التالي :

المثال	لامها	فاء الكلمة	عينها
ع د ب	الأدنى	١ —	المخرج الأعلى الأوسط
ع رد (لعه ع ب د)	الأوسط	٢ —	الأعلى الأدنى
ع م ه	الأعلى	٣ —	الأعلى الأدنى
ع ل ن	الأعلى	٤ —	الأعلى الأوسط
ب د ع	الأعلى	٥ —	الأدنى الأوسط
ب ع د	الأوسط	٦ —	الأدنى الأعلى
ف ع م	الأدنى	٧ —	الأدنى الأعلى
ف د م	الأدنى	٨ —	الأدنى الأوسط
د ع م	الأدنى	٩ —	الأوسط الأعلى
د م ع	الأعلى	١٠ —	الأوسط الأدنى
ن ع ل	الأوسط	١١ —	الأوسط الأعلى
ن م ل	الأوسط	١٢ —	الأوسط الأدنى

ثم يقول إن أحسن هذه التراكيب الأول فالعاشر فالسادس وأما
الخامس والتاسع فهما سيان في الاستعمال وإن كان القياس يقتضي أن
يكون أرجحهما التاسع وأقل الجميع استعمالاً السادس .

وبصرف النظر عما لاحظته على هذه الخطة في كتابي اللغة العربية

معناها ومبناها (٢٦٩) فإن هذا يعد نموذجاً للتفكير في ظاهرة « حسن التأليف »^(٦) ولعل ذلك نفسه يمكن إستعماله في دراسة المعاطلة أو تناثر الحروف cacophony التي تعد أيضاً من مباحث الدراسات اللغوية التي انتقلت إلى النقد فدخلت في نظرهم إلى نقد النصوص الأدبية نقداً لغوياً .

وهذا المبدأ الصوتي ذاته هو الذي يسود في إختيار الكلمة الشعرية المفردة وسلاسة الكلمات المتجاورة . وقديماً أضرى الناس شارب البحرى . قالوا إنه خفيف على اللسان عند إلقائه وعلى الأذن عند سماعه وردوا ذلك إلى حسن إنتقائه للكلمات وحسن رصفه للتراكيب كما ردوه إلى جمال أخيلته وحسن توليده « للمعاني » وعاب القدماء على أبي تمام إسرافه في البديع حتى جعلوا شعره كالعروس التي تنوء بحليها وعلى المتنبي إختيار كلمات مثل « الجرشى » ورأوا شعر عدى بن زيد لنا ونسبوا إلى زهير من التنقيح ما دعا إليه ما لاحظوه من سهولة ألفاظه وحسنها وميزوا في غزل العذرين جرساً صوتياً خاصاً حمل إلى قراء هذا الشعر ما عدوه بساطة وصدناً وإذا كان القدماء قد فطنوا إلى ما للأصوات من قيمة في الحكم على الشعر فإن ذلك كان منهم إعترافاً بدور الدراسة اللغوية في النقد أو إرهاباً بهذا الاعتراف .

والذي يقال عن السلاسة يصدق أيضاً على جرس صوتي آخر هو الجزالة ، وكما كانت السلاسة صفة لشعر البحرى ربما كانت الجزالة صفة لشعر المتنبي وهو شعر صاحب متين البنية اللغوية تكاد تسع صياحه حتى في صمت صفحات الديوان إذ يبصره الأعشى ويسمعه الأصم ويسهر الناس من جرائه ويختصمون على أن القدماء وإن سهروا واختصموا من جراء هذه الظواهر في الأدب لم يكادوا يصنعون لها

المصطلحات المضبوطة وإنما غلفوا فهمهم لها بطائفة من المجازات والتخييلات أشاروا بها إلى وجود الظواهر ولم يحددوا مفاهيمها فقالوا : حسن الديباجة طلى العبارة متين النسج قوي الأسر رقيق الحاشية له ماء ورونق .^(٧) ولكن الدراسات اللغوية الحديثة ربما ادلت بدلوها في هذا الشأن فتكلمت عن ظواهر محددة كتقارب الأبعاد بين كل مقطعين وقع عليهما النبر مما يأتي بإيقاع منتظم للكلام (وهو غير الوزن طبعا) وكاختيار الكلمات في ضوء طول المقاطع وقصرها بحيث تنسجم الكلمة المختارة بنحكم تركيبها المقطعي مع نوع الغرض الذي سبقت من أحله وإن كان ذلك محدود الاستعمال في اللغة العربية نظراً لتقارب طول البنية المقطعية فيها ولأن المقطع العربي الطويل بنوعية (كالمقطع الأول من « طامة » ومثل كلمة « قبل » و « بعد » ساكتى الآخر) لا يبلغ طول بعض المقاطع في اللغات الأخرى .

ومن ظواهر طلب الخفة التي يستحق أن يشار إليها في الكلام عن عطاء الدراسات اللغوية للنقد ظاهرة المناسبة الصوتية^(٨) ومن امثلتها حركة ضمير الغيبة وإشباع ضمير الغائب المفرد واجوار والاتباع وغير ذلك مما يجده القارئ في كتابي : اللغة العربية معناها ومبناها فالملاحظ أن الهاء في ضمير الغيبة تضم إذا سبقها فتحة أو ضمة أو ساكن غير الياء نحو له وكتابه ومنه ولكنها تكسر إذا سبقها كسرة أو ياء ساكنة نحو : به وعليه وكذلك لهم وكتابهم ومنهم ولكن بهم وعليهم وكذلك يخضع الإشباع وعدمه لحركة ضمير المفرد الغائب لقاعدة . فإذا جاوره سكون قصرت حركته وإذا لم يجاوره السكون أشبع ويبدو ذلك في له وبه وعليه وهذا في الكلام العادي أما في الشعر فالأمر يخضع لوزن الشعر فإذا دعا الوزن إلى الإشباع أشبع الضمير أيا ما كان ما قبله أو بعده والعكس

صحيح . بل إن ذلك يصدق على ألف ضمير الغائبة أيضاً في الشعر .
ومن المناسبة الإتيان نحو حيص بيص وشذر مذر وعطشان نطشان ونحو
ذلك مما لا يبرر ثانية الكلمتين فيه إلا إرادة الوصول إلى المناسبة الصوتية
وربما كان من قبيل ذلك ما نجده في الحديث الشريف من قوله ﷺ
« ارجعن مأزورات (بدل موزورات أي مذنبات) غير مأجورات » .
كما أن من المناسبة ما أطلق النحويون عليه اسم « إعراب الجوار » نحو
« جحر ضب خرب » بالجر في « خرب » والقراءة التي تجر فيها كلمة
خضر في قوله تعالى : ﴿ عالهم ثياب سندس خضر ﴾ . ومن المناسبة
أيضاً إنسجام حركة همزة الوصل وحركة عين الفعل في الأمر نحو
« اضرب » و « انظر » . وهلم جرا . وكل ذلك ينتمي إلى نقد صحة
النصر أولاً .

تلك كانت ظواهر طلب الخفة . ولكن ثمة ظواهر صوتية أخرى
لا تسعى فيها إلى الخفة ومع ذلك يلجأ الأدب إلى تحميلها شيئاً من رسالته
الفنية . ومن هذه الظواهر ما يسميه العرب حكاية الصوت للمعنى^(١)
ويعرف منذ العصر الإغريقي باسم onomatopoea ، كما أن منها القافية
الشعرية وبعض المحسنات اللفظية ومنها كذلك حسن إلقاء الشعر
أو النص الأدبي بصفة عامة . والمقصود بحكاية الصوت للمعنى أن يكون
في جرس الصوت ما يذكر بالمقصود بالكلمة وقد ضربوا المثل لذلك
بالتكرار الذي في إخراج نطق الراء في كلمة « خرير » وأنه يذكر بخير
الماء وبالاحتكاك والرخاوة في نطق الحاء وأنه يذكر بفحيح الأفعى كما أن
رخاوة الفاء تذكر بخفيف الشجر فكل من الراء والحاء والفاء تحمل في
جرسها ما يوحي بمعنى الكلمة التي هي فيها ومن ذلك أيضاً ما توحى
به القيمة الصوتية الحلقية والأمامية ومع أن هذه الظاهرة ليست مطردة في
أية لغة في هذا العالم وجدنا الرمزيين الفرنسيين يدعون إلى أن تحمل هذه

العلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها محل العلاقة العرفية التي تسجلها المعاجم وبهذا يجعلون الكلمة كالنغمة الموسيقية توحى بجرسها بدلاً من أن تدل بمعناها الذي تعارف عليه المجتمع . أما فيما عدا هذا الموقف المتطرف من قبل الرمزيين فإن للأدباء مواقف من هذه الظاهرة تنتفع بها ولا تقننها .

والقافية الشعرية من الظواهر الصوتية التي يعتمد عليها النقد الأدبي ولها أصولها وقواعدها التي تجعلها من قبيل الدراسات اللغوية قبل أن تتخذ موضوعاً نقدياً . ولعل السبب الذي يحول بينها وبين أن تكون من النقد أن النقد لا يقعد له وإنما ينتفع بالدراسات ذوات القواعد ومنها الدراسات اللغوية دون شك . وليس معنى كون القافية خاضعة للقاعدة أن الشاعر ليس حراً في تخطيطها . بل على العكس من ذلك يمكن للشاعر أن يكون حراً في ترتيب أنماطها فيجعل قصائده عمودية أو رباعيات أو موشحات أو غير ذلك ولكنه بعد أن يضع خطة القصيدة عليه أن يلتزم القافية على الصورة التي اختارها . وبالشروط التي حددها له استعمال الشعر وتقاليده .

ومن الظواهر الصوتية التي تدخل في النقد الأدبي كل ما تتفق فيه الأصوات وتتعدد المعاني فيدخل في ذلك التضاد والمشارك اللفظي والجناس التام والجناس الناقص والتورية وأسلوب الحكم والاستخدام^(١) . وهكذا يكون الجانب الصوتي للغة منبعاً ثراً لتيار النقد الأدبي وربما كان ذلك كذلك لأن اللغة في أساسها منطوقة فمادتها الأولية هي الأصوات وأن الكتابة حدث تاريخي طرأ على الاستعمال اللغوي المنطوق فلم يكن أكثر من بديل ردىء للكلام المسموع .

ننتقل إذاً من استعمال المادة الصوتية في النقد الأدبي إلى ما يمكن

أن يقدمه النظام النحوي للغة من عون للناقد . وإذا كنا قد نسبنا بعض الأبواب التقليدية في الصرف إلى الجانب الصوتي في اللغة مثل الإعلال والابدال والنقل والقلب والحذف وحركة ضمير الغائب وإشباعه الخ فإن الذي يبقى لنا في الصرف أبواب أخرى مثل أقسام الكلم والجمود والاشتقاق والتجرد والزيادة وصيغ المشتقات وإسناد الأفعال ونحو ذلك . ولكل من هذه الأبواب موقعه في الاستعمال بمعنى أن السياق النحوي يتطلب (بالنسبة لأقسام الكلم) مثلاً أن يكون الفاعل ونائبه اسمين وأن يسبقهما فعل ويتطلب (بالنسبة للجمود والاشتقاق مثلاً) أن يكون الحال مشتقة والتمييز جامداً ويتطلب (بالنسبة للتجرد والزيادة) أن يكون لكل زيادة في المعنى زيادة على الأصول الثلاثة مناسبة لها فالسين والتاء للطلب والنون الساكنة للمطاوعة وحروف المضارعة للمضارعة وهكذا . ويتطلب (بالنسبة للصيغ مثلاً) أن يكون المفعول المطلق مصدراً من مادة الفعل وأن يكون المفعول لأجله مصدراً من غير مادة الفعل وهلم جرا . ويتطلب (بالنسبة لإسناد الأفعال) أن يكون للفعل صورة مع كل ضمير وأن يظهر الضمير حيناً ويستتر حيناً آخر الخ^(١) .

كل هذه المطالب تدخل في النحو تحت ما يسمى قرينة البنية أو قرينة المبني الصرفي وكثيراً ما يوضع ذلك في كتب النحو على صورة شروط للأبواب النحوية كأن يقال : « من شروط الفاعل أن يسبقه فعل مبني للمعلوم ومن شروط نائبه أن يبنى الفعل معه للمجهول » . ولكن النحو لا يقوم على قرينة البنية فقط وإنما يعتمد على قرائن أخرى أيضاً مثل الإعراب والمطابقة والربط والترتبة والتضام والأداة والنغمة في الكلام المنطوق . وهذه القرائن تدل متضافرة متعاونة على المعنى النحوي فلا تستقل واحدة منها أياً كانت بهذه الدلالة لأن استقلال قرينة واحدة

بالدلالة على المعنى يتحدى الإنباه الإنساني ومن ثم تتعاون القرائن على بيان المعنى (أن تخفي إحداها فتعوض إحداها الأخرى) فمثل القرائن النحوية في ذلك مثل الأعراض المتعددة للعلة الواحدة إذ لا يكتفي الطبيب بدرجة الحرارة ليحدد المرض وإنما يعمل على أن يضم إلى درجة الحرارة قرائن أخرى فيكشف بالسماعة وقد ينظر في العينين ويطلب إلى المريض أن يفتح فمه ثم يعرض مريضه على جهاز الأشعة ويجري بعض التحليلات الخ . . الخ . . فكل قرينة من هذه على حدة لا تدل بالقطع على شيء معين ولكنها إذا انضمت إليها صاحباتها كانت الدلالة أيسر للفهم حتى لتوشك أن تكون قطعية .

وإذا كان المقصود بقرينة الإعراب معروفاً فإن المقصود بالمطابقة الشركة في أحد المعاني العامة الآتية :

التكلم وفرعيه — الأفراد وفرعيه — التعريف والتنكير — التذكير والتأنيث — تم في الإعراب فإذا تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دل ذلك على إنتهاء إحداها للأخرى وبهذا تعين المطابقة على الكشف عن بعض المعاني . أما المقصود بالربط فأحكام العلاقة بين أطراف التركيب سواء أكان هذا التركيب من متعاطفين أم مستثنى منه ومستثنى أم من شرط وجزاء أم كان من ذي جواب وجوابه الخ . . ويكون الربط بعود الضمير وبأسم الإشارة وإعادة الذكر وإعادة المعنى أو بأل أو بحرف الجواب أو الأدوات الداخلة على الجمل أو الحروف الداخلة على المفردات كحرف الجر وحرف العطف وهلم جرا . والمعنى بدون هذه الروابط عرضة للبس أو للبطلان . والمقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبها كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة فإذا كان هذا الموقع ثابتاً سميت الرتبة محفوظة وإذا كان الموقع عرضة للتغير

سميت غير محفوظة . فالحفظة كرتبة الموصول من صلته وحرف العطف من المعطوف وحرف الجر من المجرور والمضاف من المضاف إليه وغير المحفظة كرتبة المفعول من فعله ومن الفاعل ورتبة المبتدأ من الخبر وهكذا . والمقصود بالتضام تلازم الكلمتين واختصاص إحداها بالأخرى أو تنافيهما بحيث إذا رزيت إحداها لم ترد معها الأخرى أو صلاحيتهما للورود معاً ولعدمه له حروف الجر تلازم الأسماء وتتنافى مع الأفعال فلا تدخل عليها وأدوات الشرط تدخل على الأفعال وهكذا ، وهذه العبارة الأخيرة تفسر لنا كيف تعد الأداة قرينة على ما تدخل عليه بمعنى أنه إذا ذكرت الأداة ترقع السامع أن يجد معها ما تختص بالدخول عليه . أما النغمة فلا تكون إلا في الكلام المنطوق فقط لأن الكتابة لا تمثل تنغيم الجملة ومعنى كون النغمة قرينة أن كل معنى من معاني الأساليب النحوية له ما يناسبه من التنغيم بحيث نستطيع بالنغمة أن نعرف ما إذا كانت جملة مثل « ما هذا ؟ » إستفهاماً على بابه أو إستفهاماً للإنكار والإحتجاج .

ولسائل أن يسأل ما للنقد الأدبي وهذه القرائن النحوية وهل يمكن للمعاني الأدبية المجنحة أن تخضع لكرازة الصنعة النحوية ؟ الجواب على ذلك متعدد الجوانب . فأول ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن النقد إما نقد صحة وإما نقد جمال والكلام في هذه القرائن من قبيل النوع الأول . والثاني أن هذه القرائن مناط وضوح المعنى وأمن اللبس وأنه قد يطرأ على أتماط اللغة ما يحول بينها وبين الوصول إلى هذه الغاية . والثالث أن تضافر هذه القرائن قد يجعل إحداها غير ضرورية لأن المعنى واضح بغيرها من أخواتها وأن الفصحاء من السلف ربما ترخصوا في القرينة التي أغنى غيرها عنها . والرابع أن كل قرينة من القرائن النحوية قد تهيأ لها استخدام فني من نوع ما سواء في النصوص الأدبية القديمة أو الحديثة .

فمن حيث البنية استعمل الأدباء النقل والتضمين ومن حيث الإعراب استعملوا المناسبة أو الجوار ومن حيث المطابقة الالتفات والتعميم والتغليب ومن حيث الربط ربطوا بالوصف المقترن بأل ومن حيث الرتبة التقديم ومن حيث التضام الفصل والاعتراض والحذف ومن حيث الأداة الحذف والتضمين أيضاً . ولاشك أن التضمين والمناسبة والالتفات والتعميم والتغليب والربط بالوصف والتقديم والفصل والاعتراض والحذف كلها من الوسائل الأسلوبية الأدبية المبنية على الاستعمال الفني للقرائن النحوية كما سيتضح بعد قليل .

دعنا إذا تناول هذه الجوانب الأربعة للإجابة بالإيضاح واحداً واحداً قبل أن نتخطى ذلك إلى النقاط الأخرى من المقال :

أما أن النقد ذو شقين ينصرف أحدهما إلى الصحة والثاني إلى الجمال فإن أول هذين الشقين هو موضوع هذا المقال . ذلك لأن صلة اللغة بالنقد الأدبي تنصب في معظمها على صحة النص وهذا الجانب الأعظم من اللغة هو الجانب العرفي الاجتماعي غير الفردي ثم لا يبقى من اللغة بعد ذلك ما يتجه إلى الإعتبارات الجمالية إلا جانب الاختيار الفردي لمفرده دون أختها ولأسلوب دون أسلوب إذا كان كلا الأسلوبين يتمتع بالصحة اللغوية فقد يختار الأديب للدعاء تركيباً خبيراً نحو « بارك الله فيك » أو « سألت الله لك البركة » أو إنشائياً نحو « اللهم بارك في فلان » أو « فليبارك الله في فلان » وقد يختار للإنكار صورة الاستفهام نحو « ما هذا ؟ ! » أو صورة التمني نحو « ليتك تكف عن هذا الإزعاج ! » أو صورة التركيب الخبري نحو « وددت أن أسترى من هذا الإزعاج » وكل ذلك صحيح من الناحية النحوية ولكن الاختيار الفردي بين تركيب وتركيب هو في الواقع مبني على أسس فنية شخصية فردية

نتقل بعد ذلك إلى الجانب الثاني من الجوانب الأربعة المتقدمة وهو أن القرائن النحوية مناط وضوح المعنى وأمن اللبس وأن طرق التركيب أقل من عدد العلاقات النحوية ومن ثم يصبح من الضروري لطريقة التركيب الواحدة أن تصلح للتعبير عن أكثر من علاقة ومن هنا تصبح الفرصة سانحة لللبس أن يتسرب إلى المعنى . واللبس هو تعدد احتمالات المعنى دون قرينة تعين أحد الاحتمالات أو ترجحه . وليس أخطر على الأدب من هذا اللبس إلا أن تقصد التعمية قصداً فيكون اللبس مطلباً أدبياً . وإذا قال النحوي إن في الجملة إعرابين فهذا كقوله إن في الجملة لبسا يحول دون وضوح المعنى . وفيما يلي أمثلة للتراكيب المعرضة لللبس :

١ — صلاحية المصدر للإضافة إلى فاعله أو إلى مفعوله : فإذا قلت لرجل : « أنت أولى بالإنصاف » فلا يدري إن كان أولى بأن ينصف غيره أو بأن ينصفه غيره ومن هنا كان المثل الذي يقول : « ضرب الحبيب كأكل الزبيب » ملبساً وكان من المزاح أن تقول لصديق دعوته إلى الطعام الحاضر : « لا تؤاخذنا لهذا الطعام المتواضع فأنت تستحق الذبح » .

٢ — صلاحية التركيب الخبري للدعاء كما سبق منذ قليل .

٣ — صلاحية حرف الجر للتعلق بعده عناصر في الجملة الواحدة نحو :

(أ) اشتريت مزرعة لزيد : الجار والمجرور يصلح للتعلق بالفعل أو بمحذوف صفة لمزرعة .

(ب) استشهد المجاهد في سبيل وطنه : الجار والمجرور يصلح

- للتعلق بالفعل أو باسم الفاعل .
- ٤ — صلاحية أكثر من عنصر في الجملة أن يكون صاحب الحال نحو :
- تركته مقتنعا برأيه ؟
- ٥ — صلاحية المعطوف بعد التركيب الإضافي للعطف على المضاف أو المضاف إليه نحو :
- ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو ؟
- ٦ — صلاحية الظرف المتصرف أن يكون غير ظرف كأن يكون مفعولاً به كما في التركيب التالي :
- أحببت يوم الجمعة . .
- ٧ — صلاحية النعت بعد التركيب الإضافي لكل من المتضايفين نحو :
- دار الكتب المصرية (هل المصرية هي الدار أو الكتب ؟) .
- ٨ — صلاحية الضمير أن يعود على أكثر من عنصر في الجملة نحو :
- (أ) رجا التلميذ الأستاذ أن يقرأ الدرس .
- (ب) أخبر محمد صديقة أن أباه قادم .
- ٩ — تعدد المعنى الوظيفي للأداة والصيغة نحو « ما أسعدك بسماع هذا الخبر » إذ يصلح ذلك للاستفهام والتعجب .
- ١٠ — احتمالات حرف الجر المحذوف نحو « رغب زيد أن يغني » فلا يدري إن كان رغب « في » أو « عن » أن ينني .
- ١١ — احتمالات معنى الكلمة المفردة كما في « رأيت التزوح عن البلد » فلا يدري ما إذا كان معنى « رأيت » بصرياً أو ظنياً أو حلمياً .

١٢ — تشابه الاستئناف ومقول القول نحو « لا تصدق قوله إنه لا يستطيع لك شيئاً » .

١٣ — تشابه التابع والخبر نحو « هذا الأمر المرجو » فالمعنى يحتمل « هذا هو الأمر المرجو » كما يحتمل « هذا الأمر هو المرجو » ويحتمل أيضاً أن كل ذلك المذكور مبتدأ بحاجة إلى خبر .

١٤ — صلاحية الكلمة لعلاقتين نحويتين في الجملة نحو « إن زيدا نفسه أصاب » فهل نعد النفس توكيداً لزيد أو مفعولاً مقدماً لأصاب ؟

١٥ — احتمالات معنى الصيغة نحو « إنما أردت القيام لا القعود » فهل القيام والقعود مصيدران أو هما جمع قائم وقاعد . وكذلك « رأيت جمعهم قليلاً » فهل المعنى قليلين أو مرات قليلة ؟

لا يمكن للنقد الأدبي أن يتجاهل ظاهرة خطيره كظاهرة « خوف اللبس » هذه ولا يمكن الكشف عن هذه الظاهرة ولا الاحتراس منها إلا بواسطة اللغة وما ترصده من القرائن للعمل على وضوح المعنى وهذه القرائن المقالية هي عطاء اللغة للنقد كما أن القرائن الحالية عطاء التراث الثقافي والاجتماعي له . ولقد يتفاضل الأدباء في الوعي بمواطن اللبس ومن ثم تجنب الوقوع فيه فيكون ذلك أحد مداخل النقد إلى مباشرة إختصاصه . ولقد يوجد اللبس لدى المبرزين من كبار الأدباء لا يسلم فيه واحد منهم وإن بالغ في التوقي غير أن القرآن وهو أسمى نص عربي يرصد من القرائن الحالية التي تتمثل في أسباب النزول من القرائن المقالية التي تتمثل في تراكيب النص وفي الآيات التي تفسر آيات أخرى ما يحول بين اللبس وبين سياقه الكريم وفي دراسة هذه الظاهرة في القرآن^(١٢) وجدت عشرات الأمثلة لتراكيب من قبيل ما قدمنا منذ قليل وقد رصد القرآن لها من القرائن ما أزال منها اللبس . ولولا

خوف الإطالة لأوردت الكثير من هذه الأمثلة ولكن لا بأس بإيراد مثالين أو ثلاثة منها .

١ - تعد احتمالات معاني الكلمة :

(أ) بدا = ظهر أو سكن البادية .

قال تعالى : ﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾ (بمعنى ظهر) .

وقال تعالى : ﴿ وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ﴾ (سكن البادية) .

(ب) رأي = بصرية ، ظنية ، حلمية :

قال تعالى : ﴿ فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال إني بريء منكم إني أرى ما لا ترون إني أخاف الله ﴾ (ظنية) .
وقال تعالى : ﴿ قد كان لكم آية في فتنتين التقنا فنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين ﴾ (بصرية) .
وقال تعالى : ﴿ إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف . . يأبها الملأ أفتوني في رؤياي ﴾ (حلمية) .

٢ - الإستفهام أم التعجب ؟

قال تعالى : ﴿ وما أعجلك عن قومك يا موسى قال هم أولاء على أثري وعجلت إليك رب لترضى ﴾ الجواب قرينة إرادة الاستفهام .

٣ - تعدد احتمالات العطف .

قال تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴾ لا يجمع

مانع نحوي من عطف الملائكة وأولو العلم على لفظ الجلالة
فيكونوا شهوداً معه أو على ضميره « هو » فيكونوا آلهة معه
(تعالى الله عن ذلك) والقرينة على المعنى الأول أمران :

الأول : الحال المفردة « قائماً بالقسط » .

ثانياً : قوله بعد ذلك مباشرة : « لا إله إلا هو » .

هذا هو القرآن وهذا هو إعجازه وأين أدباء البشر من هذا

الإعجاز الإلهي ؟ !

وأما الجانب الثالث من جوانب صلة قرائن النحو بالنقد الأدبي
فهو أن تضافر القرائن على بيان المعنى الواحد ربما جعل إحداها زائدة غير
ضرورية ومن ثم تصبح عرضة للترخص^(١٣) . وبيان ذلك أننا إذا أردنا أن
نحدد القرائن التي تجعل الفاعل فاعلاً في نحو « جاء الربيع » لوجدناها
كما يلي :

- ١ — أن الربيع اسم ولو لم يكن اسماً ما كان فاعلاً وهذه قرينة البنية .
- ٢ — أنه مرفوع وهذه قرينة الإعراب .
- ٣ — أنه تقدمه فعل وهذه قرينة الرتبة .
- ٤ — أن الفعل المتقدم مبني للمعلوم وهذه قرينة البنية مرة أخرى .
- ٥ — أن الربيع فَعَلَ المجيء أو قام به المجيء أي تحقق بواسطته وذلك هو
الإسناد .

هذه خمس قرائن عرف الفاعل بواسطتها وقد يحدث أحياناً أن
يعرف الفاعل بدون إحداها فلو قلنا « أكل الغلام التفاحة »
أو « خرق الثوب المسمار » لما عجز السامع حتى مع نصب الغلام
والمسمار أن يفهم الآكل من المأكول والخارق من المخروق ومن هنا روى

الرواة عن العرب الأولين أنهم رفعوا الثوب ونصبوا المسمار في التركيب السابق .

إذا كان الأمر كذلك فما موقف النقد الأدبي من نحو قول امرئ القيس :

كَأَن ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَلْهَ كَبِيرِ أَنْسَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ
يجر صفة المرفوع . وقول الفرزدق :

وَعَضَ زَمَانُ يَابَنِ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا سَحْتًا أَوْ مَجْلَفُ
يرفع ما عطف على المنصوب ؟
وقول الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
مع حذف همزة الاستفهام من أو ذو الشيب يلعب ؟ وكذلك
حذفها من قول عمر بن أبي ربيعة

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ الْمَهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ خَمْسِ كَوَاعِبِ أَتْرَابِ
ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهرا عدد النجم والحصى والتراب

بل ماذا يقول النقد الأدبي في ما لا حصر له من الأمثلة على هذه
الرخص النحوية التي ذهب النحاة في تأويلها كل مذهب ونسبوا بعضها
إلى القلة أو الندرة أو الشذوذ أو أنها لغة قوم بأعيانهم .

بقي الجانب الرابع من جوانب الصلة بين قرائن النحو وبين النقد
الأدبي وهو جانب الاستعمال الفني لهذه القرائن . ويمكن لبيان هذا
الجانب أن نشير إلى المقصود بالاستعمال الفني المذكور . إن النحاة
العرب يستعملون مصطلح « الأصل » ويقصدون به أحد معنيين :

أصل الوضع وأصل القياس . ولا شك في أن الفرق بين هذين الأصلين هام جداً لأن أصل الوضع مجرد تجريداً ذهنياً فلا ينطق ولكن أصل القياس مستعمل منطوق . وإذا كان أصل الوضع يهم الباحث صاحب المنهج فإن أصل القياس يهم المعلم والمتكلم بل يهم الطفل الذي يقيس كلامه على غلط ما يسمعه ممن حوله . وأصل الوضع قد يستصحب فيطابقه العنصر المستعمل كما في « ضرب » وقد يعدل عنه بقاعدة فرعية كما في الإدغام والإعلال والإبدال الخ . أما أصل القياس فهو المستصحب والمعدلول كلاهما عند اتخاذهما نماذج يقاس عليها فنحن نقيس على « اضرب » (فعل أمر) كما نقيس على « قِ » (فعل أمر من وق) ونجعل كلاهما أصلاً مقيساً عليه . فما علاقة ذلك بالاستعمال الفني للقرائن النحوية ؟

إن الذي يقاس على أصل القياس مطابقاً له منسوجاً على منواله هو ما نودّ أن نطلق عليه : « الاستعمال الأصولي » لأنه ملتزم بأصل القياس ، ولكن هناك استعمالاً معدولاً به عن هذا القياس نحب أن نسميه : « الاستعمال العدولي » وهذا هو الاستعمال الفني المقصود من حيث هو تصرف أدبي يخالف القياس النحوي . ومعنى ذلك أن الاستعمال الأصولي التزام والاستعمال العدولي حرية ويمكن لهذه الحرية أن تكون في نطاق كل قرينة على حدة على نحو ما يلي :

١ - قرينة البنية :

يعدل بالبنية إلى الاستعمال الفني بواسطة تضمينها معنى بنية أخرى كتضمين الجامد معنى المشتق والمتعدي معنى اللازم وعكسه وكتباة حروف الجر بعضها عن بعض ونقل الأسماء المتصرفة إلى الظرفية وهلم جرا . وفي كل ذلك عدول بالبنية الصرفية عن أصلها تبعاً لمطالب

٢ - الإعراب :

وكذلك يكون العدول عن أضل الإعراب لسبب فني كالمناسبة الصوتية التي يسمونها إعراب الجوار وكمناسبة القافية أو الوزن وكصرف غير المنصرف وعكسه ولادخل لمطالب النحو في هذا العدول وإنما المقصود بذلك هو الوصول إلى شكل فني مقبول ولو على حساب القاعدة .

٣ - المطابقة : وللمطابقة محاورها الآتية :

- (أ) المحور الشخصي (التكلم والخطاب والغيبة) .
- (ب) المحور العددي (الأفراد والثنائية والجمع) .
- (ج) المحور التعيني (التعريف والتذكير) .
- (د) المحور النوعي (التذكير والتأنيث) .
- (هـ) وقد تلزم المطابقة في الإعراب في بعض الأبواب .

والسؤال الوارد هنا يدور حول كيفية الاستعمال العدولي (الفني) لهذه المحاور . والجواب أن العدول الفني عن المحور الشخصي يكون بما يسمى الالتفات . وهو ظاهرة ذات شيوع في تقاليد الأدب العربي وفي أسلوب النص القرآني كذلك . وهذه الظاهرة (الالتفات) أوسع من مجرد تغيير الخطاب إلى غيبة أو نحو ذلك ، إذ يمكن للالتفات أن يكون اجتماعياً لا يتمثل في تغيير الشخص من مخاطب إلى غائب مثلاً بل إنه ليبقى ضمير الخطاب على حاله وتتغير ذات المخاطب . ومثال ذلك ما يلي :

يخاطب الله تعالى بني إسرائيل فيطلب منهم أن يذكروا أموراً بعينها فيكون الضمير لجمع المخاطب ثم يظل الضمير لجمع المخاطب كما هو

ولكن الخطاب يلتفت للمسلمين فالالتفات إجتماعي فقط وسياق الآيات كما يلي :

﴿ يا بني إسرائيل اذكروا ﴾ :

- ١ — نعمتي التي أنعمت عليكم .
- ٢ — وأني فضلتكم على العالمين .
- ٣ — وإذ نجيناكم من آل فرعون .
- ٤ — وإذ فرقنا بكم البحر .
- ٥ — وإذ واعدنا موسى .
- ٦ — وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان .
- ٧ — وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم .
- ٨ — وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك .
- ٩ — وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية .
- ١٠ — وإذ استسقى موسى .
- ١١ — وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد .
- ١٢ — وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور .
- ١٣ — وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة .

ثم يلتفت النص إلى جماعة مخاطبين آخرين هم المسلمون فيقول :

﴿ أفطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون ﴾ .

فلا تغير في صورة الضمير ولكن الالتفات إجتماعي فقط .

أما الالتفات بتغيير صورة الضمير فمنه :

﴿ ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم ﴾ .

لاحظ الفرق بين « يروا » و « لكم » (انتقال من الغيبة إلى الخطاب والكلام في الحالين إلى كفار مكة) وكذلك ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ﴾ .

والعدول عن المحور الثاني يتم بالإلتفات أيضاً نحو ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات . . ﴾ ويكون كذلك بالكلام عن المفرد بضمير الجمع للتعظيم سواء في حالة التكلم أو الخطاب .

أما التعريف والتذكير وهو المحور الثالث فالعدول به إنما يكون بإعطاء التنكير وظيفة الدلالة على التعميم وهو وسيلة من وسائل التأثير الأدبي ويمكنك أن تقرأ الآيات الآتية وتدبر القيمة العظيمة للتنكير :

١ — ﴿ ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فتزُلَّ قدم بعد ثبوتها ﴾ .

٢ — ﴿ وتعيها أذن واعية ﴾ .

٣ — ﴿ وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت ﴾ .

٤ — ﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾ .

٥ — ﴿ أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ﴾ .

٦ — ﴿ ولتنظر نفس ما قدمت لغد ﴾ .

٧ — ﴿ أم على قلوب أقفاها ﴾ .

٨ — ﴿ من قبل أن نطمس وجوهاً فنردها على أدبارها ﴾ .

والعدول في حالة التذكير والتأنيث يكون بالإلتفات أيضاً نحو

﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً ﴾ وبما يسمونه التغليب نحو ﴿ إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً ﴾ . وكذلك ﴿ فلما أثقلت دعوا الله رهما ﴾ . .

٤ - الربط :

أما الاستعمال العدولي في الربط فمنه عود الضمير على غير مرجع وهو أيضاً من وسائل التعميم كأن تبدأ الكلام بقولك « قالوا » أو « زعموا . . » وليس القائلون معروفين ولا الزاعمون مذكورين من قبل ويكثر ذلك حين يكون المرجع معلوماً بالضرورة نحو ﴿ حتى إذا بلغت الحلقوم ﴾ وقوله تعالى ﴿ ما ترك على ظهرها من دابة ﴾ . ومن الاستعمال العدولي للربط الرّبط بالموصول وذلك كثير جداً في القرآن الكريم نحو : ﴿ ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين ﴾ . أي « لقالوا » وكذلك ﴿ وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله ﴾ أي وقعدوا وكذلك ﴿ قال إن فيها لوطاً قالوا نحن أعلم بمن فيها ﴾ أي أعلم به ومنه الربط بالصفة مع أل الموصولة نحو ﴿ قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ ومنه الربط بما تأويله الموصول نحو ﴿ وإن نقضوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ أي الذين يأتهم بهم الكفار أي قاتلوهم وكذلك ﴿ الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان ﴾ أي قاتلوا الموالين للشيطان أي قاتلوهم .

٥ - الرتبة :

نتقل بعد هذا إلى الاستعمال العدولي لقرينة الرتبة وقد علمنا أن

الرتبة إما محفوظة أو غير محفوظة أما المحفوظة فلا يمكن تشويشها بل يعد هذا التشويش من المخالفات الأدبية بل النحوية وإلا فماذا ترى في بيت شعر يقول :

ألا يا نخلــــة في ذات عرق علــــيك ورحمة الله السلام

إذ يتقدم المعطوف على المعطوف عليه . ولقد حافظ الأدباء من جهة والبلاغيون والناظرون في الأساليب على البعد عن الكلام في الرتب المحفوظة وجعلوا دراساتهم جميعاً تنجّه إلى الرتبة غير المحفوظة وفي هذا الإطار كان كلامهم عن الاستعمال العدولي في صورة دراساتهم لظاهرة التقديم والتأخير وأثرها مع المعاني الأدبية فربطوا هذه الظاهرة بالحالة النفسية للمتكلم حيناً وللسامع حيناً آخر وللموقف الذي تم فيه الاتصال حيناً ثالثاً وهذه الظاهرة شائعة في غير العربية من اللغات وتسمى في الدراسات الحديثة Foregrounding .

٦ — التضام :

وأما الاستعمال العدولي لقرينة التضام فيتمثل في أمور منها : الحذف — الفصل — الاعتراض الإحالة — المفارقة . ولقد ذكرنا منذ قليل أن المقصود بالتضام إما أن يكون تلازم العنصرين اللغويين أو تنافيهما أو تواردهما فإذا عرفنا ذلك فإن الحذف إنما يكون لأحد المتلازمين كحذف أحد ركني الجملة إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر أو كحذف ما يتطلبه التركيب كحذف الرابط أو حذف المفعول أو الصفة أو الموصوف الخ . والفصل إنما يكون أيضاً بين المتلازمين أو ما يتطلب التركيب وصله من العناصر اللغوية فالأول كالانفصال بين « إن » واسمها بخبرها الظرف أو الجار والمجرور نحو « إن في السويداء رجالاً » والثاني كحذف حرف العطف فيما بين الجمل نحو : ربنا —

هؤلاء الذين أغويونا — أغويناهم كما غويونا — تبرأنا اليك — ما كانوا إيانا يعبدون » وكذلك : « سبحانهك — ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق — إن كنت قلته فقد علمته — تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك — إنك أنت علام الغيوب — ما قلت لهم إلا ما أمرتني به » فهذان نوعان من الفصل لكل منهما قيمته الأدبية . وإذا كان الفصل يتم بواسطة العنصر المفرد بين المتلازمين أو حذف ما يربط الجملتين فإن الاعتراض يتم بواسطة الجملة لا بالمفرد وقد يكون المفرد الفاصل أولاً يكون عنصراً من عناصر الجملة تغيرت رتبته ولكن جملة الاعتراض أجنبية تماماً عن محيطها في جميع الحالات . أما الإحالة ففرع على التنافي النحوي أو المعجمي فمن الإحالة النحوية دخول حرف الجر على الفعل أو حرف الجزم على الاسم أو وقوع هل في موقع الفعل فلا يقال مثلاً : « هل زيد عمراً » أو وقوع اللزوم موقع المتعدي فلا يقال « جلس زيد عمراً » ومن الإحالة النحوية تشويش رتبة عناصر الجملة كأن تقول في « جلس زيد على الكرسي » مثلاً « زيد على جلس الكرسي » أما الإحالة المعجمية فإن يصح بناء الجملة ويفسد معناها نحو « جلس الكرسي على زيد » فالبنية النحوية للجملة سليمة حتى يمكن إعرابها وأما معناها ففساد وفيه إحالة من حيث لا يسند الجلوس إلى الكرسي ولا يتعدى إلى زيد . والفرق بين هذا وبين الرخصة النحوية كما في « خرق الثوب المسمار » واضح دون شك فليس يغني هنا أن نقول من الواضح — فلاً من الذي جلس على ماذا ففي الجملة رخصة نحوية وإنما يأتي عدم غناء ذلك من وجهين : الأول أن الرخصة من حق الفصحاء أما ارتكابها الآن فيسمى « الخطأ » والثاني أن العلاقة في هذه الجملة أكثر تعقيداً منها في الجملة الأخرى فليس الأمر هو علاقة الفعل بالفاعل والمنعول وإنما أضيف إلى ذلك عنصر جديد هو علاقة حرف الجر وهي لا يمكن تجاهلها . أضف

إلى ذلك أن الأمر ليس إهداراً لقرينة نحوية كقرينة الرتبة مثلاً وإنما فيها مخالفة للرتبة (بالنسبة لحرف الجر) وللتضام (بالنسبة له أيضا) وللإعراب (بالنسبة للكرمي وزيد) ولا يمكن الترخيص في ثلاث قرائن مرة واحدة . ذلك ما يتصل بالإحالة . أما المفارقة فإنها فرع على التوارد وهو المفهوم الثالث من مفاهيم التضام . ويأتي الكلام فيها من جهة الكلام في المناسبة المعجمية بين كلمة وأخرى دون كلمة ثالثة . فليس من المناسبة المعجمية أن يقال « صرخ اللون » لأن الصراخ يسند في الحقيقة إلى كائن حي ذي حنجرة تصدر منها الأصوات بدرجات تتراوح بين الصراخ والهمس ولكننا مع ذلك يمكن أن نقول « هذا لون صارخ » بواسطة تغيير نوع العلاقة بين « اللون » و « صارخ » من علاقة عرفية معجمية إلى علاقة فنية وسيكون للكلام في هذه النقطة بقية بعد قليل .

ومجمل القول في ذلك أن نصيب النقد الأدبي من النحو أمران :

(أ) نقد صحة النص على مستوى الاستعمال الأصولي .

(ب) نقد أسلوب النص على مستوى الاستعمال العدولي .

بهذا ينتهي الكلام في علاقة النحو بالنقد الأدبي .

أما علاقة الكلمة بالنقد الأدبي فتتعدى نقد الصحة لتتناول معه نقد الجمال . لقد كنا حتى الآن ننظر فيما يتصل بالعناصر التحليلية مما دون الكلمة كالصوت والمقطع والقرينة الخ وكل واحد من هذه العناصر لا يصلح للإفراد ولا يدل على معنى مفرد ولذلك يعد ظاهرة في غيره ؛ أما الكلمة فهي صالحة للإفراد وتدل على معنى مفرد ومن ثم يكون نفا وجود مستقل . وكان لابد لهذا الوجود المستقل أن يؤهلها لعلاج خاص خارج إطار النحو فنشأ لعلاجها مجالان من مجالات النظر اللغوي في

التراث العربي أحدهما المعجم لدراسة معناها الأصلي العرفي والثاني البيان للنظر في معناها المجازي الفني وكان لكل من هذين المجالين عطاؤه للنقد الأدبي . ومع أننا خصصنا بالذكر نوعين من المعاني هما الأصلي والمجازي نجد أن الأولى بالنظر ليس هو نوع المعنى بل نوع العلاقة بين الكلمة ومعناها لأن النظر في أنواع العلاقة ربما كشف لنا عن أمور لا يتاح لنا أن نبينها من خلال تقسيم موروث للمعنى إلى أصلي ومجازي . والعلاقة بين الكلمة ومعناها يمكن أن تكون واحدة من العلاقات الآتية :

(أ) العرفية .

(ب) الطبيعية .

(جـ) الذهنية

(هـ) الفنية .

العلاقة العرفية بين الكلمة ومعناها علاقة اجتماعية بمعنى أن المجتمع هو الذي عقدها وهو الذي يحرسها ويحول دون عبث الأفراد بها فليس لأحد أن يسمى الكرسي كتاباً ثم يفلت من العقوبات الاجتماعية التي أولها عدم فهم ما يقول وربما لا يكون آخرها اتهامه بالشذوذ عن المجتمع وأنه شخص غير سوي لا تحسن مخالطته ولا التعامل معه . وهذه العلاقة العرفية هي علاقة الكلمة بمعناها الأصلي وهي تسمح للكلمة حال أفرادها فقط أن يتعدد معناها ويكون عرضة للاحتمال ومن هنا يرصد المعجم للكلمة المفردة عدداً من المعاني لا يزعم أن واحداً منها أولى بها من بقيتها إلا أن توضع الكلمة في سياق جملة فيتعين لها واحد من هذه المعاني ومن هنا قيمة الشواهد في المعجم إذ تسوق الكلمة في بيئاتها الاستعمالية الحقيقية فيتعين لها في كل جملة معنى من معانيها المتعددة . والنقد الأدبي شديد الحساسية بالنسبة إلى طريقة اختيار أحد معاني

الكلمة دون غيره من معانيها واختيار الكلمة ذاتها دون غيرها لمعنى يتطلبها .

ولقد سبقت الإشارة إلى العلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها وقلنا إن هذه العلاقة ملحوظة في الظاهرة التي كان الإغريق يسمونها onomatopoea والتي يسميها اللغويون العرب حكاية الصوت للمعنى وضرينا أمثلة لها بكلمات مثل : خرير — فحيح — حفيف — قط — قطع — قذ — قعص — خضم — قضم الخ . أما النقد الأدبي فإنه ينظر من خلال هذه العلاقة إلى الكلمات الشعرية التي فيها حسن ائتلاف الحروف واحتمال الإيحاء بالمعنى وعدم التنافر اللفظي بينها وبين بيئتها من الكلام . هذا وللعلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها إمكانات عظيمة في مجال الإيحاءات الشعرية إذ يمكن للكلمة أن تعد مؤثراً سمعياً كالنغمة الموسيقية وقد ذهب البعض في هذا الاتجاه إلى حد إهمال النظر إلى العلاقة العرفية من أجل حسن الانتفاع بالعلاقة الطبيعية . وتختلف اتجاهات المدارس النقدية في هذا المجال .

وتمنحنا العلاقة الذهنية بين الكلمة ومعناها عدة اتجاهات ذات خطر في النقد الأدبي منها لازم المعنى أو المعنى اللزومي والمعنى الاستدعائي بفروعه المختلفة وحتى ما يسمونه التلميح والإيحاء والمعنى العكسي أو مفهوم المخالفة كما يسميه الأصوليون . فالمعنى البعيد الذي نجده في الكناية أو في التورية معنى لزومي يأتي بانتقالات ذهنية قد تتعدد كثيراً كالذي لاحظته البيانيون في « فلان كثير الرماد » أي « كريم » إذ قالوا : يلزم من كثرة الرماد كثرة الإحراق ويلزم من ذلك كثرة الطبخ ويلزم منها كثرة الآكلين ويلزم منها كثرة الضيفان ويلزم منها الكرم . فهذه الانتقالات الذهنية لزوم بعضها من بعض بواسطة العلاقة الذهنية بين

الكلمة ومعناها ومن هذه العلاقة الذهنية مفهوم المخالفة الذي يترتب على الجملة الشرطية مثلاً نحو « من تأتئ نال ما تمنى » فذلك يعطينا بمفهوم المخالفة معنى لم يحدث التعبير عنه صراحة وهو « ومن لم يتأن لم ينل ما يتمنى » . ويجد النقد الأدبي في هذا النوع من العلاقة انذهنية مجالا خصباً للمفاضلة بين نص ونص أو بين أديب وأديب . وحين قال المتنبي : « أقومه البيض أم آباؤه الصيد » كان يقول بالعلاقة الذهنية : « لا قومه بيض ولا آباؤه صيد » ومن العلاقات الذهنية بين الكلمة ومعناها علاقات المجاز المرسل وهي الغائية (السبب والمسبب) والكمية (الكل والبعض) والزمان (ما كان وما يكون) والمكان (الحال والمحل) وهي معروفة فلا داعي لإطالة القول فيها .

أما العلاقة الفنية بين الكلمة ومدلولها فأشهر ما يندرج تحنها علاقة المشابهة والتضاد فأما المشابهة فهي المحور الذي يدور حوله المجاز اللغوي وأساليب التشبيه في الأدب العربي والمعروف أن المجاز اللغوي مصطلح يشمل أنواع الاستعارات وهو عندئذ تشبيه حذف أحد طرفيه . ولما كانت القاعدة العامة في الاستعمال العربي تنص على أنه « لا حذف إلا بدليل » أصبح من الضروري لفهم هذا الحذف أن تقوم قرينة عليه أي دليل يدل على عدم إرادة المعنى الأصلي . أو بعبارة أخرى يدل على إطراح العلاقة العرفية للكلمة وإحلال علاقة فنية (هي التشبيه) محلها فإذا قلنا فلان « يقتل الوقت بالعبث » فإن العلاقة التي بين « يقتل » و « الوقت » علاقة فنية فقط والذي يمنعها أن تكون علاقة عرفية أن الوقت ليس كائناً حياً فيصح له القتل أو بعبارة أخرى إن هناك مفارقة معجمية بين الكلمتين من نوع ما في « تشاءب الجبل » . ومعنى أن تكون العلاقة بين الكلمتين فنية غير عرفية أن إحداهما (وهي في مثالنا

هذا « يقتل ») قد حلت محل الكلمة الملائمة من الناحية العرفية لأن تقع هذا الموقع وهي كلمة « يمضي » . ولاشك أن النقد الأدبي يرحب بهذا الاستبدال لما تحميه كلمة « يقتل » من دلالات تخلو منها كلمة « يمضي » . وأما التضاد (وهو الوجه الآخر من وجوه العلاقة الفنية) فإننا نلاحظه في المحسنات اللفظية كالمقابلة والطباق وهما على الرغم من نسبتها إلى مجرد تحسب النص الأدبي يحملان من الدلالة ما لا سبيل إلى الغض من شأنه .

عند هذه النقطة ندخل في بيان إهتمامات النقد الأدبي على مستوى الجملة . لقد شهد التراث العربي محاولة جادة دلت أروع دلالة على أن الجملة ليست مجال اهتمام النحو فقط وإنما هي ذات قيمة (حتى عند تحليلها نحوياً) في مجال الكشف عن الفروق الدلالية والومضات الجمالية وهما من مطالب النقد الأدبي . أقصد بهذه المحاولة كتاب دلائل الإعجاز للعلامة عبد القاهر الجرجاني الذي لم يكد يمل في كتابة هذا من ترديد التركيب النحوي يحمل جرثومة المعنى الجميل وأن التصرف في القرائن لفظية كانت أم معنوية يتخطى في وظيفته مجال الوضوح إلى مجالي الجمال فتراه يلفت نظر القارئ إلى القيمة الجمالية لظواهر لفظية كالتعريف أو التنكير أو التقديم أو التأخير أو الفصل أو الوصول أو الالتفات أو الاعتراض أو غير ذلك من تصريف القرائن اللفظية في الكلام وهو ما سبق أن سميناه الاستعمال العدولي .

على أن القرائن في الكلام ليست من نوع واحد ؛ فهناك :

- ١ — القرائن اللفظية التي سبق الكلام عنها .
- ٢ — القرائن المعنوية التي هي أصول الوظائف النحوية على نحو ما يكون فهم معنى الإسناد هو الأصل الذي يمكن على أساسه

الحكم بالإفادة وتكون التعدية أصل المفعول به والمصاحبة أصل
المفعول معه الخ . (انظر كتابي : اللغة العربي معناها
ومبناها) .

٣ — القرائن الحالية (كأنواع الانفعالات وتقطييات الوجه وطريقة
الأداء الصوتي والإشارات) .

٤ — القرائن الخارجية وهي ما يسمونه context of Situation
أو الظروف التي صاحبت إنتاج النص ومنها أسباب نزول الآيات
القرآنية وذكر الظروف التي قيلت من أجلها الخطبة
أو القصيدة .

ولا غنى للنقد الأدبي عن معرفة كل هذه القرائن بل إن النقد
الأدبي في واقع الأمر يتخطى هذا المجال الضيق من القرائن المتصلة بالنص
إلى مجال أوسع من الظروف المحيطة بالأديب وتأدبه كله من هنا يستعين
النقد الأدبي بعلوم مساعدة كعلمي النفس والاجتماع فيجعل حقائق كل
علم منهما قرائن تختلف من حيث النوع عن القرائن السابقة من جهة أن
دلالة القرائن السابقة مباشرة ولكن دلالة حقائق هذين العلمين تحليلية إذ
لا يمكن الوصول بواسطتها الى النتائج إلا من طريقة المنهج النقدي .

بقي لنا أن نتكلم عن قيمة الأسلوب في النقد الأدبي ويسمى
الأديب إلى الوصول بأسلوبه إلى غايتين لاغنى له عن إحداها لأن آتلاً
منهما دعامة يقوم عليها الأدب ولا يقبل إلا إذا تحقق له القيام عليها :

١ — الوضوح لأن للأديب رسالة اتصالية يريد إبلاغها لسامعه وقارئه
وينبغي لهذه الرسالة أن تكون واضحة لا تتطلب كثيراً من
التأمل يذهب بآثرها الاتصالي وتأثيرها الفني وآية ذلك
ما تلاحظه مع اعترافنا بسمو الشعر الجاهلي من أن اضطرارنا إلى

التأمل في معانيه، وطلب معاني مفرداته يؤخر التأثير به عن لحظة قراءته ويذهب به تماماً والمثل الآخر هو الفرق بين شاعرين كالبحريري والتننبي وكلاهما راسخ القدم في الفن الشعري . وليس وضوح الأدب بتعارض مع ما قد يضعه الأديب لنفسه من غرض التعمية إذ ينبغي لهذا الغرض نفسه أن يكون واضحاً وأن يعرف السامع أو القارئ أن الأديب يرمي إلى جعل كلامه ملبساً ليصل من وراء اللبس إلى أثر أدبي معين .

٢ — مخاطبة الذوق الفني للسامع أو القارئ بقصد استنباط المشاركة الوجدانية لأي منهما . وفي سبيل الوصول إلى هذه الغاية لابد للأديب من أن يجند كل قدراته اللغوية في جميع النواحي التي سبق الكلام فيها بدءاً بالأصوات وانتهاء بالجميل . . وربما صح في هذه المناسبة أن نشير إلى اختيار الكلمات المناسبة ذوات الجرس والتأثير الموسيقي التي تناسب موقعها من اللفظ وقسطها من المعنى ومستواها من الأداء علمياً كان الأسلوب أم أدبياً أم فنياً أو سوقياً وحقيقياً كان أم مجازياً أم تحسينياً لفظياً . وكذلك نشير إلى صحة التركيب وتنوعه بحيث لا يلتزم نمطاً واحداً كما التزم نص الميثاق بإيراد « إن » في بداية كل جملة تقريباً . ذلك أن المعنى الواحد يمكن أن يعبر عنه بطرق متعددة يختلف كل منها عما عداه من حيث ترتيب المفردات في الجملة فتختلف ظلال المعنى باختلاف هذا الترتيب وعلى الأديب أن ينتقي التركيب والترتيب الصحيحين وعلى النقد الأدبي أن يقول لم كان هذا التركيب دون غيره أكثر ملاءمة للمطالع . فإذا أردنا أن نضرب مثلاً لذلك فإن من المناسب أن نتصور جملة تشتمل على العناصر الآتية :

- (أ) نفي .
- (ب) نكرة .
- (ج) حدث .
- (د) تنمة الحدث (شبه جملة) .
- (هـ) صفة للنكرة (شبه جملة) .

فإذا أردنا أن نعبر بهذه العناصر عما يسمح به ترتيبها في الكلام وجدنا الآتي :

أولاً : نفي النكرة :

- (أ) لا شيء يدعو إلى العجب كهذا .
- (ب) لا شيء كهذا يدعو إلى العجب (جملة ملبسة) .

ثانياً : نفي الحدث :

- (جـ) لا يدعو شيء إلى العجب كهذا .
- (د) لا يدعو إلى العجب شيء كهذا (جملة ملبسة) .
- (هـ) لا يدعو كهذا شيء إلى العجب (جملة مؤكدة) .
- (و) لا يدعو شيء كهذا إلى العجب (جملة ملبسة) .

ثالثاً : النسخ بالنفي :

- (ز) ليس يدعو شيء إلى العجب كهذا .
- (ح) ليس يدعو إلى العجب شيء كهذا (جملة ملبسة) .
- (ط) ليس شيء يدعو إلى العجب كهذا .
- (ي) ليس شيء يدعو كهذا إلى العجب .
- (ك) ليس شيء كهذا يدعو إلى العجب (جملة ملبسة) .

(ل) ليس كهذا شيء يدعو إلى العجب (جملة مؤكدة) .

رابعاً : نفى الخبر :

(م) شيء كهذا لا يدعو إلى العجب .

ولعل سر اللبس يكمن في أن مجيء « كهذا » بعد النكرة يجعل وصف النكرة أمراً وارداً حتى عندما تكون النكرة مطلوبة من قبل « لا » النافية للجنس أما حين يكون « كهذا » تالياً للفعل أيّاً كان فواضح عندئذ أنه مقدم من تأخير والتقديم ذو وظيفة في التأكيد لا تنكر .

ثم هنالك الدلالات الشخصية والاجتماعية للأسلوب فتد تكون لغة الأسلوب مترفعة منعالية تخفي وراءها دوافع شخصية لصاحبها تدفنه إلى الإعلان عن ثقافة من نوع خاص وقد تكون بسيطة ميسرة تنم عن شخصية المعلم في تكوين صاحبها أي أن من العلماء من يعرض العلم بأسلوب العالم ومنهم من يعرضه بأسلوب المعلم والفرق واضح . وأما من الناحية الاجتماعية فليس أشهر من الأساليب الطائفية في الأداء اللغوي كلاماً كان أم كتابة فأولاد البلد عندنا يستعملون في أغلب كلامهم كلمات مما يستعمله المثقفون ولكنهم يختلفون عن المثقفين من حيث تنعيم الجملة وكميات الحركات والمدود ثم ما يختص به كلامهم من مفردات مثل « اللحلوح » وعبارات مسكوكه مثل « ماذا و إلا » أو « من غير مؤاخذه » وللكتاب العموميين أسلوبهم ولعمد الريف أسلوبهم في الإبلاغ عن الحوادث وهناك أسلوب المحامين والأطباء والمهندسين والأزهريين وقراء القرآن وغير ذلك من الطوائف المختلفة . وإذا ظفر النقد الأدبي بنص مسرحي يشتمل على إحدى هذه اللهجات فلا بد أن يحاسب حساباً لغوياً أولاً لأن الجانب اللغوي من هذا النص ذو دلالات قد تمتد إلى ما وراء الاعتبار اللغوية الخالصة .

وبعد ؛ فهذا موضوع يغري بالاستطراد ولست أحب أن أقع في
حبائل هذا الإغراء فالذي يمكن أن يقال هنا كثير ولكن المساحة محدودة
والمشاغل كثيرة وصبر القارئ ذو حدود ، غير أن الفرصة ربما سنحت
للعودة إلى هذا الموضوع في المستقبل . أرجو ذلك والله الموفق .

المراجع :

- ١ — أنظر مناهج البحث في اللغة ، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان .
- ٢ — المرجعان السابقان . -
- ٣ — اللغة العربية معناها ومبناها .
- ٤ — المرجع نفسه .
- ٥ — المزهري للسيوطي .
- ٦ — اللغة العربية معناها ومبناها .
- ٧ — اقرأ للقاضي الجرجاني (الموازنة) ولقدامة بن جعفر (نقد النثر وكذلك نقد الشعر) .
- ٨ — اللغة العربية معناها ومبناها .
- ٩ — انظر كتاب الأصول تمام حسان (القسم الخاص بالبلاغة) .
- ١٠ — المرجع السابق .
- ١١ — اللغة العربية معناها ومبناها .
- ١٢ — دراسات لغوية وأدبية من القرآن والحديث — أعدت لطلبة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى .
- ١٣ — اللغة العربية معناها ومبناها .

موقف الأديب من اللغة

1

2

موقف الأديب من اللغة

المعروف أن النفس الإنسانية أبعد شيء عن الإطراد والخضوع للقواعد ، وأن هذه النفس تتكيف بكيفيات معقدة لا تنتقى أولها بأخرها ، وأن هذه الكيفيات أو الاتجاهات النفسية نتيجة لعوامل متشابكة من التربية والبيئة . فالإنسان عرضة للمؤثرات التي تؤثر في تكوينه النفسي وهو حنين في بطن أمه ، ثم بعد أن يولد وفي عهد الطفولة والمراهقة والشباب والرجولة ، فلا يزال ما يصادفه في حياته اليومية ينعكس على تركيبه النفسي حتى آخر لحظة من حياته .

وما دام الإنسان يحيا في مجتمع فلن يستطيع الهرب من التعرض للتجارب المختلفة ما يسر منها وما يسوء . وإذا كان لنا أن نستخدم إصطلاحات السلوكيين من علماء النفس فإن هذه التجارب التي يمر بها الناس تعتبر مشيرات يتطلب كل منها استجابة معينة .

ولكن عدم إطراد النفس الإنسانية وعدم خضوعها للقواعد يجعل المثير الواحد بعينه يثير استجابة ما عند امرئ واستجابة أخرى تخالفها عند شخص آخر واستجابة ثالثة عند ثالث . فالإهانة يسميها المرء موجهة إليه قد تدفعه إلى مهاجمة من أهانه إن كان هو شاباً قوى العضلات عدواني الطبع وقد تدفعه إلى البكاء إن كان ضعيفاً مستخدماً وقد تدفعه إلى ردها بإهانة مثلها سوقية مسفة إن كان سابط اللسان ساقط الهمة وقد تدفعه إلى اصطناع الحلم وافتعال الإغضاء إن كان رجلاً واسع الحيلة حسن التأني ولكنه إذا كان ذا نفس فنانة متمرسة بالأدب

فرع إلى قلمه وورقته فكتب قصيدة في الهجاء أو في الفخر أو في التباهى بالحلم .

يمكن بهذه النظرة أن نفهم طبيعة العمل الأدبي من الناحية النفسية فالعمل الأدبي الأصيل نتيجة انفعال نفسى معين أو استجابة لهذا الانفعال الذى سميناه من قبل مثيراً غير أننا نلاحظ أن هذا العمل الأدبي يختلف فى طبيعته عن الإستجابات الأخرى التى قد يثيرها نفس المثير . فالإنفعالات المختلفة تمتاز بطابع رد الفعل من السرعة والافتضاب وهذا ما نلاحظه فيما أشرنا إليه من ردود مختلفة على الإهانة كالمهاجمة أو البكاء أو الإهانة المماثلة . أما العمل الأدبي فطابعه التريث والتعمد واستدامة الحالة الإنفعالية المعينة التى فى النفس أو استحضارها طول المدة اللازمة لإنتاج النص . وإنما يتفاضل الأدباء بمقدار ما يستطيعون استدامة هذه الحالة الإنفعالية أو بعبارة أخرى من لغة السلوكيين بمقدار إطالة استحضار الإثارة . وإن القدرة على إطالة مدة الإثارة فى نفس الأديب لتعتبر ناحية من ناحيتي تكوينه الفنى اللتين لا يمكن أن ينجح بدونهما ، أما الناحية الأخرى فهى قدرته على استعمال اللغة استعمالاً يجتمع له فيه الصواب والجمال .

وقد يظن البعض أن الإبداع الأدبي إذ يتصل بشكل الأدب وموضوعه إنما يتصل بهما دون قيد ولا شرط وأن الأديب بحكم كونه مبدعاً يتمتع بحرية الخلق والابتكار وأن العلاقة بين الأديب وبين مجتمعه هى علاقة الفاعلية المطلقة بالقابلية المطلقة فالأديب يستوحى ويدع والمجتمع يتلقى ويستمتع وما دامت اللغة وسيلة التعبير عن هذا الوحي الأدبي فقد يتخيل لقوم أن الإبداع يمس لغة الأديب كذلك . ولست أرى شيئاً أبعد عن الحق من هذا الزعم لأن للتعبير الأدبي مطلبين إذا لم

يتحققا له في النص فتد صفة الأدب وانحط إلى المستوى السوق وأصبح
من الذوق الفني بمكان الشمال من الجنوب . ذاك المطلبان هما
الصواب والجمال . وسنحاول هنا أن نبين موقف الأديب من صواب
النص وموقفه كذلك من جمال النص .

وحين نذكر انصواب نتذكر العرف والمعايير لأن فكرة الصواب
والخطأ نفسها توحى بمعيار تكون مطابقته هي الصواب ومخالفته هي
الخطأ . فإذا علمنا أن اللغة مجموعة من الأجهزة التي صنفها المجتمع
وتعارف عليها وأن اصوات اللغة تنتظم في جهاز صوتي وأن صيغها تنتظم
في جهاز صرفي وأن ابوابها تنتظم في جهاز نحوي وهلم جرا وإذا علمنا أن
كل جهاز من هذه الأجهزة قد حدده العرف تحديداً دقيقاً ورصد له من
وسائل المحافظة عليه ما لا يمكن الإستهانة به وإذا علمنا أن المجتمع نفسه
غيرور أشد الغيرة على هذه المعايير العرفية أدركنا ان الأديب ليس له من
الحرية في الإبداع اللغوي ما يحلو لبعض الناس أن ينسبه إليه وأن التعبير
الأدبي محكوم بعرفية الصيغة وعرفية الكلمة وعرفية التركيب وعرفية الإيقاع
والعرفية البيانية ثم هو محكوم فوق كل أولئك بعرفية المسالك الأدبية
وسنتناول ذلك على الترتيب .

إن اللغة العربية قد حددت لنفسها صيغاً صرفية معينة منها
العرف فكانت هذه الصيغ قوالب تضغط الكلمات فيها رتبخا. لنفسها
مظهراً عربياً يناسب إيقاع النطق العربي ولايدو غريباً على الأذن العربية
حين تسمعه . والأديب ملزم بمراعاة عرفية هذه الصيغ في تعبيراته في
الكلمات العربية الاشتقاق وهو ملزم كذلك بمراعاة ذلك قدر الطاقة في
الكلمات الأجنبية التي يستعملها في أدبه . انظر إلى قول داود بن رزين
الواسطي .

قوموا لمنزل لهو وظل بيت كنين
فيه من الورد والنر جس والياسمين
وريج مسك زكى وفائح المرزجون

وستجد أن « المرزجون » قد تحول عن نطقه الفارسي إلى وزن
« الحيزون » وهو وزن عرى أصيل ولست أطيل النظر إلى النرجس
والياسمين لأن لفظيهما قد اشتهرا في العربية حتى لم يعودا أجنيين عنها ثم
أنظر إلى شوقي كيف -حرف لفظ « كوك صو » ليتناسب مع طريقة
البناء العربية في قوله

تحية شاعر ياماء جكسو فليس سواك للأرواح أنس
وليس في وزن الشعر ما يلزمه بأن يغير صيغة الكلمة ولكن المعيار
الصرفي هو السبب في هذا التغير .

وهو يقول لكروبر :

أو كنت عضواً في الكُّلوب ملأته أسفاً لفرقتكم بكا وعويلا
فجعل الكلمة على وزن (فعول) وخرج بها عن نطقها الإنجليزي
إلى وزن يناسب المعايير الصرفية العربية . ويقول حافظ :

فيا ويل القناة إذا احتواها بنو التاميز وانحسر اللثام
فيحول الكلمة الإنجليزية إلى وزن فاعيل لأن نطقها الإنجليزي
لا يناسب الصرف العربي . ويقول :

طاحت بها تلك المدافع تارة لما أمرت وتارة زيلين
فيحول الإسم الألماني إلى وزن فعيل : ويقول :

وأقيموا للعسف في كل شبر (كُنُسْتَبْلًا) بالوسط يفرى الأديما

فيسلك بالكلمة مسلكاً يناسب الإيقاع العربى .

وليس الأمر مقصوراً على الشعر وحده ولكن النثر كذلك قد شهد الكثير من التعريب . والمقصود بكلمة التعريب هو ما ذكرناه من ضغط الكلمات الأجنبية في انقلب الصرفى العربى حتى تبدو وكأنها عربية الأصل والإشتقاق ومن ذلك الفلسفة والمهرطقة والهوى والنيروز والسرائى والقسطاس والسندس والاستبرق والموسيقى والبوطيقا وحشد آخر من الكلمات الرومية والفارسية والهندية دخلت إلى اللغة العربية والأدب العربى من خلال مخالطة العرب لهذه الأمم وإذا كان لنا أن نستخلص من هذه الكلمات نتيجة ما فإن هذه النتيجة هى أن الصيغ الصرفية يحددها العرف ولا يرضى العرف عن كلمة إلا إذا صيغت صياغة صرفية سليمة . وليس للأديب قدر كبير من الحرية في هذا المجال لأن المجتمع الذى سنّ العرف يقف لحماية وجه كل من يعبث به ولو كان من أشهر الأدباء .

على أن العرف بدوره يتطور بتطور الحاجات الاجتماعية . ولقد دفعنا الجرى وراء الحضارة الغربية إلى استخدام مصطلحات وأسماء أعلام في صحافتنا وكتبنا العلمية والقصص المترجمة عن الأدب الغربى فنقلنا هذه الكلمات بألفاظها الأصلية في معظم الحالات ووجد القارىء العربى نفسه أمام تجربة من نوع جديد هى قراءة كلمات أجنبية بحروف عربية فذهب القارىء في قراءة هذه الكلمات مذاهب تختلف بين القرب من نطقها الأجنبى حيناً وبين مسخها في صورة تقرها في نظره من العادات النطقية العربية . وفى شعر شوقى وحافظ حشد من الأسماء الأجنبية التى وردت في صورتها الأصلية حيناً ومحرفة في كتابتها حيناً آخر ويختلف نطقها قريباً

وبعداً من العادات النطقية العربية بحسب موقعها من النص وبحسب صورتها الكتابية .

ولقد حدّد العرف، العربى كلمات اللغة ومفرداتها وضمنها بطون المعاجم فصار الأديب بها خاضعاً لمعايير معينة واقفاً عند حد معين فى الارتجال اللغوى وفى تحوير الكلمات من الناحية الصرفية وإنما يلجئه العرف إلى ما يسمى بالصوغ القياسى لمفرداته التى يستعملها فى النص أقصد بالارتجال هنا اشتقاق لفظ من مادة ما على مثال صيغة صرفية حددها العرف أما خلق كلمات جديدة لا مادة لها فى اللغة واختراعها اختراعاً فهذا من الندرة بحيث لا يعتبر مستحقاً للدرس هنا ولا شك فى أن ارتجال ألفاظ على مثال الصيغ اللغوية مأخوذة من مادة مستعملة فى اللغة يعتبر ظاهرة من ظواهر النشاط الأدبى والعلمى ومنبعاً من منابع ثروة اللغة ولكن العلماء أشد جرأة فى هذا الميدان من الأدباء لأن الأسلوب العلمى خاضع لعرف ضيق الدائرة يتكون مجتمعه من عدد من العلماء قلّ أو كثر وإن محدودية الدائرة العرفية هنا لتعين على سرعة تطور التعارف وسرعة قبول الألفاظ المرتجلة ويساعد على ذلك أيضاً أن العلم فى تحوّل وتطور دائمين فلا تكاد نظرية علمية تقبل قبولاً مطلقاً إلا ريثما تنقضها نظرية علمية أخرى .

أما الأدباء فيحول بينهم وبين مثل هذه الجرأة فى ارتجال الألفاظ سعة الدائرة العرفية وبطء التطور فى المجتمع الأكبر الذى يكتبون له إذا قيس بما لاحظناه فى مجتمع العلماء ثم التزام هذا المجتمع الأكبر بموقف محافظ حيال اللغة إذا وازنا بينه وبين مجتمع العلماء كذلك . والذى يبدو لى أن جمهرة الأفعال الرباعية فى اللغة قد بدأت تأتى عن طريق الارتجال اللغوى فى عصر سابق لبداية ما تناوله تاريخ الأدب من العصر الجاهلى

م

لأن هذه الأفعال الرباعية في معظمها تستعمل جنباً إلى جنب مع ثلاثيات من نفس مادتها قريبة منها في المعنى وقد بينت ذلك بشيء من التفصيل في كتابي « سناهج البحث في اللغة » ومن أمثلة ذلك دحرج — درج وسقلب، — قلب وزعزد — عزد والمنحوتات كطلبق وحوقل ودمعز ويسمل . وقد روى ان رؤية كان يرتجل وأن مما ارتجله لفظ اقعنسس وأخذه من قعس في قوله :

تقاعس العز بنا فاقعنسسا

وقد ارتجل الاسلام بعض الإصطلاحات وارتجل العباسيون في ترجمتهم عن اللغات الأجنبية ألفاظاً كثيرة ومازلنا نرتجل إلى الآن كلما جد علينا جديد من مسميات الحضارة ومظاهر الحياة الاجتماعية وأكثر الجهات ارتجالاً في عصرنا هذا يجمع اللغة العربية .

وثمة ظاهرة أخرى من ظواهر مخالفة عرفية الكلمة هي تحوير شكل الكلمة والبعد بها عن صيغتها الأصلية . وتلك ظاهرة لا أراها إلا عرضاً من أعراض عدم اكتمال الملكة الأدبية في الأديب من ناحية وعدم نضج الذوق الأدبي في جمهوره من ناحية أخرى ومن ذلك مثلاً قول الراجز :

الحمد لله العلى الأجلل المانح الفضل الوهوب المجزل

فلجاً الراجز تحت ضغط الضرورة الشعرية إلى فك المدغم في غير موضع الفك . ومنه قول العجاج :

ورب هذا البلبل المحرم

والقاطنات البيت غير الريم

أو ألفا مكة من ورق الحمى

ولفظ الحمى هنا بفتح الحاء وكسر الميم ومدّها والمقصود به الحمام

أى أن لفظ الحمام قد لحقه التحوير والمسخ حتى صار في صورة الحمى . ويذكرنى هذا بما تصادفه الألفاظ من مسخ وتشويه في مواويل الريف والصعيد حيث يتحول الاستمتاع بالنص إلى كد للذهن في سبيل الكشف عن المقصود بالفردات المشوهة .

ليس الأديب إذاً حراً في خلق ألفاظه أو الخروج بها عن دائرة العرف بل إنه لينبغى له أن يلزم جانب العرف مادام يخاطب بأدبه المجتمع الذى صنع هذا العرف والذى يفرض أقصى العقوبات على من يخالفونه ويخرجون عليه ومن هذه العقوبات المقاطعة والإهمال والسخرية وغيرها .

وتأتى بعد هذا عرفية التركيب . وإن لكل لغة طريقتهما المحددة في الصياغة وفي اللغة العربية مثلاً حالات يجب فيها حفظ الرتبة فلا يأتى الوصف قبل الموصوف ولا التوكيد قبل المؤكد ولا المعطوف قبل المعطوف عليه ولا البديل قبل المبدل منه ولا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولا يأتى المفعول به قبل الفاعل عند خوف اللبس ولا الخبر قبل المبتدأ في هذه الحالة كذلك ولا تتقدم الصلة على الموصول ولا الفاعل على الفعل وهلم جرا .

والأديب ملزم بأن يراعى ذلك ويحرص عليه كل الحرص وإلا عرض نفسه للعقوبات الاجتماعية التى أشرنا إليها وليس تأثر الأديب بالمعايير هنا مقصوراً على الارتباط بشكلىة التركيب ارتباطاً متعمداً وإنما يتناول كذلك ارتباطاً شبه آلى غير متعمد بطريقة خاصة من طرق هذا التركيب تعتبر أسلوباً خاصاً بالأديب ولكننا سنترك الكلام عن الأسلوب إلى موضعه من هذا المقال .

وثمة ما يسمى عرفية الإيقاع . وليس الإيقاع هنا خاصاً بالشعر

فحسب وإنما يتناول النثر كذلك . وللشعر العربي محور إيقاعية محددة التركيب والترتيب والزخافات والعلل لا يستطيع الشاعر العربي أن يخرج عليها إلا إذا كان مخاطراً بمستقبله الأدبي ولقد كانت المحافظة على الأوزان التقليدية في الشعر العربي عنصراً هاماً جداً مما عرفه النقاد باسم عمود الشعر وكلنا يعرف المصير الذي صارت إليه المحاولات المختلفة للإبداع من هذه الناحية وأشهر هذه المحاولات الموشحات الأندلسية ويشهد هذا الجيل من طلاب الأدب محاولة أخرى للخروج على الأوزان التقليدية لن تكون في النهاية أسعد حظاً من سابقتها .

قلنا إن المقصود بعرفية الإيقاع أوسع في مدلوله من مجرد الأوزان الشعرية وإنما يتناول كذلك الإيقاع في الكلام العادي والنثر الأدبي والإيقاع في النص المنشور يرتبط بظاهرة لغوية هامة جداً هي ظاهرة النبر والمقصود بالنبر أن يجعل المتكلم صوتاً من أصوات الكلمة أقوى في السمع من بقية أصواتها كالهزمة في أحمد والميم الثانية من محمود واللام الأولى من استقلال وانقاف من مقاتل وينتظم موقع النبر من الكلمة في قواعد لا تقل صرامة ولا تحديداً عن قواعد الصرف ولا عن قواعد النحو ومن شاء أن يطلع على هذه القواعد فليقرأها في كتابي مناهج البحث في اللغة . وإذا أراد التارئء ارتباط النبر في النص المنشور بفكرة الإيقاع فليستمع إلى أجنبي يوناني أو طلياني مثلاً يتكلم اللغة العربية فيمد الحركات ويطيلها ويقصر من أصوات المد ويترها وسيرى القارئ حيثئذ أن الذي ينكره من كلام هذا الأجنبي ليس إلا فقدانه الإيقاع التقليدي العرفي في الكلام العربي .

ولقد نشأ الأدب العربي في مبدأ وجوده على الرواية والمشافهة وارتبطت الفكرة السمعية التي في الرواية بهذا الأدب حتى إن النقاد

العرب يطلقون على جمال الإيقاع في النص المنشور اصطلاح السلامة
فالكلام السلس هو الذى يبدو فيه جمال الإيقاع إلى جانب اعتبارات
سمعية أخرى كعدم التنافر والبعد عن الحوشية والغرابة . وفي المظهر
للسيوطى ترتيب للمخارج بحسب القرب والبعد والتوسط وتحديد للتنافر
في الكلمة وعدمه عن طريق تجاور هذه المخارج في الكلمة الواحدة .
والذى يهمنا من كل هذا ان الأديب لا يستطيع الخروج على العرف في
هذه الناحية كذلك لأن الخروج على العرف يعنى بالنسبة إليه عدم
احتفال المجتمع بأدبه على أقل تقدير .

وثمة عرقية بيانية أيضا تتضح في تحديد شكلية خاصة للمجاز
والاستعارة والكناية والتشبيه حددتها كتب البيان في صورة تشبه
القواعد . وإن الأديب ليراعى هذه المعايير العرفية البيانية في إنتاجه
ولا يستطيع الخروج عليها . هذا على الرغم من أن أسس النقد الأدبي يجب
ألا ترتبط بالقواعد من هذه الناحية بالذات لأن الذوق الأدبي شخصي
نفسى والنفس الإنسانية كما قلنا أبعد شيء عن الإطراد والخضوع للقواعد
ولقد كنت ومازلت أرى أن علوم البلاغة العربية قد منيت بالفشل
باعتبارها منهجاً نقدياً قائماً بذاته لأنها حاولت أن تخضع النقد للقواعد
وسيكون الفشل نصيب كل محاولة نقدية أخرى تحاول إخضاع الذوق
للقاعدة .

أما عرقية المسالك الأدبية التى يسلكها الأديب فمنها ما كان من التزام
الشعراء العرب بمقدمة غزلية يقفون فيها على الأطلال ويكون الأحاب
الراجلين ثم التخلص بعد ذلك من هذه المقدمة إلى الغرض المنشود ومنها
بدء الخطبة بحمد الله والثناء عليه ثم الدخول في الغرض ومنها الوقوف أو
الركوب أثناء الخطبة وإن كل مخالفة لهذه القواعد العرفية كانت تستحق

التسجيل في نظر التاريخ باعتبارها ظاهرة غريبة كخطبة زياد البتراء
وخروج أمي نواس على المقدمة الغزلية إلى مقدمة أخرى خمرية .

لقد بينا عند هذا الحد موقف الأديب من صواب النص ونود الآن
أن نبين موقفه من جمال هذا النص والجمال في كل صوره مما يخضع في
دعوى وجوده للهوى لا للدليل فتقديره ذاتي أولاً وقبل شيء أما المقاييس
والمعايير والنظرة الموضوعية إلى الجمال فمكانها فلسفة الجمال لا
الإحساس الشخصي بالجمال . ونود هنا أن ننظر في صلة الجمال
بالعرف العام وما إذا كان ثمة شيء يتفق الناس جميعاً على وصفه بالجمال
وشيء آخر يتفق الناس جميعاً على وصفه بالقبح . وهل الجسال قائم
بالجميل أو هو معنى فردى ينبعث عن النظرة الخاصة إلى هذا الموصوف
بالجمال نظرة تحددها البيئة والتربية ؟ . الذي يبدو لي أنه كما لا تكمن
السماعية في المسحوق وإنما تكون تحديداً لتأثر الأذن به وكما لا تكمن
الإبصارية في المنظور وإنما تكون تحديداً لتأثر العين به كذلك لا يكمن
الجمال في الجميل وإنما يكون تحديداً لموقف النفس منه . فإذا كان
الجمال تحديداً لموقف النفس وكانت النفس الإنسانية أبعد شيء عن
الإطراد كما ذكرنا فما الذي يجعل جمهوراً من الناس يجمع على الإعجاب
بمنظر طبيعي بعينه أو قطعة موسيقية أو قصيدة شعرية ؟ الجواب أن
التربية تتدخل في هذا المجال . إن الفلاح في حقله قد تعود بحكم تربيته
وبيئته أن يرى الأزهار كل يوم فلا تلفت نظره بجمالها لأنه تعلم في نشأته
أن الزهرة بشير الثمرة ولم يتعلم أنها منبع من منابع المتعة الجمالية أما
المدني الذي تعود منذ صغره أن يستمتع إلى تقدير من حوله لجمال
الأزهار فإنه يشب وقد انعكست أهواء من حوله على نفسه فيرى الجمال
مثلهم في الأزهار ويراه في كل شيء اعتبروه جميلاً . ومثل ذلك يقال عن

النص الأدبي . فالذى تعود على أن يسمع الناس يعجبون بنصر معين لابد أن يرى الجمال فى هذا النص والذى شب وهو يرى المحيطين به يستحسنون طريقة خاصة فى صياغة الجملة لابد أن يستحسن معهم هذه الطريقة . والذى نشأ ولم يحتك بالأدباء ولا معلمى الأدب يظل موقفه من الأدب خلواً من الاهتمام به . وهذا هو السبب الرئيسى فى وجود شركة فى الإحساس بجمال شيء ما ويقبح شيء آخر بعينه . أى أن العرف الجمالى إنما ينشأ عن طريق التربية والبيئة .

وهنا نتساءل عما إذا كان العرف الجمالى محدداً بدقة كالعرف اللغوى الذى تضبطه القواعد أو أنه عرف يتسم بالشركة فى الاتجاهات العامة دون دقائق التفصيلات . الذى يبدو لى كذلك أن العرف الجمالى عرف اتجاهات عامة وأن الشخصين قد يتفقان على رؤية الجمال فى الرشاقة والقبح فى الهزال بوجه عام ولكنك إذا عرضت عليهما صورة

لذات قوام نحيف فقد يرى فيها أحدهما جمال الرشاقة وقد يرى فيها الثانى قبح الهزال وإذا عرضت بيتاً من شعر المتنبى على رجلين فقد يجد فيه أحدهما جمال براعة الفكرة ويرى فيه الثانى قبح التوائها فالصلة بين الأديب وبين العرف الجمالى صلة بينه وبين الأصول العامة لهذا العرف فقط ويظل الهوى الشخصى فى تقدير جمال الأديب بعد ذلك سيد الموقف فى النقد الأدبى ومن هنا اتهمنا كل محاولات تععيد النقد بأنها مخالفة لطبيعة الأشياء وجزمنا لها جميعاً بالفشل .

وإذا نظرنا إلى جمال النص فى إطار عنوان هذا المقال « موقف الأديب من اللغة » وجدنا ان أهم ما ينصرف إليه كلامنا هنا هو جمال الأسلوب . فكيف يتكون هذا الأسلوب وما معنى فردية أو بعبارة أخرى كيف يصح لنا أن ندعى أسلوباً خاصاً لكل أديب ؟ نحن نقول

إن لفلان أسلوباً معيناً في مخالطة الناس وله أسلوب خاص في المشي وهو ذو أسلوب في علاج المصاعب ويعجبني أسلوبه في تربية أولاده وإن أسلوبه الأدبي في غاية الجمال ونقصد بالأسلوب في كل أولئك طريقته المعينة التي تميزه عن غيره .

وان اكتساب المرء طريقة معينة أو أسلوباً خاصاً في إنتاج الأدب لا يأتي طفرة واحدة وإنما يثابر المرء على تكوين أسلوبه بحفظ النصوص وكثرة القراءة فلا يزال يحفظ ثم ينسى ويقرأ ثم يترك ما قرأ وهو لا يفتن إلى أن الذي نسبه عقله الذاكر لم ينمح من عقله الحافظ المخترن وأن كل محفوظاته وقراءاته تتجه مباشرة إلى جهازه العصبي تنظم فيه مسلكية أدبية خاصة حين إرادة الإنتاج تتصل بمجموع ما حفظ وما قرأ صلة المحلول الكيميائي الناتج عن التفاعل بين مواد متعددة بمجموع هذه المواد فهو ليس مادة منها وليس مجموعها وليس له خصائص أى منها وإنما كانت جميعاً من وسائل تكوينه وقد جاء مختلفاً عنها جميعاً . فهذا هو الأسلوب الأدبي الناشئ عن القراءة والحفظ والمران على الإنتاج .

ولكل امرئ محفوظاته وقراءاته ولكل موضوع اهتمام خاص وكاتب معين يعجب به أو شاعر يحفظ له ولكل مزاج خاص وتربية تختلف عن تربية غيره وتجارب نفسية لا تتفق لسواه ومن ثم كان لكل إنسان أسلوبه الأدبي الخاص . فما النواحي التي تتضح فيها فردية الأسلوب ؟ الذي لاشك فيه أنها ليست النواحي العرفية التي شرحناها من قبل وذلك لأن العرف اجتماعي والأسلوب شخصي فلا يتفاضل الأدباء في اختراع الصيغ ولا في ارتجال الكلمات ولا في اختراع قواعد للتركيب اللغوي ولا في اختراع إيقاع ولا إبداع أسلوب بياني ولا في افتعال مسلك جديد في الشكليات الأدبية . إن النواحي التي تظهر فيها فردية

الأسلوب هي التي لم يتناولها العرف بالتحديد وإنما ترك الخيار فيها للأديب فالعرف اللغوي مثلاً حدّد لنا نوعين من أنواع الجملة أحدهما الجملة الاسمية والثاني الجملة الفعلية والأدباء يترددون بين هذين النوعين فمنهم من يكثر من الجمل الاسمية في نصوصه ومنهم من يعشق الجمل الفعلية ومن الأدباء من يفضل أن يأتي باسم الإشارة بين الموصوف وصفته ومنهم من يفضل تأجيل اسم الإشارة إلى ما بعد الوصف فيقول الأولون تلميذى هذا النجيب ويقول الآخرون تلميذى النجيب هذا ومن الأدباء من يلجأ إلى المبالغة ومنهم من يمجها ومنهم من يجزم بإحكامه ومنهم من يشكك في أحكام غيره أو يترفق في تقديم آرائه ومنهم من يعتمد إلى موضوعه مباشرة ومنهم من يدور حوله ولا يكاد يلججه ومنهم الصريح المكشوف ومنهم الغامض المبهم ومنهم من يولع بالحقيقة ومنهم من يولع بالحجاز ومنهم من يجرى وراء المحسنات . كل أولئك أمور بعيدة عن حدود العرف ويجد الأدباء فيها فسحة لإظهار شخصياتهم المستقلة في أساليبهم التي يمتاز بعضها عن بعض .

نخلص من كل أولئك إلى أن موقف الأديب من اللغة يمكن أن ينظر إليه من ناحيتين : أما الأولى منهما فهي القواعد اللغوية التي حددها العرف والأديب هنا مقيد لا حرية له وكل خروج منه على المعايير في هذه الناحية يصادف أكبر السخط من المجتمع الذي صنع هذه المعايير ويقوم على حفظها مع أشد الحفاظ والغيرة . وأما الناحية الأخرى فهي اللغوية الأسلوبية التي يجد الأديب فيها نفسه مختاراً بين ما يأخذ وما يدع من التراكيب وطرق التعبير والأديب هنا حر يختار لنفسه أو على الأصح يختار له ماضيه في القراءة والكتابة ما تمتاز به شخصيته الأدبية من الأسلوب . وهذه هي الناحية الذاتية في شكل الأدب في مقابل الناحية الأخرى العرفية الموضوعية .

صَوْتِيَّةُ الْأَدَبِ

صوتية الأدب

الحواس أبواب المعرفة ما في ذلك شك . فنحن نتصل بالعالم الخارجى بواسطتها ونتعلم عن طريقها بل نحيا حياتنا كلها بفضل هذه الحواس . ولو تصورنا إنساناً لا سمع له ولا بصر ولا قدرة له على الشم والذوق واللمس لتصورنا مسخاً أقرب ما يكون إلى الجثة لا إلى الإنسان الحى وإن مجرد الحركة لا يمكن أن يقوم دليلاً على الحياة لأن الحركة صفة الآلة وصفة الأجرام السماوية ولا يمكن أن ندعى الحياة للآلة ولا للأجرام .

وكل حاسة من هذه الحواس تصلح طريقاً للمعرفة فنحن نكتسب المعرفة برؤية الأشياء وسماعها وشمها وذوقها ولمسها . وقد يقول قائل إننا نتعلم كذلك عن طريق التفكير المنطقى المجرد وذلك قول صحيح لاغبار عليه ولكنه لا يصلح للطعن فى صحة دعوى التعلم عن طريق الحواس لأن التفكير المنطقى إن كان إستقرائياً فالحواس عماد الإستقراء وإن كان قياسياً فشأنه أن يقيس المعقول على المحسوس والمحسوس مجال الإدراك بالحواس ومن هنا يمكن القول، إن الحواس عماد القياس أيضاً .

ولكل حاسة من هذه الحواس لغتها فلغة السمع الكلام ونقرات التلغراف وأبواق الجيش وصفارات الإنذار وطبول القبائل البدائية فى الغابات والأحراش وما يشبه ذلك . ولغة البصر الكتابة والاشارات المرئية كأضواء المرور والتلويع بالرايات فى سلاح الإشارة وإشارات الهليو والألوان المختلفة على الخرائط واللوان الفرح والحداد وأعلام الدول وهلم جرا وأشهر

مثال للغة اللمس كتابة بريل للمكفوفين فهم يقرؤونها باللمس وكثيراً ما يصطلح الناس على مذاق خاص أو رائحة خاصة فيكون ذلك لغة للذوق أو للشم . على أن استخدام كلمة « لغة » هنا فيه شيء من التوسع من وجهة نظر الدراسات اللغوية لأن هذه الدراسات لا تطلق تلك الكلمة إلا على اللغة بالمعنى الأنحص أى بمعنى الكلام والكتابة . وأهم هذه الحواس في التعلم السمع والبصر أما الأول فلأنه طريق إدراك الكلام وأما الثانى فلأنه طريق إدراك الكتابة والموضوعات المعلومة . ولقد فطن العلماء من قديم إلى أهمية هاتين الحاستين بالنسبة لتقدم الإنسان وقدرته على معرفة الظواهر والموضوعات فصرفوا كل همهم إلى العناية بهما . فهم وجدوا أن للسمع مدى لا يصل الصوت من ورائه إلى الأذن وأن للبصر مدى لا يشيل المرئيات من ورائه إلى العين فحاولوا أن يطيلوا مدى السمع ومدى البصر بالطرق العلمية وانصرف همهم إلى هذه المحاولة منذ زمن طويل . فأما إطالة مدى السمع فقد اخترعوا لها التليفون ومكبر الصوت والاسطوانة المسجلة والشريط المسجل وهذه الوسائل جميعا لا تعترف بمحدود المكان وبعضها لايعترف حتى بمحدود الزمان . وأما إطالة مدى البصر فقد وجد العلماء أن الاشياء التى تتعذر رؤيتها بعضها لايرى لأنه بعيد وأن كان ضخماً فاخترعوا له التلسكوب وبعضها لا يرى لأنه دقيق وإن كان قريباً فاخترعوا له الميكروسكوب . وهكذا وجدنا السمع والبصر يحتلان المكان الأول في عناية العلماء لأنهما يعتبران أهم الحواس الإنسانية من حيث إكتساب المعارف .

وحتى اللغة الإنسانية لم تخل من إعطاء عناية خاصة للسمع والبصر فوجدناها تنقسم بحسب هاتين الحاستين إلى قسمين أولهما الكلام ويتجه إلى السمع والثانى الكتابة وتتجه الى البصر . وإن كل لغة

من لغات العالم منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا إما أن تكون قد قصرت اهتمامها على السمع فظلت لغة كلام فحسب وإما أن تكون قد دخلت في مسالك الحضارة فشملت باهتمامها البصر وأصبحت لغة كتابة كذلك . والذي نلاحظه الآن أن اللغات المكتوبة في العالم هي في مجموعها لغات مشتركة قومية فأما اللهجات المحلية الداخلة تحت كل لغة من هذه اللغات فلم يتح لها من الانتشار والتقدم ما يحتم أن تصبح مكتوبة برغم ضخامة عددها إذا قيست إلى اللغات المكتوبة.

ولا شك أن التاريخ البشرى يكشف دون مرأى عن أن لغة السمع وهي الكلام قد سبقت لغة البصر وهي الكتابة بل إن عمر لغة الكتابة إذا قيس إلى عمر لغة الكلام لا يمكن أن يبدو شيئاً مذكوراً فعمر الكتابة عمر التاريخ ولكن عمر الكلام عمر البشر . وعمر التاريخ قد يبلغ حوالى عشرة آلاف عام على أحسن تقدير فأما عمر البشر فلا يعرف مبدؤه على وجه التحديد . وإن كل لغة في العالم نعرفها أو لا نعرفها لابد أن تكون قد مرت بمرحلة الكلام قبل أن تصبح لغة كتابة . وهذا صادق على كل اللغات المعاصرة والمنقرضة . وليست اللغة العربية بدعاً بين هذه اللغات . فعمر الكتابة العربية لا يكاد يذكر إلى جانب عمر اللغة العربية وإن الرواة ليختلفون في تحديد أصول هذه الكتابة العربية ولكنهم يكادون جميعاً يتفقون على أن هذه الأصول لا تضرب جذورها في القدم إلى ما يزيد على حوالى قرنين من الزمان قبل ظهور الإسلام .

على أن الكتابة العربية لم يكن مجالها تقييد الثقافة العربية وإنما إنصرفت إلى تقييد التجارة العربية والمعاهدات والوثائق فأما الأدب فلم يكن حتى وقت متأخر موضوعاً من موضوعات التدوين حتى أن رواية كتابة المعلقات وتعليقها على أستار الكعبة لتلقى معارضة شديدة من

بعض الباحثين وكان لابد. والحالة هذه أن يتسم الأدب العربي، بسمات النص المنطوق أكثر مما يتسم بسمات النص المكتوب وقد اصطلاحنا في عنوان هذا المقال على أن نسمى سمات النص المنطوق « صوتية الأدب » .

قلنا إن الأدب العربي يتسم بسمات النص المنطوق ولم يتسم بسمات النص المكتوب . ومرجع ذلك إلى أن هذا الأدب، كان أدب إلقاء ورواية ومشافهة . وهذا الإلقاء وتلك الرواية يظهران في خطب العرب وأشعارهم وأرجازهم وحكمهم وسجعهم ووصاياهم فكان الإلقاء في هذه النواحي نتيجة الإرتجال حيناً ونتيجة العمل أحياناً ومن أشهر التعبيرات العربية قولهم إن فلاناً يقول الشعر ، وقال الشاعر ، والأقوال عندهم الحكم والأمثال ، ولأحد شعرائهم :
وقصيدة تأتي الملوك رصينة قد قلتها ليقال من ذا قالها

فالأدب عندهم في عمومه أدب قول لا كتابه ومن مظاهر التأثير بهذه القولية في الأدب أننا نفضل عند الاقتباس من نصوص القرآن أن نقول « قال الله تعالى » لا أن نقول « أوحى الله تعالى » برغم ما يحمل التعبير بالقول من دلالات علاجية عضوية لا تمتشى كثيراً مع الإعتبارات الإلهية .

ولقد إستتبع هذه الظاهرة وجود نظام الرواية وشخصية الراوية فأما نظام الرواية فلم يكن يكتفى بالاطمئنان إلى أن رغبة الناس في الأدب واحتفالاتهم به ستدفعهم إلى تناقله بالمشافهة بل كان يتعدى ذلك إلى أن يكون لكل شاعر رواية ولكل ناحية من النواحي الثقافية رواية كالأساطير والأخبار المتصلة بالغايرين وكأنساب العرب وأيامهم وكالحكم والأمثال وغير ذلك من التراث الثقافي المتوارث . ولقد جاء الاسلام فإنتفع

1

بهذا النظام أكبر إنتفاع وأشملة فجعل للقرآن حفاظاً وللحديث رواة وزاد في توسيع نظام الرواية وأصوله حتى نشأ لرواية الحديث علم خاص يتناول السند والرجال فجعل الإسلام صدور الرجال مستودع أمانة الله ولم يأنف النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول : « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » . وإذا كان راوية القرآن حافظاً وراوية الحديث محدثاً فإن « الرواية » الذى استقل بهذا اللقب هو راوية الأدب حتى إن بعض رواة الأدب قد جعل هذا اللقب في اسمه الذى يدعى به كحماد الراوية .

فلما جاء عصر التدوين قضى على نظام الرواية فلم يعد الناس يتناقلون الأدب ولا الحديث ولا غيرهما بالمشافهة ولكن كل كتاب يُكوّن خبراً أو حديثاً كان يأتي بسند هذا الخبر أو الحديث إلى الوقت الذى تم فيه التدوين وكان معنى ذلك أن التدوين إن كان قد ألغى الرواية في المستقبل فقد إحتفظ بها في الماضي وكان معناه أيضاً أن رجال عصر التدوين كانوا من الثقة بالرواية والإرتباط بنظامها بدرجة لم تمكنهم من تجاهلها فيما كانوا يدونون ومن ثم كان المثل الأعلى للكتاب في نظرهم أن يكون كل شيء فيه مشفوعاً بسند صحيح يذهب به موعلاً في القدم إلى مصدره الأصيل .

نعود فنكرر أن الأدب العربى كان يتسم بسمات النص المنطوق ونضيف هنا أنه لايزال كذلك يرمى إلى أن يلدّ اللسان حين النطق ويهدف إلى أن يلدّ الأذن حين الاستماع لأنه ورث ذلك من تاريخه الحافل الطويل فمن مظاهر صوتية الأدب هذه انتقاء الألفاظ بحيث تتوافر لها شروط معينة تهبىء لها القبول في النطق والخفة على اللسان من ذلك أن الكلمة يجب أن تكون سلسلة ومعنى سلاستها ألا يكون فيها صوتان متجاوران من مخرج واحد أو مخرجين شديدي القرب كالحاء والقاف وكل

منهما مع الغين وكالصاد والسين وكل منهما مع الشين لأن إتحاد مخرج الصوتين المتجاورين في الكلمة أو قرب مخرجيهما قريباً شديداً يجعل الكلمة ثقيلة على النطق فالسلاسة إذاً إصطلاح نطقى يتصل بحلاوة النطق لا بلذاذة السماع أى أن السلاسة صفة الصوت حين نطقه وقبل أن يصل إلى الأذن . فلم يكن الواضع العربى يحب أن يضحى بسهولة الكلمة على اللسان عند وصفها ومن ثم لم يجعل الأصوات في الكلمة الواحدة بعيدة عن السلاسة . فأما حين تلحق بهذه الكلمات ملحقات صرفية كأداة التعريف والضمائر المتصلة ونحوها فللنطق العربى في ذلك مسالك جميلة حقاً .

وذلك كأن يلجأ النطق العربى عند تقارب مخرج لام التعريف مع ما يليها من الأصوات أن يجعل اللام شمسية تتحد مع ما بعدها في صورة التشديد ويتفادى العربى بذلك إنعدام السلاسة وللنطق العربى في الضمائر المتصلة الملحقة بالكلمة بل وفي بداية كل كلمة لاحقة حين تقارب نهاية الكلمة السابقة وسيلة لضمان السلاسة هي المماثلة بين النطقين كطق الدال في صورة التاء في قولنا « عاندت » أو « اجتهد تنجح » فسلاسة الكلمة عدم استعصائها على النطق كما أن الرجل يكون سلس القياد إذا كان طبعاً سهلاً .

ومن ذلك أيضاً أنهم يقسمون هذه الكلمات السلسلة إلى كلمات شعرية وأخرى غير شعرية وهذا التقسيم الأخير قد يقتضى وجود السلاسة أى سهولة النطق باعتبارها شرطاً أساسياً له إلا أنه ينبى دون شك على اعتبارات سمعية تتوخى نذة الكلمة في السمع فالكلمة الشعرية سلسة لذيدة في الأذن والكلمة غير الشعرية قد تكون سلسة ولكنها قد ينبو بها الشكل والمضمون والإبتدال عن القبول . وستجرنا الإشارة إلى هذه الكلمات الشعرية إلى الكلام في مذهب الرمزيين في نهاية هذا المقال .

ولا شك أن كون الكلمة شعرية أو غير شعرية متروك في بداية الأمر لاختيار الشاعر نفسه وما أكثر ما يبنى هذا الاختيار على اعتبارات ذاتية بحثة تتصل بتقدير الشاعر لما في الكلمة من جمال وحلاوة ولكن النقاد إلى جانب ذلك حاولوا أن يحددوا حدود الكلمة الشعرية بمعايير موضوعية كوجوب توافر السلامة لها وقد أشرنا إلى ذلك منذ قليل ثم قالوا أن هذه الكلمة يجب ألا تكون غريبة على الاستعمال العام وألا تكون سوقية مسفة فإن الكلمة السوقية ترتبط دلالتها بشئون الحياة اليومية فتفقد طاقاتها على تحمل الدلالات الشعرية الطافية غير المحددة التي تستعين بها العاطفة في التحليق بعيداً عن قيود الزمان والمكان .

ولإلى جانب الاعتبارات الصوتية التي في اللفظ يحرص الأدب العربي على اعتبارات صوتية في الجملة كالفقرات القصار حيناً وكالسمع أو المزوجة حيناً آخر أو ما يسمونه تصاقب الألفاظ وهلم جرا . وإذا صح أن تكون الجملة المكتوبة طويلة الفقرات لأن القارئ يستطيع أن يعود إليها من أولها إذا فاته أن ينشئ العلاقة الصحيحة بين هذه الفقرات في الذهن فإن الجملة المنطوقة يلزم فيها أن تكون قصيرة الفقرات ليفهمها السامع بمجرد النطق ويلزم بالعلاقة الصحيحة بين مكونات هذه الجملة وظاهرة قصر الفقرات هذه ظاهرة جداً في الأدب الجاهلي وأدب ما قبل التدوين . أنظر مثلاً إلى سجع الكهان وخطب الجاهليين في عكاظ وغيرها ثم إلى سور القرآن وخصوصاً ما نزل منها بمكة .

وإن محسناً بديعياً كالسجع ليتجه أولاً وآخراً إلى مخاطبة الأذن وهذه الناحية الصوتية واضحة في الأدب العربي في عصوره المختلفة وفي أشهر نصوص هذا الأدب . بل إن المحسنات البديعية كلها تتجه هذا الاتجاه وإن واحداً منها كالجناس لا يمكن أن يتصور الإنسان اتجاهاً إلى العين لأن

الكلمتين تتجانسان في الأذن وتباينان في الكتابة كما يبدو مثلاً في قول
القاتل :

كلكم قد أخذ الجا م ولاجام لنا
ما الذي ضر مدير ال.....جام لو جا ملنا

فلا جناس للعين في هذا النص وإنما الجناس هنا للأذن ويظهر أنه
حين يوجد الجناس لهما معاً يلحق الغموض بالنص كما في الألفاظ نحو :
أى شيء تركيبه من ثلاث وهو ذو أربع تعالي الإله
فاذا ما قبته وأخذت الـ ثلاث منه يكون لى ثلاثه

فليس المقصود بلفظ « لى » هنا أن تكون اللام حرف جر وبعدها
ياء المتكلم وإنما المقصود أن اللام والياء يمثلان ثلثي حروف كلمة « لى »
التي هي مقلوب كلمة « فىل » وهو الحل المطلوب للغز .. ونحن نرى أن
الجناس هنا للعين والأذن معاً ومن هنا يلحق الغموض بالنص فيصير لغزاً .

ومثل ذلك نلاحظه في كلمة (القلب) في البيتين الآتيين :

يأيا العطار أعرب لنا عن اسم شيء قل فى سومك
تراه بالعينين فى يقظة كما يرى بالقلب فى نومك

فليس المقصود بالقلب هنا ما يتبادر إلى ذهن القارئ وهو قلب
الإنسان الذى فى صدره وإنما المراد أن تقلب كلمة (نومك) فتصير
(كمون) وإنما نبيح لأنفسنا هنا أن نسمى ذلك جناساً لوجود تناظر
مخفى وحل مصيب فالجناس هنا بينهما لا بين كلمتين فى النص

وإن الناظر فيما كان العرب يطلقون عليه « عمود الشعر » ليجده
أيضاً يتجه إلى الأذن فالوزن والقافية وهما أشهر عنصرين من عناصر مفهوم
هذا الإصطلاح أمران صوتيان أما الوزن فهو إيقاع والإيقاع جوهر الموسيقى
والموسيقى للسمع لا للقراءة وأما القافية فهى وحدة صوتية بين أجزاء

القصيدة لولاها ما ارتبطت أجزاؤها هذا الارتباط الذى لها في النفس حتى إن الشاعر لو جعل الشركة في القافية بين كل بيتين منها على حدة لخرج العمل الشعري وكل بيتين منه وحدة بعينها من الناحية النفسية ولأثر هذا على إدراك الناحية الجمالية في القصيدة باعتبارها نصاً مسموعاً .

نخرج من هذا جميعه بأن الأدب العربي أدب يعني أشد العناية بالناحية الصوتية المسموعة وإن ذلك يرجع إلى تاريخه وتاريخ الأمة العربية نفسها فلم تكن الأمة العربية أمة قارئة ولا كاتبة وإنما كانت أمة ناطقة فصيحة ولا يزال العرب يتسمون بهذه السمة إلى يومنا الحاضر فلا يكاد الناس في أية أمة من أمم الأرض إلا العرب يجتمعون في قاعة ويقيمون بها ثلاث ساعات أو أربع بقصد الاستماع إلى عدد من القصائد ثم إنهم حين يستمعون إليها يتحمسون للجيد منها فيصفقون عن انفعال وإعجاب صادقين وهم بذلك يروحون عن النفس ويستمتعون بمنبع من منابع الجمال . تلك خاصية من خواص العرب وميزة من ميزات أدب العرب لا يكاد يشاركه فيها أدب من الآداب .

قلنا إن ذكر الكلمات الشعرية يقودنا إلى الكلام عن الأدب الرمزي الذي هو أدب صوتي أيضاً ولكن على طريقته الخاصة . ولقد كان الإغريق القدماء يتناولون بالدراسة ظاهرة سموها Onomatopoea ويقصدون بها دلالة الكلمة بصوتها على معناها العرفي الذي في المعجم وتبعهم العرب في الكلام عن هذه الظاهرة التي أطلقوا عليها اسم المحاكاة وكانوا يمثلون لها بكلمات مثل فحيح وحفيف وخرير وزئير لأن هذه الكلمات تدل بما لها من جرس في الأذن على معناها المشروح في المعجم . وكانت دراسة اليونان لهذه الظاهرة أول التفات إلى الرابطة الطبيعية بين صوت الكلمة وبين مدلولها في مقابل الرابطة العرفية بينها وبينه فالكلمة حين تدل بصوتها على المعنى تلعب نفس الدور الذي تلعبه

النغمة الموسيقية حين يفسرها سامعها بمعنى خاص . ولكن الظاهرة المذكورة عثرت على عدد من الكلمات رأت أن دلالتها الطبيعية تنطبق إنطباقاً تاماً على دلالتها العرفية فاعتبرت ذلك شيئاً يلفت النظر ولكن اللغويين لم يستطيعوا أن يقيموا منه حجة على أى شيء بعينه . وبقيت جمهرة كلمات اللغة بعد ذلك لا تتفق دلالتها الطبيعية التى بالصوت على دلالتها العرفية التى بالوضع إلى أن جاء الرمزيون فقالوا إن خير ما تعامل به الكلمات الشعرية أن تدل دلالة طبيعية بصوتها لا دلالة عرفية بوضعها وعاملوا الكلمة معاملة النغمة الموسيقية حتى أن معناها في القاموس قد يكون قوة ومعناها في النغمة قد يكون ضعفاً والأهم عندهم معنى النغمة .

وهذه الصوتية في الأدب الرمزي تختلف عن صوتية الأدب العربي التى شرحناها من قبل من نواح هامة أولها إن صوتية الأدب العربي تقليدية أما الصوتية الرمزية فتتفرق على التقاليد الأدبية ثم إن صوتية الأدب العربي هدفها الجمال وصوتية الأدب الرمزي غايتها الإحساس الغامض ولا تؤثر صوتية الأدب العربي على وضوح الفكرة أما صوتية الرمزية فهدفها الغموض وعدم التحديد للفكرة أى أن هدفها خلق إحساس غامض عند سماع الكلمة شبيه بما تحدثه النغمة الموسيقية .

وبعد فإن الأدب العربي يسر الأذن بما فيه من جرس محبب وبما فيه من إيقاع وقافية واختيار كلمات وتوافق مخارج وهو أدب يسر النفس بما فيه من تجارب وجدانية إنسانية لا تقصر دون الاستحواذ على النفس ثم هو أدب يسر العقل بما فيه من جمال الفكرة وسرعة البديهة والنادرة وهو بكونه متعة للنفس والعقل أدب يقرأ ويكونه متعة للأذن أدب يسمع .

المذهب الرمزي في الأدب

المذهب الرمزي في الأدب

إن الكلام في المذهب الرمزي في الأدب يقتضينا أن نقدم له بكلمة عن الرمز وصلته بالمعنى الذي يُعطى له وعما إذا كانت هذه الصلة طبيعية أو منطقية أو عرفية . والذي دعانا إلى التقديم لكلامنا بهذا المقدمة ان المذهب الرمزي كما تدل تسميته يتخذ الشعر مجالاً تلعب فيه الرموز دورها الهام ، فتعبر بالطريقة الخاصة التي يستخدمها بها الرمزيون عن معان خاصة سنرى فيما يأتي من كلامنا إن كان أصحاب المذاهب الأدبية الأخرى يعتدون بها أو لا .

وتنقسم الرموز باعتبار طريق فهمها إلى ما يساوي عدد الحواس . فهي خمسة أنواع : ١ — سمعية ٢ — بصرية ٣ — لمسية ٤ — ذوقية ٥ — شمية .

والرمز السمعي كل مسموع مقصود به معنى . فالكلام مجموعة رموز سمعية وبوق السيارة رمز سمعي يدل على وجوب الحذر من اصطدام ممكن وصفارة الإنذار رمز سمعي يدل على وجود طائرات معادية في سماء البلد أو على نزوحها بحسب نوع الصوت الذي يصدر منها وصوت القاطرة له دلالاته وكذلك الاشارات السمعية المرورية ونقرات التلغراف وما أشبه ذلك . أما الموسيقى والغناء فهي رموز ، سمعية من نوع خاص ستتكلم عنها في مكان آخر إن شاء الله .

والرمز البصري كل مرئي مقصود به معنى . فالكتابة مجموعة من الرموز البصرية التي تدل موزعة على الحروف ومجمعة على الكلمات

ومنسقة على السياق . والتلويح بالأعلام في سلاح الإشارة مجموعة من الرموز البصرية كذلك . وأضواء المرور في الطرقات والعلامة التي تدل على جملة «احترس من القطارات» ورسم الجمجمة الذي يدل على الخطر والأعلام التي تدل على الدول والألوان في الخرائط والمربعات في رقعة الشطرنج والخطوط البيضاء عند مكان عبور المشاة وعقارب الساعة وأرقامها كل أولئك وما أشبه رموز بصرية لها دلالاتها الخاصة بها .

والرمز اللمسي كل لمسة لها معناها الخاص . فإذا تكلمت على فلان الجالس بالقرب منك وأنت لاتراه فإن صديقك السامع سيفهمك ، أو ينبهك بقرصة في وركك وستفهم حينئذ أن الاستمرار في الكلام غير مستحب . وإذا لقيك طفلك لدى الباب عند دخولك وتعلق بك فتربت على كتفه أو تمسح شعره سيفهم هو بدوره أنك تحبه وتعطف عليه وإذا شاركت صديقك في ضحكة وضربت على كتفه فسيفهم قوة درجة المشاركة ومن الناس من يفهم معنى المداعبة إذا ضربته على قفاه ومنهم من يفهم من ذلك معنى الإهانة بحسب اختلاف الظروف والطبقة الاجتماعية وما تعطيه لهذا الرمز من معنى .

والرمز الذوقي كل مذاق ذي معنى خاص . فالطاهي يدلله مذاق الطعام على مقدار نضجه . وعلى المقدار التقريبي من الزمن الذي يجب أن يبقى الطعام فيه على النار . وصانع الأشرطة يدلله مزاقها على جودتها . ويدل مذاق نقطة معينة من حجر البطارية على ما إذا كان هذا الحجر صالحاً للاستعمال أو لا .

وأما رموز الشم فلها دلالتها أيضا . وإنك تهر بالبيت قد إنبعث منه رائحة طعام يطبخ ، حتى إذا ما دارت هذه الرائحة في خياشيمك أدركت إن كنت ذا قدرة على التفريق بين روائح الطعام المختلفة ما إذا كان

هذا الطعام شواء من اللحم أو نضيجاً من الدجاج أو بصلاً يقلى في السمن . كل ذاك دون أن تدخل المطبخ أو تملأ عينيك من صنف الطعام .

كيف تدل هذه الرموز المختلفة على معانيها ؟ أو بعبارة أخرى ما العلاقة بين الرمز وبين معناه ؟ يمكن ذكر أنواع ثلاثة من هذه العلاقات بين الرموز والمعاني . أما النوع الأول فهو العلاقة الطبيعية . ومثالها أن تحس بتقلص في معدتك فتعلم أنك جائع . ولقد جاءك هذا العلم عن طريق علاقة طبيعية موجودة بين الرمز الذي هو إحساس تقلص المعدة وبين معناه الذي هو الجوع . وإنما كانت هذه العلاقة طبيعية لأن المنطق والعرف كليهما لا يدخلان في التفريق في المعنى بين هذا وبين تقلص يدل على المغص ويبقى بعد ذلك للإحساس الطبيعي أن يفرق بينهما .

وإنك لتسمع النغمة الموسيقية العالية القوية فتفهمها على طريقة الرموز السمعية غضباً أو ثورة أو نشاطاً أو فرحاً أو أي معنى يحدده محيطها في القطعة الموسيقية التي تسمعها . وإنما كانت العلاقة بين الرمز الذي هو النغمة وبين معناها الذي هو الغضب الخ .. علاقة طبيعية لأن المنطق والعرف لا يدخلان في شرح هذه النغمات أما المنطق فواضح وأما العرف فلأنه محلي والموسيقى لغة عالمية . وهذه العلاقة الطبيعية بين الرمز والمعنى لها مكانها في نظرية الرمزية كما سنرى بعد قليل .

وأما النوع الثاني من العلاقات بين الرمز ومعناه فهو العلاقة المنطقية . تنظر فوق رأسك فترى السحابة فإن كانت داكنة حافلة توقعت المطر وإن كانت بيضاء صافية كان لها معنى آخر . والربط بين لون السحابة ومعناها هنا ربط منطقي علمي فكري . وتر بشخص تعرفه فتلقي إليه بالتحية فإن أعرض عنك دل ذلك على الجفوة وإن ردها إليك

كان ذلك دليلاً على المسألة . وما دلالة الآثار المطبوعة في رمال الصحراء والأدلة التي يتركها الجناة في مكان الجريمة إلا دلالات منطقية يتوصل إليها قصاصُ الأثر أو رجل الشرطة بتفكير منطقي بسيط أو معقد والعلاقة بين الرمز والمعنى في كليهما منطقية .

وأما النوع الثالث من أنواع العلاقات بين الرموز ومعانيها فهو العلاقة العرفية وهي أهم من سابقتها لأنها موجودة في الدلالات اللفوية . فالعلاقة بين الكلمة والمسمى غير طبيعية ولا منطقية ولكنها عرفية ونتيجة من نتائج الرِّضْع . ويختلف العُرف باختلاف المجتمعات وباختلافه تختلف اللغات . ولو كانت العلاقة بين الكلمة والمعنى طبيعية أو منطقية لَسُمِّيَ الكلب كلباً والحمار حماراً في كل لغات البشر . ولكن إختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع جعل أولهما «كلباً» في العربية و dog بالإنجليزية وهكذا .

هذه مقدمة لا بد منها للبحث في مقاصد المذهب الرمزي وأهدافه ولنعلم ما إذا كان الرمزيون ذوي فلسفة مدروسة أو أنهم كما كانوا يهتمون قوم يريدون الشذوذ بالأدب شذوذاً لا فلسفة وراءه . دعنا إذاً نذكر شيئاً عن تاريخ المذهب الرمزي لنخلص من ذلك إلى نقد هذا المذهب وتحليله .

«الرمزيون» اسم أُطلق في فرنسا على مجموعة من الشعراء الذين كان بعضهم من الأجانب وقد بدأوا حركتهم بعد عام (١٨٨٠ م) وأطلق عليهم أيضاً اسم Decadants أو المنحلين ليدل على أقصى مظهر من مظاهر حركتهم ، ولقد زعم الناقد برونثير سنة ١٨٨٨ م أن تاريخ الشعر الفرنسي منذ القرن السابع عشر يمكن أن يقسم إلى مراحل ثلاث : أولها مرحلة البناء والثانية مرحلة التصوير والثالثة هي المرحلة

الموسيقية . فإذا أخذ المرء مقالة هذا الناقد بالإضافة إلى قصيدة Ode to
Mistress Anne Killingrew لدرayدن إلى جانب Ode on a grecian
urn لكيتس و Claribel لتينسون إستطاع أن يفهم مدى هذه الحركة
ووجهة نظرها .

ولقد بدأت الحركة أول ما بدأت ثورة على الطبيعة المفرقة في
الجمود والمحصورة في الحدود وعلى البرناسية الداعية إلى العودة إلى
الوضوح الكلاسيكي ونبذ الأساليب الرومانتيكية المتميزة الغامضة وكان
الهدف من نشأة هذه الحركة أن ترضى العقول الفتية التي تذوقت بودلير
وفاجنر . وكان مرماها ألا تصوّر بالوصف وألا تقلد بالنقل بل أن
تستدعي المعنى بالتلميح إليه عن طريق الرمز وأن تخلق صلة بينك وبين
جمهورك عن طريق التعبير عن التجارب تعبيراً طافياً خفيفاً . فعل ذلك
بودلير وبانفيل وجيرار دي نرفال وغيرهم . وليس من الغريب إذاً أن
يكون الجمهور الفرنسي في مبدأ الأمر غير ميال إلى هذا النوع الجديد من
الشعر . بل لقد ظن الجمهور ذلك الشعر خدعة يريد الشعراء الرمزيون
منها أن يثبتوا أن الجمهور ينقاد إلى كل بدعة ولو كانت غير ذات
فلسفة ، وأن نهاية هذه الخدعة ستكون ضحكة ساخرة من عقل هذا
الجمهور الذي يتظاهر بالتذوق دون أن يتذوق . ولهذا أقبل الفرنسيون
على قراءة الأدب الذي يسخر من هذا النوع من الشعر مثل كتاب Les
déliquescences d' Adoré Floupette الذي نشر في سنة ١٨٨٥ م .

ودخل فيرلين في هذه الدائرة في ذلك الوقت فمنحها شعارها
الذي عرفت به فيما بعد : Pas de couleur, rien que la nuance أي
لاظل بلا لون وقدم بكتابه Trois Poetes Maudits فتيان الرمزية الثلاثة
ريمبو وكوريير ومالارميه . وكانت سنة ١٨٨٥ م مركز هذه الحركة ،

فبجانب هؤلاء الثلاثة ظهر رودنباخ وفيرهايرن وجان موريا ، ونشر لافروج وفيليه جرفان متيجاتهم الأولى ، وتبعهم في سنة ١٨٨٦ م رمي دي جرمون وفي سنة ١٨٨٩ م ماينزليكنك وفي سنة ١٨٩٠ م كلوديل وفي سنة ١٨٩٣ م روبردي مونتسيكيو ثم اندمجت الحركة بالبحر الأدي العام بظهور إنتاج سامان في هذه السنة الأخيرة . ويعتبر هيسمانز ممثل الحركة في النثر ، أما في الشعر فممثلوها هم ريمبو وفيرلين ومالارمي ، وهذا الأخير هو الذي خالق نظرية الجمال للرمزية وقدم لها أحسن الأوزان والأساليب وكانت محادثاته الأسبوعية بليغة الأثر في تحديد مداه الحركة وأهدافها .

هذه عجالة قصيرة تعطي تخطيطاً عاماً للمذهب الرمزي نرجع بعدها إلى تفصيل القول فيه وفي أشخاصه . لقد قرر بودلير في كتابه «الفن الشعري» أن أول خاصية من خواص الجمال في الفن أنه يثير الدهشة ويهرب دائماً من القواعد والتحليلات المدرسية . ولحماية المنعة التي تسببها الدهشة توجب حماية الأذواق والإحساسات ، فبدون هذه الحماية تختلط الأذواق والأفكار والإحساسات في وحدة شاملة من الرتابة والملل والفراغ . وللدحكم على أي عمل فني يجب على الناقد أن ينظر إليه نظرة نسبية لأنه ليس هناك جمال مطلق ولكن الجمال دائماً متجدد يعتمد كل الاعتماد على الزمان والمكان . وهو يقول أيضاً ما الشاعر إذا لم يكن مترجماً ولا حالاً للرموز الشعرية ؟ ولم يكن بودلير رمزياً وعلى ذلك فهو حين يخلق نظرية في الفن فإن هذه النظرية لاتعبر عن أي مذهب من المذاهب الشهيرة لأنها نظرية شخصية في فلسفتها ولكنه يقرب أحياناً من الرمزيين حتى إنهم ليستعبرون بعض أفكاره ومصطلحاته .

ولقد بدأ فيرلين حياته الأدبية برناسياً أي أنه كان يقول بوجوب

العودة إلى الوضوح الكلاسيكي الذي يبدو في الأدبين اليوناني واللاتيني . ولكنه بعد أن أحس بنفوذ ريمبو وما وضع من لمحات نظرية في الرمزية تقدم ببعض النظريات في كتاب سماه «الفن الشعري» كان ردُّ فعل لمُثل البرناسية التي اقترحها بعض الكتَّاب . ولقد ألف كتابه هذا بين سنتي ١٨٧٣/٧١ م .

إن الشعر في نظر فيرلين أقرب إلى الموسيقى منه إلى النحت والتصوير ومعنى ذلك أن الشعر مجموعة من الرموز السمعية كالموسيقى على حين نجد النحت والتصوير فنوناً بصرية ولا نحبُّ أن نسبق الحوادث فتتكلم عن العلاقة بين الرمز والمعنى في الشعر والموسيقى لأن فيرلين لم يعقد مقارنة بينهما وسندع ذلك إلى الكلام عن جِلّ .

ويرى فيرلين أن الكلمات على بعدها عن الدقة في الدلالة العرفية التي يعتمد عليها النثر الوصفي ويتخذها مثلاً أعلى له ، يجب ألا تستخدم بلا تدقيق . وتكمن المقدرة الشعرية في استخدام الكلمة في حالة من المعنى غير محدّدة . أما القافية في نظره فيجب أن تبعد عن البذخ في الجرس لتتضح بلمس خفيف للأذن دون ان تلح عليها بالطرق . والوزن يدع في الروح شعوراً من التعطش باستخدامه تفاعلات غير رتيبة في تساويها . والظل المعنوي سواء أكان طاغياً أم خفيفاً هو أداة الفن لأن موضوع الشعر ليس الفكرة الواضحة ولا العاطفة المحدّدة ولكنه غوامض القلب وخوافي الإحساسات وغير المحدّد من حالات الروح وهاته معان لاقدرة لنا على وصفها ولا يمكن أن تقع في دائرة الوضوح .

وكتاب الفن الشعري هذا الذي نشر في سنة ١٨٨٤ م يعرض فقط للمواضع التي يستخدمها فيرلين ولا يحدد أي نظرية جديدة للشعر . ويخوض فيرلين في بحر متلاطم من الرمزية دون أن يسلك هذه

الأفكار في نظرية عامة وهو بهذا لا يعد تماماً أحد واضعي نظرية الرمزية .

وأما كتاب Saison en enfer (موسم في جهنم) الذي أخرجه ريمبو في سنة ١٨٧٣ م فإنه يقترح طريقة شعرية إذا قورنت بطريقة فيرلين فإنها يمكن أن توصف بالجرأة وسعة المدى بل ربما كان مداها من السعة بقدر ما أهمل الشاعر أن يطبقها وترك الباب مفتوحاً أمام استخداماتها التي أوصى بها . وهو في جرأته وطموحه يتلبرر باختراع كلام غير محدد صالح لكل المعاني ويشير إلى فكرة جديدة هي فكرة ما لايعبر عنه Inexprimable وهذه الفكرة الأخيرة كيميائية كلامية تفترض هلوسة حسية لا تترجم عنها هلوسة الكلمات ومعنى ذلك ان الكلمات وهي ذات معان عرفية محدّدة بالاستعمال العادي ومقيدة في المعاجم لا تستطيع أن تترجم عن كل شيء بل تترك شيئاً من المعنى لايدخل في نطاق دلالتها يشير إليه شيء آخر سيحدده لنا جل في الصفحات التالية . ولقد اتضح على يدي ريمبو عالم شعري جديد هو نفسه الذي بدا غريباً من قبل .

والأداة الأولى للسياق الشعري هي الكلمة التي أصبحت في نظره حقيقة ملموسة ملوّنة بحروف العلة والحروف الصحيحة بعد أن لم تكن عند غيره علامة تدل على موضوع معين ولاقيمة لها إلا في إثارة هذا الموضوع في الذهن وفي ذلك إرجاع للقيمة الصحيحة إلى العنصر الأول للفن الأدبي ، ولفت نظر إلى المفردات وهي حقيقة الشعر التي طالما استعملت في الشعر آنة طيبة لخدمة التفكير والعاطفة دون أن تلحق بها قيمها الصحيحة .

وفي سنة ١٨٨٦ أسس كاهن وموريا مجلة أسمياها الرمزية تعبر

تعبيراً مضبوطاً عن الفكرة القائلة إن العمل الشعري يتكون من مجافاة الواقع بحسب المزاج .

وأصبح بودلير أستاذاً أعظم إذ نذكر أنه قال بفردية الناقد ومزاجه الخاص كما أصبح دليل أدام مثلاً يحتذى لموقف الشاعر الحق أي أنه كان مثالياً مجافياً للواقع بحسب مزاجه في تحذٍ للإيجابية الواقعية والإيجابية الطبيعية المتصترتين في ذلك الوقت ولقد وجد شعراء الرمزية نماذج واضحة كذلك في موسيقى فاجنر وفي التصاوير الحديثة .

فالموسيقيون المحدثون لا يعمدون إلى التعبير بالصوت الإنساني عن العواطف المحددة بل يستدعون إلى الذهن حالات روحية ومعاني كونية بواسطة الأوركسترا . أما المصور فقد انقطع عن تقديم الصور التي تقصد الحقيقة وجنح إلى مسخ الحقيقة إلى ما يقرب من الحلم إما رغبة منه في خلق أسلوب جديد أو لأنه يجد في ذلك وسيلة للعب بالألوان .

لقد كان مالارميه غامضاً في مبدأ حياته الشعرية ، ولم تعبر شاعريته عن نفسها تعبيراً صحيحاً إلا بعد وصوله إلى باريس في سنة ١٨٧١ م . ويستطيع المرء أن يجد صورة لهذا في قصيدته القصيرة *Toute l'âme resumée* حيث يحاول استبعاد الواقع لضعته فيخلق صورة شعرية غير مادية تقريباً كما ينفض المدخن رماد سيجارته ليزيد إشتعالها فيتصاعد الدخان منها في صورة أنخاذة . ولكن العناصر الجوهرية لمذهب مالارميه توجد في مجلد له ظهر في سنة ١٨٩٦ م فضم مقالات مختلفة يجمعها اسم *Divagations* كما ضم اقتباسات متنوعة من المؤتمرات .

إن العمل الأول للشاعر في نظر مالارميه هو أن يمنح المعنى للكلمات وهو أكثر نقاء وأن يجعل الأداة اللغوية موضوع تعارف جديداً .. وفي ذلك توسيع لمدى مهمة الشاعر ومدى هيئته بلاشك .

وليس للشاعر أن يخلق كلمات جديدة كما كان يحلم «روزار» ولكنه يجب عليه ليكون رمزياً أن ينأى بالكلمات عن معانيها العرفية التقليدية وأن يلقي ضوءاً على جرسها المعقد . وهكذا يسبق مالارميه جلّ في الكلام عما سأطلق عليه فيما بعد «المعنى الاستدعائي لجرس الكلمة» وليست الكلمة المفردة خارج السياق الشعري هي المقصودة بهذا ولكنها الكلمة حال وجودها في هذا السياق . ولم كان مالارميه يأسف لأن الكلمة لا تستطيع أن تعطي معناها بجرسها فقط أي دون الاهتمام بمعناها العرفي الذي في المعجم . إن الشعر هو الذي يجعل من المفردات الكثيرة كلمة جامعة جديدة غريبة عن اللغة كالغناء ولا يأبه بالمخاطرة الدائمة في سرق الكلمة حيناً للمعنى وحيناً للجرس .

وروح الشعر في نظره هي القافية لا المحتويات ولا الموضوع وكل قصيدة تحرص على طاعة القواعد القديمة للشعر ليس بها روح . وقبل كتابة القصيدة يستطيع الشاعر بلاشك أن يكون لنفسه فكرة عن طريقة التناول دون أن ينكر الشكل . ويجب أن يكون في الشعر من استمرار القافية ما يمنع المرء من الانقطاع المفاجيء عن إدراك الوحدة في القصيدة . وهذا الاستمرار وظيفة من وظائف القافية التي تؤكد التشابه بين الأجزاء المتتالية والتي يمكن تذكرها خارج القصيدة عن طريق مظهرها الصوري . أما الوزن فهو الذي ينقي التعبير بدرجة أكثر عما يكون في لغة النثر .

لقد أشار مالارميه (حين شرح الموقف الفعلي للشعر الفرنسي حين كتب Crise de vers إلى فقد الثقة بالنفس في إتجاهات الشعر في أواخر القرن التاسع عشر . ويبدو أن فيكتور هوجو كان آخر أصحاب الشعر المقتن ، وأنه بعد موته وتحت نفوذ فيرلين وجد الشعراء أنفسهم متعبين من كرازة القواعد التقليدية في الشعر الفرنسي وبترومين من

الإبتداع ، إذ إتخذ الأولون شعراً لا يخطيء القواعد في حرفه بله تفكيره ،
ويحتال الآخرون من أمثال لافروج على القواعد الشعرية في أشعارهم التي
تقع مقاطعها في أعداد فردية مثل ١١ أو ١٣ مقطعاً معترفين بالتقاء
حرفي علة على التعاقب في السياق وهو ما يعتبر فجوة في الكلام الفرنسي
تقتضي وجود liaison ولا يجرمون أنفسهم أحياناً من أن يتقنوا إتقاناً
كلاسيكياً تقليدياً يثير الانتباه .

والشعر عنده لا قصصي ولا وصفي ولكن إيحائي استدعائي يدل
بجرسه لا بمعناه والكلام بالشعر أن تقنع بأن تخلق إيحاء بالأشياء وليس
للقاريء أن يتوقع أن تقوده يده إلى غرض مضبوط محدد لتفكير الشاعر
ولا أن تدله علامة في مكان ما على فكرة غامضة تختفي في تركيبها . وكل
قاريء في ظل خياله وروحه ووسطه سيجد ما يستدعيه من الأفكار
المتنوعة وسيكون مكان القاريء من القصيدة مكان السامع من
الموسيقى .

وليس الشعر في نفس الوقت مما يشبه بالموسيقى بمعنى أن الكلمة
في الشعر ترتبط إرتباطاً ضخماً بالطبيعة كما ترتبط النغمة التي سبق أن
شرحنا أن علاقتها (بإعتبارها رمزاً سمعياً) بمعناها علاقة طبيعية حيث
لا نستطيع أن نتجاهل أن العلاقة بين الكلمة بإعتبارها رمزاً سمعياً أيضاً
وبين معناها علاقة عرفية حددها التعارف . وتشتمل الكلمة بعكس
النغمة على ماهو مادي . والشاعر الحديث يتجنب الحقيقة المسلمة
والخرافة المروية ولن يبحث أبداً عن الإختراع ولكنه يوضح الكثير مما في
روحه ونفسه من خرافات وحقائق بأن يسلم عن الكلمة عنصرها
المادي .

ويشتمل مذهب مالارمي على ثلاثة عناصر مختلفة وأحياناً
متناقضة . الكلمة (أو الشعر) وتحتوي في نفسها قيمة موسيقية خاصة

ثم الموضوع الذي لم يجعل في تصميمه صورة خرافية ثم مادة القصيدة وهي أي فكرة أو خاطر مجرد ذهني أو عاطفي . هذه النقط الثلاث هي أساس الشعر الرمزي في رأيه ولم يكف مالارمييه عن إعطاء توجيهاته الحرة بين سنتي ١٨٧٠ — ١٨٨٥ م ولكن هذا التحديد للمذهب لم يظهر إلا بعد ١٨٨٥ ولم يؤت ثمرته إلا بعد سنة ١٨٩٠ م .

ولقد أطلق إسم Dicadants على الرمزين بعد سنة ١٨٨٠ م كما ذكرنا من قبل فتقبله هؤلاء متناسين مافيه من معنى النقد لهم ولموقفهم من الأدب والحياة عامة .

ولقد عرف هؤلاء بفوضوية عقلية وخلقية انعكست في منتجاتهم فكانت صفة عامة لهم تبرر وصفهم بالانحلال أكثر مما كانت مذهباً أصيلاً . لقد إحتوى مذهبهم شيئاً واحداً إيجابياً هو في ذاته بدعة ، فقد ادعوا أن الشاعر يستطيع أن يخلق كل التعبيرات الجديدة التي يريدوها . وسرعان ما أصبح سوء إستعمال هذه البدعة النظرية طابع هؤلاء ، ولهذا لم يكن للمنحليين نفوذ دائم في الأدب .

ولقد طبعت المدرسة الرمزية في الملحق الأدبي لصحيفة الفيجارو الصادرة في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٦ م مقالاً بقلم موريا كانت مقدمته تعريفاً للرمزية وأعتبر هذا أول بيان عن هذا المذهب . وإذا يتجاهل موريا في هذا المقال مجموع الشعراء المعاصرين الذين ازدهروا في أيامه ، يقترح فكرة شعرية تحل محل البرناسية كما حلت البرناسية محل الرومانتيكية . ويبدو وكأنه واحد من الرؤساء بودلير ومالارمييه وفيرلين الذين كان أولهم طليعة حقبة وكان الثاني هو الذي وهب الشعر معانيه الغامضة التي لايعبر عنها بدلالات عرفية وأما الثالث فقد حطم قيود الشعر الساسية . وإذا يعارض موريا الشعر الجديد أولاً كما يفهمه ناقداً للتقاليد القديمة فيه ،

يقدمه وكأنه عدو للمعرفة والإنشاد والإحساسات المزيفة والوصاف الموضوعية . فالشعر خادم الفكرة لا خادم التفكير .. الفكرة التي يجب أن يوضحها التطابق الخارجي فحسب .

ويجب أن تحتفظ الرمزية بجانبين على وجه التقريب ، أولاً : ألا توضح الموضوع الخارجي نفسه ، ثانياً : ألا تعبر عن الفكرة أو تدركها في نفسها . أما الظواهر الحسية فإنها مظاهر بسيطة تحسّ ويقدر لها أن تعبر عن صلات التقارب بينها بالأفكار البدائية . وتبدو الرمزية أولاً وقبل كل شيء مثالية تستخدم في التعبير عن نفسها في شكل فني تلك المطابقات بين العالم الحسي والعالم المجرد والمطابقات بين المجالات المختلفة للعالم الحسي . ونذكر هنا أن بودلير قد جاء بفكرة المطابقات قبل موريا وقد أشرنا إلى ذلك في مبدأ الكلام .

أما من ناحية اللغة فإن موريا يختلف مع الـ Dècadants بدعوته إلى استخدام اللغة الفرنسية الجميلة الغنية الحية التي قبل الـ Vaugelas والـ Boileau Desprioux ولكنه يدع الحرية للأسلوب ولا يقيد به إلا بالأصالة والتركيب ولقد إختصر أناطول فرانس هذا البيان الذي نشره موريا في قاعدة واحدة هي : « لا تصف ولا تسم » .

وبعد بيان موريا بأسابيع ظهر استعراض لمبدأ Le Symbolisme الذي ساعد على نشر الإصطلاح « رمزي » وفرضه على الحقل الأدبي ، وأما موريا فبرغم بيانه الذي جعل منه رئيس مدرسة جديدة وبرغم أنه كان المحرر الرئيسي للإستعراض القصير الأجل فقد نشر في الفيجارو سنة ١٨٩١ م خطاباً يستطيع المرء أن يرى فيه بياناً عن مدرسة الـ Romance التي ظهرت أولاً كفرع للحركة الرمزية ولكنها إنشقت عنها فيما بعد . ويخلق موريا صلة بين تعاليم هذه المدرسة وبين التقاليد الأغريقية واللاتينية وتقاليد

العصور الوسطى كما في طريقة لافونتين ، ولم تكن الرومانتيكية انحرافاً صحيحاً لهذه التقاليد كما كانت طفلتها البرناسية والرمزية . ولقد طالب موريا بأن يكون الشعر صريحاً قوياً في كلماته محدداً في صفاته وقيمه كما كان الشعر الذي نقل هو منه . ولكن الرمزية لم تمت برغم انشقاق موريا عليها ، وبالنظر إلى مجال هذا المذهب يمكن القول بأنه لم يوت كل ثمراته ولقد انشقت عن رمزية موريا في سنة ١٨٨٢ م رمزية جل René Ghil الذي أسس المدرسة الرمزية الآلية التي أصبحت بعد ذلك المدرسة التطورية الآلية .

لقد لمحنا إلى أن الحركة الرمزية كان من خصائصها أن تستخدم الكلمة لتدل دلالة طبيعية على المعنى ، أي أن الكلمة بدل أن تستخدم بمعناها العرفي الذي في المعجم تستخدم بمعناها الطبيعي الذي في الجرس ، ولنوضح ذلك بدرجة أكثر نقول إن الشاعر بدل أن يستخدم العلاقة العرفية بين الرمز الذي هو الكلمة اللغوية وبين معناها المعجمي يعتمد إلى العلاقة الطبيعية بين الرمز الذي هو الجرس الموسيقي للكلمة وبين معناه الاستدعائي الذي يتبادر إلى الخاطر عند السماع . فالشاعر بشعره ينافر الموسيقى بموسيقاه . وهذا المعنى يصح أن نعقد مقارنة بين الشعر والموسيقى حيث إن كليهما يستخدم الأصوات لاستدعاء المعاني غير المحددة وإثارتها . وأنت إذا سمعت قطعة موسيقية ذهبت تفسر نغماتها في ظل تجاربك وذكرياتك الماضية وفي نطاق علاقة طبيعية بين نوع النغمة وبين الإستجابة الذوقية في نفسك . فالنغمة القوية توحى إليك بمعنى الشدة أو القوة أو النشاط أو العمل أو الغضب بحسب محيطها في القطعة ، ولا كذلك النغمة الضعيفة . هكذا يريد الرمزيون أن يستخدموا الشعر . فهم يعتمدون أولاً وقبل كل شيء على جرس

الكلمات وما يوحي به هذا الجرس من المعاني الاستدعائية التي لا يتدخل العرف في تحديدها .

يقول رينيه جلّ : إنه لا الموسيقى ولا الشاعر قد وضع نظرية استدعائية كاملة للتذوق . فلم يقلل الموسيقيون أي النغمات تستدعي أي المعاني بل تركوا ذلك للتذوق الفردي ولم يقلل الشعراء أي جرس في الكلمة يوحي بأي معنى وتركوا ذلك للتذوق الفردي أيضا . أعلن ذلك أولاً في كتابه *Fraité du Verbe* الذي أكمله في ١٨٩١ م ، وثانياً تحت عنوان *En Méthode à l'oeuvre* في سنة ١٩٠١ م حيث حاول محاولة جريئة أن يحدد نظرية استدعائية لها بعض التفصيل .

والقاعدة الأولى في نظرية جلّ هي فكرة التطور . إن هذه الفكرة محاولة غير ضئيلة لترديد بعض الأفكار الواضحة والتعبيرات المفهومة لدى القاريء .

دعنا نهمل من هذا الكتاب *En Michodle à l'oeuvre* فصله الأول المعنون «قاعدة في فلسفة التطور» لأن جلّ أكثر دقة وإثارة للاهتمام في الفصل التالي الذي عنوانه « طريقة الفن — الآلية الكلامية » .

فالإنتاج الشعري في نظره ذو قيمة عظيمة تزداد بإقتراح بعض القوانين التي تنظم عموميته وتوحيدها متطورة بحسب الإيقاعات . وهذا يدل على فكرتين : أولاً : إن الشعر يجب أن يكون ثمرة لقاعدة عامة في الكون ، ثانياً : إن هذه القاعدة الجوهرية هي الإيقاع . والفن بهذا الاعتبار يجب أن يكون قبل كل شيء حركة وتحولا وترجمة للحركة . والموسيقى الآلية أكثر الفنون قابلية لترجمة هذا التحول الدائم في العاطفة . ويجب على الشعر أن يقلدها ، وهو يستطيع ذلك لأن الأصوات الإنسانية موسيقى ، عناصرها الصالح والعلل — أقصد الحروف الصحيحة وحروف العلة سواء كانت

حركة أم لنا . ويريد جل أيضا أن يخلق آلية كلامية وأن يجعل الأصوات اللغوية قيماً خاصة بها في الشعر . يقول :

دعنا نتعرف باللغة الشعرية وحدها من وجهة نظريتنا الفريدة المزدوجة ، الصوتية ، والتصويرية الكتابية ، ونختار من خير رغباتنا الخلاقة كلمات تتعدد فيها القيم الصوتية . تلك الكلمات التي لها كثير من المعاني الدقيقة والقيم العاطفية الناتجة عن الجرس والكامنة في الأفكار التي تتولد منها ومن موسيقاها وإيقاعها .

هذه المحتويات الصوتية للكلمة ذات دلالة بالنسبة للشاعر لا بموسيقاها التي يجعلها هو تلعب دوراً هاماً في شعره فحسب ، ولكن بانطباقاتها على العواطف والأفكار . (ومرة أخرى نذكر أن بودلير هو صاحب فكرة الإنطباقات) وهذه الإنطباقات العاطفية قد نسبتها الإنسانية تحت ضغط الثقافة العميقة . وليست اللغة المقصودة من هذه الوجهة إلا تطوراً بالصيغة البدائية التي كانت تدل على العاطفة دون أن يكون معناها في محدودية معنى الكلمة وتقدماً بالإيقاع أيضاً حيث جعلته جزءاً لا يتجزأ من الشعر منسجماً مع الفكرة بعد أن كان خارج اللغة . وانقصرد بالفكرة هنا نظام توزيع الوحدات الإيقاعية في الوحدة الشعرية أو في أي نظام إيقاعي في العالم .

ولقد أعطى جل تقسيماً للحروف الصحيحة وحروف العلة بالقياس على قيمها الإستدعائية والإنطباعية . ومن أمثله أن الأصوات a . a . di . ai تنطبق من اللون على ألوان القرمزي فهي تستدعيه إلى الذهن كلما سمعتها الأذن وأن الأصوات H . R . S . V تنطبق من النغمات على الانساق العليا للسكسافون في نظام الآلات . أما في نظام العواطف فعلى الهياج والفخر والحماسة ثم على غريزة التحطيم والابتصار

وأخيراً على الإرادة والعمل . وينشأ من هذه التأليفات بين الأصوات آلاف المجموعات الاستدعائية المركبة . وينتقد جلّ في الشعر بساطة العاطفة التي تتضح بالرغبة في الإيقاع التريدي الاطرادي المتساوي الأجزاء عند تقسيمه العددي في حركة ما ، ومظهر البساطة هنا هو الرتبة كما هو واضح من كلامه . ويجب أن يحل النسق المتطور المتنوع للإيقاع محل التقاليد الإيقاعية الاسكندرية ومحل مايعتبر جرياً على نسقها في الكلاسيكية والرومانتيكية والبرناسية .

فالإيقاع الشعري إذا لم يكن لعبة بسيطة من التنعيم في نظر جل ، ولكنه ترجمة أدبية لمزاج التحول إلى الكونية . والإيقاع ظاهر في المادة التي تتحول وفتراته تكثر أو تقل وتقصّر أو تطول وتقوى أو تضعف في حدوثها بحسب طبيعة العاطفة أو الفكرة . وقد تطوع جل بتجاهل السيمترية الإعتباطية في الشعر التقليدي .

وتشير القافية إلى وحدة الزمن التي هي الشعر الحقيقي ، وتخلق فيه الشعر صدى ينتج عنه جو موسيقي تنسجم فيه القيم الصوتية في أثر موحد .

ويبدو أن جل خلط في طريقته خلطاً بين الميتافيزيقا وبين دقائق علم الأصوات اللغوية ، ولهذا تمثل طريقته نظرية هامة لتنظيم الاتجاهات الكلامية والعروضية للمدرسة الرمزية ، وهو مجهود مشكور لأنه وجد في أساس التكوين الغريزي لفيرلين دراسة موسيقية مؤقتة وفي رموز مالارميه أساساً عقلياً ومنطقياً لفلسفته . وبكثير من الحذقة والتناقل يتقدم جل ويدفع تنبؤات بودلير وريمبو (في مسألة كالقيمة الفنية للكلمة وعناصرها الصوتية من صحاح أو علل) إلى حدها النظري النهائي .

بعد أن نشر ريمبو كتابه Illuminations وبين فيه آراءه وبعد أن

نشر موريا بيانه ، ظهرت إحدى المحاولات الرئيسية في الرمزية في شكل كتاب عنوانه le Vers libre فكان سبباً في محاولات زمنية محددة المهدف . ولم يكن الا في سنة ١٨٩٧ أن أصبح مذهب الشعر الحر le Vers libre شاخ البنيان حين كتب جوستاف كاهن palais nomades الذي يرر في مقدمته قاعدة الإبداع في المجال الفني . فشكل الفن في نظره يجب أن يتحول ليكون شيئاً إنسانياً حقاً . والإنسانية تتطور لتطور إحساسها والشعر يتحول لارتباطه بهذا الإحساس . وتحول الشعر حرّ في المبدأ ثم آلي بعد ذلك ولكن تطور الإنسانية بطيء مستمر .

واستبدال الشعر الحر بالشعر التقليدي ثورة لا تتطور ذلك بأن التطور غير ممكن في شكلية الفن حيث يبقى ذوق الجمهور مدة طويلة مخلصاً للشكلية التقليدية التي لا تستجيب لمحاولات عقلية الجيل الجديد من الفنانين ، فهي تمنع رغبتهم في الإصلاح أو تؤخرها على الأقل بما لها من سلطان على النفوس والأذواق . وبذلك يبقى الشكل القديم للفن مستعملاً وقتاً طويلاً بعد أن يقصر عن أن يطابق العقلية الجديدة . ونجرو المجددون من حين لآخر على إدخال تعديلات على هذا الشكل باللمسات خفيفة حذرة غير أن محاولاتهم هذه تقوي من تمسك الناس بالقديم ومقاومتهم للجديد ولكنها تكسب في نفس الوقت أنصاراً للجديد . وما يزالون كذلك حتى يتغلب الجديد ثورياً فيسود أو يتغلب القديم فيبقى .

ولقد جاءت هذه اللمسات الخفيفة الحذرة في مجال الشعر الفرنسي على يد الرومانتيكيين من أمثال بانفيل وفيرلين وريمبو في عهده الذي قبل كتابه Illuminations ولكنهم على حد تعبير (فيليب فان تيجم) بدل أن يخلقوا الشعر الحر خلقوا الشعر المعتقد فحافظوا على الإيقاع القديم .

ما الشعر ؟ هذا ما يسأله جوستاف كاهن . إنه في نظره أوجز مايقع في قبضة الصوت . هذه القبضة هي القوى المتنوعة في الزفير الإنساني بحسب العواطف وهي المديات المختلفة في سعة طريقة التفكير التي تتحكم وندها في هذه العواطف . وكل شاعر في كل وقت وفي كل قصيدة وفي كل عنصر من عناصر القصيدة لابد أن يخلق لنفسه إيقاعاً خاصاً . وما أبعد الشاعر عن أن يأتيه التدريب من خارج نفسه فإنه لأشبه بالثر أن يكون نتيجة مران خارجي . ويجب على الشاعر — مادام يرفض فكرة التمرن على نظام من خارج نفسه — أن يهب الموسيقى كل ما يستطيع أن يهبها من الإهتمام .

والموسيقى في الشعر الحر إيقاع قبل كل شيء وليست لعباً بالأصوات الموسيقية هذا الإيقاع لاينبني على النبر النغمي الذي خلقته في الفرنسية أسباب متنوعة أصواتية وتاريخية ، ولكن هذه النبرات تحل محلها نبرة خفقية في الجملة لا في الكلمة لأن الجملة هي صاحبة النبرة في الفرنسية . هذه النبرة الخفقية تعطي للجملة بحسب العاطفة التي تعبر عنها . والأساس الحقيقي للإيقاع هو الانفصال الغريزي وليس الإطار الصناعي للطقوس العروضية .

والقافية خاضعة للنغمة . ويحسن تجنب القافية القوية كتنقرات الصنوج في نهاية البيت مع أنها في الواقع تؤدي رسالة خلق الوحدة بين الكلمات الأخيرة أو المقاطع الأخيرة لمجموعة من الأصوات يرحد بينها إيقاع تساهم فيه كل العناصر الشعرية .

لعلنا بعد هذا العرض السريع للرمزية قد استطعنا أن نلم ببعض أطرافها ولعل أهم فكرة في هذا المذهب هي العلاقة الطبيعية بين الرمز الصوتي في الشعر وبين ما يوحي به أو يستدعيه .

التراث اللغوي العربي

« نظرية نقدية »

التراث اللغوي العربي « نظرية نقدية »

أولاً : النحو :

كانت الدوافع التي دفعت إلى الدراسات اللغوية في التراث العربي متعددة ومتنوعة . فلقد كان منها ما هو ديني وما هو قومي وما هو سياسي اجتماعي . ونستطيع أن نسوق طائفة من هذه الدوافع التي سيكون الإمام بها عوناً لنا على فهم بعض الأمور التي سنوردها فيما بعد :

١ — كان المسلمون وما يزالون حراساً على ضبط النص القرآني والحفاظ عليه أن يتطرق إليه تحريف في بنية الكلمات أو لحن في إعرابها أو لبس من أى نوع في معاني الجمل . فلما اتسعت الفتوح الإسلامية وشاعت مخالطة العرب لأبناء الأمم المغلوبة حدث ما كان لابد أن يحدث من ضعف الملكات اللغوية عند العرب وشاع الخطأ في تلاوة القرآن ففرع أولو الأمر من المسلمين إلى ضبط النص القرآني بالشكل . ولقد قام أبو الأسود الدؤلي بهذا الضبط بالشكل وقصة ذلك معروفة ومشهورة . وهنا أستطيع أن أزعم أن صلة أبي الأسود بنشأة النحو لا تكاد تعدو قيامه بهذا الضبط وأن القيمة الحقيقية لهذا العمل تتمثل في إختراع أسماء للحركات والسكون لأن هذه

الأسماء يسرت لخلطاء أبي الأسود ادراك الاضداد في ظاهرة الإعراب وإقامة دراسة نظرية لها . ومن هنا جاء النحو مبنياً على الإعراب والعامل .

٢ — فتح الله على العرب أراضى لم يطأوها من قبل وكان لشعوب البلاد المفتوحة ثقافات لم يكن للعرب مثلها . وقد دخل العرب إلى هذه البلاد وفي أيديهم كتاب الله يريدون أن يبلغوه نلأهم بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بمجرد القهر وخذ السيف . وكان على العربى إما أن يستكين ويجلس من أبناء الأمم المغلوبة بمجلس التلميذ فيتلقى منهم ثقافات تتعارض مع دعوته التى يدعو لها وإما أن ينشئ لنفسه ثقافة يعتز بها كما يعتز هؤلاء بثقافتهم ويكون بها أستاذاً لهؤلاء المغلوبين الذين كان لابد لهم من تعلم ما فى أيدي الغالبين ليستطيعوا أن يكيفوا مستقبلهم بكيفية. هذا الكيان الجديد الذى جمع الغالب والمغلوب فى زمالة واحدة — كيان الدولة الاسلامية . وهكذا نشأت الدراسات اللغوية لتكون بذرة الثقافة الجديدة .

٣ — إذا كن أبو الأسود قد بدأ بضبط المصحف فإن خلطاءه هم الذين أنشأوا النحو : وقد كانت الفترة التى تلت موت أبي الأسود فترة بناء القواعد المفردة فى بنية نحوية كلية -حتى اكتمل البناء بعبدالله بن أبى اسحق الحضرمى الذى كان « أول من بعج النحو ومن القياس وشرح العلل »^(١) . وهذه الأولية يعتبر ابن أبى إسحق هو المؤسس الحقيقى للنحو العربى وهو الذى فصل ما بين النحو (أو العربية كما كانوا يسمونه أحياناً) وبين اللغة أو المتن (أو فقه اللغة كما نعرفه الآن) . فلقد سأل يونس عن كلمة « السويق » (والمقصود بها دقيق الخنطة) هل

ينتطقها أحد من العرب بالصاد ؟ فأجابه الحضرمي : نعم .
عمرو بن تميم تقولها . ثم قال له : وماذا تريد إلى هذا ؟ عليك
بياب من النحو يطرد ويتقاس . أى دع فقه اللغة وعلبك
بالنحو . ولم يكد البناء النحوى يكتمل في يدى ابن أبى إسحق
حتى اتضحت خواصه الأساسية ومنها :

(أ) انه قياس مطرد .

(ب) أنه يفسر النصوص المسموعة عن العرب من جهة
الصواب والخطأ .

(جـ) وأهم من ذلك أنه يعين على إنشاء جمل جديدة تتصف
بالصواب وإن لم يرد مثلها في التراث لأنها مطابقة في
صياغتها التركيبية للأقيسة النحوية .

وكان هذا العنصر الثالث هو الصيغة التى جمعت الموالى حول
راية النحو فكانوا تلاميذه في البداية ثم شيوخه وعلماءه فيما بعد حتى
لأنكاد نعد العرب الأقحاح بين النحاة إلا أفراداً . لقد كان الموالى في
ظل الدولة الأموية يعيشون على هامش المجتمع سواء من الناحية السياسية
أو الناحية الإجتماعية . فلم يصل إلى أماكن مرموقة في المجتمع منهم إلا
مَنْ نشأ في وسط العرب واكتسب سليقة اللغة كحماد الراوية وخلف
والحسن البصرى وابن سيرين وبيشار بن برد وغيرهم . فلما عرف الموالى
أن النحو طريق إلى تعلم اللغة العربية ومن ثم طريق إلى منحهم مستوى
الزمامة والمشاركة في قضايا المجتمع الأموى سارعوا إلى تعلمه فكان على
النحو ان ينقلب بعد نشأته مباشرة من الطابع العلمى الاستقرائى الذى
يقوم على طلب القاعدة من خلال المسموع عن العرب إلى الطابع
التعليمى الاستنباطى الذى يحكم على صواب الأمثلة من خلال

القاعدة . كل ذلك كان بسبب الدوافع الإجتماعية والسياسية التى تتمثل في رغبة في نبوؤ مكانة ما في المجتمع الجديد . وحين عرف الناس كتاب سيبويه ودوا أن لو اتخذوه متناً لتعليم اللغة ولكن ضخامه الكتاب وتشعب مباحثه وكثرة ما فيه من المسائل الزائدة على الأصول زهدت المعلمين فيه فشرعوا يصنعون المختصرات في النحو ولعل الكسان كان من أوائلهم^(٢) .

لقد وصف النحو منذ وقت مبكر بأنه « صناعة » وفرق الدارسون من بعد بين الصناعة والمعرفة . والمقصود بالصناعة « العلم الحاصل بالتمرن أى أنه قواعد مقررة وأدلة ، وجد العالم بها أم لا »^(٣) . وإذا قال القدماء : « صناعة الشعر » فإننا ينبغي بهذا الفهم أن نفى عن معنى هذه العبارة أمرين :

(أ) صناعة الشعر بمعنى تزييفه ونسبته إلى غير قائله .

(ب) الاشتغال بتفسير الشعر أو بتأريخه .

وأن تفهم صناعة الشعر بأنها عمود الشعر وقواعد عروضه التى يراعها الشاعر في الصياغة والناقد في التقويم . وعلينا بعد ذلك أن نشرح كيف كان النحو صناعة .

إذا كان الأبيستيمولوجيون أصحاب نظرية المعرفة بفرقون بين العلم المضبوط والدقيق وبين العلم غير المضبوط فإن من الخير أن نسوى في الفهم بين ما كان العرب يقصدونه بـ « الصناعة » وبين العلم المضبوط . أن خصائص العلم المضبوط هى الموضوعية التى تتمثل في الاستقراء الناقص وإمكان اختبار صدق النتائج ثم الشمول الذى يتمثل في ارتضاء مبدأ الحتمية (ويسميه تراثنا العرفى القياس) وفي تحريد الكليات أو الثوابت ، ثم التماسك الذى يتمثل في عدم التناقض وفي

التصنيف المتكامل ثم الاقتصاد الذى يتمثل في الاستغناء بالأصناف عن المفردات وفي استعمال القواعد . وكل هذه الخصائص مما يتميز به النحو . فلقد قام النحو في نشأته على الاستقرار الناقص إذ فنع النحاة بالنظر في المسموع وقاسوا عليه غير المسموع ، وفي النحو إمكان إختبار صدق القاعدة بإيراد الشاهد عليها مما قاله العرب الفصحاء . وفيه الحتمية وهي القياس وفيه تجريد الكليات وهي الأبواب النحوية وفيه عدم التناقض لأن أوله ينسجم مع آخره وفيه التصنيف المتكامل اذى يجع من بنية لبناتها الأصناف اى الأقسام وفيه ترك الكلام في المفردات والاستغناء عنه بالكلام في الأصناف وهذه هي الوصية التى ذكرنا منذ قليل كيف وصى بها ابن أوى إسحق تلميذه يونس بن حبيب وأخيراً فيه القواعد المطردة . وبهذا يكون النحو صناعة أو علماً مضبوذاً .

إذا كان النحو صناعة فهو بالضرورة بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية . والسؤال الآن يتجه إلى الكيفية التى توصل بها النحاة إلى بناء هيكل بنىوى مجرد للنحو ، أو بعبارة أخرى ما الصوى والمعالم التى « يستدل » بها النحوى حتى يصل إلى بناء هذا الهيكل ؟ لعل الإجابة على هذا السؤال تكمن في كلمة « يستدل » لأن النحاة أطلقوا على هذه الصوى والمعالم عبارة « أدلة النحو » وأطلقوا على استعمال هذه الأدلة مصطلح « الاستدلال » والمعروف أن « أدلة صناعة الإعراب ثلاثة : وهى كلام العرب الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً ، اخارج إلى حد الكثرة ، وقياس ، وهو حمل ما لم ينقل على ما نقل إننا كان في معناه ، وكذا كل مقيس ، واستصحاب الحال ... »^(٤) . ويعنى هذا أن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح البالغ حد الكثرة وهذه الخطوة الأولى لا تتجاوز النقل والاستقراء والكشف عن هيئات

المسموع وملاحظة اختلاف الصور باختلاف المواقع وكذلك العلاقات الوفاقية والعلاقات الخلافية بين عناصر هذا المسموع .

فإذا انتهى النحوى من الملاحظة والاستقراء اللذين أجراهما على المسموع فقد انتهت المرحلة الحسية من عمله وبدأ في التجريد وهر استخراج المعقول من المحسوس . ولقد اتجه تجريد النحاة ثلاث جهات أولاً هن ما أشار إليه الإقتباس الذى سبق منذ قليل بعبارة « استصحاب الحال » والثانية القياس أو الحمل والثالثة جملة القواعد التوجيهية العامة التى يمكن أن نعتبرها ضوابط منهجية يسترشد بها النحوى عند نظارة إن السماع أو الاستصحاب أو القياس . ومعنى كونها ضوابط منهجية أن من عرف النحو العربى وجهل هذه القواعد فقد عرف مفردات المسائل النحوية وجهل الهيكل البنىوى للنحو فلا يستطيع فيه إجتهداً ولا إليه إضافة إلا خلافاً على إعراب لفظ أو رتبته أو مطابقته .. الخ .

أما فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النحاة أن يجردوا صوراً أصلية لعناصر التحليل النحوى (بدءاً بالحروف وانتهاء بالجمل والقواعد) قبل أن يتكاملوا فيما إذا كانت هذه الصور « تستصحب » فى الإستعمال أو يعدل بها عن الأصل . ومعنى الاستصحاب البقاء على الصورة الأصلية (سواء صورة الحرف أو الكلمة أو الجملة أو القاعدة) التى جردها النحاة من قبل وكل صورة مجردة للحرف أو الكلمة أو الجملة تسمى « أصل الوضع » كما تسمى الصورة الأصلية للقاعدة « أصل القاعدة » ومعنى أن الاستصحاب معدود فى أدلة النحو أن « ما جاء على أصله لايسأل عن علته » ؛ لأن « استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة »^(٦) ثم إن « من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل »^(٧) ولو كان هذا الدليل شاهداً من المسموع على صحة الحكم

النحوى ، أى واحداً من الشواهد النحوية المعروفة . ولعل هذا هو السبب الذى جعل النحاة يمسكون عن الإستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية فلم نرهم يستشهدون مثلاً على إسمية الفاعل ولا رفعه ولا على تقدم الفعل عليه كما لم يستشهدوا على إسمية المبتدأ ولا تعريفه ولا على عرائه عن العوامل اللفظية الخ وإنما جاءت شواهدهم دائماً عند الحاجة إليها فى أحوال مثل :

(أ) تفضيل القول فى شرح القواعد بحسب الشروط والقرائن اللفظية كالترتبة والمطابقة والتضام .. الخ .

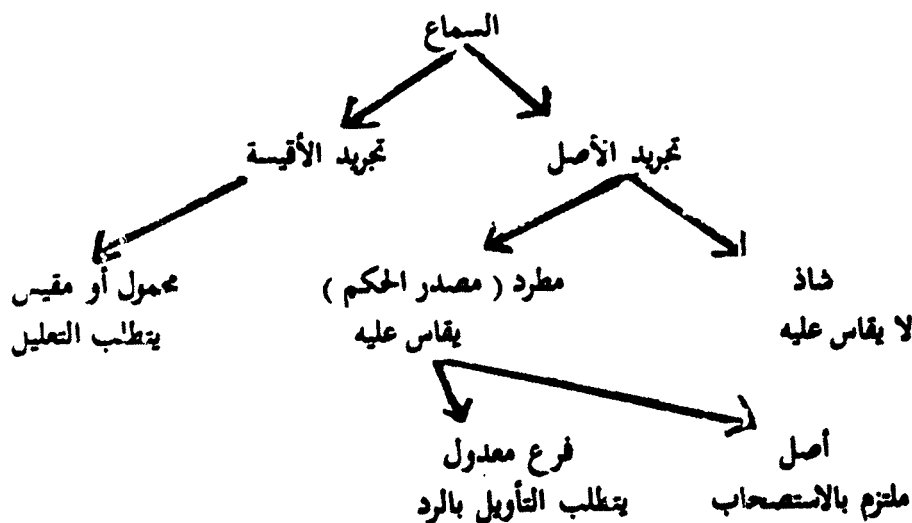
(ب) سوق القواعد الفرعية كمجواز الإبتداء بالنكرة ومجواز الإخبار بالزمان عن الجثة فى حالات خاصة .

(ج) إيراد الشاذ أو القليل أو النادر ونحو ذلك .

ذلك بأن الكلام فى مثل هذه الأمور إما زيادة على إستصحاب الأصل وإما خروج عن الأصل .

وأما القياس فهو بحكم التعريف « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه »^(٧) . ولقد عرفنا أن المنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة . أما غير المنقول فإما أن يكون استعمالاً يتحقق فيه القياس كأن نبني جملة لم نسمعها من قبل قياساً على ما سمعناه من العرب (أى ما قرأناه فى كتب الأدب الجاهلى الإسلامى) . وإما أن يكون غير المنقول نسبة نحوى حكم النحاة به من قبل على أصل مستنبط من المسموع ثم لوحظ هذا الحكم بحسب الاستقراء فى غير هذا الأصل فيعتبر النحوى أن إثبات الحكم لغير الأصل قد جاء بطريق القياس كما فى حمل إعراب المضارع على إعراب إسم الفاعل أو قياس أعمال ما على أعمال ليس .

بهذا يصبح الاستدلال مكوناً من ثلاثة عناصر هي : السماع
والإستصحاب والقياس وتكون هذه الأدلة هي عمد النظرية النحوية
العربية ومحاور الهيكل البنيوي للنحو على نحو ماتتضح صورتها من البيان
التالى :



هذا وقد استعمل مصطلح الإستدلال في المنطق وفي أصول الفقه كما
استعمل في النحو وبع أن المقصود به في الفروع الثلاثة هو استعمال
المقدمات المؤدية إلى الحكم نجد فارقاً بين هذا الإستعمال في أحد هذه
الفروع وبينه في الآخر فالاستدلال المنطقى استنتاج وينقسم إلى مباشر
ينتقل فيه الحكم من مقدمة واحدة إلى نتيجة وغير مباشر نستعمل فيه
أكثر من مقدمة وتلزم النتيجة فيه عن المقدمات . أما في الاستدلال
الفقهى فالمقدمات أو الأدلة ليست قضايا منطقية وإنما هي مصادر
للتشريع كالقرآن والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة
والعرف الخ فإذا وازنا بين معنى الاستدلال في النحو وبين معناه في هذين
الفرعين أدركنا أن هناك شبيهاً بين الإستدلالين الفقهى والنحوى وأن هناك

بوناً في الفهم شاسعاً بينهما وبين الاستدلال المنطقي فالغاية في الاستدلال
الفقهى إستنباط الحكم الشرعى وهى في النحو الوصول إلى القاعدة أما
في المنطق فهى إستنتاج قضية لازمة عن قضايا أخرى .

دعنا بعد ذلك نستعرض الأدلة النحوية واحداً بعد الآخر ولنبدأ
بأول هذه الأدلة وهو السماع . وتحت السماع قضايا لا بد من إيضاها
منها قضية الفصحى واللهجات ومنها الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر
وأيهما أولى أن يقوم عليها النحو ، ومنها تمسك اللغويين والنحويين بمنهج في
الرواية يشبه منهج أصحاب الحديث وأخيراً منها قضية المسموع من
الكلام الفصيح ما هو ولماذا كان كذلك ؟ .

هل كانت الفصحى لغة قريش كما يزعم معظم طلاب التراث
العربى ^(٨) ؟ لقد بنى هؤلاء دعواهم على أن قريشاً كان لها من الأهمية في
الجاهلية ما أغرى القبائل العربية الأخرى باتخاذ لهجتها لغة مشتركة للعرب
جميعاً . فهم جيران الكعبة وسدنتها ويقرب بلدهم مكة تقع سوق
عكاظ ولقريش رحلتا الشتاء والصيف والتجارة الرائجة . ولكن هناك
مسلمات تحول بين اعتقاد وجاهة هذا الزعم هي :

- ١ — إن القرآن « نزل » بلسان عربى مبين وليس بلسان قريش .
- ٢ — إن القرآن نزل على سبعة أحرف وأوضح ما يفهم من ذلك ان
هذه الأحرف لا يمكن أن تكون بلهجة واحدة .
- ٣ — أن النبى حين أخبر عن فصاحة نفسه عزا ذلك إلى رضاعته في
قبيلة سعد بن بكر .
- ٤ — كان اللهجة قريش من الخصائص ما لا يشيع في الفصحى
وغيره أشيع منه كتسهيل المهمة .

٥ — معظم نصوص الأدب الجاهلي لغير القرشيين ولم نسمع عن شاعر قرشي جاهلي فحل .

٦ — كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب وفود العرب بلهجات قبائلهم وفي ذلك إشارة إلى فصاحة لهجات هذه القبائل وأن الفصاحة لم تكن لقريش فقط .

٧ — أن النحاة حين حددوا القبائل الفصيحة التي يأخذون عنها النحو لم يأخذوا عن قريش وإنما أخذوا عن قيس وتميم وأسد وطىء وهذيل^(٩) .

٨ — أن الذين زعموا أن لهجة قريش صارت هي اللغة الفصحى لم يأتوا بدليل واحد مقنع على صدق دعواهم وإنما يعتمدون على قرائن حالية هي دون شك أضعف مما قدمته من هذه الأدلة السابقة .

والذى أراه أقرب إلى الصواب أن العربى الجاهلى والإسلامى كان من أصحاب الإزدواج اللغوى على نحو ما نكون نحن الآن فله لهجة قبلية تقف بإزاء ما نعرفه الآن باسم العامية وله لغة فصحي هي التي نعرفها من خلال الأدب وله سليقة في كل منهما ولكل من اللغتين أدوار في حياته فمن المواقف ما يستعمل فيه اللهجة القبلية ومنها ما يتطلب الاستعمال الفصيح . وليس ذلك غريباً علينا نحن الآن فكل منا يجمل العامية لحياته العادية ويخصص الفصحى لكتابة الخطابات وللصلاة ولشرح المعلومات في التدريس ومواقف أخرى . وكما تختلف الفصحى في نطقها وتراكيبها في هذا العصر بحسب البلدان العربية كانت تختلف في الجاهلية بحسب القبائل ولكنها مع ذلك وعلى رغمه كانت لغة العرب جميعاً ولم تكن لغة قريش فقط .

ثم ما الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر ؟ من المعروف أنه إذا اختلفت عبارتان وقد أفهمتا معنى واحداً فالفرق بينهما فرق في الأسلوب . ولكل شخص منا أسلوبه الذي يعرف به ويمتاز عن غيره ولكل شكل من أشكال الأدب أسلوبه كذلك ولكن الفرق بين الشعر والنثر لا يعود إلى الأسلوب فقط وإنما يعود كذلك إلى الاختلاف في الخصائص التركيبية إختلافاً يبرر الثنائية التي نلمحها في عبارة لغة الشعر ولغة النثر فلقد فرض الشعر على نفسه من القيود الشكلية وزناً وقافية ما حتم عليه أن يلجأ إلى الترخص في تراكيبه من جهة وإلى اتوسع في استعمال الدلالات الطبيعية كالجرس والتآلف والظواهر الاسلوبية الأخرى المشابهة ثم إلى اللجوء إلى المحسنات يلتمسها حيناً في المعنى وحيناً آخر في اللفظ وأخيراً إلى إختلاف الإيقاع من بحر إلى بحر وارتباط هذا الإختلاف بتوليد الأمزجة في التدقيق . والذي يهمننا من كل ذلك هو الترخص في التراكيب لأنه هو الذي يتصل بكلامنا عن التراث النحوى . فهل يقبل في النثر مثلاً إن يختلف إعراب التابع عن إعراب المتبوع كما في قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عرائن وبله كبير أناس في بجاد مزمل
أو قول الفرزدق :

وعض زمان بابن مروان لم يدع من المال الا مسحاً أو مجلف

وهل يقبل في النثر أن يكون المضاف إليه مصدراً بـ « إما » كما في قول تأبط شرا :

هما خطتا إما أسارو منة وإما دم والقتل بالحر أجدر

وهل يقتزن خبر المبتدأ باللام في النثر على نحو ما يقول القحيف
العجلي :

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها لشيء يستطاع
وهل تسقط في النثر صلة الموصول كما في قول عبيد بن الأبرص
الأسدي :

نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

كل هذا يدل على أن للشعر لغة خاصة به وقد اعتمد النحو
العربي على لغة الشعر أكثر من أية لغة أخرى غيرها .

وكل أمة بحاجة إلى ذاكرة قومية تذكر بها ماضيها وتراثها القومي
وتستعين بها على المحافظة على شخصيتها بين الأمم . وتاريخ كل أمة هو
سجل هذه الذاكرة سواء أكان هذا التاريخ مروباً أم مكتوباً غير أن
الكتابة أبعد في التاريخ غوراً وأبقى على الزمان من الرواية والمشافهة . لقد
حفظ العرب في الجاهلية أنسابهم وأيامهم وشعر شعرائهم وسجع
كهانهم وما وصل إليهم من أساطير الأمم الأخرى وتاريخها . وكان الشعر
ديوان العرب على نحو ما يكون التاريخ ديواناً للأمم الأخرى . فمن ذكره
الشعر فقد دخل إلى تاريخ العرب من أوسع أبوابه . ومن هنا عظمت
العناية برواية الشعر فكان لكل شاعر رواية ينقل عنه شعره للناس كما
عظمت العناية بحفظ الأنساب وأيام العرب الخ . وهكذا أصبحت الرواية
والمشافهة نمطاً سلوكياً عربياً لحفظ التراث والأجداد القومية . ولقد سارت
رواية القرآن وحفظه جنباً إلى جنب مع تدوينه وما زال أمره كذلك حتى
اليوم . وأما الحديث فقد كانت عناية المسلمين بتحقيق روايته وتوثيقها
سبباً في نشأة علم المتن وعلم السند أولهما للنقد الداخلي والثاني للنقد

الخارجي للحديث . وأذن نقاد الحديث برواية الأحاديث بالمعنى مع اختلاف في اللفظ وسنرى فيما بعد أن تعدد القراءات في القرآن ورواية الحديث بالمعنى كانا سبباً في تراث النحاة في الاستشهاد بالقرآن والحديث على قواعد النحو ، أو بعبارة أخرى كانا سبباً في توقف النحاة عن بناء النحو على أفصح نصين في اللغة العربية وحفاوتهم بيناءً على لغة الشعر وكلام الأعراب . واصطنع النحاة في توثيق المادة المروية منهم رجال الحديث على رغم اختلاف الغاية بين رواية اللغة ورواية الحديث ولكن الذى شجعهم على ذلك هو ما شاع في العصر الأموى من وضع الشعر ونسبته إلى غير قائله مع ما يلابس ذلك من إختلاف التركيبات الشعرية وترخصها في ظواهر بناء الجمل وذلك أمر يحوج إلى التحرز والتوثيق .

نصل عند هذه النقطة إلى المسموع . قد علمنا أن أداة النحو لم تكتمل في أيدي الدؤلى وأبناء جيله وإنما كانت لهم ملاحظات مفككة هى في أغلب الظن أكثر شبيهاً بملاحظات فقه اللغة منها بقواعد النحو . ولم يرحل هؤلاء إلى البادية لأنهم كانوا اصحاب سليقة ، ولم يطعنوا على العرب لأنهم لم يصلوا إلى إستنباط قياسى مطرد . ولقد كان ابن أبى إسحق الحضرمى « أول من يعج النحو ومد القياس وشرح العلل » فشرع يطعن على العرب وحول القياس من انتحاء كلام العرب إلى « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » أى حوله من قياس استعمالى إلى قياس نظرى . وكذلك حدد حدود الفصاحة بانتقاء الشكل اللغوى المطلوب وهو اللغة الأدبية (أو لغة القرآن كما نسميها الآن) وانتقاء القبائل التى تؤخذ عنها اللغة وهو الذى فرق بين العربية (النحو) واللغة (المتن أو فقه اللغة) كما عرفنا من قبل من شأنه مع كلمة « السويق » التى عرضها عليه يونس بن حبيب . وإذا كن

الحضرمى بتحايدته للفصاحة قد أشار إلى شرط من شروط السماع (إن
يشترط المسموع أن يكون فصيحاً) فقد كان على من بعده من النحاة
أن يضعوا قيوداً تفصيلية للفصاحة تتمثل في معايير مكانية وزمانية
 واجتماعية ينتفون على أساسها القبائل . فعلى المستوى الاجتماعى وقع
الاختيار على اللغة الأدبية دون اللهجات القبلية وعلى المستوى المكان
اختار النحاة قبائل وسط الجزيرة التى سبق ذكرها من قبل أما عن
المستوى الزمانى فقد حددوا عصر الاحتجاج بما بين امرئ القيس وإبراهيم
بن هرمة . (لاحظ أنهما شاعران مما يدل على إعتداد النحاة بالشعر
أكثر مما يعتدون بغيره) .

وقبل أن نتصاى بالنقد لهذه الإختيارات الثلاثة ينبغى أن نذكر ما
يتطلبه المعاصرون من الباحثين فى اللغة مما يعدونه من -تأود المنهج
الحديث وذلك كما يلى :

- ١ — ينبغى أن يتجه الوصفى إلى لغة حية (منطوقة) .
- ٢ — وأن تكون لغة الكلام أولى من لغة الكتابة أو الأدب بالبحث
والدراسة كلما أمكن .
- ٣ — وأن تختار لهجة واحدة من لهجات اللغة لكل دراسة فلا يخلط فى
البحث الواحد بين لهجتين .
- ٤ — أن تؤخذ اللغة عن شخص واحد من متكلميها يسمى مساعد
البحث .
- ٥ — أن يقع الإختيار على مرحلة زمنية واحدة من مراحل اللغة
وأن يجمع فى بحث واحد بين مرحلتين .

وإذا نظرنا إلى صنيع النحاة وجدنا بالنسبة للنقطة الأولى أنهم
إعتمدوا على الرواية حيناً ومشافهة الأعراب حيناً آخر وبذلك يكونون قد

أوفوا بعض مطالب هذه النقطة دون بعض لأن جانب الرواية لا يمثل اللغة الحية لأن موضوعه كلام السابقين . وبالنسبة للنقطة الثانية إتجه النحاة إلى غير الأولى فدرسوا لغة الأدب وبالنسبة للثالثة جمع النحاة بين اللهجات المدروسة ولم يصرفوا إهتمامهم إلى كل لهجة على حدة — وكذلك فعلوا بالرابعة والخامسة فجمعوا بين المشافهين المتعددين وجمعوا بين العصور المختلفة التى فرق بينها مؤرخو الأدب واعتبروها مختلفة .

ولكن النحاة معذورون فيما صنعوا للأسباب الآتية :

١ — لقد سبق أن عرفنا أن الحفاظ على القرآن ونقاء نصه كان أقوى الدوافع إلى نشأة التراث اللغوى عند العرب وبذلك يصبح إلزام النحاة بالنقطتين الأولى والثانية لا مبرر له إذ كيف يمكن أن يحافظوا على القرآن بدراسة المخاطبة اليومية للعرب ؟ من هنا إتجهوا إلى اللغة الأدبية بالدراسة .

٢ — لا يمكن مع الاعتماد على الرواية أن يكون النقد صحيحاً بالنسبة إلى النقطة الثالثة والرابعة لأن الرواية كان يروى لجمع من الشعراء ذوى اللهجات المختلفة فيؤدى شعرهم بلهجته هو أو يمثل لهجاتهم من خلال عاداته النطقية الخاصة التى لا يمكن أن توضح كافة الفروق بين هذه اللهجات . فيمكن فى هذه الحالة أن نزعّم أن اللهجات تعددت بتعدد الرواة لا بتعدد القبائل . فإذا عرفنا أن الرواة كانوا لا يختلفون كثيراً فى لهجاتهم خفت وطأة النقد عن النحاة .

٣ — وللسبب نفسه يغتفر للنحاة خلطهم بين عصور مختلفة من تطور اللغة فى درسهم النحوى إذ لاشك أن معاصرة الراية للنحوى تجعل كل ما يقدمه الراوية متحداً إلى حد كبير فى

طريق الأداء غير صالح للكشف عن إختلاف العصور .
وما كان للنحاة أن يلتبسوا الفوارق بين العصور من أى مصدر
آخر .

كان ذلك أمر السماع ولنا أن نلم بعض الإلمام بالدليل الثانى وهو
الإستصحاب وتحتة تأتى الفلسفة الحقيقية للنحو والنحاة ، لأن فى
الإستصحاب انتقالاً من الطور الحسى الذى يتمثل فى السماع إلى طور
تجريدى قوامه إطار فكرى مركب مفارق للحس تنسب إليه عناصر
المسموع . وإذا عدنا إلى الرسم البيانى المعبر عن البنية التى جردها
النحاة للنحو العربى وجدنا السماع يؤدى إلى نوعين من التجريد أحدهما
تجريد الأصول ، والآخر تجريد الأقيسة والأول منهما مناط القول
بالإستصحاب ، والثانى مناط القول فى المحمول عليه والمحمول والعلة
والحكم . وسنرى المقصود بكل واحد من هذه المصطلحات .

لم يرتض النحاة العرب لأنفسهم منهجا خالصاً للوصف مبرأ من
العقلانية على نحو ما رضى ذلك الوصفيون المحدثون وبخاصة المدرسة
التوزيعية الأمريكية . وذلك بأن النحاة العرب كانوا يسعون إلى الإطراد
مهما كان النمن ، وما دامت اللغة نفسها لا تصل إلى هذا النوع من
الاطراد فلا بد من اختراع كيان مجرد مطرد ترد إليه أوابد اللغة ، ومن هنا
جاءت فكرة "صل" الوضع وأصل القاعدة . وفى عبارة « أصل الوضع »
ما يفهم منه أن النحاة كانوا يعتقدون أن الواضع الأول للغة بل العربى
الفصيح نفسه كان يبنى نشاطه اللغوى على أساس من أصل الوضع .
ويبدو ذلك لدى النحاة فى تكرار زعمهم أن العرب أمة حكيمة تدرك
أسرار ما تقبل وتقوم فى نفوسها علله . قلنا أن اللغة لا تنسم بالاطراد
المطلق ومن هنا جرد النحاة أصل الحرف وأصل وضع الكلمة وأصل

وضع الجملة وكذلك جردوا أصل القاعدة ليميزوا بين القواعد الأصلية والفرعية . فبالنسبة للحرف لاحظ النحاة مثلاً عدم الإطراد في نطق النون فهي تنطق بالشفيتين في كلمة « ينبغى » وبالشفة السفلى مع الأسنان العليا في « ينفع » ويخرج في نطقها اللسان كما في « ينظر » وتنطق في اللثة في « أنا » وفي النهاية في « ينقل » فأروا أنهم إذا فرقوا في حدود نظام اللغة بين كل هذه الأنواع التي فرق بينها الإستعمال فإن ذلك يتناهي مع خاصية هامة من خواص « الصناعة » وهي « الإقتصاد » ومن ثم جردوا لكل النونات المذكورة أصلاً سموه « أصل الوضع » وجعلوا معيار الوصول إليه تذوق الحرف وذلك بنطقه ساكناً بعد همزة مكسورة وجعوا الرمز الذى في الكتابة العربية دالاً على هذا الأصل ومن ثم صالحاً للدلالة على كل أنواع النطق المذكورة منذ قليل . وحين تكلم سيويه في باب الإدغام من كتابه عن الحروف العربية جعل منها تسعة وعشرين « أصلاً » وجعل غيرها فروعاً وقصد بالأصول أصول وضع الحروف .

وكذلك لاحظ النحاة أن بنية الكلمة لا تطرد فجردوا بنية الكلمة أصل وضع ولنضرب مثلاً لعدم إطراد الكلمة بما نلاحظه من صحة وإعلال واختلاف صيغ الماضي والمضارع والأمر فيما يلى :

ضرب	يضرب	إضرب
وعد	يعد	عد
قال	يقول	قل
باع	يبيع	بع
وعى	يعى	ع
نوى	ينوى	انو
أكل	يأكل	كل

فنسبوا كل ذلك إلى أصل وضع مركب من حروف ثلاثة لاتتأثر في نطاق النظرية بما تتأثر به حروف الكلمات في نطاق الإستعمال من قلب ونقل وحذف وإبدال وزيادة الخ فلو أخذت الأمر من الأفعال السابقة مثلاً للاحظنا ما يلي :

أصل	فرع
أوعد	عد
اييع	بع
أوع	ع
اتكل	كل
أرا	ره

ومعنى ذلك أن الفعل « ضرب » الذى جاء سالماً في جميع صورهِ يتسم بإستصحاب الأصل لأنه لم يتغير من أصل وضعه شيئاً لا من حيث الإشتقاق ولا من حيث الصيغة لأن حروفه الثلاثة « الأصلية » باقية وصيغته الصرفية على حالها لم تتغير . وذلك هو المقصود بالإستصحاب . أما الكلمات الأخرى فقد « عدل بها عن الأصل » ومن ثم تتطلب « إرد إلى الأصل » أو بعبارة أخرى تتطلب « التأويل » . ومثل ذلك يقال في أنواع الكلم الأخرى إلا الحروف ومعظم الجوامد .

ورأى النحاة أن بنية الجملة العربية غير مطردة إذ إن جملة واحدة مثل : « أرى فوق الشجرة » يمكن أن تبدو في عدة صور منها الصورة السابقة التى توافر فيها ركنا الجملة ومنها أنها في الإجابة عن سؤال هو : من فوق الشجرة ؟ تبدو الجملة في صورة كلمة واحدة هى : أرى وفى

جواب سؤال يقول : أين أبوك ؟ تبدو الجملة في صورة الظرف وما أضيف إليه أى : فوق الشجرة . لو أن النحاة نظروا إلى كل شكل من هذه الأشكال الثلاثة نظرة مستقلة لكان عليهم أن يقدّموا ثلاث جمل لا الجملة واحدة ومن هنا جردوا أصل وضع للجملة يتحقق لها به ركنا الإسناد فإذا حذف أحدهما كما في الحالتين الثانية والثالثة فلا بد من تقديره موجودا لتحقيق بنية الجملة كاملة . ويتمثل في الحالتين الأخيرتين عدول عن الأصل وفي تقدير ما حذف رد إلى الأصل أى تأويل .

وتمثل الرد إلى الأصل في الحرف والكلمة في قول النحاة : « الأصل كذا » كأن يقولوا إن « قال » أصلها « قول » وإن « باع » أصلها « بيع » أما العدول عن الأصل فإن مسالكه تختلف في حالة الحرف عنها في حالة الكلمة وفيهما عن حالة الجملة . ففي الحرف يكون العدول عن الأصل بالإقلاب أو الإخفاء أو الإدغام وفي الكلمة يعدل عن الأصل بالقلب أو النقل أو الحذف أو الإبدال أو الزيادة أو السبك أو الفك . أما في الجملة فإن العدول عن الأصل يكون بالإستار أو الحذف أو الزيادة أو الفصل أو الإضمار أو التضمين أو التقديم والتأخير ويكون الرد إلى الأصل بتقدير المستتر والمحذوف الخ .

أما أصول القواعد فهي القواعد التي لا تنقيدها الشروط كرفع الفاعل والمبتدأ وتقديم الفعل على الفاعل وكون الفاعل إسما وكون المبتدأ معرفة الخ والقواعد الفرعية عدول عن هذه القواعد مشروط بشروط تتصل بالمعنى كاشتراط أمن اللبس أو بالمبنى كجواز الترخيص في مطابقة الفعل للفاعل من حيث التأنيث عند الفصل بينهما وهو الذى ينص عليه ابن مالك بقوله :

وقد يبيع الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضى بنت الواقف

وكجواز الابتداء بالكرة عند أمن اللبس وهو الذى يظهر من قول

ابن مالك :

ولا يجوز الابتداء بالكرة ما لم تفد كعند زيد نمة

وكقوله في الإخبار بالزمان عن المبتدأ الحسى :

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخيراً

فقوله « ما لم تفد » وقوله : « وإن يفد » إشتراط لأمن اللبس والاشتراط يجعل القاعدة مرعية معدولاً بها عن الأصل وإنما يكون ردها إلى الأصل بالنص على ذلك الأصل ولكن هناك نوعاً آخر من الرد إلى أصل القاعدة يسميه النحاة التخريج وهو من القاعدة بمكان يشبه مكان التقدير من تأويل أصل وضع الجملة والفرق بينهما أن التقدير يعيد التركيب إلى أصل قريب متبادر إلى الذهن كما سبق في تأويل عبارتي « أبى » و « فوق الشجرة » إذ قدرنا كلاً منهما بأن الأصل « أبى فوق الشجرة » . أما التخريج فإنه يكون عند إحتمال هذا الأصل وذلك فيكون عزو التركيب إلى أى واحد من الأصلين تخريجاً . مثال ذلك قراءة : « يا جبال أوى معه والطير » بنصب الطير . فالطير سعطوف على المنادى وتابع له عند عيسى بن عمر والمقرر أن تابع المنادى له حكم المنادى في دخول حرف النداء عليه ولما كانت الجبال مسبوقة بحرف النداء « يا » وهى لا تدخل على ما فيه أل لم تصلح الطير لتعطف على الجبال في نظير النحاة الآخرين ولذلك صرفوا المعنى على التخريج بالعطف على فضلاً في قوله تعالى : « ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوى معه والطير » .

وواضح أن أصل الوضع وأصل القاعدة تجريدات علياً تتمثل فيها

فلسفة النحو وتذكرنا إلى حد كبير بالمثل الأفلاطونية . وكثيراً ما وجهنا النقد إلى النحاة العرب لإصطناعهم هذه التجريدات واعتمادهم على المعيارية العقلانية في نشاط يفرض المحدثون له أن يتم بواسطة الوصف ويسترشد النقاد المحدثون في تقديم هذه العقلانية النحوية بما كتبه الوصفيون من علماء اللغة في الغرب وبخاصة أتباع ديسيسور العالم السويسرى وبلومفيلد العالم الأمريكى . ولكن التطورات الحديثة في الغرب وفي أمريكا بالذات أعلنت من شأن وجهة النظر العقلانية إذ نادى تشومسكى أبو المذهب التحويلي بالإعتماد في التحليل على بنية عميقة غير منطوقة تستنبط منها بنيات سطحية متعددة وقال ان الالتزام بالوصف دون التعميم بالتجريد إلزام بالدقة على حساب العمق . فهل في ذلك ما يرد إعتبار النحاة العرب ؟! الذى أستطيع أن أقوله هنا إن وجهة النظر العقلانية لدى اللغويين الغربيين ليست وليدة اليوم وإنما سادت أيام نحاة بور روابال في فرنسا ولدى همبولدت في المانيا وإن النحاة العرب لم يكونوا بدعاً في ارتضاها وأن فكرة « الاستصحاب » ما تزال من أنبل ما جاء به النحاة العرب وأقصد بالإستصحاب هنا ما يشمل الأصل والعدول والرد في وقت معاً ، أقول هذا وأضيف إليه أن نقاد التراث قديما وحديثا لم يفتنوا إلى خطورة تجريد فكرة الإستصحاب وإن طبقوها مع كل تقدير وتخرج . بل إن النقاد من بين المستشرقين حين إدعوا أن الفلسفة الحقيقية للعرب هى دراساتهم النحوية ربما كانوا يدركون هذه الحقائق إدراكاً غامضاً لم يمكنهم من التصريح بأساس حكمهم .

وهنا نصل إلى الدليل الثالث وهو القياس ، وهو الوجه النحوى لما يطلق عليه في منهج العلوم « مبدأ الحتمية » . ولقد سبقت الإشارة إلى أن « القياس » مصطلح يتنوع فهمه بتنوع السياقات التى يستعمل

فيها . فهناك القياس الإستعمالي وهو « انتحاء » سميت ما يقوله الآخرون من حول المتكلم ومن ذلك العبارة المشهورة : « انتحاء كلام العرب » وهذا النوع من القياس هو وسيلة لإكتساب الطفل للغة أمه وإكتساب الأجنبي للغة الوطنية لقوم غرباء عنه وهو الذى يستعمل في قاعات الدراسة بالمدارس عند التطبيق وكذلك يستعمل عند اشتقاق الألفاظ للمدلولات الجديدة . وهناك القياس المنطقي وقد سبقت الإشارة إليه والقياس النحوي وهو « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » فالقياس الأول عملي والقياس الثاني عقلي والثالث مهجى . وللقياس النحوي أركان هي :

- (أ) المقيس عليه (ويسمى تجوزاً الأصل) .
- (ب) والمقيس ويسمى الفرع .
- (جـ) والعلة (التي تجمع بينهما) .
- (د) والحكم (الذى ينسحب من المقيس عليه على المقيس) .

إذا نظرنا إلى الهيكل البنوي للنحو العربي (الشكل البياني السابق) وجدنا أنه لا يقاس إلا على المطرد سواء أكان هذا المطرد مستصحباً كضرب أو معدولاً به عن الأصل كقال وباع وشرط الإطراد أن يكون في السماع والقياس جميعاً لأنه لا يقاس على مطرد في السماع فقط ولا في القياس فقط ولا على غير المطرد فيهما . هذا وقد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم كقياس « أى » على « بعض » وهو « نظير » وعلى « كل » وهو « نقيض » ومن القواعد العامة أنه « يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره »^(١) . أما تعدد المقيس عليه مع تعدد الحكم فذلك ما نراه من اختلاف النحاة حول وجوه تخرىج المسألة الواحدة فتعدد إختياراتهم للأصول التى يقيسون عليها

ولكل أصل منها حكمه الخاص به . أى أن بعض النحاة يقيس على أصل ما فيأتى في المسألة بحكم وبعضهم يقيس على أصل آخر فيأتى في المسألة نفسها بحكم آخر وتتعدد الاجتهادات في المسائل على هذا النحو ويطول الكلام في أوجه الخلاف وتتضخم كتب النحو تبعاً لذلك .

أما المقبس أو المحمول فهو المجال الذى حاول فيه النحاة تجربة الطابع الإنتاجى للقياس النحوى إذ تقاس الكلمة على الكلمة والتركيب على التركيب وتنشأ بذلك تراكيب وكلمات لم ينطقها العربى من قبل ويختلف النحاة حول تصغير ما يسمى به من الحروف والأفعال فيقولون إذا سميت شخصاً « على » (وهى حرف جر فى الأصل) فكيف تصغره وتثنيه وتجمعه ؟ وإذا سميت « يضع » وهى فعل مضارع فهل ترد الأصل المحذوف وهو الواو فتقول : « يو يضع » أو تصغره كما هو فتقول « يضيع » . وإذا قلت : « الزيدان العمران ضارباهما هما » فهل تبرز الضمير لا محالة أو تبرزه عند خوف اللبس فقط . وفى كتاب الأصول لأبن السراج^(١٠) نماذج من هذه التراكيب تدور حول الإخبار عن « الذى » مع تعدد الموصولات ، ومنها :

- ١ — الذى التى قامت فى داره هند عمرو .
 - ٢ — اللذان واللذان قامتا فى دارهما الهندان العمران .
 - ٣ — الذى التى فى داره هند عمرو .
 - ٤ — الذى الذى ضرب عمرو زيد .
 - ٥ — الذى التى أخته أمها هند زيد .
 - ٦ — الذى التى أختها هند أخته زيد الخ .
- وهكذا نرى النحو العربى ينتج أشكالاً من التراكيب وبحكم لها بالصحة مع أن العرب لم تتكلم بها لأن العلاقات الداخلية فى كل تركيب

منها تتحدى ذاكرة المتكلم وتتطلب قدراً من النظر ، وتتنافى مع قاعدة لغوية هامة هي قاعدة الإقتصاد في الجهد العضلي والذهني ولهذا صححها النحو ورفضها الإستعمال . ذلك هو قياس « الأنماط » أو قياس إنتاجية النحو والطابع الخلاق فيه . وهناك قياس « الأحكام » الذى أشرنا إليه سابقاً يحمل المضارع على إسم الفاعل وحمل « ما » على « ليس » وحمل « أى » على « بعض » و « كل » وفي كل ذلك يعطى للمقيس ما نسب من الأحكام التى للمقيس عليه . فقياس الأنماط قياس ما لم يسمع عن العرب ، وقياس الأحكام قياس ما سمع من العرب ولم يطرد على القواعد والأحكام .

بهذا نصل إلى الركن الثالث من أركان القياس وهو العلة . وينبغي أن نشير هنا إلى أن ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأن إستصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة^(١١) وإنما يعلل ما خالف الأصل . ولقد قر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون ويعلمون بعض ذلك ويقول بعضهم^(١٢) في ذلك وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ومع إدراك النحاة أن العرب حتى مع زعم معرفتها بالعلل لم تبج إلا بالقليل منها راحوا يجرّدون العلل تجريداً يبررون به الأقيسة التى يختارونها فكانت غايتهم في ذلك أن يجعلوا تعدية الحكم من المقيس عليه إلى المقيس أمراً مقبولاً ومعقولاً وليحولوا بين الأصول التى جردوها وبين أن تبدو كأنها خبط عشواء أو خطوة في ظلام دامس إذ تقوم العلة رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي وتعطى المجرد نوعاً من التفسير والإيضاح الذى هو بحاجة إليه . وليست علل النحاة كعلل المناطقة . فلقد جعل أرسطو العلل أربعاً هي : المادية والفاعلة والصورية والغائية . فالمادية مادة الشيء والفاعلة صانعه والصورية

شكله وتركيبه والغائية الغرض منه فلو أخذنا كرسيًا مثلاً لكانت علته المادية الخشب والفاعلة النجار والصورية تكوينه من مقعد وأرجل وسند والغائية لإرادة الجلوس عليه . وقامت الفلسفة في جملتها على العلل الغائية، المنطقية وبخاصة الفلسفة الأولى أو ما وراء الطبيعة ثم تبع المتكلمون من المسلمين الفلاسفة في إصطناع هذا النوع من التعليل الغائي للتشابه الذى بين موضوع هؤلاء وأولئك .

ومن جهة أخرى إستخرج الفقهاء أصول الفقه من القواعد والممارسات الفقهية فاستعملوا نوعاً من التعليل يختلف في طابعه عن التعليل الفلسفى والكلامى من حيث كانت العلة عندهم أمانة للحكم لا تظهر فيها لغايات وتكشف عن المصالح المرسله وتسبق المعلول في الوجود فلا تصاحبه كالعلة الفلسفية .. فلما قام التعليل النحوى إنتزع النحاة عنهم من غلل الفقهاء^(١٣) إلى درجة إتحاد مصطلحات التعليل الفقهى والتعليل النحوى ولكن طبيعة الموضوع فرضت على النحاة أن تختلف نظرتهم إلى التعليل عن نظرة الفقهاء إليه . وفيما يلى بيان بأوجه الإتفاق والإختلاف بين التعليلات المختلفة لدى الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء والنحاة :

العلة	طابعها	منبعها	علاقتها بالمعلول	نوعها	ضرورتها وعدمها
فلسفية	التلازم العقلى	المنطق الصورى	تصاحب المعلول	غائية	ضروية
كلامية	التلازم العقلى	المنطق الصورى والمادى	تصاحب المعلول	،،	،،
فقهية	التعبد	المصالح المرسله	تسبق المعلول	،،	،،
نحوية	الإستقراء	المنطق المادى	تلحق المعلول	متنوعة	متنوعة

كان النحاة إذاً يستوحدون علل الأعراب الفصحاء ويأخذون ذلك بالإستقراء وفي نطاق المنطق المادى الطبيعى الذى هو اداة التفكير لدى كل فرد والعلة عندهم تلحق المعلول في الوجود بمعنى أن العربى يتكلم أولاً ثم يأتى النحوى بالعلة بعد ذلك والعلة النحوية قد تكون غائية كأن يقال : « لم رفع زيد من قام زيد » فيجاب : « لأنه فاعل » وقد تكون علة صورية تدور حول الهيئة والتكوين إذ يقال : « هكذا ورد عن العرب » وهذه العلة قد تكون ضرورية وتسمى : « موجهة » بكسر الجيم وقد تكون غير ضرورية وتسمى « مجوزه » وقد يطلق على المجوزة لفظ « السبب » لا العلة . والفرق بين « العلة » « والسبب » أن العلة تدور مع الحكم وجوداً وعدماً وليس كذلك السبب .

والركن الرابع من أركان القياس هو الحكم . وقد يحكم النحاة بالوجوب أو الإمتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة . وحين يقول النحوى : « يجب كذا » فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التى لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يجتاز أسوار النحو فليس لأحد أن ينصب فاعلاً أو يقدمه على الفعل مثلاً . وإذا قال : « هذا ممتنع » أو « لا يجوز » فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثم للصحة النحوية ، فلا يجوز لأحد أن ينعت الضمير أو يضيفه أو يدخل حروف الجر على الأفعال أو الجزم على الأسماء ولا أن يحذف بلا دليل ويتمثل الحسن والقبح أو القوة والضعف فيما يقوله ابن مالك :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفع بعد مضارع وهن
كما يتمثل الجواز في قوله :
وجائز رفعك معطوفاً على منصوب أن بعد أن تستكملا

ويتمثل خلاف الأولى في قوله :

وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا

ومثال الرخصة الضرائر الشعرية التي تجوز للشاعر دون الناثر .

وإذا اختلف النحاة في حكم أصل من الأصول كما يختلفون في نيابة « يا » التي للنداء عن الفعل « أدعو » فهل يجوز القياس على هذا الأصل . المعروف أن بعض النحاة يرون أن « يا » حلت محل الفعل وعملت عمله فتصبحت ما بعدها لفظاً أو محلاً . ولكن الفراء من النحاة (وتبعه جماعة) يرى أن « يا » أصلية في العمل لم تحل محل الفعل . ومع هذا الخلاف قاس النحاة « إلا » الاستثنائية على « يا » من حيث نابت « إلا » عن الفعل « استثنى » ومن ثم اعتبروها ناصبة لما بعدها بالنيابة عن هذا الفعل ، فقالوا إن المستثنى منصوب بإلا . والعبارة عندهم بقيام الدليل مهما اختلف النحاة .

وهناك « أدلة أخرى » يذكرها النحاة بهذا الوصف ولكنها أدلة تستعمل في الجدل النحوي لا في استنباط القواعد النحوية أى أن الاستدلال بها استدلال جدل لا استدلال منهج ومن ثم لن ندخلها في اعتبارنا .

ولقد نسب بعض المستشرقين ومن تبعهم إلى النحاة العرب أنهم أخذوا عن اليونان بعض أفكارهم النحوية . والآن بعد أن عرضنا الأدلة الثلاثة السابقة لم يعد هناك مجال للزعم أن التأثير كان في حق السماع لأن اليونان لم يعرف عنهم أنهم استعملوا السماع كالنحاة العرب ولا في حق الاستصحاب لأن التجريدات العربية في مجال الأصول لا نظير لها عند اليونان ولا عند غيرهم ولا سيما تفكيرهم في أصل الاشتقاق وأصل

الصيغة وهذا النظام المحكم من الصيغ الصرفية المجردة التي هي أعلى طبقاً من الأمثلة المستعملة في اللغة . فلم يبق إلا أن تنحصر شبهة الأخذ في مجال القياس وتد بينا بشرح الأركان الأربعة للقياس أن المنطق الذي يدور في فلكه تفكير النحاة هو المنطق المادى وليس المنطق اليونانى الصورى، وليس المنطق المادى ملكاً لليونان وحدهم لأنه ملكة التفكير الإنسانى كله فهو نقد الفكر للواقع وليس نقد الفكر للفكر نفسه .

ثانياً : فقه اللغة :

رأينا عند الكلام عن نشأة النحو كيف كان القرآن أساساً لهذه النشأة إذ كان الدافع الدينى لنشأة النحو الحفاظ على نص القرآن وكان الدافع القومى لكل الثقافة العربية (وفيها النحو) جنى ثمار القرآن . كما رأينا في معرض الكلام عن السماع أن المادة المروية شملت القرآن والحديث والشعر والكلام الفصيح بصورة عامة . ولقد كانت الدراسات القرآنية شفيعاً للشعر الجاهلى أن يبقى على رغم كونه ديوان الحياة الوثنية الجاهلية التي أبطلها الإسلام فهذا الشعر يقدم أجل الخدمات للدراسات القرآنية في عدد من المجالات منها الغريب والإعجاز والجزاز والمعانى والتراكيب والأساليب (والمقصود بالأساليب طرق الحذف والزيادة والإضمار والإلتفات والفصل واختلاف المتعاطفين الخ) مما يمكن العثور على نظيره في الشعر الجاهلى . ولقد رأينا كيف شغف النحاة بالشعر فأجروا عليه استقراءهم وأخذوا منه شواهدهم . « ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب ، أو معنى صعب يحتاج إلى الإستخراج ، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل »^(١٤)

وإذا كان مفسرو القرآن منذ ابن عباس قد التفتوا إلى ما عرفه

اللغويين من بعد باسم « الغريب » من ألفاظ القرآن كالآبائيل والأب والسجيل أو إلى ما عرف من بعد باسم « المهجور » كالبهجة والسائبة والوصيلة والحام فقد كان على اللغويين في القرن الثاني الهجري أن يأخذوا ذلك عنهم وأن يضيفوا إليه كلاماً في ظواهر أخرى كالترادف والمشتراك اللفظي والأضداد والمغرب الخ وأن يستعينوا في إستخراج ذلك بتقليب مادة الشعر وكلام العرب ولم يكن جهدهم بأى حال بمنأى عن إرادة المحافظة على القرآن .

كان ابن أبى إسحق عدد من التلاميذ الذين نقلوا علمه إلى الأجيال اللاحقة وكان منهم عيسى بن عمر وأبو عمر بن العلاء (يونس بن حبيب . فأما عيسى فقد أخذ عنه النحو والسعى وراء إطراد القاعدة فكان كأستاذه يطعن على الفصحاء ويغلطهم ، وأما أبو عمرو فقد أخذ عنه اللغة فكان إماماً فيها يحترم المسموع ويحرص على المحافظة عليه وإن لم يكن مطرداً ولم يكن يطعن على الفصحاء ولم يرو عنه ذلك إلا مرة واحدة في قوله لأبى خيرة الأعرابي « هيات لقد لان جلدك » أى لقد أفستك الإقامة بالحضر . وأما يونس فقد لفق لنفسه إتجاهاً يأخذ من النحو ولا ينسى اللغة ومن هنا كان يسأل أستاذه فيرده أستاذه إلى « باب من العربية يطرد وينقاد » .

وكان أبو عمرو يتعصب للقديم بسبب قدمه ومن ثم كان يمتنع عن الإستشهاد بشعر أو نثر مجهول القائل خشية أن يكون لمحدث غير فصيح^(١٥) ولكن أبا عمرو لم يقصر روايته على الشعر كما فعل حماد وخلف وإنما كان قارئاً ولغوياً بروى كلام الأعراب وأيام العرب وأنسابهم وكل ما يتصل بالحياة البدوية . ولعل أكبر فضل لأبى عمرو على الثقافة العربية أنه منحها سيد نحاتها ولغوياً الخليل بن أحمد تلميذ أبى عمرو وعبقري

الثقافة اللغوية عبر القرون وصاحب أول معجم في العربية : « كتاب العين » رحل الخليل إلى الصحراء لجمع المادة اللغوية كما رحل أبو زيد الأنصاري والنضر بن شميل وحشد آخر غيرهم من رواة اللغة ولكن هناك جماعة أخرى لم ترحل إلى الصحراء ولم يحل عدم الرحلة بينها وبين التفوق وعلى رأس هؤلاء أبو عبيدة تلميذ الخليل وصاحب « مجاز القرآن » وترجع أهمية مجاز القرآن إلى أمرين : أولهما أن اشتغال عنوانه على لفظ « انجاز » أغرى طائفة من الدارسين بأن يجعلوا أبا عبيدة سلفاً من أسلاف علماء البلاغة ، وثانيهما أن هذا الكتاب يعد في نظر طلاب فقه اللغة لبنة أولى في بناء معاجم الموضوعات الخاصة ومن ثم يكون إماماً لأصحاب هذه المعاجم (أو الرسائل) أمثال الأصمعي وأبي زيد وأبي حاتم وابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري وابن دريد وغيرهم ، مثله في هذا الاتجاه مثل الخليل وكتاب العين بالنسبة للمعاجم التقليدية .

لقد كانت فكرة التعليم هي السائدة في حقل اللغة كما سادت في حقل النحو وكان من نتيجة هذا الطابع أيضاً ظهور كتب الأمالي والمجالس وهي كتب غير ذات تخصص محدد ولكن فقه اللغة يعلب عليها لأنها كانت تتجه إلى تخرج اللغوي والإخباري والأديب والمثقف العام .

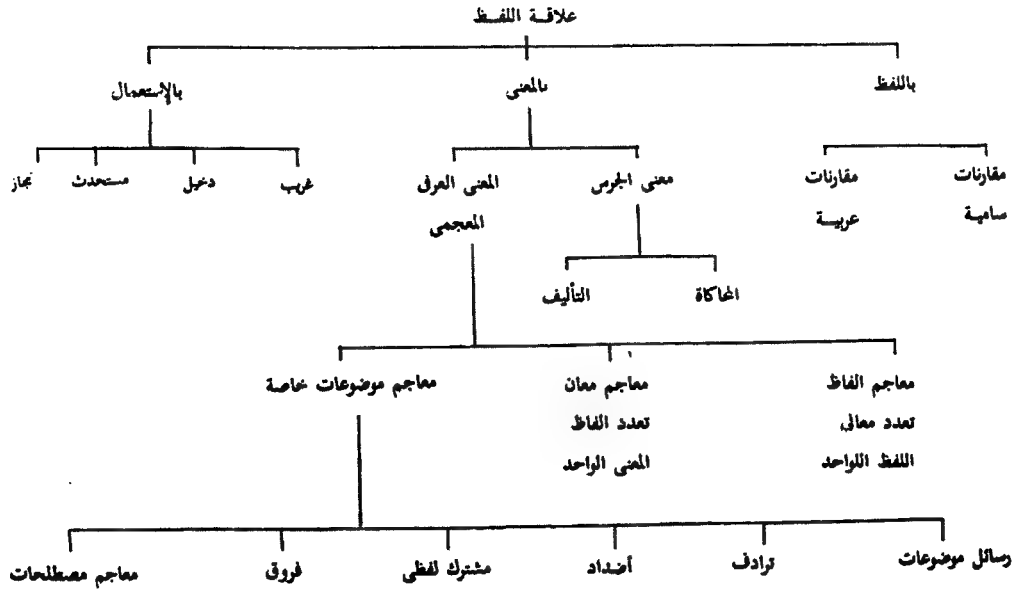
وهناك فارق من حيث الموضوع بين النحو وفقه اللغة لأن النحو يعنى بتجريد الأصول والقواعد ولكن فقه اللغة يعنى برصد المفردات والكلام عن كل مفردة على حده في إطار المباحث الآتية :

- ١ — اللغة العربية واللغات السامية (مقارنة وصراع لغوي) .
- ٢ — العربية الشمالية والعربية الجنوبية .
- ٣ — الفصحى واللهجات .
- ٤ — سليقة الفصحاء .

- ٥ — خصائص العربية وأسرارها (التآليف — الحكاية —
الإشتقاق — التصريف الخ) .
- ٦ — لهجتا الحجاز وتميم .
- ٧ — ظاهرة الصيغ القالبية المطردة .
- ٨ — الإتساع .
- ٩ — الدخيل (المعرب — المولد) .
- ١٠ — تطورات الخط العربي .
- ١١ — منزلة العربية (وتحت هذا العنوان كثير من الأحكام القيمة غير
العلمية) .
- ١٢ — إغناء اللغة بالمفردات الجديدة .

وإذا لم يكن اهتمام فقه اللغة متجهاً إلى تجريد الأصول والقواعد وإنما يتجه إلى المفردات فإن فقه اللغة يعد في المعارف ولا يعد في الصناعات . ذلك بأن فقه اللغة يعتمد على الإستقراء التام وليس الإستقراء الناقص الذى هو أساس الصناعات وهو لا يستضيح إختبار صحة النتائج كما يفعل النحو ولا يقوم على الحتمية والقياس ولا يستغنى بالأصناف عن الكلام في المفردات ولا يقوم على التقييد وإنما يقوم على تقرير المعلومات . وهذا يخرج فقه اللغة عن طابع الصناعات أو العلوم المضبوطة ويسلك في عداد المعارف .

موضوع فقه اللغة إذن هو علاقات اللفظ المفرد وليس علاقات اللفظ في الجملة . وعلاقات اللفظ المفرد تتشعب إذ تقوم العلاقات بينه وبين اللفظ الآخر وبينه وبين المعنى وبينه وبين الإستعمال . ويمكن تخطيط هذه العلاقات على النحو التالى :



فالمقارنات السامية ربما ربطت اللفظ العربى بلفظ عبرى أو حبشى
أو كلدانى واستخرجت من هذا الربط ملاحظة معينة تضيف بها بعض
الأيضاح إلى تأصيل اللفظ العربى المفرد ويمكن بالمقارنات العربية أن نلقى
ضوءاً على اختلاف اللهجات العربية من جهة وعلى دعوى الترادف أو
التضاد أو الإشتراك اللفظى الخ من جهة أخرى . والمقصود بالمحاكاة دلالة
جرس اللفظ على معناه كالذى لاحظوه في كلمات مثل الخروب والفحيح
الخ . والمراد بالتأليف حسن التجاور بين الأصوات في اللفظ
المفرد فلا يكون فيه تنافر لفظى هذا من جهة ومن جهة
أخرى رصد إمكان التجاور في اللفظ بين الأصوات إذ يقولون
مثلاً : إن الدال لا تعقبها الزاى وإن الجيم لا تعقبها الصاد
وهكذا . ومعاجم الألفاظ هى المعاجم المشهورة في استعمالنا كالعين
والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم والجمهرة والمقاييس والجمل والحروف
والأساس والمصباح والصحاح والعباب واللسان والقاموس الخ أما معاجم
المعاني فمثل كتاب، الألفاظ وتهذيب الألفاظ ومبادئ اللغة وفقه اللغة
والمختص وهكذا نرى أن فقه اللغة معرفة لا صناعة لأن موضوعه
لا يخضع « للتمرن » الذى ورد في تعريف الصناعة وإنما يخضع للإحصاء
وليس في فقه اللغة بنية فكرية مجردة يغني العلم بها عن الإطلاع على كل
لفظ على حده على نحو ما لاحظنا في صناعة النحو إذ تغني معرفة
القواعد عن إحصاء الأمثلة والشواهد . وليس معنى ذلك أن نصوص فقه
اللغة خالية تماماً من كل إشارة إلى الأصول المجردة . على العكس من
ذلك نجد فقه اللغة في عرضه لحقائقه يحيل كثيراً إلى تجريدات الأصول
النحوية كأصل الاشتقاق وأصل الصيغة .

لعل أكبر جهد في حقل فقه اللغة هو الجهد المعجمى فالعرب

من أول الأمم إهتماماً بالمعاجم لم يسبقهم إلا الصينيون في هذا النوع من النشاط . ولكن المعاجم العربية تعاني بعض نقاط الضعف التي لا بد من الإشارة إليها ومنها :

- ١ — أن مداخل المعاجم مبنية على ترتيب المواد الاشتقاقية وليس على ترتيب الكلمات .
- ٢ — أن طريقة العرض لهذا السبب تفترض في طالب المعجم أن يكون على علم بقواعد الصرف والإملاء .
- ٣ — ومعاجمنا تهمل الإشارة إلى علاقة اللفظ بالإستعمال فلا تنص على الغريب والدخيل والمهجور الخ .
- ٤ — هذه المعاجم تنفل تماماً عن النص على تطور الدلالة وتطور البنية للكلمة .
- ٥ — هناك عيوب في شرح الكلمات في المعجم أهمها :

- أ — لا ينص المعجم دائماً على ضبط بنية الكلمة فيترك المجال للتحريف .
- ب — ولا ينص على قيود التوارد المعجمية للكلمة .
- ج — وقلما تعنى معاجمنا ببيان المعاني الإصطلاحية الفنية للكلمة في مختلف الفروع .
- د — ربما اتكل المعجم في بعض الحالات على معلومات القارئ فيشرح الكلمة بقوله نبات معروف — أو ماء لبنى فلان — أو على مسيرة يوم من كذا .
- هـ — يحدث أحياناً أن يهمل المعجم الإستشهاد على المعنى فيحرم القارئ من معرفة البيئة اللغوية للكلمة في السياق .

ثالثاً : البلاغة :

يقع النظر النحوى في مجال حده الأدنى الصوت وحده الأعلى الجملة ولا يصعد النحو فوق مستوى الجملة الواحدة إلا في عطف الجمل ذوات المحل وفي ترابط الجمل الصغرى في جملة واحدة كبرى كما في صور الجملة الشرطية . أما ما فوق الجملة بمعناها الشامل الذى أشرنا إليه فليس للنحو دور يؤديه . فلا يتناول النحو الفقرة Paragraph ولا الأسلوب ولا الأفكار ولا الصدق والكذب وإنما يترك كل ذلك لفروع الدراسات الأخرى . وحين نزل القرآن الكريم لم تقتصر العناية به على ضبط نصه نحوياً فقط ولا على توثيق ألفاظه لغوياً فحسب وإنما إشتمل القرآن على ظاهرة أخرى هى ظاهرة الإعجاز وكان على المسلمين أن يفسروا هذه الظاهرة كيف كانت وتساءل العلماء عن سر هذا الإعجاز بعد أن ثبت لهم أن النحو وفقه اللغة قاصران عن بيان هذا السر .

فأما أصحاب الفرق فقد تكلموا في الإعجاز بإجتهداتهم العقلية حتى قال بعضهم « بالصرفة » وأما غيرهم فقد جعل بعضهم الإعجاز للمعنى وجعل بعضهم الإعجاز للفظ وقال آخرون بل لهما معاً . ثم هب اصحاب المعنى وأصحاب اللفظ يكشفون عن مظاهر تفوق القرآن في هذين المجالين واول ما كان من ذلك كتاب « مجاز القرآن » لأبى عبيدة ، ثم تلاه « إعجاز القرآن » و « البيان والتبيين » للجاحظ وكان الجاحظ أوسع أفقاً وأعلى كعباً وأرهف ذوقاً من أبى عبيدة حتى هم بعض الدارسين أن يجعله المؤسس الحقيقي لعلم البلاغة وإن حال بينه وبين هذا الأمر إن كتبه وإن كانت حبلى بجنين البلاغة فإنها لم تعطه فرصة الميلاد لأن الأدب كان أغلب في كتب الجاحظ من العلم كما أن

مصطلحات الجاحظ كانت فضفاضة تدور في فلك العرف اللغوي العام وليس في عرف علمي خاص وإذا كانت فوائد علم البلاغة في نظر الدارسين هي :

أ — الوقوف على أسرار البلاغة في منشور الكلام ومنظومه فنحتذى حذوهما .

ب — معرفة وجه إعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب وما اشتمل عليه من عذوبة وجزالة ، وسهولة وسلاسة^(١٦) .

فإن الجاحظ فضل أن يخاطب بكتبه الأفدة لا العقول وأن يتجه إلى قرائه بملكة الأديب لا بمنهج العالم .

ولقد عرفنا أن أبا عمرو بن العلاء كان يفضل القديم تقدمه ويسئ الظن بالمحدث شأنه في ذلك شأن النحاة الذين وقفوا بقصر الاحتجاج عن ابن هزلة وإتهموا ما بعد ذلك من لغة حديثة . ومعنى هذا أن أبا عمرو كان يتمسك بالطرق القديمة لصياغة الشعر من وزن وقافية ومقدمة في النسب وتخلص إلى الغرض وأخيلة صحراوية وبكاء أطلال وصحبة وحش وتشبيهات تقليدية درج عليها الجاهليون وغير ذلك مما اشتمل عليه « عمود الشعر » والتزم الناس مرقف أبي عمرو حتى سخر أبو نواس من بعض عادات الشعر القديم كالوقوف على الأطلال فنشأ بذلك ما عرف من بعد باسم قضية التقليد والتجديد . ثم ظهر أبو تمام فبالغ في استعمال البديع فعابه بعض النقاد وأطراه بعضهم فتحولت المحاوراة التي كانت في عهد أبي نواس إلى خصومه إضطر بعضهم بها أن يؤلف في « الوساطة » بين أطرافها . وكان حصاد كل ذلك نقوية النقد الأدبي والسعي إلى إعطائه نوعاً من الضبط ثم نشأة الدراسات البلاغية .

ألفت هذه الخصومة ظلها على ما كتبه إثنان من كبار النقاد العرب : ابن قتيبة وابن المعتز . فأما ابن قتيبة فقد رفض معيار القدم في النقد مخالفاً أبا عمرو وأتباعه^(١٧) وأما ابن المعتز فقد فطن إلى أن أبا تمام لم يخترع البديع اختراعاً وإنما بالغ في استعماله ولاحظ ابن المعتز إن البديع حسن عند المتقدمين لعدم المبالغة وإن إفراط أى تمام في ذلك مذموم^(١٨)

وتناول ابن المعتز ما أمكنه العثور عليه من أنواع البديع فأحصى من ذلك سبعة عشر نوعاً منها الإستعارة والكناية والتورية والتجنيس والسجع مما يكشف عن أن ابن المعتز كان يفهم بمصطلح « البديع » معنى أوسع مما نعرفه الآن .

وفي القرن الخامس ظهر عبد القاهر الجرجاني صاحب الكتابين القيمين : « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » مما يكشف لنا عن أن وظيفة البلاغة لم تبتعد كثيراً عن الكشف عن دلائل الإعجاز حتى في ذلك العصر المتأخر وكان عبد القاهر أشعرياً يؤمن بفكرة الكلام النفسى فاهتدى في بحثه إلى استعمال هذا المفهوم في دراسة عملية التكلم فجعل الكلام النفسى الذي في علم الكلام «نظماً» في دلائل الإعجاز ورُتّب عليه عمليات لغوية تقود إلى التلفظ سماها « البناء » و « الترتيب » و « التعليق » وقد ألفت بعض الضوء على العلاقة الأصولية (الأيستيمولوجية) بين هذه المفاهيم في كتابى « اللغة العربية معناها ومبناها » وفي كتاب آخر لى تحت الطبع عنوانه « الأصول » ولايتسع المقام هنا لمناقشة ذلك .

تكمننا حتى الآن عن الرافد النقدى للبلاغة . ولكن هناك رافداً آخر لها بدأ بكتاب « نقد الشعر » لقدامية بن جعفر الذى أكمل أنواع البديع ثلاثين نوعاً ولكنه مال بالدراسة إلى الضبط والصناعة أكثر من

ميله إلى الذوق النقدي : فلقد إنجه إلى إقامة هيكل بنيوى تجريدى ذى أصناف وتعريفات تشبه ما لدى المناطقة والنحويين . ثم جاء ابو هلال العسكري صاحب الصناعتين فأنشأ مباحث للفصاحة والبلاغة والإيجاز والإطناب والحشو والتطويل وجمع خمسة وثلاثين نوعاً من البديع أحسن في الاستشهاد على كل واحد منها ولكنه تبع قدامة في الميل إلى طابع الصناعة . وجاء بعدهما السكاكى في نهاية القرن السادس وأوائل السابع فجعل البلاغة أقرب ما تكون لطابع الصناعة وكاد ييرثها من الاعتماد على الذوق وقسم فروعها إلى معان وبيان وبديع وأودع كل ذلك كتابه (مفتاح العلوم) الذى لقى عناية كبيرة من الشراح من بعده .

على أن البلاغة بعضها صناعة وبعضها معرفة . فأما جانب المعرفة فيتمثل في مفهومها في دور النشأة إذ كانت البلاغة أدخل في الذوق منها في التصنيف أما بعد تطور البلاغة وظهور مباحث قدامه والعسكرى ثم السكاكى فذلك يحتمل بعض التفصيل . فأما من حيث الموضوعية فلا جدال في موضوعية البلاغة برمتها ولكننا نفرق هنا بين الموضوعية بشروطها التى رصدناها للصناعات والموضوعية التى تقف بإزاء الذاتية فتكون عامة غير مشروطة . وموضوعية الصناعات مشروطة بالإستقراء الناقص وإمكان اختبار النتائج ولقد نرى أن الإستقراء الناقص قد أستعمل في الوصول إلى حقائق البلاغة لأن البلاغيين حين نظروا في الأدب العربى لم يجروا الإستقراء على كل شعر ونثر فيه وإنما إختاروا نماذج فجعلوها موضع بحثهم وصمموا نتائج ذلك على كل كلام العرب . فإذا نظرنا في الشرط الثانى وهو إمكان اختبار النتائج وجدنا بنفس البلاغة يسمح بذلك وبعضها لا يتأتى فيه الإختبار فقد نختبر إجراء الإستعارة أو المجاز المرسل أو نتحقق من أسلوب خبرى أو شرطى ولكننا إذا ادعينا

لكلمة أنها فصيحة فلا مجال للتأكد من فصاحتها (أى أخذها عن قبائل وسط الجزيرة) لأننا لانستطيع الآن أن نعود إلى قبائل الفصاحة ولابد من أن نقنع برواية الرواة . وفي البلاغة حتمية وقياس ما دامت قواعد ما تنطبق على ما لم نعرفه من الكلام ، ولكن هناك جانباً ذوقياً من البلاغة لا يخضع للقواعد كحسن التأليف وحصانة الأسلوب او جزائته والظلال النفسية التى تأتى عن ظواهر بلاغية كالتقديم والتأخير والفصل والوصل الخ فهذا الجانب لا ينطبق عليه القياس أو الحتمية .

وأما تجريد الثوابت فإن البلاغيين قد قبلوا بعض القواعد المنهجية العامة من النحاة وأضافوا إليها ما يتصل ببحوثهم من هذه القواعد المنهجية كقولهم : الأصل في التعجب الإستفهام ، أو الأصل في النوى طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء الخ . وفي البلاغة تصنيف كما في النحو وفقه اللغة وليس فيها كما ليس فيهما تناقض . وفيها استغناء بالأصناف عن المفردات فالمشبه صنف مفرداته كل المشبهات فنستغنى بهذا اللفظ عن كل مفردات أمثله وفي البلاغة ما يخضع للقواعد وفيها ما لا يخضع كما سبق منذ قليل . وإذا كان الأمر كذلك جاز لنا أن نقول إن البلاغة تقف بإحدى رجلها في الصناعات وبرجلها الأخرى في المعارف وذلك شأن البلاغة فيما بعد السكاكى .

البلاغة دراسة العلاقة بين الأسلوب والمعنى فإذا كان الأسلوب على مستوى ما يعرض للجملة فذلك موضوع علم المعانى وإذا كان الأسلوب على مستوى ما يعرض للمفرد فذلك موضوع البيان وكل تقلب للأسلوب فهو ذو أثر في المعنى أو على الأصح يتم هذا التقاب تبعاً لمطالب المعنى المراد . فما هذا المعنى ؟ إذا صح أن نعرف المعنى بأنه العلاقة بين الرمز والمدلول فإن هذه العلاقة قد تكون طبيعية لا دخل

في إدراكها للعرف أو المنطق كإدراك حلاوة الجرس والوزن والقافية والمحسنات ونغمات الإلقاء ونحو ذلك مما يترك في النفس أثراً خاصاً . وقد تكون العلاقة عرفية كالعلاقة القائمة بين الألفاظ ومدلولاتها في المعاجم وكالمعاني النحوية التي تعطى للألفاظ والجمل كالفاعلية والمفعولية والخبر والإنشاء والشرط الخ وكالنغمات التي يفرق بها بين الإستفهام والتقرير ، وقد تكون العلاقة ذهنية كالعلاقة بين الإستقراء والنتيجة أو الإستنباط ونتيجته وكالإستدعاء الذهني والإدراك المنطقي المادى . وكل هذه العلاقات مستعمل في البلاغة . فلقد حاول النقاد والبلاغيون العرب أن يعبروا عن العلاقات الطبيعية بين الألفاظ ومدلولاتها فجاء تعبيرهم عنها محوطاً بتهاويل الجواز البعيد المتناول فقالوا في النص الأدبي حين أعجبوا به : حسن الجرس وقيق الديباجة طلي العبارة رائع التأليف فيه جزالة وسلاسة وله ماء ورونق . ومن قبيل ذلك كلامهم عن الآثار النفسية التي تأتي عن التقديم والتأخير أو الفصل أو الوصل أو القصر الخ ومنه ما يسمى في الدراسات اللغوية *onomatopoea* أما العلاقة الثانية فيمكن بحسبها أن نقسم المعنى إلى وظيفي ومعجمي ودلالي فالوظيفي المعنى الصرفي والنحو على مستوى معاني الصيغ المجردة كالطلب والصيرورة والمضارعة الخ . أو مستوى الأبواب كالفاعلية والمفعولية . الخ . والمعجمي معنى اللفظ في المعجم والدلالي معنى الجملة في محيطها الإجتماعي الذي يراعى فيه المقام ولقد امتدت دراسات المعنى المعجمي حتى شملت الترادف والتضاد والمشارك اللفظي والتوارد والحقول المعجمية الخ . ولا يتسع المقام لتفصيل القول في ذلك ولكنه يوجد مفصلاً في كتاب الأصول الذي أقدمه للمطبعة الآن .

أما فروع البلاغة فهي المعاني والبيان والبديع . والمعاني قمة النحو

لأنها تبدأ عندما ينتهى النحو لقد ذكرنا أن النحو يبدأ بالصوت وينتهى بالجملة التامة ثم لايتناول ما فوق ذلك ونضيف الآن أنه يترك دراسة ما فوق الجملة التامة لعلم المعانى فمن موضوعاته الذكر والحذف والإظهار والإضمار والفصل وزيادة الحرف مما يتصل بنظم الجمل في أسلوب متصل أى أن النحو تحليلي والمعانى تركيبى أضف إلى ذلك أن علم المعانى يدرس أضرب الأساليب ويربط الأسلوب بمقتضى الحال ويجعل إنطلاقه في كل ذلك عكس إنطلاق النحو فالنحو يبدأ من المبنى ويبحث عن المعنى وعلم المعانى ينطلق من المعنى باحثاً عن الأسلوب أو الأساليب التى تصلح للتعبير عنه . ولكن لعلم المعانى مطمحاً آخر لا يتوق إليه النحو . مطالب يتخطى المعانى الوظيفية إلى العلاقات الطبيعية والمعانى الذوقية والخلجات النفسية فيستريح به المرء من جفاف الصناعة ويستروح به ندى التذوق ويمجد به الناظر مبرراً للفصل بين علمى النحو والمعانى اللذين تشاركا فيما عدا ذلك وهكذا نرى علم المعانى يكشف عن بعض الطموح للاتصال بالإعتبارات الجمالية التى يمكن الكشف عنها في الحكاية onomatopoea وتنافر الحروف والتأليف والتعقيد اللفظى والمعنوى وكل ذلك ينتمى إلى العلاقة الطبيعية بين الرمز ومدلول . ومعنى علاقة تحيط بها المعرفة ولا تؤديها الصفة^(٢٠) وهى مما يشم ولا يفرك ومن هذا القبيل ما ينسب من حسن للحذف أو الذكر أو الوصل أو الفصل الخ . وأقصد عنى علماء المعانى بالعلاقة الذهنية بين الرمز ومدلوله في صورة الكلام عن القرائن الحالية ومقتضى الحال . وهكذا يكون علم المعانى قد إعتد على العلاقات الثلاث بين الرمز ومدلوله .

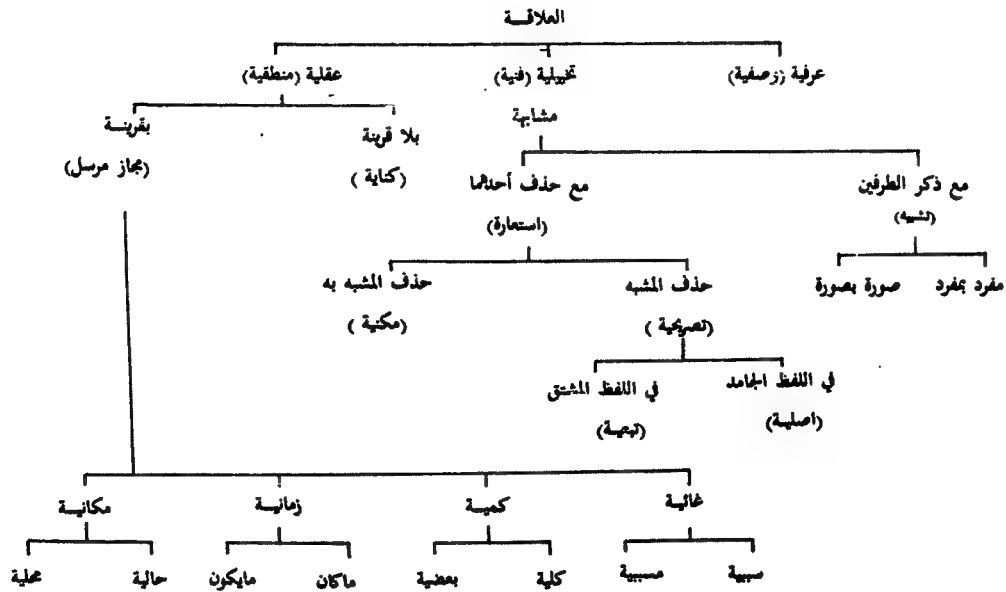
لعل من الظواهر الهامة جداً في دينامية الاستعمال اللغوى أمرين أحدهما يرجع إلى النظام والآخر يرجع إلى التوسع . فأما الذى يرجع إلى

النظام فهو تعدد المعنى للمبنى الواحد سواء على مستوى الصرف أو على مستوى المعجم . لاحظ مثلاً أن « ما » تصلح نافية واستفهامية وزائدة وموصولة وشرطية ونكرة تامة ونكرة ناقصة وهلم جرا وكل ذلك داخل النظام ومن ثم يتمي إلى طبيعتها الصرفية والنحوية وكذلك نجد « ضرب » على المستوى المعجمي بتعدد معناها بين : ضرب زيد عمراً وضرب الله مثلاً وضرب له موعداً وضرب له قبة وضرب في الأرض وضرب خمسة في ستة الخ . فلا يتضح معنى « ما » ولا معنى « ضرب » إلا في جملة تامة ويظل خارج الجملة متعددًا أو محتملاً .

والأمر الثاني وهو الذي يرجع إلى التوسع هو النقل والمقصود نقل المبنى عن معناه الأشهر إلى معنى آخر ويكون ذلك أيضاً على المستوى النحوي وعلى المستوى المعجمي فالنقل النحوي أشار إليه النحاة في باب أسماء الأعلام وفي باب التمييز ونحوها كما أشاروا إليه في أنماط الجمل كأداء معنى الدعاء بالجملة الخيرية (بارك الله) وأداء معنى الإنكار بالجملة الإستفهامية (أنتكر نعمة الله عليك) والتقريرية أيضاً « ألم يجذك يتيماً فأوى » وأما النقل على مستوى المعجم فهو موضوع علم البيان . فلظاهرة النقل في البيان عدة مظاهر يستعمل فيها اللفظ المفرد بغير معناه الحقيقي كما أن اللفظ قد يعرض له ما يختص دلالة أو يعممها أو يغيرها كما في نقل المعنى اللغوي إلى المعنى الإصطلاحي وكما في مجاز الحذف . وهذا النقل البياني في صورته الشاملة هو أقرب شيء إلى ما فهمه أبو عبيدة بلفظ « المجاز » ولعل مكان علم البيان من فقه اللغة كمكان علم المعاني من النحو فكلاهما يبدأ من حيث ينتهي قرينه ولكن الصورة النهائية لعلم البيان لم تكتمل إلا في جو النقد الأدبي .

ولقد عرف القزويني^(١) البيان بأنه « علم يعرف به إيراد المعنى

الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه « ولولا أن المعنى الوارد في عبارة « ايراد المعنى الواحد » هو معنى اللفظ المفرد وليس معنى النسبة لكان هذا التعريف أحسن ما يعرف به « الأسلوب » غير أن المقصود بالمعنى هنا كما تصرح به المتون هو المعنى الذى ينبئ على تصور مفرد وهذا ما يجرى عليه العمل عند التطبيق . ذلك أن موضوع البيان هو « اللفظ العربى من حيث التفاوت في وضوح الدلالة بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال » . وما دام المعنى البياني مفرداً في طابعه فقد عدل البيانىون عن فهمهم لتشبيه التمثيل والتشبيه الضمنى والاستعارة التمثيلية عن إعتبار الكلام المتصل المؤلف من عدد من الألفاظ إلى إعتبار الصورة المفردة أو الحالة المفردة الحاصلة من التركيب وهما في نظرهم « تصور مفرد » أما المجاز العقلى فعجباً المبيانين أن قبلوه في مباحثهم وإنما أولى الأماكن به علم المعانى لأنه إسناد من الإسناد وهو بحكم تعريفه : « اسناد الفعل أو ما فى معناه إلى غير من هو له لعلاقة مع قرينة » ولعل الذى شفع له عند البيانين هو طابع « النقل » ثم ما يصاحبه من علاقة وقرينة . وفيما يلى تصور للعلاقات البيانية للفظ المفرد .



ومعنى هذا أن البيانين وقد أسلموا الإهتمام بالعلاقة الطبيعية لعلم المعانى والبديع إستحدثوا لأنفسهم من الإستعمال الأدبى للألفاظ علاقة أخرى سموها العلاقة الفنية أو علاقة المشابهة وعلاقات عقلية هى الزوم والغائية والكمية والزمانية والمكانية ولقد نص البيانون على أن العلاقة الوضعية (العرفية المطابقة التى بأصل الوضع) لا يتطرق إليها التفاوت فى الوضوح والخفاء لأنها إما أن تكون معلومة فتتضح أو مجهولة فلا تتضح ولا فرصة هنا للزيادة أو النقص فى اللفظ أو فى المعنى لأن الزيادة والنقص تغيران المعنى . فمن زيادة اللفظ أن نعمل إلى فعل مثل « كثر » مثلاً فنضعف عينه . ومن نقصانه أن نعمل إلى فعل مثل « إنكسر » فنحذف منه حرف المطاوعة . ولكن هل يزداد فى المعنى أو ينقص فيه ؟ الجواب نعم ! فلو أخذ الفعل « كسر » مرة أخرى لوجدنا معناه مكوناً مما يأتى :

أ — أصول الإشتقاق أو مادته وهى الكاف والسين والراء وهى تفيد الحدث .

ب — صيغة « فعل » بفتح الفاء والعين واللام وهى تفيد الزمن .

ج — تطلب الفعل المفعول يقع به الكسر وهذا هو «التعدية» .

د — كون هذا المفعول مما يصح أن يقال فيه إنه كسر فلا يقال مثلاً كسرت الثوب .

كل أولئك يعتبر من المكونات النحوية لمعنى « كسر » وهى عرضة للزيادة والنقص فقد يتغير الزمن إلى الإستقبال مع بقاء الصيغة على حالها أقصد الدعاء وقد تنعدم فكرة وقوع الحدث كأن يكون « كسر » مثلاً نحوياً أو لفظاً محكياً وقد لا تتحقق التعدية ويكون عدم

تحققها بحذف المفعول كأن تقول : « كم حطم هذا الأحقق وكم كسر » .

أما العنصر الأخير الذى تحت رقم (د) ، فهو يمثل ما يسمى قيود التوارد أو شروط التوارد المعجمية لأن مفعول « كسر » ينبغى أن يكون من نوع ما يصدق عليه الكسر بأن يكون مصنوعاً من مادة هشة مثلاً . ومخالفة هذه القيود التى أطلقنا عليها « شروط التوارد » يخلف لنا ما يسمى « مفارقة معجمية » كالمفارقة بين « كسر » وبين « الثوب » وما دما قد أوضحنا هذه المسألة على هذا النحو فإنه يجدر بنا أن نتكلم في مفهومين هامين من مفاهيم البيان وهما « العلاقة » و « القرينة » . فأما العلاقة فقد أشرنا منذ قليل إلى أن الأساليب البيانية تجتاز المعنى العرفى الوصعى المطابقى الأصلى وما يناسبه من علاقة عرفية بين الرمز والمدلول أو بعبارة أخرى بين اللفظ والمعنى وإن البيان قد أستبدل بهذه العلاقة العرفية علاقة أخرى فنية هى المشابهة كما اختار علاقات أخرى عقلية كاللزم والغائية والكمية والزمانية والمكانية فإذا قلنا « العلاقة » فليس المقصود العلاقة العرفية وإنما المقصود العلاقة الفنية (المشابهة) أو العقلية (اللزوم الخ) وإذا قلنا : « القرينة » فالمقصود ما ذكرناه منذ قليل من « المفارقة المعجمية » إذ لولا هذه المفارقة المعجمية ما سهل على السامع أن يسارع إلى الإغضاء عن العلاقة العرفية وإلى إحلال علاقة أخرى بيانية محلها . فإذا نظرنا إلى قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ تبادل إلى ذهنتنا المعنى في صورة « استبدلوا » الضلالة بالهدى ولم تأخذ لفظ « اشتروا » مأخذاً حرفياً يؤدي إلى معناه العرفى . ومعنى ذلك إننا أدركنا أن الآية تهسر العلاقة العرفية وتضع موضعها علاقة بيانية فنية يمكن تفسيرها بأن

نقول : شبه مطلق الإستبدال بالشراء ثم حذف المشبه (مطلق الإستبدال) وأتام المشبه مقامه ثم اشتق من الشراء « اشتروا » بمعنى « استبدلوا » فإذا سئلنا عن القرينة هنا قلنا أن القرينة لفظية ويقول البعض إنها هي لفظ الضلالة وأقول إنها المفارقة المعجمية بين « اشتروا » وبين « الضلالة » لأن الضلالة ليست مما يشتري « فأنت ترى إذن أن القرينة هي المفارقة المعجمية بين اللفظين المتواردين . ويقال مثل ذلك في المجاز المرسل نحو : « بنى الأمير المدينة » و « يجعلون » أصابعهم في آذانهم و « غرست نخلة » ومجاز الحذف نحو « وأسأل القرية » الخ ولكن لا قرينة في الكناية لأن كلا المعنيين (القريب والبعيد) صالح أن يقصد .

نصل الآن إلى فكرة المحاور التي تتركز عليها بعض التصنيفات البلاغية في البيان والبديع لنرى مقدار السداد في تصنيف مفهوماتهم وتوزيعها على هذين الفرعين من فروع البلاغة . فمن الواضح أن المحور الأكبر في الدراسات البيانية هو محور الحقيقة والمجاز وأن أحد طرفي هذا المحور وهو المجاز هو الذى يهم الدراسات البيانية ليشمل المجازين اللغوي والمرسل . وهناك محور القرب والبعد وهو المحور الذى يدور حوله عدد من الأبواب الموزعة بين البيان والبديع والتي تستحق جميعاً أن توضع في البيان ومن ذلك :

١ — الكناية ويمكن لكل من المعنيين (القريب والبعيد) فيها أن يكون مراداً .

٢ — التورية والمعنى القريب فيها أوضح من المعنى البعيد وأعل خفاء المعنى البعيد فيها ووضوحه بالزوم في الكناية هو الفارق بينهما إلى جانب فارق آخر وهو أن التورية تنكئ على الجنس

أو المشترك اللفظي بخلاف الكناية أضف إلى ذلك ضرورة القرينة في التورية وعدم الحاجة إليها في الكناية .

٣ — الاستخدام حيث يعد معنى اللفظ قريباً ومرجع ضميره بعيداً كما في نحو : « لما إقتحمت مصر القناة رمت بها أعدائها » إذ يعود الضمير على قناة الرمح وفي هذا إستعانة بالمشترك أيضاً . وإذا لم يكن الضمير هنا راجعاً إلى قناة السويس وهي المذكورة في المثال على الحقيقة فإن الذى ربط بين الضمير وبينها إنما هو التطابق المعجمى الذى ينطوى عليه المشترك وذلك في غيبة التطابق الإشارى الذى يتحتم أن يكون بين الضمير ومرجعه . وبيان ذلك أنك إذا قلت : « قتل الرجل الرجل » فبين « الرجل » و « الرجل » تطابق معجمى ولكننا لا ندرى إن كان بينهما تطابق إشارى بمعنى أن الرجل الثانى هو الرجل الأول أو لم يكن فإن كان صح الإضمار فقلت : « قتل الرجل نفسه » والا لما صح الإضمار لأن الرجل الثانى غير الأول فلا يصلح الأول مرجعاً لضمير الثانى ولكن الإضمار ساغ في الاستخدام لورود الضمير في جملة غير الجملة التى فيها ما يشارك مرجعه في اللفظ .

٤ — التوجيه والإيهام وهو أن يحتمل اللفظ معنيين لا يتعين أحدهما إلا بقرينة حالية وذلك كإستعمال لفظ « سواء » في قول الشاعر في خياط أعور :

خاط لي عمرو قباء ليت عينه سواء

فلاتعين التسوية في الإبصار أو التسوية في العسى إلا بالقرينة ومع ذلك يظل أحد المعنيين أقرب من الآخر لأن اختيار عين الخياط للكلام يجعل التمنى عليه أقرب من التمنى له

لأنه لو كان يريد التمني له لتحرج من تذكره بالعامية فتمنى له شيئاً آخر .

٥ — القول بالموجب وهو أن تسمع كناية فتقلب معناها القريب بعيداً والبعيد قريباً كما في نحو قوله تعالى : « يقولون لنرجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » فقد أرادوا بالأعز أنفسهم وبالأذل المسلمين ولكن القرآن عكس عليهم ما أرادوا فقال : « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » فصدق ما اشتمل عليه الكلام السابق ولكنه غير موضع العزة . وتجد مثل ذلك في قول الشاعر :

وقالوا قد صفت منا قلوب نعم صدقوا ولكن من ودادى

وهناك أيضاً محور التوافق والتضاد وهو يتوزع عدداً من المحسنات البديعية فمن التوافق الإحصاء والمشاكلة والمزاوجة وحسن التعليل وتشابه الأطراف والسجع ومن التضاد الطباق والمقابلة والعكس والرجوع وتأكيده المدح بما يشبه الذم وتأكيده الذم بما يشبه المدح وكل ذلك محسنات معنوية .

كان ينبغي لكل ما سبق من المحاور والأبواب التي تقع في نطاق تقلب معنى اللفظ المفرد أن تحتل مكانها في حظيرة الدراسات البيانية وألا يعدها البلاغيون السكاكيون في المحسنات البديعية . أما ما يعد في البديع فهو محور الترتيب والتشويش ويدور عليه اللف والنشر مرتباً ومشوشاً والإطراد والاستتباع وكذلك محور الجمع والتفريق ويدور حوله الجمع وأيضاً التفريق والتقسيم والتفريع والإدماج ومراعاة النظير وهناك أخيراً محور الزيادة والنقص وربما دارت عليه المبالغة والتجريد .

لقد كانت البلاغة العربية سليمة للنقد العربي ثم أصبحت واثرة له بسبب ضعف الذوق النقدي وبقيت البلاغة عبر القرون هي المنظار الذي يكشف به طلاب الأدب مواطن الجمال في النص . ولقد إتضح لنا في بداية الكلام عن المبالغة أنها تقف بإحدى رجلها في معسكر الصناعات وبرجلها الأخرى في حلبة المعارف ومن المسلم به أن الذوق لا يقنن وأن معظم النقد تذوق وإذا كان الأمر كذلك فلا تصلح البلاغة منهجاً نقدياً بسبب إرتباطها بالشكل اللغوي والتزامها بالقواعد .

وهنا يرد علينا سؤال هام إذا كنا نرى أن القدماء قد تجاوزوا الصواب في إعتادهم على البلاغة في عملية النقد فأين نضع البلاغة في سياق فهمنا الايستيمولوجي المعاصر ؟ والإجابة على هذا السؤال أن البلاغة حتى مع تفرعها إلى فروع ثلاثة مختلفة تعتبر منهجاً موحداً يتجه إلى دراسة الأسلوب Stylistics فالمعاني يبدأ موضوعها بالتفريق بين أسلوبي الخبر والإنشاء ثم التفريق بين أضرب الخبر وأضرب الإنشاء ثم يدرس فيما بقي من موضوعه ظواهر أسلوبية كالفصل والوصل والحذف والإيجاز والإطناب الخ . والبيان يرى في الإستعمال الحقيقي أسلوبياً يختلف عن الإستعمال المجازي ويفرق بين أنواع المجاز باعتبارها أساليب وكذلك بين المجازات والكنايات وأما البديع فطرق التحسين عنده أساليب أيضاً فقد يكون الأسلوب مسجوعاً أو غير مسجوع مشتملاً على الطباق أو غير مشتمل الخ . لأن الأسلوب هو الإختيار الفردي للمتكلم أو الكاتب وهذا الاختيار يبدأ عند النقطة التي نقتنع فيها بأننا قد وفينا مطالب الصواب النحوي . فإذا صح هذا فإن البلاغة في مجموعها تدور حول الأساليب .

وإذا صح في أذهاننا أن البلاغة دراسة الأساليب فإنها عندئذ

تتناول جانباً من جوانب النقد الشكلي الذي يشتمل على البلاغة والعروض وكل ما يبحث في شكل النص الأدبي كتصميم القصة ومجرى الحوار المسرحي والترقيم والإلقاء والتقطيع إلى فقرات Paragraphs والبدء والختام الخ ولا تصلح البلاغة أن تكون كما كانت في الماضي منهجاً متكامللاً لتناول النص بالنقد لأن النقد بصورته الحاضرة قد إمتد حتى اتسع لحقائق علم الاجتماع ونتائج علم النفس وثمرات الفلسفة واعتمد على ركائز من فروع المعرفة المختلفة وليست البلاغة أكثر من لبنة في هذا البناء الشاخص .

-
- (١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٣١ .
 - (٢) في الفهرست لابن النديم اشارات الى عدد كبير من كتاب المختصرات في ذلك الوقت المبكر .
 - (٣) فيض نشر الانتماع من روض طلى الاقتراح لابن الطيب اللقارنى الفخرى : ص ٢٤ مخطوطة المكتبة العامة بالرباط ١٩١٥ .
 - (٤) الاعراب في جدل الأعراب لابن الأنبارى ، وكذلك ابن الطيب الشرقى ٢٩٤ .
 - (٥) الانصاف لابن الأنبارى المسألة رقم ٤٠ ص ٣٠٠
 - (٦) المرجع والصفحة .
 - (٧) الاقتراح للسيوطى ٣٨ .
 - (٨) انظر : فقه اللغة على والى ١١٢ ودراسات في فقه اللغة لصبحى الصالح ١٠٩ .
 - (٩) الفارابى : كتاب الحروف ١٤٧ .
 - (١٠) الانصاف مسألة ٢٣ ص ١٨٦ ، ٣٦٧/ ٣ ، ٧٢/ ٥٢٨ ، ٨٧/ ٦٣٠ .
 - (١١) الجزء الثانى ص ٣٣٤ تحقيق الدكتور حسين الفتى .
 - (١٢) الاقتراح للسيوطى ٧٢ .
 - (١٣) الخصائص لابن جن ١/ ٤٨ . الاقتراح للسيوطى ٤٦ .
 - (١٤) الجاحظ : البيان والبيان ٣/ ٣٢٣ بتحقيق السندوي .
 - (١٥) الاقتراح للسيوطى ٢٧ .
 - (١٦) علوم البلاغة للمراغى ٤٤ - ٤٥ .
 - (١٧) الشعر والشعراء ٥ .
 - (١٨) البديع ٢ - ٥ .
 - (١٩) سبق شرح معنى الصناعة .
 - (٢٠) النقد المهجى عند العرب لمندور ١٠٢ .

٥	مقدمة
		جدوى استعمال التقابل في تعليم اللغة العربية
١٣	لغير ابتائها
٣٧	من مشكلات تعليم النحو العربي
٥٧	تعليم النحو بين النظرية والتطبيق
١٢٣	من مسائل النحو
١٣٥	ضوابط التوارد
١٦٩	ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي
٢٠٧	النحو العربي ومناهج التحليل
٢٣٥	وحدة البنية واختلاف النماذج
٢٨٩	من خصائص العربية
٣١١	الخلقة والسليقة
٣٢٩	تشقيق المعنى
٣٤٣	اللغة والنقد الأدبي
٣٨٥	موقف الأديب من اللغة
٤٠١	صوتية الأدب
٤١٣	المذهب الرمزي في الأدب
٤٣٥	التراث اللغوي العربي



مؤلفات الأستاذ الدكتور

شَمَامَ حَسَان

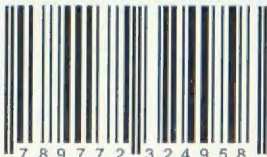


مَقَالَاتٌ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ

الجزء الأول

دار عالم الكتب

ISBN 977-232-495-4



9

7 8 9 7 7 2 3 2 4 9 5 8

www.alamalkotob.com